الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 – أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري

* دراسة ميدانية على عينة من الأسر في مدينة برج بوعريريج *

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالب الباحث:
عباس عمر

تحت إشراف:
أ.د العربي اشبودان

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د صفار زيتون مدني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 02	رئيسا
أ.د اشبودان العربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 02	مقررا
أ.د قاسيمي محمد الرؤوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 02	عضوا
أ.د عمور محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس، المدية	عضوا
د. لبديري مليكة	أستاذة محاضرة "أ"	المدرسة العليا متعددة التقنيات	عضوا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وبعد.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى البروفيسور **العربي اشبودان** على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما أشكره على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة من أجل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

عباس عُمر

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي، ابني أمين وابنتي لينة

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم الأيام، كل باسمه وصفته

أهدي هذا العمل المتواضع.

...

عباس عُمر

الفـــهارس

فهرس المحتويات

مقدمة: ..... أ

الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا- الإشكالية: 7

ثانيا- الفرضيات: 9

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع: 10

رابعا- أهمية الدراسة وأهدافها: 11

خامسا- الدراسات السابقة: 13

سادسا- تحديد المفاهيم: 23

الفصل الثاني: الاقتراب النظري لموضوع الدراسة

- تمهيد: 34

أولا- الاندماج الاجتماعي عند المدرسة الإيكولوجية: 35

ثانيا- الاندماج الاجتماعي عند "شومباردولو": 39

ثالثا- الاندماج الاجتماعي عند "إميل دوركايم": 42

رابعا- الاندماج الاجتماعي عند "روبرت ميرتون": 44

- خلاصة: 46

الفصل الثالث: التحضر والهجرة الريفية الحضرية في الجزائر

- تمهيد: 49

أولا- مفهوم التحضر: 50

ثانيا- الاتجاهات النظرية في دراسة التحضر: 53

ثالثا- خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية: 55

رابعا- التحضر في الجزائر، تاريخه وخصائصه: 58

خامسا- الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر: 64

سادسا- أسباب وعوامل الهجرة الريفية في الجزائر: 66

- خلاصة: 69

الفصل الرابع: الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر

- تمهيد: 72

أولا- مفهوم الأسرة: 73

ثانيا- أشكال الأسرة: 75

ثالثا- خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية: 77

رابعا- خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة: 81

خامسا- الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي: 85

سادسا- الأسرة الجزائرية والمسكن: 88

- خلاصة: 91

الفصل الخامس: الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري

- تمهيد: 94

أولا- مفهوم الاندماج الاجتماعي: 95

ثانيا- أشكال الاندماج: 98

ثالثا- واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري: 102

رابعا- مسيرة الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري: 105

خامسا- التكيف مع خصائص الحياة الحضرية: 107

سادسا- معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري: 110

- خلاصة: 114

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهيد: 117

أولا- منهجية الدراسة: 118

ثانيا- تقديم ميدان الدراسة: 122

ثالثا- مجالات الدراسة: 124

رابعا- خصائص العينة: 126

خلاصة: 134

الفصل السابع: امتلاك المجال والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري

- تمهيد: 137

أولا- امتلاك المجال من خلال المسكن: 138

ثانيا- امتلاك المجال من خلال الحي: 145

ثالثا- امتلاك المجال من خلال العلاقات الاجتماعية في الوسط الجديد: 158

رابعا- خلاصة واستنتاجات الفرضية الأولى: 176

الفصل الثامن: علاقة الأسرة مع الوسط الأصلي والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري

- تمهيد: 180

أولا- علاقة الأسرة النازحة بوسطها الأصلي من خلال استمرار زيارته: 181

ثانيا- علاقة الأسرة النازحة بوسطها الأصلي من خلال التمسك بالعادات والتقاليد المرتبطة به: 195

ثالثا- خلاصة واستنتاجات الفرضية الثانية: 212

الفصل التاسع: التفاعل مع الجماعات الاجتماعية الحضرية والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري

- تمهيد: 217

أولا- تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة الجيرة: 218

ثانيا- تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة الروضة، المدرسة وجماعة العمل: 227

ثالثا- تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة النادي، الجمعية وجماعة الحزب: 235

رابعا- خلاصة واستنتاجات الفرضية الثالثة: 247

الاستنتاج العام: 253

خاتمة: 262

قائمة المراجع والمصادر 267

الملاحق .....

فهرس الجداول

جدول رقم 1: يمثل تطور نمو السكان في مدينة برج بوعريريج. 122
جدول رقم 2: يمثل توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة في مدينة برج بوعريريج (2008).....123
جدول رقم 3: يمثل توزيع المساكن المشغولة في مدينة برج بوعريريج حسب نوعها (2008). 123
جدول رقم 4: يمثل توزيع الأسر حسب شكلها. 126
جدول رقم 5: يمثل توزيع الأسر حسب عدد أفرادها. 127
جدول رقم 6: يمثل توزيع الأسر حسب مدة إقامتها بالمدينة. 128
جدول رقم 7: يمثل توزيع الأسر حسب دخلها الشهري. 129
جدول رقم 8: يمثل توزيع الأسر حسب مهنة الزوج. 130
جدول رقم 9: يمثل توزيع الأسر حسب مهنة الزوجة. 131
جدول رقم 10: يمثل توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوج. 132
جدول رقم 11: يمثل توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوجة. 133
جدول رقم 12: يمثل العلاقة بين نوع المسكن وتحسن ظروف معيشة الأسرة في المدينة.....138
جدول رقم 13: يمثل العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة ونوع المسكن. 140
جدول رقم 14: يمثل العلاقة بين ملكية السكن والرضا عن الظروف المعيشية في المدينة. 142
جدول رقم 15: يمثل العلاقة بين الرضا عن المسكن وشعور الأسرة بالغربة في المدينة. 144
جدول رقم 16: يمثل العلاقة بين اختيار الأسرة للحي وتلقيها لمضايقات في المدينة. 145
جدول رقم 17: يمثل العلاقة بين توفر شروط الأمن والنظافة في الحي والرغبة في العودة للريف. 147
جدول رقم 18: يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للزوج وشعور الأسرة بالتمايز في المدينة.....149
جدول رقم 19: يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة وشعور الأسرة بالتمايز في المدينة.....151
جدول رقم 20: يمثل العلاقة بين مدة إقامة الأسرة في المدينة والعودة إلى الوسط الأصلي. 153
جدول رقم 21: يمثل العلاقة بين حرية الأسرة في ممارسة نشاطاتها وتمسكها بعادات وتقاليد الريف..156
جدول رقم 22: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وتقبلها لثقافة الحياة السائدة في المدينة.....158
جدول رقم 23: يمثل العلاقة بين مدة إقامة الأسرة بالمدينة وتلقيها مضايقات فيها. 160
جدول رقم 24: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة والرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي.....162

جدول رقم 25: يمثل العلاقة بين علاقة الأسرة مع الجيران وشعورها بالتمايز مع سكان المدينة. 164
جدول رقم 26: يمثل العلاقة بين علاقة الأسرة بجيرانها وضرورة إقامتها بجانب أقاربها في المدينة. 166
جدول رقم 27: يمثل العلاقة بين نوعية العلاقات الاجتماعية للأسرة وشعورها بالغربة في المدينة. 168
جدول رقم 28: يمثل العلاقة بين علاقات الزوج في العمل ورغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي.
.....171
جدول رقم 29: يمثل العلاقة بين علاقات الأبناء في المدرسة وتلقي الأسرة لمضايقات في المدينة. 173
جدول رقم 30: يمثل العلاقة بين حيازة الأسرة لممتلكات في منطقتها الأصلية وزيارتها لها. 181
جدول رقم 31: يمثل العلاقة بين وجود أقارب في المنطقة الأصلية ومواصلة زيارة الأسرة لها. 183
جدول رقم 32: يمثل العلاقة بين حيازة الأسرة أملاك في منطقتها الأصلية والرغبة في العودة إليها. ..185
جدول رقم 33: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وزيارة الوسط الأصلي. 187
جدول رقم 34: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة وزيارة الأسرة لوسطها الأصلي. 189
جدول رقم 35: يمثل العلاقة بين زيارة الوسط الأصلي والتمسك بعادات وتقاليد الريف. 191
جدول رقم 36: يمثل العلاقة بين زيارة الوسط الأصلي وشعور الأسرة بالغربة في المدينة. 193
جدول رقم 37: يمثل العلاقة بين محافظة الأسرة على عاداتها وتلقيها لمضايقات في المدينة. 195
جدول رقم 38: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لإقامة الاحتفالات الدينية وشعور الأسرة بالتمايز بينها
وبين سكان المدينة الأصليين. 197
جدول رقم 39: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لإقامة الأفراح وشعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان
المدينة. 199
جدول رقم 40: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لقضاء العطلة وشعور الأسرة بالغربة في المدينة. 202
جدول رقم 41: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لاحتفال الأسرة بالمناسبات الدينية وتقبلها للثقافة السائدة
في المدينة. 204
جدول رقم 42: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة ومنطقة الاختيار للزواج. 207
جدول رقم 43: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة ومكان الدفن. 209
جدول رقم 44: يمثل العلاقة بين تبادل الزيارات مع الجيران وشعور الأسرة بالغربة في المدينة. 218
جدول رقم 45: يمثل العلاقة بين تبادل الزيارات مع الجيران وضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب. ..220

جدول رقم 46: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وتبادل الزيارات مع الجيران. 223
جدول رقم 47: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة وتبادل الزيارات مع الجيران. 225
جدول رقم 48: يمثل العلاقة بين وجود علاقة مع أسر أصدقاء الأبناء والشعور بالغربة في المدينة. ...227
جدول رقم 49: يمثل العلاقة بين ارتياد الأبناء للروضة وضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب. 229
جدول رقم 50: يمثل العلاقة بين مهنة الزوجة وارتياد أبناء الأسرة المهاجرة للروضة. 231
جدول رقم 51: يمثل العلاقة بين وجود علاقات مع أسر جماعة العمل وتقبل الأسرة للثقافة السائدة في المدينة. 233
جدول رقم 52: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في النوادي والجمعيات وشعور أفرادها بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين. 235
جدول رقم 53: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في الجمعيات والنوادي وتقبلهم للثقافة السائدة في المدينة. 237
جدول رقم 54: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في الأحزاب السياسية وشعورها بالغربة في المدينة. 240
جدول رقم 55: يمثل العلاقة بين طلب الأسرة المهاجرة للمساعدة وضرورة الإقامة بجانب الأقارب في المدينة. 242
جدول رقم 56: يمثل العلاقة بين استفادة الأسرة المهاجرة من الخدمات التي توفرها المدينة ورضاها عن ظروف المعيشة فيها. 244
جدول رقم 57: يمثل رضا الأسرة عن ظروف المعيشة في المدينة ..... (الملاحق)
جدول رقم 58: يمثل شعور الأسرة بالغربة في المدينة ..... (الملاحق)
جدول رقم 59: تلقي الأسرة مضايقات في المدينة ..... (الملاحق)
جدول رقم 60: يمثل تمسك الأسرة بعادات وتقاليد الريف ..... (الملاحق)
جدول رقم 61: يمثل شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين ..... (الملاحق)
جدول رقم 62: يمثل ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة ..... (الملاحق)
جدول رقم 63: الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي ..... (الملاحق)
جدول رقم 64: عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي إذا توفرت لها ظروف المعيشة المريحة ..... (الملاحق)

فهرس الخرائط

خريطة رقم 1: تمثل مراحل التوسع العمراني لمدينة برج بوعريريج ..... (الملاحق)
خريطة رقم 2: تمثل خريطة مدينة برج بوعريريج ..... (الملاحق)
خريطة رقم 3: تمثل توزيع السكنات الفردية والجماعية في مدينة برج بوعريريج..... (الملاحق)

مـــقدمة

مقدمة:

لقد ارتبطت ظاهرة التحضر في كثير من الأحيان بموجات الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية، حيث ينتقل الأفراد والجماعات من بيئة اجتماعية تسودها قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، وتغلب عليها العلاقات الاجتماعية الأولية، القائمة على أساس القرابة والعشيرة، إلى بيئة اجتماعية أخرى، تغلب عليها الفردية في علاقات الأفراد مع بعضهم البعض، كما تمتاز فيها العلاقات الاجتماعية بالسطحية، والتي تبنى في كثير من الأحيان على أساس المصلحة المادية. إن هذا الانتقال يفرض على الأسرة المهاجرة التكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، حتى تحقق اندماجها فيها، مما يجعلها تعيش حالة من الصراع، صراع بين التمسك بعاداتها وقيمها وتقاليدها من جهة، وتبني أساليب الحياة الحضرية في الفكر والممارسة من جهة أخرى، وهو ما يطرح أمامنا قضية أساسية تتعلق بقضية الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

تعتبر مشكلة الاندماج الاجتماعي من أهم المظاهر المصاحبة لعملية التحضر، ومن خلالها تجد الأسرة نفسها داخل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية بالوسط الجديد، الذي يربط مختلف الأشخاص والجماعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وقيمها باختلاف المناطق التي جاءوا منها، ويعتبر ذوبان الأسرة داخل المجالات الحضرية وامتلاكها لبعض أجزائه من أهم مؤشرات اندماجها، ومقياسا لمدى تكيفها الجزئي أو الكلي مع ذلك الوسط الجديد.

تطرح قضية الاندماج الاجتماعي نفسها بقوة في حالات الهجرة والحراك السكاني، خاصة من الريف إلى الأوساط الحضرية، أين ينتقل الريفيون إلى المجالات الحضرية، ويتكيفون مع مختلف الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة بالمدينة، وذلك من خلال انخراطهم في سوق العمل، وكذا مختلف ممارساتهم وتعاملاتهم مع مختلف الفئات الاجتماعية، وكذا التجهيزات التي توفرها المدينة، ومنه تصبح المشاركة في الحياة الحضرية ضرورة يتم من خلالها تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي في سيرورة مستمرة.

إن مفهوم الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري يخص عملية اندماج الأفراد والجماعات داخل المدينة مجاليا واقتصاديا، وتكيفهم اجتماعيا وثقافيا مع مجتمع المدينة، هذه العملية التي تحدث كنتيجة للحركة الجغرافية للمهاجرين سواء نازحين من الريف، أو مهاجرين من أوساط حضرية مختلفة، وهي هجرة بين مجالين مختلفين تماما من حيث المسكن والحي والجوار ومختلف التجهيزات والعلاقات، هذا التغير في

الأوساط يخلق نمطا جديدا للحياة بالنسبة للأسر والأفراد، أين تجد الأسرة نفسها وسط مجتمع جديد، وتعاملات وعلاقات جديدة، مما يجعلها تتعرف وتستكشف ثقافات جديدة تتماشى مع مستجدات حياتها.

لقد أولى الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع اهتمامهم لقضية الاندماج الاجتماعي، حيث تناولها العديد منهم بالبحث والدراسة، لما لهذا الأمر من أهمية في تحقيق استقرار النظام الاجتماعي من عدمه، حيث تناولها رواد مدرسة "شيكاجو" على غرار "لويس ويرث" في دراسته حول "القيطو"، ودراسة "الفلاح البولوني" التي قام بها كل من "لويس إسحاق توماس" و"فلوريان زنانييكي" التي تناولت موضوع اندماج المهاجرين القادمين من بولونيا إلى أمريكا، كما تناولها الباحثون العرب على غرار دراسة "عاطف وصفي" التي تناولت موضوع التكيف الاجتماعي والثقافي للجماعات اللبنانية المسلمة المهاجرة داخل المجتمع الأمريكي، وكذا دراسة "حميد الهاشمي" حول إشكالية اندماج الجالية العراقية في المجتمع الهولندي.

إن المجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات كان ميدانا للكثير من الدراسات التي تناولت قضية الاندماج الاجتماعي، لعل أهمها دراسة الباحث "فاروق بن عطية" التي تناولت قضية الاندماج الاجتماعي في مدينة الجزائر العاصمة، وبدورنا قمنا بدراستنا هذه في مدينة برج بوعريريج حول قضية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري، حيث حاولنا من خلالها تحليل ودراسة عملية اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، وكذا الكشف عن أهم الاستراتيجيات والميكانيزمات التي تنتهجها الأسرة في تحقيق اندماجها داخل الوسط الجديد.

لقد جاءت دراستنا هذه في تسعة فصول مقسمة على بابين، حيث خصصنا الباب الأول للإطار المنهجي والنظري للدراسة، واشتمل على خمسة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة، حيث عرضنا من خلاله إشكالية دراستنا وفرضياتها، أسباب اختيارنا للموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، كما عرضنا من خلاله أيضا الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وتحديد مفاهيم الدراسة، ثم تناولنا في الأخير الإجراءات المنهجية لدراستنا.

ثم تناولنا في الفصل الثاني الاقتراب النظري لموضوع دراستنا، من خلال عرض أهم أفكار وآراء بعض من علماء الاجتماع، حيث تناولنا قضية الاندماج الاجتماعي عند رواد مدرسة "شيكاجو"، وتناولنا أيضا

قضية امتلاك المجال والاندماج الاجتماعي عند "شومباردولو"، ثم تناولنا أفكار "إميل دوركايم" حول موضوع الاندماج الاجتماعي، وفي الأخير عرضنا ما تناوله "روبرت ميرتون" في الموضوع.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لموضوع التحضر والهجرة الريفية في الجزائر، حيث تناولنا مفهوم التحضر، وأهم الاتجاهات النظرية في دراسة التحضر، وتناولنا كذلك خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية، ثم تناولنا تاريخ التحضر في الجزائر وخصائصه، بالإضافة إلى الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر وكذا أسبابها وعواملها.

وتناولنا في الفصل الرابع موضوع الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر، حيث بدأنا بمفهوم الأسرة وأشكالها، ثم تناولنا الأسرة الجزائرية التقليدية وخصائصها، وكذا الأسرة الجزائرية الحديثة وخصائصها، ثم تناولنا الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي، وفي الأخير تناولنا الأسرة الجزائرية والسكن.

ثم تناولنا في الفصل الخاص الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، حيث تناولنا مفهوم الاندماج الاجتماعي وأشكاله، وواقعه في الوسط الحضري، ثم تناولنا مسيرة الاندماج في الوسط الحضري، والتكيف مع خصائص الحياة الحضرية، وفي الأخير تناولنا معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

أما الباب الثاني فقد خصصناه للجانب الميداني من دراستنا، حيث جاء في أربعة فصول، تناولنا في الفصل السادس تقديم ميدان الدراسة وخصائص العينة، وتناولنا في الفصل السابع تحليل البيانات الميدانية للفرضية الأولى التي تتناول امتلاك المجال والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري والاستنتاجات الخاصة بها، ثم تناولنا في الفصل الثامن تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية التي تتناول علاقة الأسرة مع وسطها الأصلي والاندماج الاجتماعي، والاستنتاجات الخاصة بها، وفي الفصل التاسع والأخير تناولنا تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة التي تتعلق بتفاعل الأسرة النازحة مع الجماعات الاجتماعية الحضرية والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، والاستنتاجات الخاصة بها. وفي الأخير عرضنا النتائج العامة لدراستنا، لنختتم بعدها دراستنا هذه.

الباب الأول:

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

أولا– الإشكالية:

يعتبر التحضر من أهم مظاهر التغير الاجتماعي، والذي يترتب عنه تغير في التركيب السكاني للمدن، وذلك من خلال انتقال الأفراد من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، وما يصاحب هذا الانتقال من تغير اجتماعي وثقافي. وقد ارتبطت ظاهرة التحضر في الجزائر أساسا بالهجرة الريفية نحو المدن، أين أصبحت هذه المدن تشكل مزيجا بين خصائص الحياة الريفية وخصائص الحياة الحضرية.

إن الانتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، أو ما يعرف بالهجرة الريفية، راجع إلى عدة أسباب، تعود أساسا إلى تدهور الأوضاع المعيشية في الريف، في مقابل تحسن مستوى المعيشة في المدينة، من خلال ما خلقته التنمية الاقتصادية من ظروف اقتصادية واجتماعية، تمثلت أساسا في توفر فرص الشغل، خاصة في مجال التصنيع، وكذا توفر السكن وتحسن نوعيته، وتوفر فرص التعليم والصحة والخدمات، إلى غير ذلك من الشروط التي تساعد على الاستقرار داخل المدينة، والتي نتجت أساسا عن حركة التصنيع التي ميزت المدن الجزائرية، خاصة في السنوات الأخيرة. وما يمكن أن نشير إليه أن موجات الهجرة الريفية نحو المدن لم تكن لأفراد فقط، وإنما لأسر بأكملها.

إن انتقال الأسرة من وسط ريفي إلى وسط حضري يختلف عنه تماما، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، يؤدي بها إلى عدم تبني القيم السائدة في الوسط الحضري، بل تعمل على مقاومتها، فالأسرة الريفية عند نزوحها إلى المدينة تنتقل بقيمها وعاداتها وتقاليدها، وهذا ما يحول بينها وبين اكتساب القيم الحضرية بسهولة، ومنه تظهر لديها ازدواجية في علاقاتها الاجتماعية، هذه الازدواجية التي تطرح في كثير من الأحيان مشكلات للأسرة النازحة داخل الوسط الحضري.

فالحياة الحضرية تتميز عن نمط الحياة في الريف من خلال التمايز السكاني، الذي ينجم عنه تمايز ثقافي بين أفراد وجماعات المدينة، هذا التمايز الذي نتج أساسا جراء عملية التحضر، فالمتحضر الجديد يجد صعوبة في التكيف مع وسطه الجديد، خاصة فيما يتعلق بعلاقاته الاجتماعية، وهذا ما يطرح قضية أساسية، تسمى بقضية الاندماج الاجتماعي، لأن الأمر لا يتعلق بإحلال الحضرية كأسلوب في الحياة محل كل ما هو ريفي، وإنما يتعداه إلى مواجهة الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تترتب عن ذلك التحول في المجال، لأن الأمر أعمق من أن يكون مجرد تحرك في المجال. غير أن مشكلة الاندماج الاجتماعي تختلف من أسرة

لأخرى، حيث تقل حدتها بتكيفها التدريجي مع طرق الحياة الحضرية وأنماط العلاقات الاجتماعية، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأسرة، مما يؤدي بها إلى الاندماج بسهولة، أو الانطواء داخل علاقاتها الأولية، وخاصة علاقاتها القرابية داخل المدينة.

تعتبر مشكلة الاندماج الاجتماعي من أهم المظاهر المصاحبة لعملية التحضر، ومن خلالها تجد الأسرة نفسها داخل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية بالوسط الجديد، الذي يربط مختلف الأشخاص والجماعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وقيمها باختلاف المناطق التي جاءوا منها، ويعتبر ذوبان الأسرة داخل المجالات الحضرية وامتلاكها لبعض أجزائه من أهم مؤشرات اندماجها، ومقياسا لمدى تكيفها الجزئي أو الكلي مع ذلك الوسط الجديد.

فمفهوم الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري يخص عملية اندماج الأفراد والجماعات داخل المدينة مجاليا واقتصاديا، وتكيفهم اجتماعيا وثقافيا مع مجتمع المدينة، هذه العملية التي تحدث كنتيجة للحركة الجغرافية للمهاجرين سواء نازحين من الريف، أو مهاجرين من أوساط حضرية مختلفة، وهي هجرة بين مجالين مختلفين تماما من حيث المسكن والحي والجوار ومختلف التجهيزات والعلاقات، هذا التغير في الأوساط يخلق نمطا جديدا للحياة بالنسبة للأسر والأفراد، أين تجد الأسرة نفسها وسط مجتمع جديد، وتعاملات وعلاقات جديدة، مما يجعلها تتعرف وتستكشف ثقافات جديدة تتماشى مع مستجدات حياتها. غير أن هذه العملية لا تكون سهلة بالنسبة للأسرة النازحة، أين تصطدم بمشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، لأن التكيف مع الحياة الحضرية يتطلب من الأسرة الريفية التخلي عن عاداتها وتقاليدها، وتتبنى العادات والتقاليد السائدة في الوسط الحضري الجديد.

إن إقامة الأسرة بالوسط الحضري لا يعني بالضرورة مشاركتها في الحياة الحضرية، واندماجها كليا فيها، فالأسرة قد تعيش في المدينة ولكنها لا تنتمي إليها، أي لا تندمج فيها، وقد تكون علاقاتها الخارجية محدودة إلى أبعد حد، وخاصة في المراحل الأولى من إقامتها بالمدينة، والذي يرجع إلى عدم تكيفها مع أسلوب الحياة الحضرية، كما قد تعترضها صعوبات وعراقيل تعيق اندماجها الفوري في الوسط الجديد، لأن التكيف الكلي لا يتم إلا بمرور فترة زمنية معينة قد تصل في بعض الأحيان إلى أجيال.

إن اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري مرهون بتوفر جملة من العوامل، هذه العوامل التي ترجع في أغلبها إلى الأسرة في حد ذاتها، مما يساعدها على الاندماج بسهولة، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا هذه لنحاول من خلالها التطرق إلى مسألة اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تعمل الأسرة النازحة على تحقيق اندماجها في الوسط الحضري، وما هي الطرق التي تعتمدها في ذلك ؟**

ومن خلال هذا التساؤل العام يمكن أن نستخلص منه بعض التساؤلات الفرعية التي سنحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة عليها وهي:

1- ما علاقة امتلاك الأسرة النازحة للمجال في الوسط الحضري باندماجها في هذا الوسط؟
2- هل يؤثر استمرار ارتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي على اندماجها في الوسط الحضري ؟
3- هل أن مشاركة الأسرة النازحة في الحياة الحضرية إلى جانب باقي الجماعات الاجتماعية، تساعدها على الاندماج في الوسط الحضري ؟

ثانيا– الفرضيات:

كإجابة منا عن التساؤلات التي طرحت في إشكالية البحث، سنحاول الانطلاق في دراستنا من خلال الفرضيات التالية:

1- يساعد امتلاك الأسرة النازحة لمجال سوسيو–جغرافي في الوسط الحضري على اندماجها فيه.
2- استمرار ارتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري.
3- مشاركة الأسرة النازحة في الحياة الحضرية من خلال تفاعلها مع مختلف الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري، وبناءها شبكة علاقات اجتماعية جديدة في هذا الوسط يساعدها على الاندماج فيه.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع، والذي يعالج قضية جوهرية تتعلق باندماج الأسرة الريفية في الوسط الحضري، يعود لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية. فبالنسبة للأسباب الذاتية فترجع أساسا إلى رغبتنا في استكمال دراستنا السابقة، والتي أنجزت في إطار تحضير شهادة الماجستير، والتي دار موضوعها حول أثر التحضر في تغير بنية الأسرة، حيث ومن خلال اتصالنا بالأسر المبحوثة توصلنا إلى أن بعض الأسر واجهتها صعوبات تكيف واندماج مع الوسط الجديد، ومنها من صرحت بأنها تنوي العودة إلى موطنها الأصلي. وكقناعة منا أن تغير بنية الأسرة بفعل ظاهرة التحضر لا يؤدي بالضرورة إلى اندماج هذه الأسرة في الوسط الحضري الجديد، سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة قضية اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، حيث تعتبر هذه الدراسة كاستمرارية لدراستنا السابقة. ولعل من الأسباب الذاتية الأخرى هو أن موضوع الأسرة يدخل ضمن اهتماماتنا البحثية، ذلك أن الأسرة عند انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري هي محل تغير اجتماعي مستمر، هذا التغير الذي يستدعي الدراسة والتحليل، والكشف عن عوامله، أسبابه ونتائجه.

أما فيما يخص الأسباب الموضوعية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، فيمكن أن نلخصها فيما يلي:

- أهمية قضية الاندماج الاجتماعي كقضية جوهرية من القضايا التي تعالجها مختلف العلوم، لاسيما علم الاجتماع.
- المشاكل التي تعترض الأسرة النازحة في الوسط الحضري، خاصة العزلة الاجتماعية، الهامشية والاغتراب.
- الازدواجية التي تعيشها الأسرة الريفية في الوسط الحضري، بين تمسكها بعادات وتقاليد وقيم المجتمع الريفي، أو تكيفها مع نمط الحياة الحضرية، واكتسابها للأساليب الحضرية.
- الدور الأساسي الذي تلعبه الأسرة، باعتبارها أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال المساندة والدعم الذي تقدمه لأفرادها من أجل مساعدتهم على التكيف والاندماج في الوسط الجديد.
- تمسك بعض الأسر النازحة بنمط عيشها التقليدي، وظهور بعض الممارسات الريفية في الوسط الحضري، لاسيما على أطراف المدينة.

- عودة بعض الأسر النازحة إلى وسطها الأصلي (الريف) بعد إقامتها في المدينة، مما ترك لنا الانطباع على عدم قدرتها على التكيف والاندماج مع الوسط الجديد.
- صعوبة التمييز في كثير من الحالات بين الأسر ذات الأصول الريفية، وبين الأسر ذات الأصول الحضرية، مما ترك لدينا الانطباع بأن تلك الأسر النازحة قد اندمجت في الوسط الحضري.

رابعا– أهمية الدراسة وأهدافها:

1– أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة ناتجة عن كونها تهتم بأحد أنواع المجتمعات المحلية، والذي يتمثل في مجتمع المدينة، هذا المجتمع الذي عرف عدة تغيرات ناتجة أساسا عن حركة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص جديدة في حياة أفضل، نظرا لما تقدمه المدينة من إغراءات وعوامل جذب، لما توفره من شروط وظروف معيشية أفضل بكثير مما يوجد في الريف، الذي أصبح بدوره يمثل مركز طرد للأفراد والجماعات نظرا لتدهور ظروف المعيشة فيه وصعوبتها.

كما تهتم الدراسة أيضا بإحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي الأسرة، والتي تعتبر أيضا من أهم التنظيمات الاجتماعية في المدينة، حيث أن ما يحدث داخلها ينعكس على باقي التنظيمات الاجتماعية، كما أن اندماج الفرد المهاجر من الريف إلى المدينة لا يمكن أن يتأتى إلا بالمرور عبر الأسرة وما تحويه من علاقات اجتماعية مختلفة، أي أنها هي التي تهيئ الفرد للاندماج في وسطه الاجتماعي، كما تقوم بتحويله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في أهمية الموضوع الذي تعالجه، والذي يتمثل في قضية الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، حيث أن الاندماج الاجتماعي يعتبر من القضايا الأساسية التي تواجهها الأسرة بعد نزوحها، خاصة إذا حملت معها عاداتها وتقاليدها، التي تعتبر من العوامل المقاومة للتكيف والاندماج في الوسط الحضري، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للبحث والكشف عن العوامل التي تساعد الأسرة الريفية على الاندماج في الوسط الحضري.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة عموما إلى الكشف عن أهم العوامل التي تساعد الأسرة النازحة على الاندماج في الوسط الحضري، وهي عوامل أنتجتها ظاهرة التحضر، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تناول هذه الظاهرة بالبحث والتحليل، من خلال تناول سيرورتها التاريخية، ظروفها وأسبابها، وكذا المشاكل التي تنتج عنها.

إن هذه الدراسة تهدف كذلك إلى تحليل ودراسة عملية اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، وكذا الكشف عن أهم الاستراتيجيات والميكانيزمات التي تنتهجها الأسرة في تحقيق اندماجها داخل الوسط الجديد. وعلى العموم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- تقديم إطار نظري لدراسة عملية الاندماج الاجتماعي، من خلال التطرق إلى أهم الأفكار والنظريات التي تفسر هده العملية.
- التطرق إلى دراسة ظاهرتي التحضر والهجرة الريفية في الجزائر، من خلال تناول مفهوم التحضر، خصائصه وسيرورته التاريخية، وكذا ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية، أسبابها وعواملها.
- تناول موضوع الأسرة الجزائرية بالبحث والتحليل، ودراسة التغير الذي طرأ عليها، ودراسة أهم العوامل التي كانت سببا في هذا التغير.
- دراسة وتحليل قضية الاندماج الاجتماعي، واقعه، خصائصه ومعيقاته، وكذا أهم العوامل التي تساعد على تحقيقه.
- دراسة وتحليل العلاقة الموجودة بين امتلاك الأسرة النازحة للمجال في الوسط الحضري واندماجها فيه.
- دراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة في الوسط الحضري، وكذا علاقاتها مع وسطها الأصلي، ودورها في تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي في هذا الوسط.
- التطرق إلى خصائص الحياة الحضرية للأسرة النازحة، والتعرف على أهم الاستراتيجيات التي تنتهجها من أجل تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

خامسا– الدراسات السابقة:

إن تناول الدراسات السابقة في أي بحث من البحوث السوسيولوجية هو أمر ضروري وأساسي، وذلك من خلال التطرق إلى هذه الدراسات بالعرض والتحليل، وكذا النقد. وذلك لأن الدراسات السابقة قد تزود الباحث بمعلومات ومعطيات من مصادر مختلفة حول موضوع بحثه، كما تبين له أهم الجوانب التي تناولتها هذه الدراسات، مما يساعده على أن يكون أكثر إلماما بموضوع بحثه، وأكثر إحاطة بتطور الظاهرة التي هو بصدد دراستها، وبالتالي توجيه جهود الباحث إلى دراسة الجوانب التي أغفلتها هذه الدراسات، أو التعمق في دراسة الجوانب التي تناولتها.

إن الدراسات التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري عديدة ومتنوعة، منها ما أجري في مجتمعات عربية، منها المجتمع الجزائري، ومنها ما أجري في مجتمعات غربية، هذه الدراسات التي كانت مختلفة الزمان والمكان، تناولت جلها موضوع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري من زوايا متعددة، كما تناولت متغيرات مختلفة أثرت في الظاهرة. من هذه الدراسات نجد مثلا: دراسة "لويس ويرث" "Louis WIRTH" بعنوان "القيطو Le ghetto"، والتي نشرها سنة 1928 [1].تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي بالوسط الحضري (مدينة شيكاجو)، كما نجد أيضا دراسة "الفلاح البولوني" التي قام بها كل من "ويليام إسحاق توماس William Isaac THOMAS" و "فلوريان زنانييكي Florian ZNANIECKI"، والتي اهتمت بموضوع اندماج المهاجرين القادمين من بولونيا إلى أمريكا (مدينة شيكاجو).[2]

أما بالنسبة للدراسات العربية، فنجد دراسة "عاطف وصفي" والتي نشرها سنة 1971 في كتاب تحت عنوان: "الأنتروبولوجيا الثقافية: دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأمريكية"، هذه الدراسة التي اهتمت بموضوع التكيف الاجتماعي والثقافي للجماعات اللبنانية المهاجرة داخل المجتمع الأمريكي [3].وكذلك دراسة "حميد الهاشمي" حول الجاليات العربية وإشكالية الاندماج الاجتماعي في

---

(1) Louis WIRTH : Le Ghetto, traduit par : Pierre-Jacques ROJTMAN, PUG, Grenoble, France, 1980.
(2) William Isaac THOMAS & Florian ZNANIECKI: Le paysan polonais en Europe et en Amérique, récit de vie d'un migrant (Chicago 1919), traduit par: Yves GAUDILLAT, NATHAN, Paris, France, 1998.
(3) عاطف وصفي: الأنتروبولوجيا الثقافية: دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأمريكية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.

البلدان الغربية، هذه الدراسة التي تناولت موضوع الهجرة العربية في البلدان الأوروبية، وإشكالية الاندماج الاجتماعي فيها، حيث ركزت على إشكالية اندماج الجالية العراقية في هولندا.[1]

إن الدراسات التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري كثيرة ومتعددة، غير أننا اخترنا في دراستنا هذه ثلاث دراسات جزائرية تناولت هذا الموضوع، وذلك لاعتقادنا أن هذه الدراسات هي الأقرب إلى دراستنا هذه، حيث فضلنا الدراسات التي تناولت الظاهرة في المجتمع الجزائري، هذه الدراسات هي:

– الدراسة الأولى:

تتمثل في دراسة "فاروق بن عطية"، والتي أجريت على سكان الجزائر العاصمة بين سنتي 1919 و 1979. صدرت هذه الدراسة سنة 1980 في كتاب تحت عنوان: "الجزائر تجمع أم مدينة، الاندماج الحضري من 1919 إلى 1979".[2] وقد كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو دراسة مشاكل وخصوصيات الحضريين القدامى في الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى اندماج العاصميين الجدد في الوسط الجديد. دامت دراسته هذه ثماني (08) سنوات ابتداء من سنة 1969إلى غاية سنة 1977، وقد جاءت في ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأول الذي كان نظريا، مراحل الاندماج الحضري في الجزائر العاصمة، حاول من خلاله توضيح مجالات الاندماج المختلفة، اقتصاديا من خلال تحقيقات ميدانية مع فئات المجتمع الهشة والمتوسطة وفئة الموظفين، ثقافيا من خلال تحقيقات مع فئة التلاميذ والطلبة وحوارات مع الحضريين القدامى للعاصمة، واجتماعيا–سياسيا من خلال استطلاع آراء سكان الأحياء السكنية بحيدرة والقبة. أما الجزء الثاني فقد تناول من خلاله "القصبة" كعامل للاندماج الحضري، والذي حاول من خلاله دراسة الدور الذي لعبته "القصبة" كنواة حضرية للجزائر العاصمة، في اندماج الحضريين الجدد، أما الجزء الثالث من دراسته هذه فقد تناول فيه بعض صعوبات الاندماج الحضري في الأحياء القصديرية في الجزائر العاصمة.[3]

لقد تناول "فاروق بن عطية" في الجزء الأول من دراسته مراحل الاندماج الحضري في الجزائر العاصمة، حيث تناول في الفصل الأول اندماج العاصميين في المدينة من بداية القرن التاسع عشر إلى عشية

---

[1] حميد الهاشمي: العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

[2] Farouk BENATIA : Alger : agrégat ou cité, l'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger, 1980

[3] Farouk BENATIA: Ibid., pp, 20.21.

الاستقلال الوطني، من خلال تحليل الوضعية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الجزائر العاصمة في نهاية القرن التاسع عشر، وتناول الظاهرة الكولونيالية والاندماج الحضري، ثم تطرق إلى الطبقات الاجتماعية في الجزائر العاصمة، وتناول في الفصل الثاني التحضر ومعيقات الاندماج بعد الاستقلال، حيث تطرق إلى النمو الحضري والخصائص الاجتماعية في الجزائر، اندماج مختلف الطبقات الاجتماعية، ثم تناول في الفصل الثالث الاندماج الاقتصادي، الثقافي والسياسي. أما الجزء الثاني في دراسته الذي خصصه لدراسة "القصبة" كعامل للاندماج الحضري، باعتبارها نواة حضرية للجزائر العاصمة، فقد كان عبارة عن دراسة ميدانية على عينة مكونة من 500 أسرة (استثنى منها 06 أسر لم تكن إجاباتها كاملة) من حي القصبة، وقد انطلق في دراسته هذه من فرضيتين أساسيتين، ترى الأولى أن التضخم السكاني بالقصبة هو مصدر كل المشاكل بكل أنواعها لدى السكان، ومصدر الصعوبات للسلطات المحلية، أما الثانية هي أن القصبة كرمز لمقاومة المستعمر، وكانعكاس لحكاية الماضي والحاضر، المدينة القديمة قد فقدت جزءا من خصائص المدن لتصبح قيتو "ghetto".[1] أما في الجزء الثالث من دراسته فقد تناول صعوبات الاندماج الحضري في الأحياء القصديرية بالجزائر العاصمة، حيث أجرى دراسته على عينة من الأسر على مرحلتين، 95 أسرة في المرحلة الأولى و900 أسرة في المرحلة الثانية، وقد انطلق في دراسته هذه من ثلاث فرضيات أساسية، تمثلت الفرضية الأولى في أن تضاعف الأحياء القصديرية يرجع إلى التصنيع السريع بالقرب من المراكز الحضرية ونقص فرص العمل في الأرياف، وتمثلت الفرضية الثانية في أن الأحياء القصديرية في حالتها الراهنة تعزز أشكال التحضر التلقائي الذي يؤثر على التوازن الحضري، أما الفرضية الثالثة فتمثلت في أن اندماج سكان الأحياء القصديرية يمر عبر مشاركة أكبر في التسيير وفي حياة المدينة.[2] لقد اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي في دراسته لحي القصبة كعامل لاندماج الحضري، بينما اعتمد على تقنيات المنهج المقارن في دراسته لصعوبات الاندماج في الأحياء القصديرية، كما اعتمد على بعض تقنيات المنهج التاريخي. وكانت دراسته في كلتا الحالتين بالاعتماد على العينة العشوائية البسيطة، واعتمد الكثير من أدوات جمع البيانات، حيث اعتمد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في دراسته، كما اعتمد الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة، بالإضافة إلى المقابلة الموجهة، الحرة والمعمقة، التحقيقات الميدانية وصبر الآراء، بالإضافة إلى اعتماده على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكن.

---

(1) Farouk BENATIA: Ibid., pp. 172.173
(2) Farouk BENATIA: Ibid., p 275.

لقد أكد الباحث على أن البنية الاجتماعية للأسرة تغيرت من جيل لآخر، وأن نمط الأسرة المركبة (العائلة الكبيرة) بدأ في الاختفاء، وحل محله نمط الأسرة البسيطة (الزواجية والنووية). لقد طرح الباحث في دراسته هذه محاور مهمة، كمحاولة منه لتوضيح ظاهرة الاندماج الحضري في مدينة الجزائر، فحسبه فإن درجة الاندماج الحضري نسبية مع المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي لكل فرد والجماعة التي ينتمي إليها، وأن الاندماج الحضري يكون وفق وتيرة بطيئة تمتد لأجيال، ومن الطبيعي أن لا يتحقق الاندماج النهائي خلال جيل واحد، كما أن الاندماج يتحقق عبر مراحل وعبر الاهتمامات، من خلال الزواج، وخلق علاقات جيرة جديدة، علاقات داخلية (سكنية، احتفالية، ممارسات دينية واجتماعية)، بالإضافة إلى تكوين علاقات اقتصادية في وسط مهني مشترك وتطبيق عادات استهلاكية جديدة، كما يتحقق الاندماج الحضري أيضا من خلال الحصول على شهادات مدرسية وجامعية وممارسة الهوايات الثقافية ، بالإضافة إلى المشاركة السياسية في الأحزاب وتقلد المسؤوليات في أجهزة الدولة.[1]

وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن هناك تأثيرا للريف في زيادة عدد سكان المدينة، وهذا ما يدل على درجة تبعية سكان الريف، وبالتالي تظهر عدم المساواة في الحياة بينهما، كما توصلت الدراسة إلى أن الازدواجية الثقافية التي خلقها الاستعمار الفرنسي أفرزت لغة وثقافة جديدة نافست الثقافة التي كانت سائدة، خاصة لدى الفئة المستغربة، حيث يرى "فاروق بن عطية" أن الاندماج الاجتماعي يتحقق عند تحول البنيات الاجتماعية من النمط الجماعي إلى المجهول.[2]

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن العائلات البورجوازية القديمة في الجزائر العاصمة قد ضيعت امتيازاتها التي كانت مرتبطة باسم العائلة، نتيجة تخليها عن محيطها التقليدي، واندماجها في المحيط الأوروبي، كما أن الجماعات التي نجحت في انتقالها الثقافي استطاعت أن تندمج في المدن، من خلال ما أتيح لها من إمكانيات، والتي وفرت لها شروطا اقتصادية وثقافية مكنتها من تجاوز شروطها التقليدية.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى الاندماج يتم على المستوى المجالي، الاقتصادي والثقافي، وأن الأصول الاجتماعية للمهاجرين كان لها تأثير في تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي، حيث اندمجت مجموعات كبيرة في المدينة بعد الاستقلال، فكلما كان المهاجر مستقرا في عمله ومكتفيا في أجره كلما زادت فرصه في

---

(1) Farouk BENATIA: Ibid, p321.
(2) Farouk BENATIA: Ibid, p318.

تحقيق الاندماج الاجتماعي، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت المهاجرين نحو المدينة، إلا أن الأمل في الحراك في السلّم الاجتماعي كان أقوى، وبالتالي يظهر الاندماج في الوسط الحضري كهدف نهائي لعملية الهجرة، غير أنّ المتحضر الجديد يقع في جدلية التكيف، هل يتكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديد، أم يخلق أسلوب حياة جديد يجمع بين النمط الريفي والنمط الحضري على حد سواء.[1]

– الدراسة الثانية:

تتمثل في دراسة الباحثة "جيماوي نتيجة"، تحت عنوان: "آثار العلاقات القرابية على الاندماج الاجتماعي"[2]. وهي عبارة عن دراسة ميدانية، أجريت بمدينة بسكرة سنة 2005 على عينة قصدية من الأسر المهاجرة من الريف نحو المدينة، قدّرت بثلاثمائة أسرة (300 أسرة)، معتمدة على المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة.

وقد سعت الباحثة من خلال دراستها هذه إلى كشف وتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية للمهاجرين إلى مدينة بسكرة، حيث لاحظت انتشارا لتكتلات الجماعات القرابية في نفس المجال، مما أثّر على طبيعة العلاقات الاجتماعية لهذه الجماعات، حيث بقي أغلب منغلقا داخل شبكته القرابية، مما أعاق اندماجهم داخل الوسط الحضري.[3]

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ثلاث تساؤلات رئيسية، يتعلق السؤال الأول حول مدى تأثير التقارب المجالي لأفراد الجماعات القرابية داخل المدينة على عملية اندماجهم الاجتماعي، ويتعلق التساؤل الثاني بمدى استمرار علاقة المهاجرين بوسطهم الأصلي على اندماجهم بالوسط الحضري، وهل يعيقه؟ في حين بتعلق التساؤل الثالث حول تأثير المستوى التعليمي لأفراد الأسرة النازحة على اندماجهم الاجتماعي، وهل يعتبر من العوامل المساعدة عليه؟.

انطلقت الباحثة في دراستها من ثلاث فرضيات رئيسي هي:

---

(1) Farouk BENATIA: Ibid, p320.

(2) نتيجة جيماوي: آثار العلاقات القرابية على الاندماج الاجتماعي، في: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس، جانفي 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص.ص 295-322.

(3) جيماوي نتيجة: نفس المرجع، ص295.

1- يعدّ التقارب المجالي للجماعات القرابية بالمدينة من العوامل المعيقة لاندماجهم الاجتماعي.

2- مواصلة علاقة المهاجرين الريفيين بمنطقتهم الأصلية يُعدّ من العوامل المؤثرة سلبا على اندماجهم اجتماعيا في المدينة.

3- المستوى التعليمي لأفراد الأسر المهاجرة من الريف يؤثر على اندماجهم الاجتماعي داخل المدينة.[1]

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ نوعية السكن تؤثر على عملية الاندماج الاجتماعي، حيث ساهم في تمركز وتجمع الجماعات القرابية وخلق تكتلات قرابية، خاصة في أحياء السكنات الفردية، تلك التكتلات التي أثّرت على اختيار النازحين لأحياء إقامتهم بالمدينة، بناء على عامل القرابة. كما خلصت الدراسة إلى أنّ تواجد الأقارب في التجمعات السكنية أدّى إلى زيادة روابط التضامن والتماسك، واستمرار قوة علاقات القرابة. كما يعدّ استمرار العلاقات القرابية بالأحياء السكنية دعما ماديا ومعنويا للأسر النازحة.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أنّ استمرار علاقة الأسرة النازحة بموطنها الأصلي، من خلال تواصل علاقات القرابة، إقامة الأفراح والمناسبات والجنائز، وكذا زيارة وصيانة الممتلكات والانتفاع بها، يعتبر معيقا لعملية اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري. كما أنّ المستوى التعليمي المرتفع لأفراد الأسرة النازحة، لاسيما الزوجين، يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري، من خلال بناء شبكة علاقات جديدة (اجتماعية ومهنية)، وبالتالي التحرر نوعا ما من شبكة العلاقات القرابية.

كما خلصت الباحثة من خلال دراستها هذه إلى أنّ الأسرة النازحة إلى مدينة بسكرة تعيش ازدواجية في علاقاتها، علاقات قرابية وارتباط بالوسط الأصلي، في مقابل شبكة علاقات اجتماعية جديدة داخل المدينة خارج إطار القرابة. غير أنّ أغلب الأسر تفضّل استمرار العلاقات القرابية، رغم ما تفرضه الحياة الحضرية من علاقات وتعاملات جديدة، هذه العلاقات القرابية التي تضمن للأسرة النازحة الدعم المادي والمعنوي، وتجسد من خلالها قيم التضامن والتماسك.[2]

---

[1] نتيجة جيماوي: نفس المرجع، ص300.

[2] نتيجة جيماوي: نفس المرجع، ص.ص 318-320.

– الدراسة الثالثة:

تتمثل الدراسة الثالثة في دراسة الباحث "فاروق يعلى"، تحت عنوان: "التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة"، والتي أجريت بين سنتي 2007 و2012 بمدينة سطيف[1]، وهي عبارة عن دراسة ميدانية، أجريت على عينة قصدية مكونة من 361 أسرة نازحة إلى مدينة سطيف، وقد استعمل الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي كمنهج أساسي في دراسته، مستعينا أيضا ببعض تقنيات المنهج التاريخي والمنهج المقارن.

قدمت الدراسة تحليلا تاريخيا لظاهرة التحضر في الجزائر بصفة عامة، وفي مدينة سطيف كنموذج عن التحضر في المدن الجزائرية، كما سردت الدراسة التطور التاريخي للأسرة الجزائرية، كما سعت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين المشكلات الاجتماعية التي تعترض الأسرة الجزائرية أو تهددها، وبين درجة اندماج هذه الأسرة وأفرادها في الوسط الحضري، بالإضافة إلى عوامل أخرى قد تساعد الأسرة أو تعيقها على الاندماج في الوسط الجديد، على غرار مشكلة السكن وطول مدة الإقامة بالمدينة، ومعرفة الفروق في درجة الاندماج الاجتماعي بين الأسر بناء على هذه العوامل.[2]

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول خمسة تساؤلات رئيسية هي:

1- ما هي درجة تعرض الأسر النازحة للمسألة الاجتماعية (تهددها أو تعيشها) في الوسط الحضري والمتمثلة أساس في السكن والبطالة، الفقر، المشكلات الصحية، الأمن، الزواج والغياب الوالدي؟.

2- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في التغلب على مختلف المسائل الاجتماعية التي تواجهها؟.

3- وما هو مستوى اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري من خلال درجة اندماج كل فرد من أفرادها في أماكن تواجدهم: في الأسرة (البيت) وفي الحي، في العمل، في المؤسسات التعليمية بالنسبة للأبناء المتمدرسين وفي المجتمع المحلي؟.

---

[1] فاروق يعلى: التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012-2013، (غير منشورة).

[2] فاروق يعلى: نفس المرجع، ص.ص 23-24.

4- وهل تساهم طول مدة إقامة الأسر النازحة في الوسط الحضري في اندماج أفرادها؟.

5- كيف يؤثر التحضر من خلال المسائل الاجتماعية التي يطرحها على الأسر النازحة في اندماج أفرادها في الوسط الحضري؟.[1]

وقد انطلق الباحث في دراسته هذه من فرضيات بحثية، صاغها كإجابات للأسئلة التي طرحها في إشكالية بحثه، حيث افترض أنّ الأسرة النازحة في الوسط الحضري تواجهها عدة مشاكل ناتجة أساسا عن طبيعة الحياة الحضرية، كما أنّ طول مدة إقامة الأسرة النازحة في الوسط الحضري يساعدها على حلّ مختلف المسائل الاجتماعية التي تواجهها، كما افترض الباحث أيضا أنّ أفراد الأسر النازحة تواجههم صعوبات في تحقيق اندماجهم الاجتماعي. وافترض الباحث أخيرا أنّ التحضر يؤثر سلبا على اندماج أفراد الأسرة في الوسط الحضري من خلال المسائل الاجتماعية التي يخلقها.[2]

وقد خلص الباحث في دراسته هذه إلى أنّ الأسرة عند انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري تعقدت وضعيتها، وواجهت عدة صعوبات بمستويات متباينة نتيجة لطبيعة الحياة الحضرية، وتأتي أزمة السكن في مقدمة المشكلات التي تعترض الأسرة النازحة، كما أنّ طول مدة الإقامة في المدينة لا يساعد الأسرة على التغلب على المشاكل التي تواجهها، بل يجعلها أكثر عرضة لها. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أنّ انتقال الأسرة من الريف إلى الوسط الحضري جعل أفرادها يواجهون صعوبات في تحقيق اندماجهم وبمستويات متباينة من فرد لآخر داخل الأسرة الواحدة، وأنّ طول مدة إقامتهم في المدينة يساعدهم أكثر على الاندماج من خلال خلقهم لشبكة علاقات جديدة تجعلهم يشعرون بالانتماء إلى الوسط الذي يعيشون فيه، كما أنّ مشكلة السكن تؤثر سلبا على درجة اندماج أفراد الأسرة النازحة في الوسط الحضري.[3]

---

[1] فاروق يعلى: نفس المرجع، ص30.

[2] فاروق يعلى: نفس المرجع، ص31.

[3] فاروق يعلى: نفس المرجع، ص.ص 374-376.

تقييم الدراسات السابقة:

بعد أن عرضنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، والتي ركزنا من خلالها على أهم الدراسات التي أجريت على المجتمع الجزائري، حتى نستثني بعض العوامل التي قد تؤثر على عملية اندماج المهاجرين في الوسط الحضري، على غرار اختلاف الإطار الثقافي العام، اختلاف الإثنيات واللغة، التي قد يظهر تأثيرها الواضح على عملية الاندماج الاجتماعي في المجتمعات الأخرى، سنحاول من خلال هذا العنصر تقييم هذه الدراسات ومقارنتها مع دراستنا هذه.

لقد اتفقت دراستنا هذه مع دراسة "جيماوي نتيجة" ودراسة "فاروق يعلى" من حيث نوع العينة المستعملة، حيث اعتمدت هذه الدراسات على العينة القصدية، باستثناء دراسة "فاروق بن عطية" التي اعتمدت على عينة عشوائية بسيطة، أما حجم العينة فيختلف من دراسة لأخرى حسب اختلاف حجم المجتمع الكلي، ومع هذا فإنها كانت متقاربة في الحجم، عدا دراسة "فاروق بن عطية" التي كان فيها حجم العينة كبيرا. واتفقت دراستنا هذه أيضا مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع، حيث اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي كمنهج أساسي للدراسة، غير أن دراستنا هذه ودراسة مل من "فاروق بن عطية" ودراسة "فاروق يعلى" اعتمدت أيضا على تقنيات المنهجين التاريخ والمقارن، في حين اكتفت دراسة "جيماوي نتيجة" بالمنهج الوصفي فقط. أما بخصوص أدوات جمع البيانات فقد اعتمدت جميع الدراسات على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في الدراسة، بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة والملاحظة بالمشاركة، غير أن دراسة كل من "فاروق بن عطية" و"فاروق يعلى" اعتمدت بالإضافة إلى هذه الأدوات على المقابلة في جمع المعطيات، كما استفردت دراسة "فاروق يعلى" باستخدام مقياس الاندماج الاجتماعي، وعلى الرغم من أننا نرى أن قياس الاندماج الاجتماعي يبقى نسبيا وأن نتائج المقياس تبقى غير دقيقة، فإن الباحث قد وفق إلى حد ما في استخدام هذا المقياس، كما استفردت دراسة "فاروق بن عطية" باستخدام صبر الآراء كتقنية إضافية لجمع المعطيات الميدانية. وما يجب أن نشير إليه هنا أيضا هو أن دراسة "فاروق بن عطية" كانت دراسة متوسعة جدا، نظرا لحجم العينة المعتمد، كما أن هذه الدراسة تمت على مراحل عديدة، وفي مدة زمنية طويلة (08 سنوات) مقارنة مع الدراسات الأخرى.

لقد اتفقت الدراسات السابقة مع دراستنا هذه من حيث الهدف العام الذي تسعى إلى تحقيقه كل دراسة، حيث تسعى كلها إلى الكشف عن عملية اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري، لكن من

منظورات وزوايا مختلفة، وباختبار تأثير عوامل تختلف من دراسة لأخرى. فقد اتفقت دراستنا هذه مع دراسة "فاروق بن عطية"في اختبار تأثير المشاركة في الحياة الحضرية على اندماج المهاجرين في المدينة، كما اتفقت مع دراسة "جيماوي نتيجة" في دراسة تأثير التقارب المجالي للجماعات القرابية على الاندماج الاجتماعي، الذي تناولناه في دراستنا هذه تحت مفهوم التجمعات القرابية والعشائرية، كما تتفق معها أيضا في دراسة تأثير ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي على اندماجها في الوسط الجديد، غير أن دراستنا ركزت على الارتباط المجالي والمادي (زيارة الوسط الأصلي والانتفاع بالممتلكات هناك وإقامة الواجبات والمناسبات) وكذا الارتباط الاجتماعي (التمسك بقيم وعادات وتقاليد الوسط الأصلي أو إعادة تشكيل البيئة الاجتماعية لهذا الوسط في الوسط الحضري)، في حين أن دراسة "جيماوي نتيجة" ركزت على الارتباط المجالي والمادي فقط، كما أن دراستها ركزت كثيرا على العلاقات القرابية فقط، في حين أن دراستنا هذه تناولت مختلف العلاقات الاجتماعية (قرابة، جيرة، عمل، صداقة...)، وتتفق دراستنا أيضا مع دراستها في دراسة تأثير المستوى التعليمي لأفراد الأسرة المهاجرة على تحقيق اندماجهم الاجتماعي في المدينة.

أما بالنسبة لدراسة "فاروق يعلى" فتتفق مع دراستنا هذه أيضا في دراسة تأثير طول مدة إقامة الأسرة النازحة بالمدينة على اندماجها فيها، بالإضافة إلى أن مشكلة السكن تؤثر على اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، هذا العامل الذي تناولناه إلى جانب عوامل أخرى تحت مفهوم امتلاك المجال، غير أن ما نلاحظه على دراسة "فاروق يعلى" هو أنها ركزت على المسائل الاجتماعية (السكن والبطالة، الفقر والأمن...) التي تعيق اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، في حين أننا نرى أن هذه المسائل لا تتعلق بالأسرة المهاجرة فقط، وإنما تمس الأسر الحضرية أيضا، كما أن هذه الدراسة حاولت دراسة اندماج كل فرد من الأسرة على حدا، في حين أننا نرى أنه لا يمكن الحديث عن اندماج الأفراد خارج مجال الأسرة، وذلك لأن الأسرة هي الداعم والسند لتحقيق هذا الاندماج، كما أن الانتقال إلى المدينة كان لأسر بأكملها وليس لأفراد، كما أن دراسة اندماج مل فرد على حدا قد يُغيب تأثير العلاقات الأسرية وعلاقات القرابة في التأثير على عملية الاندماج الاجتماعي.

لقد أفادتنا هذه الدراسات السابقة كثيرا في دراستنا هذه، حيث وضحت لنا الكثير من الأمور، وكانت بمثابة السند في هذه الدراسة، حيث تشكلت لدينا فكرة واضحة في طريقة التعامل مع هذا الموضوع،

خاصة وأنها أجريت جميعا في المجتمع الجزائري، الذي تتماثل خصائصه تقريبا في كل المدن الجزائرية، هذا المجتمع الذي عرف تحضرا سريعا وغير متوازن، نتيجة للظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر، غير أنه يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسات تمت في فترات زمنية مختلفة، مما يعني ظهور تأثير عوامل ومتغيرات جديدة لم تكن في الفترات السابقة أو اللاحقة، فمثلا في فترة الاستعمار الفرنسي سيطرت على المدن فئة المعمرين الغربيين وما تتميز به هذه الفئة من ثقافة غربية خاصة تختلف عن ثقافة المجتمع الجزائري، هذا الاختلاف في الثقافة والاثنية واللغة كان له تأثيره على عملية الاندماج الاجتماعي، هذا العامل الذي ظهر في دراسة "فاروق بن عطية" لم يظهر في الدراسات الأخرى، كما أن التغيرات التي حدثت في الجزائر في الثمانينات، وفي مرحلتي الانفتاح الديمقراطي والعشرية السوداء، قد يظهر تأثيرها في دراسة كل من "جيماوي نتيجة" و"فاروق يعلى" ولا تظهر تأثيراتها في دراسة "فاروق بن عطية"، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة التي لا يظهر تأثيرها على الاندماج الاجتماعي في دراسة "فاروق بن عطية".

سادسا– تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم أمرا ضروريا لكل بحث علمي، وذلك لأن الكثير من المفاهيم تحمل معاني مختلفة وتختلف من باحث إلى آخر.

1– التحضر:

يعرف قاموس علم الاجتماع التحضر بأنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش فيها، ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة، حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة انعدام التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية، ومن هناك العودة إلى القرية.[1]

كما يعرف "محمود الكردي" مفهوم التحضر بصورة شاملة ويرى أنه الاتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية، والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري، وهو موقف نجده سائدا عالميا، وغير مقتصر على منطقة معينة دون غيرها، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى.[1]

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص599.

ويذهب كل من "عبد الإله أبو عياش" و "إسحاق يعقوب" في تعريفهما للتحضر إلى أنه يشير إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم من خلالها انتقال أهل الريف إلى المدن، واكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية.[2]

ويتفق هذا التعريف مع ما جاء به "عبد المنعم نور" في كتابه "الحضارة والتحضر"، حيث يرى أن المقصود بالتحضر الدلالة على تمام عملية من عمليات التغير الاجتماعي، عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي، ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر، فإذا تم لهم امتصاص الأنماط الحضرية قيل أنهم تكيفوا حضريا، أو بمعنى آخر تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن.[3]

كذلك يشير المعنى العام للتحضر إلى أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية.[4]

وبناء على ما ورد سابقا، يمكن تقديم تعريف إجرائي للتحضر كما يلي: "التحضر هو تلك الظاهرة الاجتماعية و الديموغرافية التي ينتقل بمقتضاها السكان من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، وما يصاحب ذلك الانتقال من تغير اجتماعي وثقافي من أجل التكيف مع نمط وطريقة الحياة الحضرية".

---

(1) محمود الكردي: التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص32.

(2) محمد بومخلوف: التحضر، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001، ص23.

(3) محمد عبد المنعم نور: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 1984، ص56.

(4) فوزي رضوان العربي: دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ط1، 1985، ص156.

2- الاندماج الاجتماعي:

يرى "محمد عاطف غيث" فيما يخص العلاقات الاجتماعية بأن الاندماج يحدث بين جماعات تتميز بنفس الإطار الثقافي العام.[1]

في حين يعرف "أحمد زكي" الاندماج بأنه التوازن المتبادل بين مختلف الجماعات، والذي قد يسمح بقيام مجتمع منظم.[2]

بينما يعرفه "محمد علي محمد" بأنه التكامل الذي يحدث بواسطة القبول الاجتماعي، ويتمثل في درجة تفاعل الفرد مع زملائه.[3]

أما Yves Grafmeyer فيعرف الاندماج الاجتماعي بأنه العملية التي يتم بمقتضاها إدخال عنصر ما في مجموعة ما، كما أنه حالة الانسجام أو علاقة التبعية المتبادلة الناتجة عن هذه العملية، وأن كل عملية تحضر تتضمن بعدا اندماجيا، تتم بمقتضاه أحكام العلاقة ما بين السكان والمجال والنشاط.[4]

ويعرف كل من "سبنسر" و "دوركايم" الاندماج الاجتماعي على أنه عند اعتبار الثقافة أو المجتمع ككيان يجب أن نحل مشكلة اندماج الأجزاء داخل الكل، ويصبح الاندماج مضمونا بالتقسيم المنظم للعمل، الذي يسمح لعناصر مختلفة بالمساهمة في تطوير المجتمع.

أما "بارسونز" فيعرف الاندماج الاجتماعي على أنه تقسيم القيم العمومية التي تتناقض فيما بينها، هذا التقسيم المنظم عن طريق نظام ثقافي، وحسب "بارك" فإن الهجرة هي التي تطرح مشكل الاندماج بالنسبة للفئة المستقبلة، وأيضا المجتمع المهاجر، هذه المشاكل تحل في الجيل الثالث.[5]

---

(1) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص251.

(2) رشيد فكار: معجم موسوعي عالمي، دار النشر العالمية، فيشر، باريس، 1980، ص264.

(3) محمد علي محمد: المجتمع المصنع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص79.

(4) Yves GRAFMEYER: Sociologie urbaine, NATHAN, Paris, 1994, p15.

(5) Michel PANOFF et Pierre TRIPIER: Dictionnaire des sciences humaines, NATHAN, Paris, 1990, p167.

كما أن مصطلح الاندماج يعني ملائمة الفكر والسلوك الاجتماعي للوسط الاجتماعي، ومشاركة الأقلية في الأنساق الاجتماعية للأغلبية، كما يعني أيضا هجرة بعض السمات الثقافية واكتساب سمات جديدة من خلال الاتصال والمشاركة، بحيث يصعب التمييز بين الثقافة الخاصة وثقافة المجتمع الكلي.[1]

أما تعريفنا الإجرائي للاندماج الاجتماعي: " هو تلك العملية التي يتكيف من خلالها الفرد أو الجماعة المهاجرة (الأسرة) من خلال تبني النسق السائد في الوسط الحضري، وهذا من خلال التفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات خارجية عن الشبكة القرابية، واكتساب مختلف سلوكيات الحياة الحضرية".

3- الأسرة:

يعرف "أوجست كونت" الأسرة بقوله: "هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، ويمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخلية الحية في التركيب البيولوجي للكائن الحي، وهي وسط طبيعي واجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقى فيه المكونات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي" [2]. كما يعرفها "محمد حسن" بأنها عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل، سواء كان من نسلها أو عن طريق التبني.[3]

ويرى كل من " أرنست بيرجس و هارفي جون لوك E. Burgess & H.J. Locke" أن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد، يجمعهم رابط الزواج، الدم أو التبني، ويشكلون بيتا واحدا، يتفاعلون فيما بينهم، من خلال قيام كل فرد، كزوج وزوجة، أم وأب، ابن وابنة، أخ وأخت .. بأدواره الاجتماعية المنوطة به، تجمعهم ثقافة مشتركة، يسعون للحفاظ عليها.[4]

---

[1] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1978، ص221

[2] مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص32.

[3] عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1972، ص20.

[4] محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص177.

وعرفها "بيتراند" بقوله: أن الأسرة جماعة اجتماعية مكونة من أفراد ارتبطوا ببعضهم البعض برباط الزواج أو روابط الدم والتبني، وهم غالبا يشتركون مع بعضهم البعض في عادات عامة ويتفاعلون مع بعضهم تبعا للأدوار الاجتماعية المحددة لهم من قبل المجتمع.[1] ويرى "مصطفى بوتفنوشت" أن العائلة هي المؤسسة التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع امرأة أو عدد من النساء معهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذا الخدم.[2]

في حين اعتبر "علي الحوات" الأسرة بأنها وحدة اجتماعية صغيرة تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين، وأحيانا المتزوجين كما هو الحال في الأسرة الممتدة، وهذه الأسرة لها وظائف محددة ترتبط بالمجتمع ومؤسساته الاجتماعية المختلفة.[3]

أما تعريفنا الإجرائي للأسرة فهو: " الأسرة جماعة اجتماعية تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما غير المتزوجين، وفي بعض الأحيان أبنائهما المتزوجين وبعض الأقارب، يقيمون في بيت واحد ".

4- الوسط الحضري:

يشير مفهوم الوسط الحضري حسب "ماكس فيبر" إلى ذلك الشكل الاجتماعي الذي ينتج عنه ظهور أنماط متعددة من أساليب وطرق الحياة، مما يؤدي إلى سيطرة الفردية، وتغلب التجارة على النشاطات الممارسة فيه، فالوسط الحضري حسبه يتميز بالاستقلال الذاتي، فـ"ماركس فيبر" يكز كثيرا على العامل الاقتصادي في تحديد مفهوم الوسط الحضري، حيث يرى أنه شكل اقتصادي قائم على السوق، أين تتعدى عملية الإنتاج والتبادل سكان المدينة، لتشمل سكان الريف الذين يتوافدون إليه، ويزاولون فيه مهن البيع والشراء.[4]

---

[1] إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1985، ص13

[2] مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص228.

[3] علي الحوات: مبادئ علم الاجتماع، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1995، ص228.

[4] رجاء مكي طبارة: مقاربة نفسية اجتماعية للمجال السكني: دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1995، ص 60.

في حين يرى "لويس ويرث" أن الوسط الحضري عبارة عن وحدة عمرانية كبيرة، تتميز بكثافة سكانية عالية، يقيم فيها الأفراد بصفة دائمة، غير أنهم متمايزون اجتماعيا، ويعتبر "لويس ويرث" من أوائل الذين تناولوا مفهوم الوسط الحضري بوصفه كيانا اجتماعيا، بغرض لفت الانتباه إلى أهمية الجانب الاجتماعي، الذي يعتبر من دعائم الحياة الحضرية، فهو بذلك يشير إلى العلاقة المتينة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والإدارية، التي تميز أسلوب الحياة الحضرية.[1]

إذا كان "لويس ويرث" قد أشار إلى الكثافة السكانية لتمييز الوسط الحضري عن غيره، فإن "إيميل دوركايم" يركز على الكثافة الأخلاقية إلى جانب الكثافة الفيزيقية في تحديد مفهوم الوسط الحضري، فالتجمع السكاني الإنساني حسبه مختلف عن التجمع الحيواني الذي تنعدم فيه القيم الأخلاقية، فـ"دوركايم" يرى أن التنظيم الاجتماعي للوسط الحضري قائم على الكثافة الأخلاقية التي تسمح بوجود الكثافة الفيزيقية، وبغياب القيم يقع الخلل على مستوى الكثافة الفيزيقية، ويركز "دوركايم" كثيرا على نوع التضامن السائد في المجتمع للتمييز بين الوسطين الحضري والريفي، فهو يرى أن الوسط الحضري يتميز بالتضامن العضوي، في حين يسود التضامن الآلي الوسط الريفي، كما أن الأفراد في الوسط الحضري متمايزون، وتسود بينهم علاقات اجتماعية قائمة على أساس تبادل المنفعة، في حين أن أفراد الوسط الريفي متجانسون، ويتعاملون آليا من خلال الاستجابة لبعضهم البعض.[2]

يعرف "حسين خريف" الوسط الحضري على أنه مجموعة من الهياكل التي تتشكل وتتطور داخلها علاقات اجتماعية وأنساق ثقافية ذات صلة بذلك الوسط، وبوسائل الاتصال المتاح استعمالها فيه[3]، بينما يرى "حسين عبد الحميد رشوان" أن الوسط الحضري مجال يتحدد من خلال مجموع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والإدارية والترفيهية أكثر مما يتحدد بحجمه.[4]

---

[1] فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص41.

[2] عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري، قضايا وإشكالات، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003، ص36.

[3] حسين خريف: المدخل إلى الاتصال والتكيف، دراسة نقدية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص57.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص34.

إن تحديد مفهوم الوسط الحضري يتجلى من خلال تحديد الاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث عدد السكان وكثافتهم وتجانسهم، فكبر حجم المدينة وازدحامها، وعدم تجانس السكان فيها يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين السكان ثانوية، أي سطحية وغير شخصية، ونفعية في غالب الأحيان، على عكس المجتمع الريفي، الذي يتسم بالعلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة، أي أنها علاقات أولية، وهذا ما يؤدي إلى أن يصبح المجتمع الحضري مضطرا إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعي الثانوي، فالمدينة تعتمد على القانون والشرطة لحماية المجتمع، في حين يعتمد الريف على العادات والتقاليد والأعراف[1]. وهو نفس ما ذهب إليه "جورج زيمل"، حيث يرى أن الفردانية والاستقلالية هي الميزة الأساسية للوسط الحضري، فهو قائم على علاقات اجتماعية منفصلة ومتباعدة، فأفراد المجتمع الحضري يجهلون بعضهم البعض، حتى بين الجيران بين بعضهم البعض، فالحياة الحضرية حسبه تتسم باستقلال الأفراد فيها، وغالبا ما تميزهم الفردانية والنفعية.[2]

يرى "روبرت بارك" أن الوسط الحضري ليس مجرد تجمعات من السكان، بل هو اتجاه عقلي، ومجموعة من العادات والتقاليد التي تنتقل عن طريق التقليد، أي أن الوسط الحضري ليس مجرد ميكانيزم فيزيائي، بل هو المكان الذي يتضمن العمليات الحيوية التي تنظم حياة الناس الذين يشكلونه.[3]

إن مفهوم الوسط الحضري كثيرا ما يستعمل مرادفا لمفهوم المدينة أو البيئة الحضرية أو حتى المجال الحضري، ولكي يتضح هذا المفهوم أكثر يكفي أن نميز بين الوسط الريفي والوسط الحضري في مجال الأسرة خاصة، باعتبارها المقصودة بدراستنا هذه، فمن حيث نوع العمل نجده متجانسا في الريف، يتحدد مكانه بالمزرعة والبيت، بينما يتنوع في الوسط الحضري، حيث يتحدد مكانه بطبيعة الوظيفة أو المهنة التي يمارسها الفرد، كما تتنوع المهارات المهنية، ويتخذ صفة العمومية في الريف، في حين يسود التخصص في عمل واحد في المجتمع الحضري، أما الزواج فهو مبكر وخاضع للتقاليد في الريف، كما تتميز الأسرة بكبر حجمها، عكس المدينة التي يتأخر فيها سن الزواج نسبيا، ويتقلص حجم الأسرة فيها، كما أنّ دخل الأسرة الريفية معظمه عيني ومتغير، وينفق في البيت على الغذاء، بينما يتسم دخل الأسرة الحضرية بأنّه نقدي وثابت في غالب

---

(1) عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، ط7، بيروت، لبنان، 1981، ص66

(2) Jean REMY & Etienne LECLERCK: Sociologie urbaine et rurale : l'espace et l'agir, l'Harmattan, Paris, 1998, p195.

(3) محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت، 1990، ص128.

الأحيان، وأوجه إنفاقه متنوعة، وتتميز الأسرة الريفية بالقيادة الأبوية، بينما تسيطر سمة التشارك بين الأبوين في قيادة الأسرة الحضرية.

لقد اختلفت وتعددت الآراء حول تحديد مفهوم الوسط الحضري، فمنها التي اعتمدت على كثافة السكان وحجمهم في تعريف الوسط الحضري، ومنها من اعتمدت على العلاقات الاجتماعية السائدة، ومنها من اعتمدت على نوع التضامن السائد، ومنها التي اعتمدت على نوع النشاط السائد فيه.... أما تعريفنا الإجرائي للوسط الحضري فهو: " الوسط الحضري هو وحدة عمرانية كبيرة، تتميز بكثافة سكانية عالية، تنشأ بين سكانها المتمايزين اجتماعيا علاقات ثانوية، قائمة على أساس المنفعة المتبادلة، وتسود فيها الفردانية والاستقلالية، يزاول فيها أغلب السكان نشاطات غير زراعية، وتتركز فيها مختلف الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية والإدارية والترفيهية ".

5- امتلاك المجال:

يعتبر مفهوم "امتلاك المجال" من المفاهيم الأساسية التي تناولتها العديد من التخصصات العلمية مثل: الجغرافيا، علم النفس البيئي، الهندسة المعمارية، وكذا علم الاجتماع. إن الاستعمال السوسيولوجي لمفهوم امتلاك المجال يرجع إلى أنتروبولوجيا "كارل ماركس"، الذي أدرجه في تصوره للعمل باعتباره الدافع الرئيسي.[1]

ينطوي مفهوم الامتلاك على فكرتين أساسيتين، تتعلق الأولى بتكييف شيء ما لاستعمال محدد أو وجهة معينة، وأما الفكرة الثانية، والتي تعتبر تابعة للفكرة الأولى، تتعلق بالفعل الذي يهدف إلى جعل شيء ما ملكا خاصا.[2]

فمفهوم الامتلاك مكون من فكرتين رئيسيتين ومتكاملتين، فكرة الاستحواذ وفكرة التخصيص لاستعمال محدد أو لنشاط معين، والهدف من هذا النوع من الملكية هو جعل شيء معين ملكا خاصا، بمعنى تكييفه وتحويله إلى وسيلة للتعبير عن الذات.[3]

---

(1) Perla SERFATY-GARZON: L'appropriation, in : Dictionnaire critique de l'habitat et de logement, Editions Armand Colin, Paris, 2003, p28.
(2) Perla SERFATY-GARZON: Ibid., p28
(3) Roger BRUNET et al.: Les mots de la géographie: dictionnaire critique, RECLUS, Paris, 1993, p40.

ويرى "كلود رافستان Claude RAFFESTIN" أنّ امتلاك المجال هو العملية التي تبنى من خلالها جماعة اجتماعية أراضيها.[1]

وحسب "فاروق بن عطية" فإن امتلاك المجال هو الفعل الذي يتم بمقتضاه استيلاء جماعات اجتماعية معينة على الأرض ومنتجاتها، وكل امتداد فيزيقي (مادي) مناسب للحياة وزيادة الثروة بصفة عامة.[2] فامتلاك وسط معين هو طريقة لجعله ملكا خاصا عن طريق الإقامة به من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ امتلاك المجال يتعلق باستيلاء جماعة إنسانية على أرض ما، وتكييفها لاستعمالها حسب ما نريد العمل بها، وهنا يمرّ الامتلاك من شغله بطريقة قصرية، ثم تطويعه لاستعمال محدد لكل جزء منه، لإشباع حاجيات الجماعة.

إنّ مفهوم المجال ينشأ من الشعور بالوجود الذي يمنحه للفرد، حيث أنّه من غير الممكن تصور وجود الإنسان دون وجود المجال الذي يحتويه، فلا معنى لرؤية العالم إلا إذا أدركناه ضمن يوميات الإنسان، وفي وسط اهتماماته وفي علاقاته مع هذا العالم، حيث أنّ التعامل مع الأدوات والأشياء يتم من خلال إعادة تكييفها حسب احتياجات الإنسان، فما يشخّص تقارب الإنسان مع مجاله هو قدرته على التقارب مع ما هو بعيد، هذا الفعل الذي هو نتيجة حتمية لممارسة عملية تمنحنا في الأخير ما يسمى بالمجال.[3]

يرى "شومباردولو P-H CHOMBART DE LAUWE" أن مفهوم امتلاك المجال يقصد به بناء علاقة مع المجال من خلال الاندماج فيه، والقدرة على التجدر فيه، وطبعه بالطابع الإنساني، إضافة إلى تهيئته والقدرة على التصرف فيه وتحويله[4]، غير أنه يرى أن في مجتمعات اليوم أصبح الإنسان يحسّ بالغربة في المكان، وظهور الشعور بعدم الانتماء إليه، لذا فإنه يتحدث عن مفهوم عدم الامتلاك عوض مفهوم امتلاك المجال.

يرى "شومباردولو" أن امتلاك المجال يظهر من خلال إمكانية التحرك فيه، الشعور بالراحة والتملك داخله، النشاط، الشعور، الإعجاب والحلم، التعلم والتعديل فيه وفق رغبات الفرد وتطلعاته ومشاريعه، وهو يتوافق مع مجموعة من العمليات النفسية–الاجتماعية، التي تقع ضمن علاقة بين كائن وشيء، بين كائن (فرد أو

(1) Claude RAFFESTIN: Pour une géographie du pouvoir, librairies techniques, Paris, 1980, p129.
(2) Farouk BENATIA: L'appropriation de l'espace à Alger après 1962, SNED, Alger, 1978, p40
(3) Françoise DASTUR: Heidegger espace, lieu, habitation, in: les temps modernes, N°650, Octobre 2008, pp.140-157
(4) Paul Henry CHOMBART DE LAUWE: Transformations de l'environnement, des aspirations et des valeurs, CNRS, Paris, 1976, p217.

جماعة) يمتلك المجال، وبين الأشياء الموجودة حوله في حياته اليومية، فامتلاك المجال يجمع بين الممارسات والعمليات المعرفية والعمليات العاطفية.[1]

أما "هنري لوفافر Henry LEFEBVRE" فيرى أنّ امتلاك المجال يدرس ضمن مفهوم المجال الاجتماعي المبني على علاقة الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالجوانب البيولوجية والفيزيولوجية التي تنظم علاقة الجنسين، أو علاقات إنتاج وإعادة إنتاج، المتعلقة بتقسيم العمل وتنظيمه، فالمجال حسبه له وظائف اجتماعية متناسقة، يتحول من صفته الطبيعية المتوحشة إلى الصفة الإنسانية، وفق مدخلات إعادة الإنتاج الاجتماعي، حسب الضرورة.[2]

لقد تعددت واختلفت التعريفات حول مفهوم امتلاك المجال حسب التخصصات العلمية التي تناولت هذا المفهوم، أما في دراساتنا هذه فإن مفهوم امتلاك المجال الذي سنستخدمه هو: " امتلاك المجال هو القدرة على تملك المجال (جعله ملكية خاصة – المسكن خاصة –) وحرية التحرك فيه والشعور بالرضا والراحة داخله، وإمكانية تهيئته وتكييفه وفق ما يتناسب مع تحقيق رغبات أفراد الأسرة وتطلعاتهم، والحفاظ على خصوصيتهم، وكذا حرية ممارسة الحياة الاجتماعية فيه دون قيد، من خلال بناء شبكة علاقات اجتماعية داخله، وكذا استعمال مختلف الأدوات والوسائل التي يحتويها". هذا فيما يخص مفهوم امتلاك المجال، أما المجال الذي نقصده في دراستنا هذه فهو المجال السوسيو-جغرافي الذي يتعلق أساسا بالمسكن والحي، ومكان العمل والدراسة، وما ينشأ داخلها من علاقات اجتماعية مختلفة.

(1) P-H CHOMBART DE LAUWE: Appropriation de l'espace et changement social, in: Cahiers internationaux de sociologie, Vol 66, Janvier-Juin 1979, PUF, p150.
(2) Henry LEFEBVRE: La production de l'espace, Ed Anthropos, Paris, 1981, p41.

الفصل الثاني:

الاقتراب النظري لموضوع الدراسة

– تمهيد:

لقد استرعت قضية الاندماج الاجتماعي اهتمام العديد من المفكرين والباحثين، لما لهذا الموضوع من تأثير مباشر على استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع، وهو ما جعلهم يولونها أهمية بالغة في أبحاثهم ودراساتهم، خاصة في حالات الهجرة والتحضر، أين تتجلى هذه القضية بوضوح، حيث تناولها كل باحث حسب السياق العام للمجتمع الذي يعيش فيه، وحسب الوسط الذي تحدث فيه، كما أن توجهاتهم لم تكن موحدة، بل تم تناول موضوع الاندماج الاجتماعي بأشكال مختلفة ومن زوايا متعددة، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل عرض أهم الآراء والأفكار التي تطرقت للموضوع، على غرار مدرسة ش"شيكاجو" باعتبارها من أهم المدارس الفكرية في الدراسات الحضرية، ومن أكثر التوجهات الفكرية التي اهتمت بقضايا الهجرة والتحضر وما ينتج عنهما، كما سنتطرق إلى ما جاء به "شومباردولو" خاصة فيما يتعلق بربطه موضوع الاندماج الاجتماعي بقضية امتلاك المجال، ثم نتطرق أيضا إلى ما تناوله كل من "إيميل دوركايم" و"روبرت ميرتون" حول موضوع الاندماج الاجتماعي.

أولا– الاندماج الاجتماعي عند المدرسة الإيكولوجية:

تعتبر المدرسة الإيكولوجية أو ما يسمى أيضا بـ "مدرسة شيكاجو"، نسبة إلى المدينة الأمريكية "شيكاجو"، من أهم المدارس الفكرية في علم الاجتماع الحضري. وبما أن هذه المدينة تعتبر من أكبر وأهم المدن الأمريكية التي عرفت نموا حضريا كبيرا، بفعل موجات الهجرة الوافدة إليها من دول أوروبا، وخاصة دول أوروبا الشرقية، هذا ما دفع برواد هذه المدرسة خاصة "روبرت إزرا بارك R.E.PARK" و"ويليام إسحاق توماس W.I.THOMAS" إلى محاولة فهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي رافقت هذا النمو الحضري السريع، بغرض فهم الواقع الاجتماعي والثقافي للمدينة، وإنتاج معرفة علمية يمكن أن تساهم في تطوير سياسات المراقبة الاجتماعية والإصلاح.[1] ومن هنا انطلقت أولى الأبحاث والدراسات التي أجريت على الوسط الحضري في المجتمعات الحديثة، والتي تعتبر من أهم الأعمال السوسيولوجية التي خُصصت لمدينة "شيكاجو" في العصر الحديث.

لقد انطلق رواد "مدرسة شيكاجو" في أعمالهم من خلال دراساتهم لعائلات المهاجرين الوافدين إلى المدن الأمريكية، ومونوغرافيات الأحياء، وتحليلهم لمختلف ظواهر الانحراف التي عرفتها هذه المدن، وبفضل هذه الدراسات تشكّل رصيد فكري حول السيرورة المعقدة لتفكك التنظيم وإعادة التنظيم، التي مسّت السلوك ومواقف الأفراد، وكذا أنماط الحياة الحضرية. وعلى اعتبار أنّ مدينة "شيكاجو" كانت من بين أهم المدن التي عرفت نموا حضريا سريعا، بفعل موجات الهجرة الوافدة إليها، فإنّ علماء الاجتماع اهتموا كثيرا بموضوع الهجرة والمهاجرين، واحتكاكهم بالسكان الأصليين، فكان موضوع الاندماج الاجتماعي من بين أهم المواضيع التي تناولوها بالبحث والدراسة.[2]

لقد تناول رواد "مدرسة شيكاجو" من خلال اقتراب إيكولوجي حاولوا من خلاله فهم الطابع المزدوج للسيرورات المتواصلة لتفكك التنظيم وإعادة إنتاجه، حيث بينوا أنّ الأحياء وجماعات الجيرة التي تتشكل منها المدينة يمكن استخدامها كبيئة لنمو جميع أشكال التضامن المحلي وإدماج المهاجرين في مجالات وشبكات من جهة، ومن جهة أخرى التجمع الذي كان يعتبر كمخبر اجتماعي يمثل الهجرة، الانسلاخ،

(1) Ulf HANNERZ: Explorer la ville: éléments d'anthropologie urbaine, traduit par: Isaac JOSEPH, Editions de minuit, Paris, 1983, p36.
(2) Yves GRAFMEYER et Isaac JOSEPH: L'école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine, Aubier, Paris, 1984, p288.

عدم الاندماج في الانتماءات والروابط الاجتماعية، والتمايز الثقافي والاجتماعي، لذا فإنّهم اهتموا كثيرا بشخصية الأجنبي المهاجر كإنسان هامشي، هذه الشخصية التي استعملوها كأداة لتحليل الأنتروبولوجيا الحضرية، لذا فإنهم اعتبروا مفهوم الاندماج متعدد الأشكال، تقابله أضداد متعددة (ارتباك، تفكك، تمييز)، والتي لا تخلو دوما من الأحكام القيمية.[1]

لقد تطور مفهوم الاندماج الاجتماعي، إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل: تفكك التنظيم، الوضعية، التهميش... في أعمال كل من "ويليام إسحاق توماس" و"فلوريان زنانييكي" من جهة، وفي أعمال "بارك" وآخرون من جهة أخرى، فقد ركّز كل من "توماس" و"زنانييكي" في أبحاثهم على الأسرة، التي تمثل بالنسبة لهم التنظيم الاجتماعي التقليدي، والتي اعتبروها وحدة اجتماعية مترابطة ومتماسكة، شكلت مع باقي الأسر ما يسمى بـ"مجتمع القرية"، يمتاز بالتضامن الجماعي ووحدة الرؤى والمعتقدات، وكذا بساطة العلاقات الاجتماعية، حيث يؤدي كل فرد فيه دوره، مما أنتج مجتمعا محليا منغلقا على نفسه، مقاوما للمؤثرات الخارجية.[2]

غير أنّ الفقر والحرمان الناتجين عن الظروف الاقتصادية السائدة، إضافة إلى عوامل خارجية أخرى، أدّت إلى ظهور ذهنيات جديدة أضعفت التضامن الذي كان سائدا داخل الأسرة والقرية، كما ظهرت خيارات وتصورات جديدة لدى الأفراد، تمردت على القيم الأسرية السائدة، مما أدى إلى تعارض وتباين في الأفكار والتوجهات الاقتصادية، والذي بدوره أدّى إلى تفكك النظام الاجتماعي، وإضعاف تأثير الضوابط الاجتماعية على سلوك أفراد الجماعة، هذا التفكك في النظام الاجتماعي الذي أدى إلى بروز قيم وأفكار جديدة حلّت محل القيم القديمة، حيث حلّت الفردانية محلّ الجماعية القديمة المحافظة، كما ظهرت أفكار سياسية وثورية.[3]

فحسب "مدرسة شيكاجو" فإنّ الهجرة الجماعية من وسط أصلي إلى وسط آخر مختلف عنه يؤدي إلى تفكك التنظيم الاجتماعي، ومنه إعادة التنظيم، فتفكك التنظيم الاجتماعي عادة ما تبدأ بوادره في الموطن الأصلي، فالجماعة المهاجرة غالبا ما تجد نفسها تعيش وسط مجتمع جديد مغاير للمجتمع المحلي الذي

---

(1) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p78.
(2) Alain COULON: L'école de Chicago, PUF, Paris, 1992, p24
(3) تيودور كابلوف: البحث السوسيولوجي، ترجمة: نجاة عياش، دار الفكر الجديد، بيروت، 1979، ص23.

جاءت منه، هذا المجتمع الجديد الذي يتميز بقيم وعادات وأفكار تختلف عن ما هو موجود في المجتمع الأصلي، مما يضطرّ هذه الجماعات (وأبرزها الأسرة) إلى المزاوجة بين القيم القديمة والجديدة، هذه المزاوجة التي ينتج عنها تنظيم اجتماعي جديد، يميّز السكان المهاجرين عن السكان الأصليين، يجمع بين ما هو تقليدي مكتسب في الوسط الأصلي، وبين ما هو مكتسب في الوسط الجديد.[1]

إنّ الحديث عن قضية تفكك التنظيم وإعادة بناءه يعود بنا إلى ما تناوله "بارك" حين تطرق إلى التفاعلات التي تحدث بين الجماعات الاجتماعية المهاجرة ونظيرتها الأصلية، فهو يرى أنّ التفاعلات تمرّ عبر أربعة مراحل، تمثل كل مرحلة امتدادا وتطورا للمرحلة التي تسبقها. تتمثل المرحلة الأولى في المنافسة، والتي ينظر إليها على أنّها تفاعل دون اتصال، فهو يرى أنّ المنافسة هي التي تحدّد سيرورة تنظيم المجتمع، وتحدّد التوزيع الجغرافي له، وتُنتج تقسيما جديدا للعمل، وكذا إنتاج علاقات اجتماعية قائمة على التعايش بناءا على روابط اقتصادية محددة، هذه الروابط الاقتصادية التي تُحدث تغيرا اجتماعيا. كما أنّ المنافسة حسبه تعني وجود تنافس بين جماعات اجتماعية مختلفة لتحقيق غايات وأهداف متشابهة دون صراع، غير أنّ الأمر لا يلبث أن يبقى على حاله، فالتغير الاجتماعي الذي أحدثته المنافسة يؤدي لا محالة إلى حدوث أزمة ثم صراع، والذي يعتبر المرحلة الثانية التي تلي مرحلة المنافسة.[2]

فحسب "بارك" فإنّ مرحلة المنافسة لا تدوم، خاصة إذا تقاطعت مصالح الأفراد والجماعات، فإذا كانت المنافسة تحدّد وضعية الفرد داخل الجماعة، فإنّ الصراع يُحدّد له مكانته داخل المجتمع، كما أنّ الصراع ينتج عن الوعي الذي ينشأ عند المواجهة بين الأفراد والجماعات المختلفة، هذا الوعي الذي ينتج عنه تضامن بين الأقليات ويميزها عن باقي الأقليات والجماعات الأخرى، لتأخذ بدلك بعدا سياسيا. غير أنّ المنافسة والصراع بين الجماعات التي تتعارض أهدافها لا يخدم مصالحها واستقرارها، ومنه فإنّها تسعى إلى معالجة هذه الوضعيات الاجتماعية التي يميزها الاضطراب، لتصل بذلك إلى المرحلة الثالثة، التي أطلق عليها "بارك" اسم "مرحلة التكيف".[3]

---

(1) Alain COULON: Op.cit, p36.
(2) Alain COULON: Ibid., p37.
(3) Alain COULON: Ibid., p38.

فخلال مرحلة التكيف ينشأ توافق وتعايش بين الجماعات المتصارعة، غير أنّها تحافظ على ميزة التنافس بينها، حيث تسعى كل جماعة إلى تخفيف حدة الصراع مع الجماعات الأخرى، والحفاظ على مصالحها دون المساس بمصالح الجماعات الأخرى، حتى تصل إلى تسوية كل الخلافات بما يُرضي جميع الأطراف، ثم تتكيف فيما بينها، لتصل إلى المرحلة الرابعة والأخيرة من المراحل التي حدّدها "بارك" فيما يخص التفاعلات التي تحدث بين الجماعات الأصلية والجماعات المهاجرة، هذه المرحلة التي سمّاها مرحلة "التماثل"، والتي يعتبرها الحد الأقصى للاندماج، حيث تزول الاختلافات بين الجماعات، وتمتزج قيمها فيما بينها، وتتضاعف علاقات الاتصال بين الأفراد، وتصبح أكثر حميمية، ويحدث خلال هذه المرحلة تداخل وانصهار بين الأفراد، يحصل من خلالها كل فرد على ذاكرة وأحاسيس، ويتقمص مواقف الآخرين، ويتقاسم معهم تجاربه وتاريخه. وفي هذه المرحلة تندمج الجماعات فيما بينها وتوحّد أهدافها.[1]

لقد حاول "بارك" من خلال المراحل الأربعة التي وضعها لتوضيح التفاعلات الاجتماعية بين الجماعات المهاجرة والجماعات الأصلية أن يضع نماذج تفسّر النمو الحضري في المدينة، من خلال إرفاق كل مرحلة من هذه المراحل بسيرورة اجتماعية تناسب بناءها الاجتماعي، وكذا مجالا إيكولوجيا خاصا بها، فقد ربط مرحلة المنافسة بالتوازن الاقتصادي وضبطها على المواقع المهمة في مركز المدينة بواسطة سعر الأرض، وربط مرحلة الصراع بالنظام السياسي، فيما يتعلق بالخلاف بين الجماعات الوافدة والأصلية حول إعادة تمركز السكان، من خلال سعي الجماعات المهاجرة للتوسع المجالي على حساب الجماعات الأصلية، كما ربط مرحلة التكيف بالتنظيم الاجتماعي من خلال تحرك جماعات السكان نحو الضواحي وتبنيها ثقافة خاصة بها تميزها عن ثقافة سكان المراكز الحضرية، ومقاومتها لتأثيرها عليهم، من خلال إقامة حواجز اجتماعية وثقافية. أما مرحلة التماثل فقد ربطها بالشخصية والتراث الثقافي، من خلال تبني الأفراد المهاجرين لشخصية وثقافة الوسط الجديد الذي انتقلوا إليه.

أما "لويس ويرث Louis WIRTH" فقد سار على نفس خط الإيكولوجية الاجتماعية الذي انتهجته "مدرسة شيكاجو"، فقد كانت دراسته حول "القيتو Le ghetto" من أهم الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي، غير أنّه حاول تجاوز قصور النظرية الإيكولوجية، فهو يرى أنّ النظرية السوسيولوجية للمدينة يجب أن تهتم بالحياة الحضرية، وليس التركيز على الجوانب الجيوفيزيقية، وقد بيّن أنّ

---

[1] Alain COULON: Ibid., p39.

اندماج المهاجرين يمرّ من خلال التموقع في مجالات خاصة، ثم الانتشار والتوسع في اتجاهات متعددة في المدينة.[1]

فحسب "ويرث" فإنّ المهاجر الجديد عادة ما يختار الاستقرار في أماكن توازن بين التقليد والتكيف، هذه الأماكن التي يعتبرونها كمحطة عبور، من خلال المحافظة على الأنماط الثقافية التقليدية والروابط الاجتماعية للمجتمع الأصلي، ثم تشكيل مجال جديد يربط بين الوسط الأصلي والوسط الجديد، ثم يبدأ في التحرك وفق مسارات سكنية مختلفة، ينتج عنها تغير في المكانات والمواقف، هذا التغير الذي يؤدي بهم إلى الاندماج التدريجي في الوسط الجديد، هذا الاندماج الذي يصبح اندماجا تاما في الأجيال اللاحقة.[2]

ثانيا– الاندماج الاجتماعي عند "شومباردولو":

لقد سار "شومباردولو" على نفس الخط الذي سارت عليه "مدرسة شيكاجو"، من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين البنية المجالية والبنية الاجتماعية للمدينة، فهو بذلك أعار اهتمامه الكبير للإيكولوجيا الحضرية التي ظهرت في فكر "مدرسة شيكاجو"، حيث أعطى بذلك دافعا جديدا للدراسات الإمبريقية في الوسط الحضري، وقد قادته دراساته إلى استنتاج مفاده أنّ الاندماج الاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بظروف وكيفية امتلاك المجال، هذه العملية حسبه تختلف بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي.[3]

يرى "شومباردولو" أن المجتمعات التقليدية هي عبارة عن مجتمعات بسيطة خالية من الفوارق المهنية والطبقات الاجتماعية، عكس المجتمعات الحديثة، لذا فإنّ تنظيم المجال يسير وفق قواعد مشتركة وأسس منظمة بين جميع أفراد المجتمع، تستجيب لرغباتهم وحاجياتهم، كل حسب الفئة التي ينتمي إليها، خاصة تلك الفئات التي تشترك في ثقافة واحدة، ففي المجتمعات التقليدية فإن المنتج لمسكنه هو نفس الفرد الذي يمتلكه ويسكنه، فإنتاج المسكن (المجال المبني) هنا تم وفق رغباته، وتبعا لثقافته التي يتبناها، هذا الأمر الذي يُجنّب الأفراد الذين أنتجوا مساكنهم الصراع والتناقض مع أنماطهم الثقافية والاجتماعية.[4]

---

(1) Jean Pierre THIRY: Théories sur le phénomène urbain, analyse critique et matériaux pour une théorie sociologique, Imprimerie P. François, Bruxelles, 1973, p95
(2) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p83.
(3) P-H CHOMBART DE LAUWE: Op.cit, p149.
(4) P-H- CHOMBARTE DE LAUWE: Ibid., p144.

أما في المجتمعات الحديثة فإن الأمر مختلف، فباعتبار أنّ هذه المجتمعات هي مجتمعات طبقية معقدة، فإن عملية إنتاج المسكن (إنتاج المجال المبني) هنا تتم بطريقة مختلفة، فعملية إنتاج المجال المبني (المسكن) تُسند إلى هيئات متخصصة، تتكون من أفراد من طبقات مختلفة ومن ثقافات مختلفة (مهندس، بنّاء، مسير، مقاول ...)، كل فرد يمثل نمطا ثقافيا معينا، ومنه تتجسد هذه الأنماط الثقافية في المجال المبني، فيحدث تصادم بين مختلف الأنماط الثقافية، ذلك لأن المجال المبني يصبح تجسيدا للنمط الثقافي للطبقة المسيطرة، ومنه تفرض نموذجها الثقافي على الفئات المستهلكة للمجال، هذا الأمر الذي قد يؤدي بالفئات المستهلكة للمجال وغير المنتجة له إلى أن ترفضه، لأنه لم يُبن وفق رغباتها، ولم يلبي حاجياتها، مما يؤدي إلى صعوبة في التكيف معه. فعملية إنتاج المجال (وخاصة المسكن) هي عملية خاضعة لصراعات اجتماعية وثقافية متعددة، تنتج في الأساس عن محاولة فئة اجتماعية فرض نموذجها الثقافي وتجسيده في المجال على فئات اجتماعية أخرى ذات نماذج ثقافية مغايرة لها.[1]

إنّ عملية امتلاك المجال هي عملية تخضع للقواعد النفسية والاجتماعية التي تميز الوسط الاجتماعي للفئة التي تمتلكه، وتتفاعل معه حسب نموذجها الثقافي، فأي مجال لا يعكس ثقافة الفئة التي تمتلكه قد يؤدي إلى حدوث مشاكل تؤدي إلى عدم الاندماج في هذا المجال، وعلى هذا الأساس فإنه من الضروري مراعاة تنوع النماذج الثقافية والاجتماعية الموجودة في الوسط الحضري في إنتاج المجال، احتراما وتجسيدا لهذا التنوع. وفي هذا الشأن نجد أنّ "شومباردولو" يُشير إلى مفهوم "العمران الديمقراطي"، والذي يتطلب إشراك المستهلك في تصميم المجال، واحترام نموذجه الثقافي والاجتماعي في عملية إنتاج المجال (المسكن)، من خلال الأخذ بآراء وتصورات الأفراد في تصميم وإنتاج المجال، بعد اتفاقهم على أهم الخصائص والأفكار ممكنة التجسيد واقعيا.[2]

غير أننا نجد في المدينة الواحدة، وفي نفس الوقت نماذج مختلفة لامتلاك المجال، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على صعوبة التوافق بين الأفراد والجماعات الاجتماعية على نموذج موحد، وذلك لأنّ امتلاك المجال مرتبط بعادات الاستهلاك وتصورات كل جماعة اجتماعية، فمحاولة أيّ جماعة اجتماعية فرض نمط معين

(1) P-H CHOMBART DE LAUWE, Ibid., p146.
(2) P-H CHOMBART DE LAUWE: La fin des villes, mythe ou réalité, Calmann-Lévy, Paris, 1982, p53.

يؤدي بالجماعات الاجتماعية الأخرى، والذين يتبنون نماذج ثقافية مغايرة، إلى تغيير وتعديل مساكنهم، بما يناسب رغباتهم، تصوراتهم وطموحاتهم، وهذا تفاديا لنفورهم من المجال الجديد، وإعاقة اندماجهم فيه.

يرى "شومباردولو" أنّ عملية امتلاك المجال في الوسط الحضري تتم وفق خمسة عمليات مختلفة، تتعلق العملية الأولى بامتلاك مجال أولي، يقوم الأفراد والجماعات الاجتماعية خلال هذه العملية بتعديل المجال المبني، بناء على تصور خاص بثقافة هؤلاء الأفراد والجماعات الاجتماعية، مما يعطيهم شعورا بإمكانية تجسيد رغباتهم وتصوراتهم للمجال، من خلال استخدام التجهيزات التي يحتويها هذا المجال، وهذا ما يولّد لديهم شعورا بالتعايش، ويُحدث توافقا بين رغباتهم والتجهيزات التي يحتويها المجال، حيث يرى "شومباردولو" أنّ الامتلاك الجيد للمجال يحدث عندما يعتاد الأفراد والجماعات الاجتماعية على الاستعمال الجيد والأمثل لتجهيزات المجال، هذا بالنسبة للعملية الأولى لامتلاك المجال. أما بالنسبة للعملية الثانية لامتلاك المجال فتتعلق بامتلاك مجال جمالي، فخلال هذه العملية يدخل عامل الجمال والألوان في التأثير على عملية امتلاك المجال، فالمجال المتجانس الألوان، والمتناسق في الأشكال، يعتبر جاذبا للفرد، يولّد لديه الإحساس بالراحة والرضا، على عكس المجال غير المتجانس في الألوان، وغير المتناسق في الأشكال، الذي يولّد لدى الفرد شعورا بالنفور، كما يحس الفرد داخله بالغربة، مما يعيق تكيفه مع هذا المجال، وبالتالي صعوبة في الاندماج داخله.[1]

أما العملية الثالثة لامتلاك المجال فتتعلق بامتلاك مجال سوسيو-جغرافي، حيث يعتبر "شومباردولو" أن الامتلاك الجيد للمجال في هذه العملية يحدث حين يحسّ الفرد بحرية تحركاته وممارساته اليومية داخل هذا المجال، هذه الحرية التي تعتبر دليلا على قدرة الامتلاك، على خلاف الفرد الذي يستعمل مجالا مبنيا (مسكن) ملكا لغيره، حيث يُحسّ بالتقيد والاغتراب، فهو إلى حد ما يعتبر نفسه غريبا في منزله، وفي هذه الحالة يصبح المجال المبني (المسكن) مكانا للصراع والهيمنة، التنافس والمطالبة، هذه الأمور التي يُحسّ بها الفرد في جميع تفاصيل حياته اليومية، هذا الأمر الذي ينطبق على المجال الخارجي مثلما ينطبق على المسكن، حيث أنّ جماعة إثنية أو فئة اجتماعية يمكن أن تُحسّ بالاغتراب في حي تعود ملكيته إلى جماعة إثنية أو فئة اجتماعية أخرى، أو حتى إلى دولة لا يعتبرونها دولتهم، حيث يولد لديهم شعورا بالتبعية، وهنا يمرّون إلى عملية أخرى من عمليات امتلاك المجال، وهو امتلاك مجال بدون حق، حيث يلعب الخيال دورا

(1) P-H CHOMBART DE LAUWE: Appropriation de l'espace et changement social, Op.cit, pp 144-145

مهما، غير أنّ هذه العملي تُخفي الصراعات الكامنة والتناقضات التي تنفرد بها الظروف المادية والبنيات الاجتماعية.[1]

ثم تأتي العملية الخامسة من عمليات امتلاك المجال، ويتعلق الأمر بامتلاك مجال بسيكولوجي، وهنا لا يمكن الحديث عن امتلاك المجال دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات السوسيو-اقتصادية لامتلاك المجال، فالفرد الذي يمتلك مسكنه، أو الفرد الذي يؤجر مسكنه ليس لديهم نفس التمثلات للمجال (المسكن)، ولا يرتبطون به بنفس القيم، ولا يبدون نفس المشاعر تجاهه. فملكية الأرض والتجهيزات تُعطي للفرد الحق والسلطة على باقي المستعملين للمجال، وتجعلهم تابعين له، وهذه السيطرة الاجتماعية لها آثار متعددة على ردود الفعل النفسية للمعنيين. فامتلاك مجال بسيكولوجي مرتبط بوضوح بالملكية الفيزيقية، فالفرد الذي يمتلك قانونيا الأرض، المساكن والتجهيزات يمكنه التصرف فيها وتعديلها، كما يُحسّ أنّه سيّد للمجال المحيط به، على عكس الفرد الذي يستعمل مجالا مبنيا ملكا لغيره، حيث يحس بالاغتراب داخل هذا المجال.[2]

ثالثا– الاندماج الاجتماعي عند "إميل دوركايم":

إنّ الحديث عن الاندماج الاجتماعي يقودنا إلى الحديث عن مفهوم التضامن الاجتماعي، العمل الجمعي وفكرة التفكك الأخلاقي (اللامعيارية)، التي ظهرت في أفكار "إميل دوركايم"، الذي ناقش فكرة الاندماج الاجتماعي في كتاباته بصيغ مختلفة، حيث يرى أنّ أفراد المجتمع يتفاعلون بشكل مستمر فيما بينهم، حتى يتمكنوا من تحقيق مصالحهم المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور عاطفة جماعية تقودهم إلى الوعي بالذات، وظهور مفهوم الانتماء، وكذا التمايز عن مجتمع آخر، وصولا إلى تمايز جماعات عن الأخرى داخل المجتمع الواحد.[3]

كما أنّ الإشباع النفسي الذي يتحدد فيه الفرد داخل جماعته يعتبر من العوامل التي تؤثر في التماسك، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث اندماج اجتماعي كامل ومستمر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى موافقة جماعة اجتماعية لعضوية هذا الفرد وتفاعله داخلها، لتحقيق الانتماء الذي يشعر من خلاله الفرد بقبوله

---

(1) P-H CHOMBART DE LAUWE : Ibid., p145.
(2) P-H CHOMBART DE LAUWE : Ibid., p145.
(3) حسين عبد الحميد رشوان: علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص63.

داخل أفراد أسرته، جماعة عمله ومجتمعه، هذا الشعور بالانتماء، الذي يتحقق من خلال الالتزام بالمعايير السائدة، واحترام القوانين والتنظيمات التي تسير وفقها الجماعة.[1]

لقد ناقش "دوركايم" مشكلة التضامن الاجتماعي في مجتمع متمايز بطريقة متزايدة، كما ناقشها في المجتمعات الصناعية الجديدة من خلال استخدامه مفهوم التفكك اللاأخلاقي (اللامعيارية)، حيث نظر إلى هذا المفهوم على أنه ظرف غير عادي، كما عالج "دوركايم" إشكالية اندماج الفرد داخل الجماعة من خلال دراسته لموضوع الإلزام الاجتماعي، من خلال شرح الوسائل والطرق التي يملكها المجتمع، والتي تؤدي بالأفراد إلى التمسك بحضارتهم، والمشاركة في المواقف الجماعية، والالتزام بالقواعد والقيم التي تحكم الجماعات الاجتماعية.[2]

وقد تطرق "دوركايم" إلى تأثير الزيادة السكانية والتغيرات الاجتماعية المفاجئة مثل الهجرة، الثورات والحراك الاجتماعي على النظام الاجتماعي، والتي تؤدي إلى تغيرات كبيرة ونتائج عكسية في الجانب الأخلاقي، كما تؤثر على العادات والتقاليد، والتغير في النسق الاقتصادي،[3] ففي حالات الهجرة مثلا، يتغير البناء الاجتماعي، ويضطرب البناء الطبقي نتيجة تحرك الكثير من الأفراد في الطبقات، مما يجعلهم عرضة للعزلة عن المجتمع، فنشأة مجتمعات جديدة كنتيجة للهجرة، إضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، قد تؤدي إلى تغير اجتماعي، كما أنّ من بين الأفكار التي ركز عليها "دوركايم" في تحليله للتغيرات التنظيمية والمجتمعية في المجتمع هو تفسيره للتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي.[4] كما يرى أيضا أن النظام الاجتماعي إجباري وإلزامي، يمكنه التأثير على العقل الفردي ليصل به إلى العقل الجمعي، كما أنّ النظام الاجتماعي يحفظ القيم، ويحمي التراث الثقافي، لما له من قدرة على مقاومة التغير.

---

(1) سعيد محمد عثمان: الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص138.

(2) غريب محمد سيد أحمد: المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1974، ص370.

(3) السيد عبد العاطي السيد: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص223.

(4) السيد الحسيني: نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص227.

رابعا– الاندماج الاجتماعي عند "روبرت ميرتون":

يعتبر "روبرت ميرتون" من أهم رواد النظرية البنائية الوظيفية، وقد انطلق في تحليله لعملية الاندماج الاجتماعي من فكرة مفادها أن عملية الاندماج الاجتماعي لا يمكن أن تتحقق بشكل تام، وأن المجتمع في نموه وتطوره يعرف تطورات وتناقضات،[1] وقد انتقد فكرة الوحدة الوظيفية للمجتمع، هذه الفكرة التي تقوم على أساس أنّ المعتقدات والممارسات الثقافية والاجتماعية تؤدي وظيفة واحدة عند الأفراد، كما أنّ أجزاء النسق الاجتماعي تتمتع بدرجة عالية من التكامل، حيث يرى أنه ليس بالضرورة أن تقوم المعتقدات والممارسات الثقافية والاجتماعية بأداء وظيفة واحدة، كما أنّ أجزاء النسق الاجتماعي يمكن أن تكون متناقضة، خاصة في المجتمعات الحديثة.[2]

استخدم "روبرت ميرتون" مفهوم المعوقات الوظيفية للإشارة إلى الأنماط الاجتماعية التي تؤثر سلبيا على النسق الاجتماعي، وتعمل على إضعافه، حيث اعتمد هذا المفهوم كأداة لفهم وتحليل التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على النسق الاجتماعي، حيث يمكن أن تحدث تناقضات بين مكونات البناء الاجتماعي وكذا الثقافي، هذه التناقضات يمكن أن تعيق النسق الاجتماعي في أدائه لوظائفه، وقد تؤدي إلى حدوث تغير في هذا النسق. كما أنّ المعوقات الوظيفية يمكن أن تؤدي إلى انهيار البناء الاجتماعي، خاصة إذا وجد الأفراد صعوبة في التوافق مع القيم والمعايير.[3]

يرى "ميرتون" أنّه يمكن الوصول إلى التفكك الاجتماعي (اللامعيارية) في حالة الأزمات الاقتصادية والسياسية، حين تعمل المعايير الثقافية على تهيئة الظروف لهذه الأزمات لكي تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد والجماعات، وهو ما يؤدي إلى تفكك النسق الاجتماعي. فالتفكك الاجتماعي يؤدي إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية، ومنه تسعى الجماعات الاجتماعية إلى تحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة، هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى الانعزالية، من خلال رفض الأفراد والجماعات الاجتماعية للأهداف الثقافية والممارسات المشروعة، خاصة لدى الفئات الاجتماعية غير السوية (المنحرفين، المجرمين، مدمني

---

(1) فضيل دليو وآخرون: علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل، دار المعرفة، الجزائر، 1998.، ص168.

(2) مجد الدين عمر خيري خمش: علم الاجتماع الموضوع والمنهج مع تركيز على المجتمع العربي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص134.

(3) علي غربي: علم الاجتماع والثنائية النظرية (التقليدية، المحدثة)، منشورات مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص110.

المخدرات...)، وعليه وجب دمج هذه الأهداف الثقافية بالممارسات المشروعة حتى يصل الفرد إلى تحقيق أهدافه بطرق مشروعة، وبالتالي تحقيق اندماجه الاجتماعي.[1]

إنّ تحقيق الاندماج الاجتماعي يمكن أن يتم من خلال الالتزام بالنظم والقيم الاجتماعية السائدة، والذي يؤدي إلى تكافؤ الفرص بين الأفراد من خلال إتّباع الطرق المشروعة، وبالتالي يحل التوافق والمنافسة بدل التصادم والصراع. غير أنّ ضعف العلاقات الاجتماعية وكذا الصراع بين القيم على مستوى الجماعات الأولية، إضافة إلى العزلة بين الجماعات الاجتماعية، وتفكك الأنساق الاجتماعية خاصة الأسرة قد تعيق عملية الاندماج الاجتماعي، هذا الأمر الذي قد يظهر بوضوح خاصة في حالات الهجرة.[2]

[1] غريب محمد سيد أحمد وسامية محمد جابر، علم اجتماع السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص42.

[2] محمد طلعت عيسى: فلسفة التغيير المخطط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971، ص451.

– خلاصة:

قمنا خلال هذا الفصل بتناول أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت بالحث والتحليل موضوع الاندماج الاجتماعي، حيث بدأنا بعرض أهم الإسهامات الفكرية لرواد "مدرسة شيكاجو" حول الموضوع، باعتبارها من أهم المدارس الفكرية في علم الاجتماع الحضري، فقد ركزوا كثيرا على موضوع الهجرة والمهاجرين، لذا كان موضوع الاندماج الاجتماعي من بين أهم المواضيع التي تناولوها بالحث والدراسة.

لقد تناول رواد هذه المدرسة موضوع الاندماج الاجتماعي من خلال اقتراب إيكولوجي، حاولوا من خلاله فهم الطابع المزدوج لسيرورة تفكك التنظيم وإعادة بناءه، حيث بينوا أن الأحياء وجماعات الجيرة يمكن أن تستخدم كبيئة يتم من خلالها إدماج المهاجرين في مجالات وشبكات مختلفة. تطور مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى جانب مفاهيم أخرى كتفكك التنظيم والتهميش ... في أعمال "ويليام إسحاق توماس" و"فلوريان زنانييكي"، اللذان ركزا أبحاثهما على الأسرة، فهما يريان أنها تمثل التنظيم الاجتماعي التقليدي، فهي حسبهما وحدة اجتماعية مترابطة ومتماسكة، شكلت مع باقي الأسر "مجتمع القرية" الذي يمتاز بالتضامن الجماعي ووحدة الرؤى، وبالتالي فإن تحقيق الاندماج الاجتماعي لا يتم إلا من خلالها، إلا أن بعض الوضعيات كالفقر والحرمان قد تؤدي إلى إضعاف التضامن الجماعي، مما قد يعيق تحقيق الاندماج الاجتماعي.

يرى رواد "مدرسة شيكاجو" أن الهجرة الجماعية من وسط لآخر مختلف عنه يؤدي إلى تفكك التنظيم الاجتماعي وإعادة بناءه، هذا التفكك الذي تبدأ بوادره في الموطن الأصلي، وفي هذا الصدد تطرق "بارك" إلى التفاعلات التي تحدث بين الجماعات الاجتماعية المهاجرة ونظيرتها الأصلية، هذه التفاعلات التي تمر عبر أربعة مراحل، تمثل كل مرحلة امتدادا وتطورا للمرحلة التي تسبقها، هده المراحل هي: المنافسة، الصراع، التكيف والتماثل. أما "لويس ويرث" فقد بين أن اندماج المهاجرين يمر من خلال التموقع في مجالات خاصة، توازن بين التقليد والتكيف، يتم من خلالها المحافظة على الأنماط الثقافية التقليدية والروابط الاجتماعية للمجتمع الأصلي، ثم تشكيل وسط جديد يربط بين الوسط الجديد والأصلي، ثم الانتشار الواسع في اتجاهات متعددة في المدينة، ينتج عنها تغير في المكانات والمواقف، يؤدي بهم إلى الاندماج التدريجي في الوسط الجديد، ليصبح اندماجا تاما في الأجيال اللاحقة.

أما "شومباردولو" فقد سار على خط "مدرسة شيكاجو"، من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين البنية المجالية والبنية الاجتماعية للمدينة، فهو يرى أن الاندماج الاجتماعي مرتبط ارتباطا وثيقا بظروف وكيفية امتلاك المجال، هذه العملية التي تختلف حسبه بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي، وتتم وفق خمسة عمليات مختلفة: امتلاك مجال أولي، امتلاك مجال جمالي، امتلاك مجال سوسيو-جغرافي، امتلاك مجال بدون حق وأخيرا امتلاك مجال بسيكولوجي. كما يرى أيضا أن عملية امتلاك المجال تخضع للقواعد النفسية والاجتماعية التي تميز الوسط الاجتماعي للفئة التي تمتلكه، وتتفاعل معه حسب نموذجها الثقافي، فأي مجال لا يعكس ثقافة الفئة التي تمتلكه قد يؤدي إلى حدوث مشاكل تؤدي إلى عدم الاندماج في هذا المجال.

أما "دوركايم" فقد ناقش فكرة الاندماج الاجتماعي بصيغ مختلفة، فهو يرى أن أفراد المجتمع يتفاعلون بشكل مستمر فيما بينهم، حتى يتمكنوا من تحقيق مصالحهم المشتركة، مما يؤدي إلى ظهور عاطفة جماعية تقودهم إلى الوعي بالذات وظهور مفهوم الانتماء، وكذا التمايز عن مجتمع آخر، وصولا إلى تمايز جماعات عن الأخرى داخل المجتمع الواحد،كما يرى أن الإشباع النفسي الذي يتحدد فيه الفرد داخل جماعته يعتبر من العوامل التي تؤثر في التماسك، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث اندماج اجتماعي كامل ومستمر من جهة، ومن جهة أخرى موافقة جماعة اجتماعية لعضوية هذا الفرد وتفاعله داخلها، لتحقيق الانتماء الذي يشعر من خلاله الفرد بقبوله داخل أفراد أسرته، جماعة عمله ومجتمعه، هذا الشعور بالانتماء لا يتحقق إلا من خلال الالتزام بالمعايير السائدة، واحترام القوانين والتنظيمات التي تسير وفقها الجماعة.

أما "روبرت ميرتون" فقد انطلق في تحليله لعملية الاندماج الاجتماعي من فكرة أنه لا يمكن أن يتحقق بشكل تام، وأن المجتمع في نموه وتطوره يعرف تناقضات، فهو يرى أن تحقيق الاندماج الاجتماعي يمكن أن يتم من خلال الالتزام بالنظم والقيم الاجتماعية السائدة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص بين الأفراد من خلال إتباع الطرق المشروعة، وبالتالي يحل التوافق والمنافسة بدل التصادم والصراع، غير أن ضعف العلاقات الاجتماعية وكذا الصراع بين القيم على مستوى الجماعات الأولية، بالإضافة إلى العزلة بين الجماعات الاجتماعية، وتفكك الأنساق الاجتماعية خاصة الأسرة، قد يعيق عملية الاندماج الاجتماعي.

الفصل الثالث:

التحضر والهجرة الريفية الحضرية في

الجزائر

– تمهيد:

تطرح قضية الاندماج الاجتماعي نفسها بقوة في حالات الهجرة والتحضر، خاصة عند انتقال الأفراد والجماعات من الريف إلى الأوساط الحضرية، حيث يستقرون في المجالات الحضرية، ويتكيفون مع مختلف الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة بالمدينة، وذلك من خلال انخراطهم في سوق العمل، وكذا مختلف ممارساتهم وتعاملاتهم مع مختلف الفئات الاجتماعية، وكذا التجهيزات التي توفرها المدينة، ومنه تصبح المشاركة في الحياة الحضرية ضرورة يتم من خلالها تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي.

إن تناول موضوع الاندماج الاجتماعي لا يمكن أن يتم دون التعرض لظاهرتي التحضر والهجرة الريفية الحضرية، وذلك لأن موضوع الاندماج الاجتماعي كثيرا ما يطرح عندما تغير الأسرة وسطها الريفي إلى وسط آخر مختلف عن وسطها الأصلي، وتغلب عليه أفكار وقيم وممارسات تختلف عن تلك التي كانت سائدة في الوسط الريفي، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ظاهرتي التحضر والهجرة الريفية بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، حيث سنتناول مفهوم التحضر وأهم الاتجاهات النظرية في دراسته، وكذا خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية، ثم نتناول تاريخ التحضر في الجزائر وخصائصه، كما سنتناول ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر، أسبابها وعواملها.

أولا– مفهوم التحضر:

يُعتبر التحضر أحد أهم عمليات التغير الاجتماعي الناتج عن انتقال الأفراد والجماعات من وسط ريفي إلى وسط حضري، فهو في مفهومه العام يشير إلى ظاهرة اجتماعية جغرافية، ينتقل بمقتضاها سكان الريف إلى المناطق الحضري، هذا الانتقال الذي لا يعتبر فقط تحركا في المجال، أو تغييرا لمحل الإقامة، وإنما انتقال يترتب عنه تغير في طريقة الحياة ونمط المعيشة.

فالتحضر يعني أساسا تمركز السكان داخل الأوساط الحضرية، وما ينتج عنه من تغير اجتماعي وثقافي، هذا التغير الذي يؤدي إلى سيطرة الفردانية في العلاقات. فهو يشير إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية تتمثل أساسا في الحراك المجالي للسكان وتمركزهم في المدن، ثم التكيف التدريجي مع نمط الحياة السائد في المدينة، هذا التكيف الذي ينتج عنه أساسا تحول العلاقات الاجتماعية الأولية إلى علاقات اجتماعية ثانوية، ومنه سيطرة الفردية على سلوك الأفراد.[1]

يشير مفهوم التحضر أيضا إلى زيادة عدد سكان المدينة، عن طريق تغير الحياة في الريف حياة حضرية، أو عن طريق هجرة سكان الريف نحو المدينة واستقرارهم بها، وما ينتج عن هذه الحركة السكانية من تغيرات في عاداتهم وطرق معيشتهم، بما يتلاءم مع نمط المعيشة في المدن.[2]

ويشير مفهوم التحضر بمعناه الجغرافي إلى اتّساع رقعة التجمع السكني الحضري، هذا التوسع يكون إما على حساب المناطق الريفية المحيطة به، وإما عن طريق تحول المناطق الريفية إلى تجمعات حضرية، نتيجة لما يطرأ عليها من تحول اقتصادي وإداري، فقد يكون التحضر أيضا من خلال ظهور تجمعات حضرية جديدة، هذا فيما يخص المعنى الجغرافي للتحضر، أما معناه الديموغرافي فيشير إلى زيادة في عدد سكان التجمع الحضري، نتيجة عمليتين ديموغرافيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في النمو الطبيعي للسكان، بينما تتمثل العملية الثانية في الهجرة الريفية نحو المدن.[3]

---

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص23.

[2] عبد المنعم شوقي: المرجع السابق، ص23.

[3] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص25.

إن التحضر عبارة عن ظاهرة اجتماعية متصلة بالتغير الاجتماعي، ينتج من خلالها زيادة عدد سكان المدينة بفعل موجات الهجرة الريفية، ومنه فإنّ الحياة الحضرية تؤدي إلى تغير أسس التماسك الاجتماعي، هذا التغير الذي يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية، وتغير النظم والأنساق الاجتماعية.

فالحياة في المدينة تدفع بالفرد إلى الانخراط في جماعات اجتماعية منظمة، مرتبطة فيما بينها من خلال المصالح المشتركة، هذه الجماعات التي لم تكن موجودة في النمط التقليدي، وخاصة في الوسط الريفي، فالحياة الحضرية هي أساس قيام العلاقات الاجتماعية بين السكان، هذه الحياة التي تدعم الفردية ويغلب عليها المصلحة.

فإذ اعتبرنا أن التحضر هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي، تتم من خلال انتقال سكان الريف إلى المدينة والاستقرار بها، فإنّ سكان الريف يكتسبون تدريجيا صفات الحضريين، ومنه تتحول أنماط معيشتهم للتكيف مع النمط السائد في المدينة، كما يمكن أن ينقل سكان الريف أساليب المعيشة في المدينة إلى وسطهم الأصلي، ومنه فإنّ هذا التغير في الاتجاهين يتم بسرعة، وهو ما يرجع إلى سببين رئيسيين، يتمثل السبب الأول في ارتباط التحضر بحركة التصنيع، مما أفسح المجال للهجرة من الريف نحو المدينة، ويتمثل السبب الثاني في تنوع أساليب الانتقال والاتصال بين الريف والمدينة، إلى درجة أن تتأثر كل قرية بالمدينة القريبة منها وتكتسب أساليبها.[1]

إنّ عملية التحضر مرتبطة أساسا بنزوح الريفيين إلى المدينة، وتخلّيهم عن النشاط الزراعي، ثم الانخراط في النشاط الصناعي والتجارة والخدمات، ومنه اكتساب الخصائص الحضرية، وما يمكن أن نشير له هنا أنّ هذا الانتقال لم يكن يخص الأفراد فقط، بل إنّ هذا الانتقال كان لعائلات وأسر بأكملها، خاصة بعد أن فقدت ملكية الأرض، وتدهورت أوضاعها المعيشية، وهو ما اضطرها أن تغادر الريف نحو المدينة، بحثا عن حياة أفضل، وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، هذا الانتقال الذي يطرح أمام الأسرة قضية جوهرية تتعلق بإمكانية تكيفها مع هذا النمط الجديد من الحياة، وبالتالي تحقيق اندماجها الاجتماعي في هذا الوسط الجديد.

[1] محمد عبد المنعم نور: المرجع السابق، ص56.

إنّ الأفراد والجماعات الاجتماعية (خاصة الأسرة) بعد انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، تجد نفسها أمام نمط جديد من أنماط الحياة، ويتعلق الأمر هنا بالحضرية كأسلوب حياة، هذا المفهوم الذي يعود الفضل في استعماله إلى "لويس ويرث"، حيث عرّف الحضرية على أنها نمط أو أسلوب حياة، حيث يرى أنّ إيكولوجية المدينة بما تفرضه من تفاعلات وعلاقات، ينتج عنها سلوكيات تميّز حياة الإنسان الحضري، وتكسبه ثقافة خاصة تنعكس على سلوكه وتعاملاته، هذه الثقافة الجديدة يمكن أن نسميها الثقافة الحضرية، يكتسبها الفرد من خلال إقامته بالمدينة.[1]

فالحضرية حسب كل من "زيمل"، "سوروكين"، "زيمرمان" و"ويرث" لها خصائص محددة، تتمثل أساسا في تطوير نسق معقد لتقسيم العمل وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والمجالي، كما تتميز بالاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد، لإضافة إلى سيطرة السطحية على العلاقات الاجتماعية وانقسام الأدوار الاجتماعية، وسيطرة الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي.[2]

فحسب "ويرث" فإنّ التحضر غالبا ما يؤدي إلى تغير جوهري في نوعية وطبيعة العلاقات الإنسانية، كما يؤدي إلى اختفاء الجماعات الأولية، التي تحل محلها الجماعات الثانوية المتخصصة، كما يشجع التحضر قيام علاقات غير شخصية وسيادة روح التسامح، حيث يصبح السكان المتكيفون مع هذا الوضع أقل اعتمادا على الجماعات الأولية كالعائلة والحي.

فإذا اعتبرنا أنّ الحضرية هي حصيلة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري كنتيجة للإقامة به، وبالتالي فإنها تؤدي بدورها إلى إنتاج ثقافة خاصة تميز البيئة الحضرية، واكتساب أنماط الحياة الحضرية تدريجيا، وبالتالي يحدث التكيف الحضري تدريجيا، وإذا ما تمّ اكتساب أنماط الحياة الحضرية، فإنّ العقلانية تصبح أهم صفة يتميز بها ساكن المدينة، وهكذا فإن الحضرية تعتبر خلاصة التحضر.[3]

---

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص28.

[2] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.ص 95.96

[3] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص29.

ثانيا– الاتجاهات النظرية في دراسة التحضر:

لقد تزامن الاهتمام بدراسة المدينة مع بروز وتطور الحضارة الإنسانية، غير أنّه ومع نشأة وتطور علم الاجتماع أدى إلى تناولها بالدراسة بطريقة أكثر جدية، وما يمكن أن نشير له هنا أنّ معظم الدراسات التي تناولت المدينة كموضوع للبحث العلمي في بادئ الأمر كانت تنتمي إلى فروع علمية أخرى، كالسياسة، الاقتصاد، الجغرافيا والسكان، مما جعل هذه الدراسات بعيدة عن النظرية والمنهجية الخاصة بعلم الاجتماع.[1] فإذا أجمعت مختلف التعريفات التي تناولت مفهوم المدينة على أنها ذلك المجال العمراني الذي يمتهن أغلب ساكنيه مهنا غير مرتبطة بقطاع الزراعة، وعليه فإن الاختلاف بين الريف والمدينة هو اختلاف بين خصائص مجموعة من السكان يعتمدون في معيشتهم على النشاط الزراعي، في مقابل مجموعة أخرى تعتمد في معيشتها على حرف ومهن أخرى خارج قطاع الزراعة.

يرجع الفضل في دراسة طريقة الحياة وعلاقتها بالمدينة إلى مدرسة "شيكاجو"، التي تعتبر مرجعا أساسا في الدراسات الحضرية، هذه المدرسة التي ظهرت في عشرينيات القرن الماضي، من خلال كتابات كل من "بارك"، "بيرجس" و"ماكينزي" في كتاب "المدينة"، حيث أشار "بارك" في هذا الكتاب إلى أنّ المدينة عبارة عن تركيب طبيعي، تحكمه قوانين متعلقة بالنظام الطبيعي والأخلاق، أما "بيرجس" فقد اهتم بنمو المدن الذي ينتج من خلال تشكل مناطق دائرية ذات بيئات إيكولوجية مختلفة.[2]

لقد تفردت المدرسة الإيكولوجية في دراستها للمدينة، من خلال التركيز على جوانب متعددة من حياة المدينة، وقد استخدمت مدخلا متميزا في مجال البحث السوسيولوجي، حيث قدّمت تفسيرات متميزة عن الحياة في المدينة، وقد ركزت في دراساتها على دراسة إيكولوجية المدينة من خلال دراسة العلاقة بين توزيع السكان والمكان، وما ينشأ عن هذه العلاقة من عمليات مختلفة، كما ركزت هذه المدرسة أيضا على دراسة التنظيم الاجتماعي للمدينة، ودراسة سيكولوجية السكان، ومختلف المظاهر النفسية التي تصاحب الحياة الحضرية، ومقارنتها بخصائص السكان في مجتمعات محلية أخرى.[3]

---

[1] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، (دون تاريخ)، ص06.

[2] ميتشل دينكن: معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، ط1، دار الطليعة، لبنان، 1981، ص248.

[3] السيد عبد العاطي السيد: الإيكولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص19.

تعتبر نظرية "لويس ويرث" من أهم النظريات السوسيولوجية التي انطلقت من مفاهيم إيكولوجية معتدلة، حيث أشار في مقاله الشهير "الحضرية كأسلوب للحياة" إلى أنّ نمو المدن وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، مما يؤدي إلى صعوبة إقامة كل السكان في منطقة واحدة، وهذا ما ينتج عنه نمو أحياء جديدة متباعدة، ويرى "ويرث" أنّ زيادة الكثافة السكانية في المدينة يؤدي إلى ظهور الاختلاف والتباين بين السكان، ويتحدد من خلال ذلك نمط استغلال الأرض من خلال التنافس على الموارد، كما تقطن الجماعات المتشابهة اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا في أحياء واحدة.[1]

يعتبر نموذج "تونير" من أهم التصنيفات النظرية للحياة الريفية والحضرية، هذا النموذج الذي يفرّق بين مجتمع تغلب فيه العلاقات الأولية والقرابة، ومجتمع آخر تشيع فيه العلاقات الثانوية، وكذا "دوركايم" من خلال تصوره للتضامن الآلي في مقابل التضامن العضوي، بالإضافة إلى "ماكس فيبر" من خلال النموذج المقدس والنموذج العلماني. كما قام "ردفيلد" بتطوير ثنائية تقابل، بين مجتمع شعبي وآخر حضري، حيث أشار إلى أنّ المجتمعات تتحول عبر متصل، يمثل أحد طرفيه مجتمع "الفولك"، بينما يمثل طرفه الآخر المجتمع الحضري، وتمثل بقية المجتمعات التي تناولها بالدراسة نقطة متميزة على طول هذا المتصل، وقد سعى "ردفيلد" إلى تحديد خصائص المجتمعين، مجتمع الفولك والمجتمع الحضري، وفهم جملة التغيرات التي تحدث في القيم، المعتقدات، السلوك، درجة التخصص وتقسيم العمل، هذه التغيرات التي تحدث عادة حينما يتحول المجتمع من حالة الفولك إلى حالة الحضري.[2]

إنّ هناك الكثير من النظريات التي اعتمدت على عامل واحد فقط في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، فمنها من اعتمدت على حجم السكان كعامل أساسي للتمييز بين الريف والمدينة، ومنها من اعتمدت على المهنة كأساس للتباين، في حين اعتمدت أخرى على عنصر السلطة في التمييز بينهما، وقد اعتمد العديد من علماء الاجتماع أمثال "سوروكين"، "زيمرمان" و"ردفيلد" على مداخل متعددة في التمييز بين الريف والحضر، ومن أهمها الاختلافات المهنية، البيئة والمجال، حجم المجتمع وكثافة السكان وتجانسهم

---

[1] عبد الحميد دليمي: المرجع السابق، ص08.

[2] حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، دار البعث، قسنطينة، 1999، ص64.

أو تباينهم، وكذا معدل الحراك الاجتماعي واتجاهاته، واتجاه الهجرة وشكل التباين، وأنساق التفاعل الاجتماعي.[1]

غير أنّ العامل الجغرافي يلعب دورا هاما في تغيير شبكة العلاقات الاجتماعية، كما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية والقرابية، فغالبا ما يؤدي التحضر إلى ظهور ونمو نمط الأسرة النووية، والذي يقابله تراجع في عدد الأسر الممتدة، والتي عرفت تغيرات وتحولات عديدة على مستوى بنيتها ووظائفها، بسبب عوامل متعددة، وظهور مؤسسات اجتماعية أخذت منها العديد من وظائفها الأساسية، مما نتج عنه تغير في شكلها، وحتى على مستوى عاداتها وتقاليدها. فالأسرة التي أوجدت نفسها في وسط جديد، يختلف تماما عن وسطها الأصلي الذي جاءت منه، يطرح أمامها قضية جوهرية، تتعلق أساسا بتكيفها مع الظروف الجديدة، ومن ثم اندماجها في هذا الوسط الجديد، من خلال جملة من الاستراتيجيات التي تساعدها على تحقيق هذا الاندماج، مما يساعدها على الاستمرار والاستقرار في الوسط الحضري.

ثالثا– خصائص الحضرية من منظور المقارنة الريفية الحضرية:

يعتبر الاختلاف بين حياة الريف وحياة المدينة من أهم المسائل في علم الاجتماع، يظهر هذا الاختلاف من خلال دراسة الحياة الاجتماعية في كل من الريف والمدينة، كما يرجع هذا الاختلاف إلى البيئة الاجتماعية إلى كل وسط منهما، فدراسة هذه الاختلافات أدّت إلى التمييز بين نموذجين كبيرين من نماذج التنظيم الاجتماعي، فالمدينة بيئة اجتماعية صنعها المجتمع، من خلال تغير معالم البيئة الطبيعية التي تقوم عليها، وعليه يظهر أول اختلاف أساسي بين المدينة والريف، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاهات الاجتماعية والظروف التي تساعد على قيام حياة اجتماعية من نوع معين.[2]

تكشف دراسة الاختلافات بين الريف والمدينة عن مسألة مهمة من مسائل علم الاجتماع، تتمثل في تأثير البيئة على الإنسان، أي بمعنى آخر آثار البيئة على التنظيم الاجتماعي في منطقة معينة، غير أنّه وعلى الرغم من تطور الوسائل العلمية لإخضاع هذه البيئة، إلا أنّها لا تزال تؤثر في حياة الإنسان بوجه عام، وحتى ولو لم يكن هذا التأثير بطريقة مباشرة على حياة الإنسان، فإنّها تؤثر بطرق غير مباشرة، حيث ينتقل

---

[1] عبد الحميد دليمي: المرجع السابق، ص08.

[2] محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص83.

هذا التأثير من خلال التنقل من منطقة إلى أخرى. إنّ المقارنة بين حياة الريف والحياة الحضرية تتطلب فهم خصائص هذين المجتمعين، حيث تكشف هذه المقارنة عن مدى التغير والتطور، ومدى اختلاف هذين النوعين من الحياة عن بعضهما البعض، وما يؤدي إلى هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وجغرافية، هذه الظروف التي تصلح أن تكون اختبارا مناسبا لتأثير هذه العوامل على النظم الاجتماعية بوجه عام.[1]

إن أهم ظاهرة ندركها عند دراستنا لخصائص كل من الريف والمدينة هي العزلة النسبية لحياة الريف، هذه العزلة التي لا تتصل بالفرد فقط، وإنما تتعداه إلى الجماعة إلى حد كبير، وخصوصا عزلة العائلة، فالعائلة في الريف عليها أن تشبع حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتكون وحدة مستقلة، وتصبح روابطها أشد تماسكا كلما زادت درجة الإشباع، ووصلت إلى حدّ الاكتفاء الذاتي. وما نقصده بالعائلة هنا هو تلك العائلة الكبيرة التي تُشكل وحدة مستقلة، وتنقسم إلى أسر أبوية كبيرة، يعيش في كنفها عدة أجيال خاضعون لرئاسة وسلطة أكبر أفرادها سنا، وتتميز هذه الأسر بالعمل الجماعي والإنتاج الجمعي، كما أن الفرد في هذه الأسر قد يعيش حياته كلها ولا يتصل بأفراد قريته إلا قليلا وفي المناسبات، حيث ينوب عنه كبار السن في جميع المعاملات، كما تكون للعادات والتقاليد سيطرة كبيرة على تصرفات الأفراد وسلوكهم العام. أما في المدينة فإنّ الساكن بها يميل إلى التجمع في جماعات ومنظمات مختلفة بدل العزلة، هذه الجماعات والمنظمات التي تحل محل الجوار في الريف وروابط العائلة الكبيرة، كما تسود أنواع أخرى من الجماعات الثانوية، واتصالات وتفاعلات على مدى واسع مع الأفراد ومع المواد الثقافية.[2]

يختلف المجتمع الريفي عن المجتمع الحضري من حيث عدد السكان وكثافتهم وتجانسهم، فيرى علماء الاجتماع أنّ كبر حجم المدينة وازدحامها وعدم تجانس السكان فيها يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بين السكان ثانوية، أي غير شخصية وسطحية، ونفعية في أغلب الأحيان، على عكس ما يحدث في المجتمع الريفي، الذي يتسم بالعلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة، أي علاقات أولية، وهذا ما يؤدي إلى أن يصبح

[1] محمد عاطف غيث: نفس المرجع، ص84.

[2] محمد عاطف غيث: نفس المرجع، ص87.

المجتمع الحضري مضطرا إلى الاعتماد على أدوات الضبط الاجتماعي الثانوي، فالمدينة تعتمد على القانون والشرطة لحماية المجتمع، في حين يعتمد الريف على العادات والتقاليد والأعراف.[1]

أما بخصوص التمييز بين الريف والمدينة من ناحية العمل، فإنّ الإنسان الريفي يرتبط عمله بالزراعة، في حين أنّ الحضري يرتبط عمله بالتجارة والصناعة، فساكن الريف يعتمد على الطبيعة في حياته، ويشبع حاجاته من خلال ما تقدمه له تلك الطبيعة، التي لا يتحكم فيها، أمّا مهن الإنسان الحضري فتتضمن صناعة الأشياء، إما آليا أو يدويا، فهو غير مرتبط بالطبيعة كثيرا، فالمجتمع الحضري تتعدد فيه المهن وتكون غير متجانسة، على عكس المجتمع الريفي الذي يعتمد على نظام الزراعة، كما أنّ هناك اختلافا في توزيع الإناث على المهن المختلفة، باختلاف حجم المجتمع، كما أنّ عامل التنوع يمكن أن يُظهر مدى اختلاف التوزيع المهني في المجتمعات المختلفة، إذ يعمل أغلب سكان الريف مع عائلاتهم في الزراعة، بينما يعمل غالبية سكان المدينة في الصناعة والتجارة والوظائف الحكومية، ومهن أخرى غير زراعية.[2]

كما تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك، عكس الأسرة الحضرية، التي تبدو فيها مظاهر التفكك، ولعل أبرز مظاهر تماسك الأسرة في الريف استمرار نظام العائلة الممتدة في كثير من الأحيان، حيث يبقى الأولاد مع أهلهم حتى بعد الزواج، إضافة إلى انخفاض نسبة الطلاق والانفصال، ووحدة القيادة، ويختلف كذلك المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي من حيث الدخل، فمستوى الدخل في المدينة مرتفع عما هو في الريف، وذلك لاعتماد أهل الريف على الزراعة أساسا، في حين يعتمد سكان المدينة على نظام الأجور، كما يمتاز الإنسان الحضري عن الريفي من خلال اتصاله بمنابع الثقافة، سواء كانت محلية أو عالمية، باعتبار أنّ المدينة مركز النشاط الثقافي.

إنّ الاختلاف بين الريف والحضر في طريقة الحياة هو مثل اختلافهما في طريقة الإنتاج، فالريف والحضر مجتمعان لهما من الخصائص ما يميزهما عن بعضهما البعض، فالمجتمع الريفي له سماته الخاصة، سواء في طريقة الحياة، أو في العادات والتقاليد، تختلف عما هو موجود في المجتمع الحضري، وعلى العموم فإنّ هناك العديد من المعايير تعتبر كمحكات للتفرقة بين الريف والمدينة، ولعل أهم هذه المعايير يتمثل أساسا في

---

[1] عبد المنعم شوقي: المرجع السابق، ص66.

[2] غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر 2006، ص153.

المهنة، حجم المجتمع المحلي، كثافة السكان وتمايزهم أو تجانسهم، التخصص، التصنيف الإداري، البيئة والإطار التاريخي، وكذا أنماط التفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي، إضافة إلى التمايز والتدرج الطبقي والحراك الاجتماعي.

وعموما يمكن أن نجمل الفروق الريفية–الحضرية في مجال الأسرة من عدة زوايا، فمن حيث نوع العمل فهو متجانس في الريف، يتحدد مكانه بالمزرعة والبيت، بينما يتنوع في الحضر، حيث يتحدد مكانه بطبيعة الوظيفة أو المهنة التي يمارسها الفرد، كما تتنوع المهارات المهنية، ويتخذ صفة العمومية في الريف، في حين يسود التخصص في عمل واحد في المجتمع الحضري، أما الزواج فهو مبكر وخاضع للتقاليد في الريف، كما تتميز الأسرة بكبر حجمها، عكس المدينة التي يتأخر فيها سن الزواج نسبيا، ويتقلص حجم الأسرة فيها، كما أنّ دخل الأسرة الريفية معظمه عيني ومتغير، وينفق في البيت على الغذاء، بينما يتسم دخل الأسرة الحضرية بأنّه نقدي وثابت في غالب الأحيان، وأوجه إنفاقه متنوعة، وتتميز الأسرة الريفية بالقيادة الأبوية، بينما تسيطر سمة التشارك بين الأبوين في قيادة الأسرة الحضرية.[1]

رابعا– التحضر في الجزائر، تاريخه وخصائصه:

إن التحضر في الجزائر ليس ظاهرة جديدة بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط، حيث وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدتها وعاشت فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في وسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة، حيث استطاع ساكنو هذه المستوطنات أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة، حرفية وتجارية، فقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة، متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات، بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي، وصولا إلى الفتوحات الإسلامية والحكم العثماني، إلى الاستعمار الفرنسي، كل هذه التشكيلات بثقافاتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني للجزائر، حيث ساهمت في تشكيل الشبكة الحضرية في الجزائر.

---

[1] غريب محمد سيد أحمد: نفس المرجع، ص169.

غير أن الجزائر في تاريخها الحديث عرفت تحضرا سريعا بداية من الاحتلال الفرنسي، هذا التحضر الذي كان كنتيجة للهجرة وحركة السكان، وقد ارتبط هذا التحضر بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية، انعكست على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة[1]، وقد تمثلت أهم المراحل الأساسية للتحضر في الجزائر فيما يلي:

أ- فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية اندلا ع الثورة: لم تعرف هذه الفترة ظاهرة التحضر بقدر ما عرفت ظاهرة التريف، حيث كانت المناطق الريفية والبدوية تمثل مصدر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي للسكان، وذلك بسبب الممارسات القمعية للسلطات الاستعمارية، وبذلك انتشر العمران الريفي في مقابل العمران الحضري، كما حدثت في بداية الاحتلال هجرة عكسية واسعة من المدن نحو الأرياف، وكذلك نحو الخارج إلى دول الجوار وكذا دول عربية أخرى، هروبا من بطش الاستعمار وبحثا عن الأمن والاستقرار، وقد أدت هذه الهجرة إلى تقلص عدد سكان المدن، وعلى سبيل المثال فقد تقلص عدد سكان مدينة الجزائر من ثلاثين ألف نسمة (30.000) إلى تسعة آلاف نسمة (9000) خلال ستة وثلاثون سنة من الاحتلال.[2]

إن سياسة التشريد التي انتهجتها السلطات الاستعمارية ضد السكان، ونزع الأراضي بالقوة، خاصة الأراضي الخصبة في السهول وبجوار المدن، وفرض الضرائب نقدا، أرغم السكان إلى العودة إلى المدن والعمل لدى المعمرين بأجور زهيدة، وهذا لتلبية متطلبات المعيشة ودفع الضرائب نقدا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السكان الذين كانوا يقيمون بالمراكز الحضرية، أو الذين نزحوا إليها فيما بعد تحت ظروف مختلفة، فقد كانوا يعيشون على هامش الحياة الحضرية، وما حدث من تحضر بسبب الهجرة الريفية كان مستقره في أطراف المدن والمناطق المتخلفة منها، مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية وأحياء الصفيح[3]، وما تحويه هذه الأحياء من مشاكل، فالهجرة نحو المدن والتحضر بدأ يظهر في أواخر فترة الاحتلال، لتزداد سرعته وكثافته خلال ثورة التحرير.

---

(1) محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص119.

[1] Farouk BENATIA: Alger, agrégat ou cité: l'intégration citadine de 1919 à 1979, Op.cit, p24.

[1] Farouk BENATIA: Ibid. p91.

ب– فترة الثورة التحريرية: تميزت هذه الفترة بحركة هجرة واسعة من الأرياف نحو المدن بسبب الثورة، وكذا السياسة التي استعملتها السلطات الفرنسية من أجل القضاء على الثورة، حيث عمدت إلى محاولة تضييق الخناق على الثوار من خلال عزلهم عن السكان، وبالتالي إفقاد الثورة دعم سكان الأرياف، فقد قامت السلطات الاستعمارية بترحيل سكان الأرياف ووضعهم في محتشدات بالقرب من مراكز قواتها العسكرية، كما أعلنت بعض المناطق على أنها مناطق محرمة.[1]

لقد تميزت هذه الفترة بتدمير العمران الريفي، وبالتالي دمرت معه القاعدة الاقتصادية للسكان وخاصة المسكن، وذلك كنتيجة لسياسة المناطق المحرمة وكذا الأرض المحروقة، هذه السياسات التي استعملتها السلطات الفرنسية من أجل فصل السكان عن الثورة، وبالتالي القضاء عليها، كما تميزت هذه الفترة أيضا بانتشار عمران المحتشدات، غير أن قادة ثورة التحرير أصدروا أوامر للسكان بعدم الالتحاق بهذه المحتشدات، وهذا ما جعل الكثير من السكان يغادرون مناطقهم التي أصبحت محرمة تجاه أرياف وقرى أخرى غير محرمة، أو نحو مراكز حضرية، "*وهذا ما ساهم في تشتيت أفراد العائلة الواحدة الذاهبين في اتجاهات مختلفة، أي تفكيك المؤسسة العائلية التي تعتبر أهم مؤسسة اجتماعية ريفية*".[2]

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحضرا سريعا، وهذا بسبب الحركة الجغرافية القوية للسكان من الأرياف نحو المدن، فقد مست الهجرة نحو 70 % من سكان الجزائر خلال هذه الفترة[3]، هذه الهجرة التي كانت كنتيجة لسياسة الاضطهاد الذي مارسته السلطات الفرنسية ضد السكان، مما أدى بهؤلاء السكان إلى الاستقرار في المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، وبالتالي ظهرت الأحياء القصديرية على أطراف المدن.

إن العمران في نهاية هذه الفترة كان عبارة عن محتشدات وأكواخ، إضافة إلى بيوت حضرية قصديرية، في مقابل عمران ريفي مدمر اقتصاديا ومشتت اجتماعيا، وهذا ما انعكس على التحضر بصفة مباشرة، خصوصا في السنوات الأولى من الاستقلال، فالأوضاع في الريف لم تكن مشجعة للعودة إليه، مما دفع السكان إلى الاستقرار في المدن التي نزحوا إليها بسبب الحرب.

---

(1) محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص126.

(2) محمد بومخلوف: نفس المرجع، ص127.

2 Farouk BENATIA: Op.cit. P276

ج- فترة ما بعد الاستقلال: تميزت هذه الفترة خاصة في السنوات الأولى للاستقلال بموجات الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين واستقرارهم في المدن، إضافة إلى الهجرة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغرة في المدن، والتي غادرها الفرنسيون بعد الاستقلال، في مقابل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية في الريف والتي خلفتها حرب التحرير، كما أن التحضر الذي حدث في السنوات الأولى للاستقلال يعتبر كحتمية اجتماعية لانتصار الثورة، "*لذلك فإن النزوح الريفي واحتلال المجال الحضري في هذه الفترة كان يكتسي طابع الشرعية الثورية، وحتى الدولة كان من الصعب عليها التدخل، خاصة وأنها تبنت منذ البداية مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الملكية العامة، كما جاء ذلك في المواثيق الأساسية للثورة. الأمر الذي غذى هذا التوجه في الأفكار والسلوك عند السكان*".[1]

لقد أدى احتلال مساكن المعمرين الأوروبيين من طرف سكان الريف المهاجرين إلى المدينة إلى انتقال البنية الاجتماعية الريفية بجميع خصائصها إلى المراكز الحضرية، وهذا ما أدى إلى انفجار عمراني وحضري، ومن ثم بداية النزوح من المراكز الحضرية نحو الأطراف والضواحي كحل لمشكلة السكن، وهذا ما أدى إلى ظهور العمران غير المخطط، وانتشار الأحياء القصديرية، كما بدأت خلال هذه الفترة مرحلة التخطيط الاقتصادي خاصة بين سنوات 1966 و1977، حيث تبنى الرئيس هواري بومدين سياسة التصنيع، مما أدى إلى تحريك السكان نحو المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب استقرار المصانع بالمراكز الحضرية، وتهميش الزراعة، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة خاصة بين سنوات 1977 و1987 تشبعا حضريا في المدن، والذي نتج عنه عدة أزمات اجتماعية خاصة أزمة السكن، مما ساهم في ظهور وانتشار العمران العشوائي والأحياء القصديرية.[2] كما عرفت الجزائر أزمة أمنية خاصة خلال التسعينات، حيث تدهورت الأوضاع الأمنية، هذه الأوضاع التي ساهمت بشكل كبير في هجرة السكان من المناطق الجبلية والأرياف إلى المدن هربا من المخاطر الأمنية، وبحثا عن الأمن والاستقرار، فقد فرغت بعض القرى والأرياف من سكانها تماما، بعدما لجأت إليها الجماعات المسلحة، فقد عرفت هذه الفترة اختلالا سكانيا كبيرا ريفيا وحضريا، تمثل في الهجرة من مناطق والنزوح نحو مناطق أخرى، وكذا النزوح الريفي باتجاه المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، لأسباب أمنية، والاستقرار في أنماط سكنية مختلفة.

---

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص129.

[2] بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص30.

إن التحضر الذي عرفته الجزائر عبر مراحله المختلفة لم يكن تحضرا طبيعيا، كما لم يحدث بالتدرج، حيث كان يتم على دفعات وفي ظل ظروف صعبة، وقد انعكس هذا التحضر مباشرة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، وهذا ما أدى إلى التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية، واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي في الوسط الحضري، كما أدى أيضا إلى النمو التلقائي للمدن.

من خلال تتبع المراحل التي مر بها التحضر في الجزائر، وكذا فتراته التاريخية التي شكلت محطاته الرئيسية، يظهر بأن التحضر في الجزائر نتج أساس عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان من الريف نحو المدينة، وعلى الرغم من أن التصنيع والتنمية الصناعية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الاستقلال تعتبر محطة هامة في تاريخ التحضر في الجزائر وكذا التحول الريفي الحضري للمجتمع الجزائري، غير أن العامل السياسي يعتبر أكبر أثرا في هذا التحول، فمعظم الفترات التي كان فيها التحضر في الجزائر سريعا كانت مرتبطة بالظروف والتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، سواء تلك الظروف المتعلقة بالاحتلال الفرنسي واندلاع ثورة التحرير، أو تلك الظروف المتعلقة بالاستقلال الوطني، وكذا الظروف المتعلقة بالتحول الديمقراطي وما انجر عنه من أوضاع أمنية متدهورة خاصة خلال فترة التسعينيات.

ورغم أن الشبكة القوية من المدن التي تتمتع بها الجزائر، سواء الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة، ورغم التحضر السريع الذي عرفته الجزائر، إلا أن الجزائر لا زالت تعتبر من الدول المتوسطة التحضر، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر قد بلغت 55 % سنة 1994[1]، لتبلغ نسبة التحضر سنة 2000 حوالي 60.1 %[2]، وقد بلغت نسبة التحضر حسب تصريحات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2014 حوالي 70%، أي أن أكثر من ثلثي سكان الجزائر يعيشون في المدن. فنسبة التحضر في تزايد مستمر، كما يجب أن لا نغفل أن هناك نسبة معتبرة من السكان لا زالت تقيم في الريف، أما باقي السكان المقيمين في المدن فإن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية، كما أن تحضرهم يعتبر حديثا لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أغلب الحالات.

---

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص120.

[2] عبد العزيز بودون: التحضر في الجزائر، في: مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 5، جانفي 2004، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص164.

إن المتتبع لعملية التحضر في الجزائر يدرك أن نسبة معتبرة من سكان المدن يقيمون في مدن كبيرة، وهذا ما يعني أن الهجرة والتحضر يخصان بصفة أكبر المدن الكبيرة أكثر من المتوسطة والصغيرة، كما يدرك أن سرعة التحضر كانت أقوى من طاقات المدن وإمكانياتها البيئية والاقتصادية.

وعلى العموم فإن التحضر في الجزائر له خصائصه المتميزة ولعل أهمها يتمثل في:

- ارتباط التحضر بالواقع والأوضاع السياسية والتاريخية والاجتماعية للجزائر.
- يرتبط التحضر أساسا في الجزائر بالهجرة الريفية، فالهجرة من الريف إلى المدينة هي أهم أسباب زيادة سكان المدن.
- يتميز التحضر في الجزائر بالسرعة، فهو لم يكن تحضرا طبيعيا ولم يتم بالتدريج، وإنما كان يتم دائما على شكل دفعات.
- نمو سكان الحضر في تزايد مستمر، مما أحدث خللا في التوازن بين الريف والمدينة، كما أدى إلى تزايد عدد المراكز الحضرية.

فالتحضر في الجزائر له خصائصه ومميزاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به، مما يصعب مقارنته بغيره، وهو ما يتطلب مراعاة هذه الظروف من أجل فهم الظواهر الحضرية، كما أن المدخل التاريخي للتحضر في الجزائر يعتبر مهما في فهم المدن الجزائرية وفهم مشكلاتها الاجتماعية، كما أن فهم الأبعاد السوسيولوجية للتحضر في الجزائر يعتبر مهما أيضا من أجل معالجة المشكلات الحضرية ورسم سياسة وطنية للتحضر، "*خاصة إذا ما أدركنا من ناحية أولى نمط التحول الريفي – الحضري الذي يتم في نطاق الروح الجماعية الريفية، وضمن نسق من القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية الريفية التي جميعها تؤطر عملية التحول وتساهم في الاندماج الحضري، وأدركنا من ناحية ثانية نمط التحول البيروقراطي والأنظمة الاجتماعية الحضرية بصفة عامة ومدى قدرتها وفعاليتها في استيعاب السكان الحضريين وإدماجهم في أنظمتها*".[1]

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص121.

خامسا– الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر:

تعتبر الهجرة الريفية الحضرية من أهم مظاهر حركة السكان في الجزائر، هذه الحركات السكانية التي تعكس رغبة الإنسان في مغادرة مكان إقامته التي تدهورت بها ظروف المعيشة، إلى منطقة أخرى من الممكن أن تتحسن بها ظروف معيشته، وبالتالي البحث عن حياة أفضل. لقد تميزت الهجرة الداخلية في الجزائر على أنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة، هذه الهجرة التي كانت بسبب نمو حركة التصنيع التي أدت إلى اختلال التوازن بين الريف والمدينة، فقد أدت حركة التصنيع التي عرفتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينيات إلى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الضرورية (إدارية، ثقافية، صحية ...) في المدن على حساب الريف، مما أدى بسكان الريف إلى ترك مناطقهم الأصلية والانتقال إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، في ظل تردي الأوضاع المعيشية في الريف.

إن الهجرة من الريف إلى المدينة في أغلب الأحيان تعود إلى أسباب وظروف تاريخية عرفها المجتمع الجزائري، هذه الظروف التي أجبرت الفلاحين على الاندماج بصورة جماعية في سوق العمل في المناطق الحضرية، وذلك بعد تجريدهم من أراضيهم، حيث اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة 1948، التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائريين أكثر من 1.3 مليون نسمة، حيث كانت نسبة السكان الحضريين قبل هذا التاريخ لا تتجاوز 16 %[1]، كما أن النمو الحضري في الجزائر في تزايد مستمر، حيث تؤكد المعطيات أن نسبة التحضر بلغت 60.1 % سنة 2000[2]، بعدما كانت تقدر 30 % سنة 1960، و55 % سنة 1994[3]، وفي هذا الصدد فقد بلغت الهجرة الريفية في الجزائر في المرحلة ما بين سنتي 1954 و1966 حوالي 20.1 مليون وافد من الريف إلى المدن[4]، كما بلغت حوالي 130.000 نسمة بين سنتي 1973 و 1977، وهذا ما أدى إلى زيادة الأعباء على المدن والمراكز الحضرية وتفاقم المشاكل الاجتماعية.

---

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص77.

[2] عبد العزيز بودون: المرجع السابق، ص44.

[3] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص120.

[4] بشير التجاني: المرجع السابق، ص35.

إن الهجرة الريفية الحضرية لها أهمية كبرى في البعد الديموغرافي للمدينة، ومنه فإن الاهتمام بدراستها يعتبر أمرا ضروريا، وذلك لما لها من تأثير على النمط الحضري للمدينة، على اعتبار أنها وسيلة لتحقيق التوازن السكاني، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية[1]، كما أن أكثر الجماعات الريفية ميلا إلى الهجرة هي تلك الجماعات التي تقطن المناطق القريبة من المراكز الحضرية، حيث يميل النازحون الريفيون إلى التمركز في مناطق سكنية متجاورة، حيث عادة ما يختارون الإقامة في ضواحي المدن، على اعتبار أن هذه المناطق تسمح للمتحضرين الجدد بمقاومة القيم الحضرية الجديدة، كما يمكنهم الحصول على مساكن بأجور منخفضة نسبيا، وقد يستفيدون من الدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي يتلقونه من الأشخاص الذين سبقوهم في الهجرة، على اعتبار أن النازحين غالبا ما يقصدون المناطق التي يقطنها أشخاص من نفس الأصول الريفية، وبالتالي يشكلون وحدة عشائرية، تظهر بها كل مظاهر التماسك والتضامن الأسري والعلاقات القرابية الجماعية والتقليدية، وعلى اعتبار أن الهجرة هي التي تطرح مشكلة الاندماج، فإن هذه المشاكل غالبا ما تحل في الجيل الثالث.[2]

إن ساكني الريف عند انتقالهم إلى المدينة فإنهم ينقلون معه ثقافتهم وتصوراتهم الاجتماعية التي يتمسكون بها، وبالتالي يتجمعون للمحافظة على الانتماء للجماعة الأصلية، كما يعملون على زرع بعض جوانب الثقافة الريفية وأنماط الحياة التقليدية، كما يحافظون على العلاقات والروابط القرابية مع وسطهم الأصلي، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تناقضات، على اعتبار أن النازحين يطمحون إلى العيش مثل الحضريين، وفي المقابل يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم، غير أن الحياة الحضرية تفرض على الأفراد التكيف مع نمط المعيشة السائد في المدينة، وبالتالي تؤثر على اتجاهات المتحضرين الجدد، حيث تتبدل نظرتهم نحو وسطهم الأصلي، حيث يفقدون تدريجيا أساليبهم القديمة ويضعف اهتمامهم بالريف، ومنه تتحول علاقات المهاجرين من علاقات أولية إلى ثانوية، ويتجهون نحو الفردية والتي تعد من أهم العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحضر، والتي من خلالها يندمج المهاجر في الوسط الحضري.[3]

إن تحول بنية الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، وبالتالي من نموذج اجتماعي واقتصادي

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص65.

[2] Michel PANOFF et Pierre TRIPIER: Op.cit, p167.

[2] Yves GRAFMEYER: Op.cit, p15.

استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان. وتبعا لهذه الحركة في المكان من الريف إلى المدينة، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة، لتتجه نحو شكل الأسرة النووية، كما أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية، يتميز من جهة بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة النووية بين 05 و07 أفراد، مع بقائها أيضا محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومنه بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيلين الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية النووية.[1]

سادسا– أسباب وعوامل الهجرة الريفية في الجزائر:

إن ظاهرة الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية ليست ظاهرة جديدة في حياة المجتمعات، فمنذ القديم عرفت غالبية المدن نموا حضريا بطيئا أو سريعا، ومع مرور الزمن اشتد الضغط على المدن بفعل عواملها الجاذبة، حيث أصبحت غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية من مسكن وتجهيزات جماعية، هذه العملية المتواصلة بطريقة سريعة نحو المراكز الحضرية الكبرى، والتي جذبت إليها سكان الريف، حيث نتج عن حجم وسرعة هذه التحولات اختلالات في التنمية الاقتصادية والكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية.

إن ظاهرة الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية تخضع لعاملي الجذب والطرد، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض، وضعف قدرتها الإنتاجية، كما أن عدم استخدام الأدوات المتطورة أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج وهبوط مستويات المعيشة، إلى جانب ذلك فإن الأجور في الريف منخفضة، إضافة إلى ضعف ونقص الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وقلة فرص العمل غير الزراعية، وغياب الأنشطة القادرة على استيعاب العمال، كل هذه الظروف والعوامل تعتبر قوى طاردة لسكان الريف نحو المدينة.

وفي المقابل فإننا نجد القوى الجاذبة في المدن والتي تتمثل أساسا في الارتفاع النسبي لمستويات الأجور، وتوفر فرص العمل، وتزايد الطلب على القوى في المدن كانعكاس لبرامج التنمية والتطور العمراني، إلى جانب

[1] محمد السويدي: المرجع السابق، ص89.

ذلك توفر الخدمات كالتعليم وتوفر الرعاية الاجتماعية والصحة والمستشفيات والعيادات الصحية[1]، إلى جانب المركزية الشديدة للمدن والتي تتمثل في مراكز الأسواق والبضائع والتجارة ووسائل الترفيه والإدارات، إلى جانب ذلك المظاهر الحضارية والاجتماعية التي يتميز بها سكان المدن عن سكان الريف.

تعود الأسباب الأولى للهجرة الريفية في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية، حيث ظل الفلاحون الجزائريون على هامش الحياة الريفية الزراعية، حيث ساءت أوضاعهم، بعد أن دمرت أراضيهم وممتلكاتهم بسبب الحرب والسياسات القمعية للمستعمر، وبالتالي أصبح الريف عاجزا عن توفير الأمن والغذاء لساكنيه، خاصة مع الزيادة السكانية التي لم تتناسب مع الحالة الاقتصادية للريف، وبالتالي أصبحت الأسرة الريفية عاجزة عن سد حاجاتها وتوفير غذائها، فأصبح سكان الريف يعيشون في أزمة، فبعد أن حرم الفلاحون من أراضيهم، تم جلبهم إلى المناطق الحضرية، وهكذا ظهرت حركة الهجرة التي ميزت الريف الجزائري.[2]

إذا كانت الهجرة الريفية في الجزائر تعود إلى أسباب تاريخية أجبرت الفلاحين على الهجرة نحو المدن، فإن المعدل المرتفع للهجرة يعود أيضا إلى السياسة الاقتصادية الوطنية، وما أحدثته من آثار وتحولات على سوق العمل، وعلى التوازن بين الريف والمدينة، حيث أن حركة التصنيع التي شهدتها الجزائر خلال السبعينيات وبداية الثمانينات كانت سببا في هجرة أعداد هائلة من العمال الريفيين إلى المراكز الحضرية حيث توجد المركبات الصناعية، بحثا عن فرص العمل المتاحة، وبالتالي لم تصبح الأرض تستقطب الشباب واليد العاملة المتخصصة، خاصة بعد أن ظهرت وظائف التشغيل في مختلف القطاعات الأخرى كالتصنيع والبناء والأشغال العمومية وغيرها. كما أن الفوارق الكبيرة في الأجور والخدمات الاجتماعية التي يحظى بها عمال الصناعة وبقية القطاعات الأخرى قد شكلت عوامل جذب قوية بالنسبة لليد العاملة الريفية وخاصة الفلاحية، كما تعود هذه الهجرة إلى عوامل وأسباب أخرى كعدم توفر وسائل الحياة الضرورية بالأرياف من طرق ومواصلات وكهرباء وفرص العمل، ومرافق صحية وهياكل تعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية والامتيازات التي تحظى بها المناطق الحضرية.[3]

---

[1] عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران، السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، قسنطينة، 2007، ص126.

[2] Djilali SARI: La dépossession des Fellahs (1830-1962), SNED, Alger, 1975, p108

[2] Abdelatif BENACHENHOU: L'exode rural en Algérie, SNED, Alger, 1981, p04

لقد كان دافع الهجرة الريفية في الجزائر دافعا اقتصاديا يتمثل في الرغبة في الحصول على عمل لتحسين المستوى المعيشي وكسب الرزق، كما كان للعشرية السوداء أثرها الكبير في زيادة حركة الهجرة نحو المدن، بسبب غياب الأمن وانعدام الاستقرار، مما اضطرهم إلى الهجرة والعيش في المدن، وباعتبار الهجرة كظاهرة اجتماعية واقتصادية، فلقد لعبت دورا هاما في خلق الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي انعكست آثاره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث أدت الهجرة الريفية إلى تضخم المدن سكانيا وازدياد الكثافة السكانية بالمدن، مما أدى إلى خلق المزيد من المشكلات الاجتماعية، سواء التي تتصل بالإنتاج أو فرص العمل، أو التي تتصل بالخدمات الاجتماعية كالسكن والتعليم والصحة، كما أدت إلى ظهور البنايات الفوضوية والبنايات القصديرية.

– خلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل مفهوم التحضر، باعتباره أحد أهم عمليات التغير الاجتماعي الناتج عن انتقال الأفراد والجماعات من وسط ريفي إلى وسط حضري، وما يصاحب هذا الانتقال من تغير في القيم والعادات وطرق المعيشة، بما يتلاءم مع نمط الحياة الحضرية، ثم تناولنا أهم الاتجاهات النظرية في دراسته، انطلاقا من المدرسة الإيكولوجية التي ركزت على دراسة إيكولوجية المدينة، من خلال دراسة العلاقة بين توزيع السكان والمكان، مرورا بنظرية "لويس ويرث" التي انطلقت من مفاهيم إيكولوجية معتدلة، والذي يرى أن نمو المدن وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، مما يؤدي إلى نمو أحياء جديدة متباعدة بسبب استحالة إقامة كل السكان في منطقة واحدة.

كما يعتبر نموذج "تونير" من أهم التصنيفات النظرية للحياة الريفية والحضرية، هذا النموذج الذي يفرق بين مجتمعين، مجتمع تهيمن في العلاقات الأولية والقرابة، ومجتمع تشيع فيه العلاقات الثانوية، بالإضافة إلى ما قدمه "دوركايم" حول التضامن الآلي والتضامن العضوي، و"ماكس فيبر" حول النموذج المقدس والنموذج العلماني، ونموذج "ردفيلد" الذي طور ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي وآخر حضري، حيث أشار إلى أن المجتمعات تتحول عبر متصل، يمثل أحد طرفيه مجتمع الفولك ويمثل المجتمع الحضري طرفه الآخر.

لقد اعتمدت الكثير من النظريات على عامل واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، على غرار حجم السكان، المهنة، السلطة... في حين اعتمد العديد من علماء الاجتماع أمثال "سوروكين"، "زيمرمان" و"ردفيلد" على عوامل متعددة في التمييز بين الريف والحضر، ومن أهمها الاختلافات المهنية، البيئة والمجال، حجم المجتمع وكثافة السكان وتجانسهم أو تباينهم، معدل الحراك الاجتماعي واتجاهاته، اتجاه الهجرة وشكل التباين وأنساق التفاعل الاجتماعي.

أما بخصوص التحضر في الجزائر فإن له خصائصه ومميزاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به، مما يصعب مقارنته بغيره، فقد ارتبط بالأوضاع السياسية والتاريخية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر، ونتج أساسا حركة الهجرة من الريف نحو المدينة، مما أحدث خللا في التوازن بين الريف والمدينة، فهو لم يكن طبيعيا ولم يحدث بالتدريج، وإنما كان يتم دائما على شكل دفعات، فمعظم الفترات التي كان فيها سريعا كانت مرتبطة بالظروف والتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، سواء تلك المتعلقة بالاحتلال الفرنسي واندلاع ثورة التحرير، أو تلك المتعلقة بالاستقلال، أو حتى تلك المتعلقة

بالانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية، وما انجر عنها من أوضاع أمنية متدهورة، ساهمت في زيادة موجات الهجرة من الريف إلى المدينة.

الفصل الرابع:

الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر

– تمهيد:

تعتبر الأسرة إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره، فقد عرفت عدة تغيرات وتحولات، سواء على مستوى بنيتها أو وظائفها، هذه التحولات والتغيرات لم تكن لتظهر بوضوح إلا بعد أن نزحت الأسرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي، يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري، وتحكمه عوامل العمل المأجور، هذا التحول الذي أدى إلى ظهور نمط الأسرة النووية مكان الأسرة التقليدية الممتدة، غير أن هذا التحول لم يصاحبه استقلال شامل، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين، نتيجة تمسكها بالقيم والعادات، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء، إضافة إلى ارتباطها الاقتصادي والاجتماعي مع الأسرة الممتدة، التي تعتبر سندا لها، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر.

سنحاول من خلال هذا الفصل تناول الأسرة الجزائرية وما طرأ عليها من تغيرات، حيث سنتناول مفهوم الأسرة وأشكالها بصفة عامة، ثم نستعرض الأسرة الجزائرية التقليدية وخصائصها في مقابل الأسرة الجزائرية الحديثة وخصائصها، لنبين بعدها التغير الاجتماعي الذي طرأ عليها، ثم نتناول في الأخير الأسرة الجزائرية والمسكن.

أولا– مفهوم الأسرة:

تعتبر الأسرة من أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، فهي الخلية الأولى التي يتكون منها المجتمع، كما يعتبر النظام الأسري أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية، فالأسرة من أهم الجماعات وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد، فمن خلال الأسرة يكتسب الفرد مكانته، كما أنها تزود المجتمع بالوحدات البشرية، وتنظم سلوك الأفراد بما يتلاءم مع الأدوار الاجتماعية المحددة لكل فرد.

إن أهمية الأسرة باعتبارها إحدى المؤسسات الاجتماعية التي سايرت تطور المجتمعات الإنسانية، جعلها محل اهتمام علماء الاجتماع كموضوع للدراسة، من خلال تحليل بنائها وعملياتها، والنظر إليها كجماعة اجتماعية إنسانية، من خلال التركيز على دراسة التفاعل الجمعي الذي هو بمثابة الجوهر الحقيقي للحياة الأسرية، كما يتيح معالجة الأسرة أولا كجماعة مترابطة، وثانيا كنظام.

يرى علماء الاجتماع أن الإنسان بدأ حياته بالأسرة التي تعتبر النواة الأولى للمجتمع الإنساني، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة نظريات اهتمت بمحاولة تفسير أصل وتطور الأسرة، وكذا العوامل التي ساعدت على حدوث ذلك التغير الذي يصيب البناء والوظائف والعلاقات القرابية التي تجمع أعضاء الأسرة ببعضهم من جهة، وبالمحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه من جهة أخرى، كما يرى علماء الاجتماع أن تعقد الحياة نسبيا، وتعدد وتنوع حاجات الأسرة، اضطرت إلى التجمع مكونة تجمعا بسيطا، ثم بطونا وقبائل، ثم اتسعت هذه التجمعات أكثر وكبر حجمها، مما أدى إلى ظهور حكومات وأديان، وأنظمة اقتصادية وأعراف وتقاليد وعادات اجتماعية، مشكلة بذلك المجتمع بأنشطته وعملياته، واتضحت قواعد العلاقات الإنسانية الرسمية وغير الرسمية التي تربط الأفراد ببعضهم.[1]

يرى "مورغان" أن المجتمع يلعب دورا كبيرا في تحديد بنية ونمط الأسرة، فهو يرى أن الأسرة لم تكن أبدا متوقفة أو ستاتيكية فهي في تطور مستمر، حيث تتحول من نمط أدنى إلى نمط أرقى، فهي بذلك تتطور موازاة مع تطور المجتمع، وذلك كنتيجة للتطور الاقتصادي والتكنولوجي[2]، كما يرى "ماكيفر" أن الأسرة تحولت إلى تنظيم محدود يتكون أساسا من الجماعات المتعاقدة الأصلية، بعدما كانت تمثل وحدة متكاملة

---

[1] عاطف وصفي وآخرون: دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، ط 1، عمان، 1985، ص20.

[2] Andrée MICHEL: Sociologie de la famille et du mariage, PUF, France, 1972, p30.

ذاتيا، كما أن الأسرة تستمر في خدمة المجتمع من خلال خدمتها لكل الأفراد الذين ينتمون إليها، غير أن هذه الخدمة تبدأ في الانكماش تدريجيا كلما اتجه هؤلاء الأفراد نحو سن البلوغ.

لقد كانت الأسرة قديما تشكل وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، فقد كانت تقوم بوظيفتي الإنتاج والاستهلاك معا، كما أن الأفراد يستمدون مكانتهم منها، كما أن الأسرة كانت مسؤولة عن حماية أفرادها اقتصاديا ونفسيا، وذلك لأن الأسرة كانت تتميز بدرجة كبيرة من التحمل والمسؤولية تسمح لها بإنجاب الأطفال وتربيتهم وحمايتهم.

فالأسرة جماعة اجتماعية يتم عن طريقها إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتشكيل الشخصية الإنسانية، فالطفل لم يولد كامل النمو، وإنما اكتسب ذلك من خلال وجوده داخل الأسرة، وبالتالي يصبح شخصية مميزة عن طريق تفاعله مع عناصر أساسية كثيرة، منها الثقافة والوراثة حيث يلعبان دورا هاما في نموه، كما أن للأسرة وظائف دينية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وهي بذلك تتداخل مع النظم الدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية، غير أن وظائف الأسرة تختلف باختلاف أنواعها وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال نجد أن الأسرة الحضرية تهتم بتربية الأطفال وتحضيرهم للتكيف مع البيئة الحضرية استكمالا لدور المدرسة في التعليم والتدريب، في حين نجد أن الأسرة في الريف تختص بوظائف أخرى، ولعل أهمها الوظيفة الاقتصادية التي تهدف إلى توفير الإنتاج ومصادر الغذاء، كما تهتم بتربية وتعليم الأطفال، حيث تساعد على إعداد جيل قادر على مواجهة صعوبات الحياة، فمسؤولية الأسرة لا تقتصر على تقديم الخدمات لأفرادها فقط، بل تساهم في مساعدة الجيل الجديد على تحمل أعباء الحياة بالتعاون مع المؤسسات الرسمية للدولة.

لقد ساعد التصنيع على الإطاحة بالكثير من القيود التي كانت تربط الأسرة التقليدية بماضيها وكذا بجماعاتها القرابية الممتدة، كما يعتبر تقلص حجم الأسرة الحديثة من جماعة قرابية ممتدة قائمة على تجمع وحدات أسرية إلى أسرة صغيرة قائمة على أساس الزواج وحده، يعتبر من أهم مظاهر التغير الذي أصاب الأسرة، هذا التغير الذي كان مصاحبا لعملية التحضر، والذي كشف عن خصائص العزلة وضعف الروابط القرابية، وقد ظهرت هذه التغيرات أساسا مع التغير الذي لحق بالنظام الاقتصادي للمجتمع الحضري.

ثانيا– أشكال الأسرة:

تختلف أشكال الأسرة باختلاف المجتمعات الإنسانية، حيث عمل الباحثون في علم الاجتماع والأنتروبولوجيا على وضع تصنيفات على عدة أسس منها: الانتساب، محور القرابة والسلطة، وكذا مكان الإقامة، ولعل أهم تصنيف للأسرة هو ذلك التصنيف الذي اعتمد فيه على شكل الأسرة كأساس لتصنيفها، وعلى هذا الأساس نجد:

أ– الأسرة النووية: وتسمى أيضا الأسرة الزواجية، وهي أكثر الجماعات انتشارا، حيث يجمع بين أعضائها علاقات أولية شخصية، كما تجمعهم مبادئ وأهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها، وهي تتكون عادة من الزوج والزوجة وأولادهم غير المتزوجين، ويتميز هذا النمط من الأسر بالفردية والتحرر من الضبط الأسري. وتعتبر الأسرة النووية ظاهرة حضرية تتميز بها المجتمعات الحضرية، حيث يرى "دوركايم" أن تحول الأسرة من جماعة واسعة إلى أسرة نووية يرجع إلى تفاعل الأفراد مع محيطهم الاجتماعي وما يعرفه هذا المحيط من تقسيم للعمل.[1]

يرى "ماكيفر" أن تطور العائلة البشرية يتم من خلال انتقالها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية صغيرة الحجم، موازاة مع تحول المجتمع الزراعي الريفي إلى مجتمع صناعي حضري، وغالبا ما يقوم نمط الأسرة النووية اقتصاديا على أجر الزوج وكذا أجر الزوجة العاملة، كما تبقى متصلة من ناحية العلاقات الاجتماعية مع الأسرة الكبيرة، هذا الاتصال الذي يظهر من خلال استمرار الزيارات والمساعدات المتبادلة التي هدفها دعم الاستقلال الاقتصادي للأسرة النووية، كما يرى "بارسونز" أنه بالموازاة مع تحول المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط صناعي حضري تتلاشى الأسرة الممتدة وتحل محلها الأسرة النووية.[2]

لقد أصبحت الأسرة النووية تعاني من العزلة النسبية، حيث بدأت تضعف علاقاتها القرابية كنتيجة للتغير الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، كما أن الحراك الاجتماعي والجغرافي أدى إلى التباعد بين الأفراد والجماعات وهذا بدوره أدى إلى تقلص العلاقات الاجتماعية القرابية، كما أن عمليتي التحضر والتصنيع وما يصاحبهما من تعقد للحياة الاجتماعية ونمو حركة التعليم التي أتاحت للفرد اكتساب المهارات، وبالتالي نيل المناصب التي توفر له الأجر الذي يضمن له الاستقلال الاقتصادي، كل هذه الظروف أدت

---

[1] Andrée MICHEL: Op.cit, p40.
[2] Ali KOUAOUCI: Familles, Femmes et contraception, CENEP, Alger, 1992, p175.

إلى ضعف العلاقات القرابية في الأسرة النووية وتقلص حجمها حتى أصبحت تضم الزوجين وأطفالهما فقط.

ب– الأسرة الممتدة: تعتبر الأسرة الممتدة نموذج عائلي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأولادهم غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، وهي في الغالب تضم ثلاثة أجيال أو أكثر يعيشون معا، فهي تضم أسرا نووية متعددة الأجيال، وهي تقوم على علاقة الدم، كما أن الأسرة الممتدة تعتبر النظام الأسري السائد قديما بين العرب.

فالأسرة الممتدة تعني أيضا العائلة كبيرة الحجم، تضم جيل الأجداد والآباء والأبناء، كما تعتبر سمة غالبة في المجتمعات الريفية التقليدية، فهي تعتبر وحدة إنتاجية أساسية باعتبارها وحدة اقتصادية للإنتاج. فالأسرة الممتدة تمثل وحدة اقتصادية هامة تضمن الوظائف لأفرادها، حيث أن نمو الثروة والزراعة وتركيز السلطة بما يتماشى مع المبدأ الأبوي الذي يسمح للأسرة بأن تستخدم كوحدة متماسكة داخل المجتمع، وغالبا ما يشترك أفرادها في ممارسة مهنة واحدة، حيث يكون فيها الأب هو المسؤول عن أعمالها وأملاكها، حيث يوزع الأعمال على الأفراد ويلبي احتياجاتهم المادية والمعيشية، وباعتبار أن هذا النوع من الأسر يشكل قيمة إنتاجية بدرجة أو بأخرى، فهي بذلك قد ضمنت وجودها الاجتماعي.

إن من خصائص الأسرة الممتدة أنها تتميز بازدياد حجم ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وتعتبر العلاقات القرابية في هذا النوع من الأسر قوية جدا، كما أن التقارب المكاني بين أفراد الأسرة يساعد على الحفاظ على التماسك والتضامن، حيث تؤول فيها السلطة إلى الأب الذي يحتل مكانة اجتماعية أعلى من مكانة الأم، كما يتفرد باتخاذ القرارات التي تتعلق بالعائلة، إضافة إلى القيود التي تفرضها سلطة الأقارب (الجد، الأخ الأكبر ...)، هذه السلطة التي تساهم في تقرير مستقبل الأسرة.

ثالثا– خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية:

لقد كانت الأسرة الجزائرية في معظمها ذات نمط ممتد، يعيش في ظلها عدد كبير من الأفراد المتضامنين فيما بينهم، ليس فقط نتيجة المسكن المشترك، وإنما نتيجة للعمل المشترك الذي يقومون به تحت سلطة الأب، الذي يعتبر القائد الروحي للأسرة، حيث تتركز بيده كل النشاطات الاقتصادية الخاصة بالأسرة الممتدة، فهو الذي يقوم بتلبية كل الحاجات المادية لأسرته، كما يعمل على بقاء أبنائه المتزوجين في المسكن العائلي لضمان التزاماتهم تجاه الأسرة الكبيرة من خلال سيطرته على الموارد الاقتصادية.

لقد اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر، إذ يعيش بين أحضانها عدة أسر نووية، لكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الخاصية أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي أنها تحدث بصورة نسبية نتيجة لتقدم وتغير الظروف الاجتماعية والحضرية المتعلقة بالمجتمع الجزائري، كما أشارت بعض الدراسات إلى أن حركة النزوح الريفي بعد الاستقلال من الريف إلى الحضر وفي ظل التغيرات الاجتماعية بدأت الأسرة الممتدة تفقد شكلها بتحولها إلى شكل الأسرة الزواجية، وضمن العلاقة بين تطور المجتمع ومؤسسة الأسرة نجد "بارسونز" يؤكد أنه بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري يؤدي إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية.[1]

بقي نظام السلطة في الأسرة الجزائرية أبويا، فالأب هو صاحب السلطة العليا، والجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية، بحيث تطاع كل أوامره وله الحق في أن ينظم ويسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، وقد اعتبر "بورديو" الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري، فهي تجمع الأقارب وتتوحد تحت سلطة واحدة تضم أجيالا متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية.[2]

كما يعتبر التماسك الداخلي من أهم السمات التي تتسم بها الأسرة الجزائرية، ويظهر رضا كل فرد من خلال قيامه بالمهام والأعمال الموكلة إليه، وهذا في سبيل الأفراد الآخرين من أعضاء الأسرة الواحدة، وهذا تعبير عن الرابط القوي الذي يوجد بينهم ويجعل تماسكهم الداخلي حقيقة غير مصطنعة، فكل واحد يشعر أنه عنصر ضروري لابد من وجوده في حياة الأسرة وانتظامها واستمرارها، دون أن ننسى تركز القدرة

---

(1) Ali KOUAOUCI: Ibid., p175
(2) Ali KOUAOUCI: Ibid. p175.

الإنتاجية في يد رب الأسرة الممتدة يجعلها أكثر صلابة وقوة، فهو المرجع الأساسي لكل العمليات الاقتصادية والمالية، وتأمين لوازم البيت من أكل ولباس وكل ما يحتاج إليه أفراد أسرته في البيت، كما يقوم بكل الترتيبات اللازمة لزواج أبنائه. وقد ظلت الأسرة الجزائرية متكيفة مع نظام المجتمع، والذي تميز بمجموعة من المركبات التي تعتبر متغيرات هامة، وهي التحضر السريع والعمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، وكذا التعليم كقاعدة ثقافية جديدة، والتمايز الاجتماعي من خلال انتشار قوى اجتماعية متميزة.[1] فطبيعة العلاقات الاجتماعية أصبحت مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة، لذا أثرت هذه الوضعية الجديدة على النمط الأسري والعلاقات القائمة بين أفرادها، غير أن هذا التأثير يختلف من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

تعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تشتمل على عدة أسر زواجية تعيش في مسكن واحد، وقد يصل عدد الأفراد بها إلى ستين شخصا، حيث تلعب الدار الكبيرة دورا هاما في تحقيق التضامن والتلاحم، بحيث نجد الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم، وكل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد في هذه الدار مكانة خاصة بها، حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية.[2]

السلطة في هذه العائلة أبوية، بمعنى أن السلطة تتركز في يد الأب، فهو يملك السلطة المطلقة على كل من هو تحت ولايته من بنين وبنات وزوجات الأبناء، وغالبا ما يكون صاحب السلطة هو أكبر أفراد العائلة سنا من الذكور، فإذا تقدم في السن فإن سلطته تبقى شكلية، حيث يشرك معه أكبر أبنائه الذي يمارس سلطة فعلية، ويتمتع بما يتمتع به رب العائلة من طاعة واحترام[3]، فإذا مات الوالد فإن الابن الأكبر يصبح صاحب السلطة ما لم تتفكك العائلة، ولكنه يشرك معه والدته على سبيل المشورة، وإذا كان الأب متزوجا بأكثر من زوجة، فإن زوجته الأولى خصوصا إذا كانت أكثر الزوجات إنجابا، تصبح صاحبة السلطة على الزوجات الأخريات وعلى زوجات أولادها وزوجات الأولاد الآخرين.

---

(1) Mostafa BOUTEFNOUCHET: Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, 1987, p23

(2) مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص40.

(3) عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع الصناعي، المرجع السابق، ص402.

يقوم اقتصاد العائلة التقليدية على النشاط الزراعي، حيث كانت الزراعة مصدر قوتهم ورزقهم، ويندرج عمل الرجل ضمن إطار الملكية المشتركة بين رجال الدار الكبيرة ويخضع في تسييره إلى كبير العائلة ذو السلطة الواسعة.[1] وإذا كان العمل الخارجي هو من اختصاص الرجال، فإن العمل الداخلي هو من اختصاص النساء الماكثات بالبيت، والدور الرئيسي للمرأة هو السهر على خدمة أفراد العائلة من رجال وأطفال وكبار السن.

من حيث الوظائف، تعد العائلة التقليدية وحدة متعددة الوظائف، تسد حاجاتها ومتطلباتها بنفسها، مسؤولة عن تلبية الحاجات الدينية والروحانية لأفرادها والإشراف على تربيتهم وثقافتهم[2]، وباعتبار هذه العائلة وحدة اقتصادية فهي تحتاج إلى يد عاملة مما يستدعي كثرة الإنجاب خاصة الذكور، مع عدم انفصالهم عن العائلة عند زواجهم.

المكانات في العائلة التقليدية مرسومة بوضوح في تدرج هرمي، وتعتمد على محددات مثل مكانة الوالدين، العمر والجنس، حيث يتبوأ كبير العائلة المكانة الأولى والأعلى في العائلة، ويتمتع أفراد هذه العائلة بالدخل بغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحقيقه، ذلك أنه قد يكون من بين أفرادها كبير السن أو المريض أو غير القادر على العمل، بل وحتى الكسول، كل هؤلاء يجب أن يرعاهم أفراد العائلة المنتجون، فالفرد في العائلة التقليدية يشقى ويتعب ويدخر ليشرك أهله وأقاربه في ثمرة كده وتعبه.[3]

يعتبر الزواج في العائلة التقليدية علاقة تخص عائلتي الزوجين، غير أن للذكر هامشا من حرية الاختيار مقارنة بالفتاة، كما يعتبر الزواج من الدائرة القرابية الزواج المفضل في هذه العائلة، وغالبا ما يتم في سن مبكرة باتفاق الآباء دون علم الأبناء بذلك، حيث يرى "سليمان مظهر" أن الزواج السائد في الوسط التقليدي الجزائري هو الزواج الداخلي بين أبناء الإخوة، فهو يشكل إلى جانب العذرية الضمان الثاني لاستمرار قوة الجماعة[4]، كما أن الزواج في العائلة التقليدية لم يكن ينظر إليه كعلاقة بين شخصين فقط، وإنما وسيلة لإعادة إنتاج العائلة وضمان استمرارها عن طريق الإنجاب، ومن ناحية أخرى هو وسيلة لتدعيم

---

(1) Mostafa BOUTEFNOUCHET: Op.cit. p37

(2) إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج، المرجع السابق، ص55.

(3) محمد مصطفى الشعبيني: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص214.

(4) Slimane MEDHAR: Tradition contre développement, Edition ENAP, Alger, 1992, p43

المكانة الاجتماعية للعائلة[1]، وبالتالي لأفرادها كونها هي التي تمنح المكانة الاجتماعية لأفرادها، وقد لاحظت "مونيك غادون" أن هناك تمييزا جنسيا صارما، حيث تقول "*ليس هناك فصلا بين الذكور والإناث فقط، بل هو معارضة بين عالمين، إنه تمييز يتجلى في الأدوار، في المجالات المقسمة بينهما... بحيث لا يكون ثمة شيء من الالتباس، وإلا فالمرأة لا تكون امرأة والرجل لا يكون رجلا*"[2]، فالمرأة في العائلة الجزائرية التقليدية تعتبر عنصرا ثانويا تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأب باعتباره شخصيتها المعنوية، ومنه فمكانتها لا تستمد من مسؤوليتها ومشاركتها في الإنتاج، بل من كونها أما وابنة وأختا، لأن المجتمع التقليدي كان يقيم الذكور أكثر من الإناث، ووضعية المرأة تتحدد بعد الزواج، خاصة إذا اقترنت بابن عمها باعتباره الزواج المفضل في العائلة التقليدية، ويكون للمرأة دور عند إنجابها للذكور، الذي يثبت وجودها ويعلي من شأنها ومكانتها داخل العائلة، فالأب يرى المولود الذكر رفيقا له وخليفته على أرض العائلة، وكفيل الأم والأخوات بعد موته، كما أنه كلما تقدمت المرأة في السن، وأصبحت أما وحماة كلما ازدادت مكانة وسلطة، وكلما استفادت من امتيازات النظام الأبوي ماديا ومعنويا.[3]

إن الصفة المتأصلة في العلاقات الاجتماعية داخل العائلة الجزائرية التقليدية هي الوحدة والتماسك، خاصة وأن العلاقات التي تربط بين أعضاء هذه العائلة قائمة على التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود والولاء للعائلة، وهذا ما كان يمنح هؤلاء الأعضاء الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي، كما كانت هذه العلاقات تتميز بدرجة عالية من الاحترام ونكران الفردية، كما أن الفرد لا يعيش لنفسه بل يعيش لأعضاء عائلته، فالقيم والممارسات الفردية لم تكن تشجع بقدر ما كانت تشجع وتدعم القيم والممارسات الجماعية، كما أن الفرد لا يُعترف به اجتماعيا إلا بانتمائه إلى عائلته، وفي هذا الصدد يقول "حليم بركات": "*الفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فرد مستقل*"[4]، فالفرد لا قيمة له إلا في العائلة، وقيمه التي يقرها المجتمع هي القيم العائلية، فهو يعمل من أجل العائلة، وينجب من أجل العائلة، ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه، وتعين له المسموحات والممنوعات، واستمرار التأكيد على

---

(1) Rachida BENKHELIL: Réflexion sur les structures familiales: Définition et reproduction sociodémographique, OPU, 1982, p20

(2) Monique GADANT: Les jeunes femmes: La famille et la rationalité algérienne, in: peuples méditerranéens, N°15, Avril-Mai 1981, p34

(3) الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، دار الحداثة، الجزائر، 1983، ص60.

(4) بركات حليم: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص176.

القيم الجمعية يجعل من الشخصية تنصب في قالب يتميز بالجمود، وعلى حد تعبير "كاميلري كارمل" في العائلة الجزائرية يصبح الفرد ملكا للجماعة.[1] وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية محل اهتمام العائلة التقليدية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الاجتماعية، والممارسات في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها، كما أن لكل فرد في هذه العائلة وظيفة اجتماعية ودور منوط به.

رابعا– خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

تبعا لحركة الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من أربعين فردا، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، هذا الشكل الجديد بدأ يظهر بالمراكز الحضرية، غير أنه يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب، إذ يتراوح معدل أفراد الأسرة النووية الجزائرية بين 05 و07 أفراد، مع بقائها محتفظة في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، حيث يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية النووية.[2]

فمن حيث البناء أو الحجم نجد أن المدينة التي تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته، دون أي اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها، كما هو الحال في الريف، كما تسمح المدينة للأسرة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، كما تدفعه إلى التحرك الجغرافي، فيغير من مكان إقامته تحت ظروف فرص العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثمة إلى تقليص حجمها من أسرة ممتدة تتعدد أجيالها إلى أسرة نووية محدودة العدد، غالبا ما تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما.

لقد أثرت المدينة على الأسرة الريفية النازحة إليها، وذلك من حيث حراك أفرادها في المجال الجغرافي، فقد ينتشر أفرادها على أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن والتعليم، ومن ثم يتجه حجمها إلى التقلص،

---

(1) Carmel CAMILLERI: Jeunesse, famille et développement, CNRS, Paris, 1973, p84

(2) محمد السويدي: المرجع السابق، ص88.

مع محافظة أفرادها على طابعها التقليدي المتسم بالروابط القرابية الحميمية، وهذا ما نلاحظه في المناطق المتخلفة التي تحيط بالمدن، خصوصا الأحياء القصديرية، حيث توجد الأسرة الممتدة من أصل ريفي، والتي تبقى لفترة معينة محافظة على طابعها وعلاقاتها الأصلية، لكنها لا تلبث أن تتجه لتأخذ النمط الفردي، ومما يدعم هذا الاتجاه الزواج من خارج الأسرة، يضاف إلى ذلك ظروف السكن الضيق والحراك الجغرافي بين أحياء المدينة.

وإذا كانت السلطة في الأسرة الريفية مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما تتركز في كبار السن، نجد أن السلطة في الأسرة الحضرية ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، إضافة إلى تغير مركز المرأة، حيث لم تعد السلطة مركزة في يد الزوج، فغيابه لفترة طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل، سمح لها بممارسة سلطات أوسع مقارنة بما كانت عليه في الريف.[1]

تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة صغيرة الحجم، ذات شكل نووي أو زواجي، وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، بالإضافة إلى أنها أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في المسكن، كما تميل إلى التقليل من عدد الأفراد من خلال تنظيم النسل، ويتمركز هذا النوع من الأسر في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص السلطة داخل الأسرة الحديثة، فقد تحول الأب من وضع المسيطر في العائلة، إلى وضع يتميز بعدالة وتساو أكبر مع أبنائه، كما تحول من رئيس تسلطي إلى رئيس ديمقراطي، كما تأثر بالوضع الذي بلغه أبناؤه الذين أصبحوا مواطنين في دولة وليسوا أبناء عائلة يسيرها الأب فقط، وهذا ما يدل على أن النظام الأبوي الذي كان يطغى على العائلة التقليدية فقد الكثير من معناه القديم، والذي تحدده المفاهيم الصارمة كالسلطة المطلقة، ليكتسب دلالة أكثر رمزية ومرونة، لأن الواقع الاجتماعي لا يسمح بذلك، ولم يعد يبرز وجود هذا النظام بنفس الشكل الذي كان عليه في العائلة التقليدية، وأصبحت الأسرة الحديثة تظهر الأب بصورة أكثر تكيفا مع الأوضاع القائمة.[2]

---

[1] محمد السويدي: نفس المرجع، ص91.

[2] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص 256.

بعد أن كان النشاط الاقتصادي في العائلة التقليدية قائما على الزراعة، والذي يساعد على استمرار العائلة الممتدة من خلال تأمين معاشها بالتعاون والتضامن، فإن الصورة تنعكس في الأسرة الحديثة، ذلك أن كل أسرة نووية مستقلة اقتصاديا، ففتح مجال التوظيف مثلا قلل من اعتماد الأفراد على بعضهم، مما أدى إلى اختفاء التعاون في نطاق الأسرة، ليصبح كل فرد وحدة اقتصادية إنتاجية قائمة بذاتها، تؤمن احتياجاتها بنفسها[1]، وأصبح لكل فرد حق التملك في حدود النظام الاقتصادي للدولة، لأن الملكية لم تعد ملكية جماعية كما كان عليه الحال في النظام العائلي التقليدي، ولكل فرد حق التصرف في ممتلكاته، وله الحق أن يختار ما يناسبه من الأعمال، فلم يعد خاضعا لرب العائلة ومقيدا بتوجيه طائفي أو مهني.[2]

أما من حيث الوظائف، فبعدما كانت العائلة الجزائرية التقليدية وحدة اجتماعية اقتصادية تسير وفق هدف مشترك لتلبية حاجياتها الاقتصادية، التربوية، الثقافية والدينية وغيرها، كوحدة متماسكة مكتفية ذاتيا، ونمط تقسيم الأدوار بين أفرادها تبعا للسن والجنس، غير أنه مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع، خاصة بعد الاستقلال، تعرضت هذه العائلة لفقدان الكثير من وظائفها وتخلت عنها لصالح مؤسسات أخرى، استحدثت مع التطورات والتحولات التي حدثت في المجتمع الجزائري.[3]

ومن ناحية المكانات، فقد أصبح أفراد الأسرة الحديثة يتمتعون بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، لاسيما إذا بلغ سن الرشد، كما تغيرت الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في تحديد المكانات والمراكز، التي كانت معتمدة في العائلة التقليدية كالسن، الجنس والقرابة، حيث أصبحت هذه المعايير تقليدية وثانوية، وظهرت معايير أخرى كمهنة الفرد ودخله، ومستوى تعليمه وغيرها.[4]

أما فيما يخص قضية الزواج، فإنه بالإضافة إلى الاستقلال الاقتصادي للفرد، فإن ارتفاع المستوى الثقافي بعد انتشار التعليم، وكذا الاختلاط بين الجنسين، وخروج المرأة للعمل، جعل الفرد يعتقد أن مسألة زواجه قضية تتعلق به أكثر مما تتعلق بأسرته، لذلك له كل الحق في تسيير إجراءات زواجه بما في ذلك اختياره

---

(1) مليكة لبديري: الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص54.

(2) مصطفى الخشاب: المرجع السابق، ص83.

(3) محمد السويدي: المرجع السابق، ص88.

(4) مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص256.

لزوجته، كما أن الفتاة هي الأخرى أصبحت لها كلمة في هذا الشأن، حيث تغيرت مقاييس الاختيار للزواج، وضعف نظامه الداخلي، خاصة مع تراجع سلطة الأب على أبنائه في هذا المجال.

تغيرت وضعية المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة، خاصة بعد حصولها على فرص التعليم وخروجها للعمل، فبعد أن كانت تعتبر عنصرا ثانويا في العائلة التقليدية، أصبح لها كيانها المستقل عن الرجل، وأصبح لها دور في صنع القرارات داخل الأسرة وخارجها، بل إن العلاقات بينها وبين الرجل أصبحت أكثر عدالة وديمقراطية، فبالرغم من بقاء دور الأب مهما خاصة في اتخاذ القرارات، إلا أن الأم بدأت تمارس حقها في مشاركته ومناقشته في الأمور التي تخص أبناءها والأسرة ككل، خاصة بعد خروجها للعمل ومساهمتها في الدخل، كما أن غياب الأب عن المنزل الذي فرضته الحياة الحضرية بسبب العمل جعل الأم تقوم مقامه في تسيير شؤون الأسرة بما فيها اتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما أعطاها مكانة أكبر من تلك التي كانت تمتلكها في العائلة التقليدية.[1]

أصبحت العلاقات القرابية تتسم بالضعف نظرا لكونها تستند إلى الجانب الرسمي والمصلحي، فالزيارات مثلا أصبحت في المناسبات، وهذا بسبب ميل الأسرة الحديثة نحو الاستقلالية والفردية، حيث يؤكد "دوركايم" أن الأسرة الحديثة هي وحدة قرابية منعزلة نسبيا[2]، كما تغيرت العلاقات بين الأجيال المتعاقبة، مما أثر على الالتزامات المتبادلة بينهم، وعلى الامتداد القرابي، كما تغيرت العلاقات الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد، فبعدما كانت العلاقات الأسرية في العائلة التقليدية تتمحور حول علاقة الخضوع (الصغير يخضع للكبير، والمرأة تخضع للرجل)، فإن هذه العلاقات في الأسرة النووية الحديثة تتسم بمساواة وعدالة أكبر، كما تتميز هذه الأسرة بفقدان الكثير من التقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة التقليدية، لهذا تكون علاقاتها الاجتماعية القرابية ضعيفة ومفككة في بعض الأحيان.

---

[1] مصطفى بوتفنوشت: نفس المرجع، ص261.

[2] سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، ط 2، القاهرة، 1993، ص19.

خامسا– الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي:

يشير التغير الاجتماعي إلى تعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك، ويحدث التغير الاجتماعي والثقافي لبعض الأشكال الأسرية باعتبار الأسرة نظاما أوليا تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغير كما تتعرض له بقية النظم الأخرى، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة، كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة، والتغير شيء محتوم لا بد منه في المجتمع، وتتعرض له كل الأنظمة الاجتماعية بما فيها الأسرة.[1]

تعد العائلة إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره، فالعائلة الجزائرية التقليدية كغيرها من العائلات في المجتمع العربي، تعكس صورة المجتمع التقليدي، فهي التي يبقى فيها الابن عضوا حتى بعد زواجه وإنجابه أطفالا، وفي هذه الحالة تسمى العائلة الأبوية وهي أكثر انتشارا في الوسط الريفي[2]، وتعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تضم عدة أسر زواجية، تعيش في بيت واحد، وتتكون من الأب وزوجته أو زوجاته وأولاده غير المتزوجين، وأولاده المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم، كما تضم أحيانا أخت الأب الأرملة أو المطلقة، وأبناء وبنات الأشقاء، وقد عرفها "مصطفى بوتفنوشت" على أنها مجموعة الصلات المحددة اجتماعيا، دينيا، حقوقيا وأخلاقيا، وغالبا ما يكون الجد الكبير هو القائد الروحي لهذه الجماعة العائلية، يحافظ على تماسكها بفضل السلطة التي منحها له المجتمع.[3]

إن الأسرة الجزائرية لم تعرف تغيرا في بنائها أو تحولا في شكلها في السنوات الأولى من الاحتلال، فنمط الأسرة السائد في ذلك الوقت هو النمط الممتد، الذي يتميز بالتماسك والوحدة، إلا أن الأمر لم يبق على حاله بعد سنوات من الاستعمار، الذي عمل جاهدا على تفتيت هذه الوحدة، وذلك من خلال مصادرة الأراضي الخصبة وهدم النمط الإنتاجي التقليدي، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة، مما دفع أفراد الأسرة إلى البحث عن فرص العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين، وكذا الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع، وحتى الهجرة إلى خارج الوطن.

---

(1) مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، في: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جوان 2006، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص139.

(2) صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص187.

(3) مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص19.

فهذا الوضع كان سببا في ظهور تحول في نظام العائلة التقليدية، أدى إلى انفصال أفرادها عن السلطة الأبوية التقليدية، واعتمادهم على أنفسهم، وأمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الأسرة، تبنت قيما جديدا وشكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل، حيث التحقت المرأة أثناء الثورة بصفوف جيش التحرير، وساهمت إلى جانب الرجل في الكفاح، كما خرجت للعمل لإعالة أسرتها التي فقدت أفرادها الذكور بسبب الحرب، أو التحقوا بصفوف الجيش نتيجة الظروف المزرية التي خلفها الاستعمار، فعملت المرأة في بيوت المعمرين وكذا في المصانع، ومن هنا عرفت العائلة التقليدية مرحلة انقسام، حيث نتج من التغيرات التي طرأت عليها شكل عائلي آخر، فبعد الاستقلال بدأ التغير يظهر حيث تقلصت بعض وظائفها وخصائصها مع تمركز الوظائف والخصائص الأخرى، وكنتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديدة، حيث بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص العائلة التقليدية والأسرة الحديثة، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحديثة النووية.

هذا التحول في بناء العائلة الجزائرية لم يكن ليظهر بشكل واضح إلا بعد أن نزحت العائلة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي جماعي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري، وتحكمه عوامل العمل المأجور[1]، غير أن هذا التحول من النمط التقليدي إلى النمط النووي لم يصاحبه استقلال شامل، إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد أظهرت أن الأسرة الجزائرية مازالت متمسكة بنمط العائلة التقليدية، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء، إضافة إلى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين، التي تشكل حماية وسندا لها خاصة في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد.

إن الاستعمار الفرنسي، وثورة التحرير يعتبران عاملان أساسيان في التغير الحاصل في الأسرة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالسلطة والأدوار داخل الأسرة، فقد كانت أول مؤسسة قصدتها الإدارة الفرنسية

[1] محمد السويدي: المرجع السابق، ص89.

الاستعمارية، رغبة منها في القضاء على الثورة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي الجزائري، أما بعد الاستقلال فقد شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات في الوضعية الاجتماعية ونوعية السكن، والهيكل الأسري، وتحرر المرأة والانفجار السكاني، كما كان للتصنيع والنمو العمراني، وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الفرد الجزائري أساس التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية، كما كان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة دورا كبيرا في تغير شكلها.

لقد ترتب عن هذا التغير وهذا التحول في الأسرة الجزائرية، وفي نمطها وشكلها تغيرات أخرى في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة واتخاذ القرارات، وفي سلوكيات الأفراد، بمعنى أنه بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي الحديث، تغيرت معه أيضا خصائص ومميزات العائلة التقليدية، وظهرت مميزات أخرى أصبحت تتسم بها الأسرة الجزائرية الحديثة، خاصة مع تطور المجتمع الجزائري وتطلعه نحو التقدم والرقي في شتى الميادين.

وقد استمر تطور وتغير العائلة الجزائرية التقليدية مع تطور المجتمع، وظهور بوادر التصنيع، فالتغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ككل، خاصة في انتقاله من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة، وقد أحدث تقلص حجم العائلة، وتكاثر الأعباء المنزلية عليها، ودخول معظم أفرادها سوق العمل خللا في بنيتها، فمهد ذلك إلى بروز نمط أسري جديد هو الأسرة النووية، والتي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل. فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام عائلة ممتدة، أصبحت تتسم بصغر حجمها، والتي عرفها "مصطفى بوتفنوشت" بأنها نموذج أسري جديد للأسرة الجزائرية تتضمن كلا من الزوجين وأولادهما غير المتزوجين، والذين يتفاوت عددهم حسب كل أسرة، إضافة إلى أنها أسرة تدير شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في مسكنها.[1]

[1] مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص20.

سادسا– الأسرة الجزائرية والمسكن:

قد يظهر مفهوما الأسرة والمسكن تشابها كبيرا وحقائق متقاربة إلى درجة أنهما قد يستعملان سويا، فالسكن يعتبر من الحاجات الأساسية للفرد، إذ أن أهميته لم تعد تقتصر على وجوب الحصول عليه للإيواء فقط، بل أصبح بخصائصه يخلق لدى ساكنه سلوكيات ومواقف تعبر عن حياة اجتماعية وثقافية معينة، فالمسكن قد يعطي تقريبا نظرة عن وضعية الأسرة.

لقد كانت العائلة الجزائرية الريفية تعيش في منزل كبير، بني من قبل الأجداد حسب حاجات العائلة، وقد أنجز بعيدا عن الطريق وبعيدا عن مرأى الناس، يحيط به جدار مرتفع حتى لا يستطيع أحد أن يرى ما يجري بداخله، يجمع هذا المنزل عدة أسر تعيش حياة جماعية عادلة ومتوازنة، يسهل تصميم هذا المنزل لجميع الأسر الحياة التي يرغبون فيها، كما يحافظ على خصوصيتها وقيامها بوظائفها المحددة، ويسمح كذلك هذا المنزل بإمكانية التوسع خاصة عندما يرغب أحد الأبناء في الزواج وبناء منزل جديد يستقر فيه، فقد أدت هذه العملية المتكررة إلى تغير شكل البناء ليأخذ في كثير من الأحيان حجما كبيرا، وأن يضم من ثلاثة إلى أربعة أجيال بمعدل عشرين إلى ستين فردا.[1]

يتكون هذا المنزل من عدة غرف مستقلة تفتح أبوابها على الساحة العامة، يجمع هذا المنزل جميع فئات السن والجنس التي تجد مكانتها فيه حسب قواعد الحياة، وعلى أساس قانون العلاقات المتعارف عليه، كما يلعب التماسك والترابط دورا هاما في حياة الأسر، وفي تفاهم العائلة ككل، لأنه يوفر لأفرادها الأمان والمساعدات المتبادلة، يعتبر الرجل في هذا المنزل عنصرا أساسيا وأكثر فاعلية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، باعتباره يقوم بتلبية حاجيات الأسرة، كما يؤسس نظام العائلة ويضمن له البقاء، كما ترجع العلاقات الاجتماعية والسلوكيات اليومية التي تربط الأسر وأفراد العائلة إلى التقاليد، وعلى هذا الأساس كل فعل يقوم به أحد أفراد العائلة يمثل به الجماعة ككل، كما أن انتماءه إلى هذه الجماعة المتماسكة في علاقاتها تفرض عليه أن يمتثل إلى جميع المظاهر الاجتماعية، الاقتصادية، العرقية والدينية، ومن هذا المنظور نمت صورة الشعور بالشرف عند أفراد العائلة.

[1] عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، المرجع السابق، ص77.

وفي مقابل العائلة التقليدية، نجد أن الأسرة الحديثة أكثر ميلا إلى الإنفراد في مسكن خاص، وهذا راجع إلى الاكتظاظ الذي تعرفه العائلة الكبيرة وضيق المسكن العائلي، مما يؤدي إلى الصراعات والمشاكل بين الأفراد، فحتى وإن اعتبرت الأسرة الكبيرة مدرسة ينمو فيها التضامن الجماعي، ويترعرع فيها الفرد في ظل توفر المساعدة والأمن والتعاون، إلا أن الفرد حاليا في ظل الأزمات والمشاكل التي تنشأ في معظم البيوت يلجأ إلى تبني نوع من السكن الحديث الذي لا يسمح بالعيش على شكل عائلة كبيرة، ونظرا لضيق مساحته وعدم إمكانية توسيعه، أرغم الفرد على الاستقلال في أسرة نووية تتأقلم مع نمط السكن الراهن.

إن الفئة المثقفة من الأسر النووية الحديثة هي التي اتجهت إلى تبني الشقق ذات الثلاث غرف، وهذا لأن حجم الأسرة صغير، وعموما فإن نمط المسكن الذي يلائم الأسرة الجزائرية بما فيها الحضرية هو النمط المتعدد الغرف، غير أن معظم السكنات التي تتوفر حاليا لا تحتوي إلا على غرفتين أو ثلاث غرف، في حين نجد أن الأسرة الجزائرية ذات حجم كبير، ففي غالب الأحيان نجد سبعة أفراد فأكثر مما يؤدي إلى اكتظاظ المسكن، وبالتالي حدوث مشاكل عائلية، فحجم المسكن لا يتلاءم مع حجم الأسرة الجزائرية، وهذا ما أدى إلى انتشار البناء غير الشرعي والفوضوي كحل لأزمة السكن.

إن التغير الذي أصاب الأسرة الممتدة، والذي أدى إلى تفرعها إلى عدة أسر نووية، تميل إلى الإنفراد والاستقلال عن بعضها، وفي ظل هذا التغير نجد أن العلاقة التي تربط بنية الأسرة بمجالها السكني تكمن في حدوث مشكلات تكيف مع هذا المجال، فالأسرة النووية بعد انفصالها مباشرة عن الأسرة الممتدة، تشرع في البحث عن مسكن يتناسب مع عدد أفرادها، هذا العدد الذي يكون قليلا خاصة إذا ما قورن بعدد أفراد الأسرة الممتدة، غير أن هذا السكن يختلف باختلاف مستوى دخل الأسرة، وحتى مكان العمل، فالموظف يرغب في سكن قرب مكان عمله، كما أن هناك من يرغب في السكن قرب منزل الوالدين، خاصة إذا كانت الزوجة عاملة من أجل المساعدة في رعاية الأطفال، غير أن هناك من يرى أن الأسر الجديدة تستمر في نفس المسكن، من خلال الاحتفاظ بنفس الغرف، أو بتوسيع المسكن من خلال إضافة بعض الغرف، أو إضافة بناية أخرى[1]، غير أن هذا الأمر لا ينطبق على الأسر التي تقطن في مساكن حضرية، في شقق

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص235.

صغيرة لا تكفي لمجموعة من الأسر الصغيرة، لذا تلجأ إلى إيجاد سكن مستقل، تفاديا لنشوب مشاكل عائلية.

– خلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بتناول موضوع الأسرة باعتبارها وحدة دراستنا الميدانية، حيث تناولنا مفهوم الأسرة بشكل عام، ثم تناولنا الأسرة النووية والأسرة الممتدة باعتبارهما شكلين من أشكال الأسرة اللتان تميزان المجتمعين الريفي والحضري، لنشرع بعدها في دراسة الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر، والتغيرات التي طرأت عليها بفعل التحضر، باعتباره من أهم عوامل التغير الاجتماعي التي تؤثر بشكل مباشر على الأسرة.

لقد توصلنا إلى أن التحضر في الجزائر قد أنتج أسرة نووية بخصوصية جزائرية، على عكس نمط الأسرة النووية التي عرفتها المجتمعات الصناعية الغربية، فالأسرة النووية الجزائرية وعلى الرغم من انفصالها عن العائلة الممتدة، إلا أنها بقيت مرتبطة بها، فقد عملت قيم وعادات المجتمع الجزائري على استمرار هذا الارتباط. كما أن التغير الذي طرأ على نمط الأسرة الجزائرية تغيرت معه الكثير من وظائفها، فبعد أن كانت تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية تعمل على تحقيق هدف مشترك لتلبية حاجياتها الاقتصادية، التربوية، الثقافية والدينية، تخلت عن الكثير من وظائفها لصالح مؤسسات أخرى.

إن التغير الذي طرأ على نمط الأسرة الجزائرية صاحبته تغيرات في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة، وفي سلوكيات أفرادها، بمعنى أنه بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي تغيرت معه خصائصها ومميزاتها، حيث نزعت العلاقات الأسرية نحو الفردية وتقلص حجم الأسرة، أين أصبحت في كثير من الأحيان تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، كما تغيرت السلطة داخلها وأصبحت مرتبطة بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، بعدما كانت مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وغالبا ما تتركز في كبار السن، كما تغير مركز المرأة، خاصة بعد أن تحسن مستواها التعليمي وانخراطها في ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع مما كانت عليه في الريف، كما تحول الأب من وضع المسيطر في الأسرة إلى وضع يتميز بعدالة وتساو أكبر مع أبنائه، أي انه تحول من رئيس تسلطي إلى رئيس ديموقرطي، كما تغيرت المكانات داخل الأسرة، حيث أصبح أفرادها يتمتعون بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، هذه المكانات التي أصبحت تحدد من خلال مهنة الفرد ودخله ومستواه التعليمي، بعدما كانت تتحدد في العائلة الممتدة على أساس السن، الجنس والقرابة. كما تغيرت العلاقات القرابية، حيث أصبحت

تتسم بالضعف، أين أصبحت الأسرة الحديثة تميل نحو الاستقلالية والفردية، وتغيرت العلاقات بين الأجيال، وحتى العلاقات الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد.

وقد توصلنا أيضا إلى أن إن التغير الذي أصاب الأسرة الممتدة، والذي أدى إلى تفرعها إلى عدة أسر نووية، تميل إلى الإنفراد والاستقلال عن بعضها، وفي ظل هذا التغير نجد أن العلاقة التي تربط بنية الأسرة بمجالها السكني تكمن في حدوث مشكلات تكيف مع هذا المجال، فالأسرة النووية بعد انفصالها مباشرة عن الأسرة الممتدة، تشرع في البحث عن مسكن يتناسب مع عدد أفرادها، هذا العدد الذي يكون قليلا خاصة إذا ما قورن بعدد أفراد الأسرة الممتدة، لذا فقد لجأت العديد من الأسر النووية إلى الإقامة في شقق في عمارات.

الفصل الخامس:

الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري

– تمهيد:

إن انتقال الأفراد والجماعات بفعل ظاهرة التحضر من بيئة اجتماعية تسودها قيم التضامن والتماسك الاجتماعي، وتغلب عليها العلاقات الاجتماعية الأولية، إلى بيئة اجتماعية أخرى، تغلب عليها الفردية في علاقات الأفراد مع بعضهم البعض، وتكون فيها العلاقات الاجتماعية سطحية، مبنية في كثير من الأحيان على أساس المصلحة المادية. إن هذا الانتقال يفرض على الأسرة التكيف مع نمط الحياة الحضرية، حتى تحقق اندماجها فيها، مما يجعلها تعيش حالة من الصراع، صراع بين التمسك بعاداتها وقيمها وتقاليدها من جهة، وتبني أساليب الحياة الحضرية من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل قضية الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري أمرا ظاهرا.

إن مشكلة الاندماج الاجتماعي من أهم المظاهر المصاحبة لعملية التحضر، هذه العملية التي من خلالها تجد الأسرة نفسها تعيش في بيئة مغايرة لبيئتها الأصلية، من حيث القيم والعادات والتقاليد وحتى الممارسات، ومحاطة بشبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية بالوسط الجديد، هذا الوسط الذي يربط مختلف الأشخاص والجماعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها وقيمها، مما يجعل من ضرورة التكيف مع الوسط الجديد أمرا ضروريا، لأن الحياة الحضرية تفرض على الأفراد التكيف مع نمط المعيشة السائد في المدينة.

سنحاول من خلال هذا الفصل تناول موضوع الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري من جانب نظري، بالاعتماد على ما توفر لدينا من رصيد نظري حول الموضوع، حيث سنتطرق إلى مفهوم الاندماج الاجتماعي وما قاربه من مفاهيم، ثم نتطرق إلى أشكال الاندماج، ثم نتناول واقع الاندماج الاجتماعي ومسيرته في الوسط الحضري، كما نتطرق إلى موضوع التكيف مع خصائص الحياة الحضرية، وفي الأخير نتناول معيقات تحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

أولا– مفهوم الاندماج الاجتماعي:

يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تفاعل مجموعة من العناصر المختلفة داخل مجموعة ما، هذه التفاعلات التي تجعل من هذه العناصر متماثلة ومنسجمة فيما بينها، من خلال استراتيجيات وطرق مختلفة، فمفهوم الاندماج الاجتماعي ينشأ داخل كل مجتمع، وداخل كل جماعة، يهدف إلى انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة التعايش.[1]

فالاندماج الاجتماعي هو تلك العملية التي يتكيف من خلالها الفرد أو الجماعة، من خلال تبني النسق السائد في الوسط الجديد، والتفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات جديدة، واكتساب مختلف السلوكيات السائدة في الوسط الجديد. هذه العملية التي لا تتحقق إلا من خلال توفر جملة من العوامل، تتعلق أساسا بامتلاك المجال، ودور مختلف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، التي تساعد في خلق نوع من التوافق بين الأفراد، من خلال التفاعل مع بعضهم البعض، وخلق شبكة علاقات جديدة، تضمن لهم البقاء والاستمرار، وذلك لأن البناء الاجتماعي مكون من مؤسسات وأنساق اجتماعية متكاملة ومترابطة، حيث أن أي تغيير يطرأ على إحدى هذه المؤسسات أو الأنساق يؤثر على بقية المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى.[2]

عرف "فريدريك تولون Frédéric TEULON" الاندماج على أنه العملية التي يتم بمقتضاها ضم فرد ما في جماعة، مجتمع محلي أو مجتمع، على أن يقبل هذا الفرد بقواعد وضوابط الجماعة الجديدة، والتي بدورها تعترف به كعضو فيها[3]. فمفهوم "تولون" للاندماج الاجتماعي لم يقتصر على تبني الفرد لقواعد وقيم الجماعة فقط، بل تعداه إلى ضرورة تقبل الجماعة أو المجموعة لهذا الفرد كعضو من أعضائها، فهو يتحدث عن علاقة تفاعلية متبادلة بين الفرد والجماعة، تبني الفرد لقيم وقواعد الجماعة من جهة، وتقبل الجماعة للفرد كمكون من مكوناتها.

---

[1] عماد فاروق محمد صالح: مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، منشورات جامعة السلطان قابوس، عمان، مسقط، 2011، ص09.

[2] إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص111

[3] Frédéric TEULON: Les 100 mots-clés en sciences économiques et sociales, Ed Ellipses, Paris, 1999, p34.

ف"تولون" في سياق حديثه عن موجات الهجرة، يرى أن الاندماج يتمثل في السيرورة التي يتم بمقتضاها ارتباط الفرد بالجماعة، والجماعة بتجمع أكبر، ويتم الاندماج إذا ساهم الفرد في حركية الجماعة التي انتقل إليها، أو إذا ساهمت أقلية اجتماعية في حركية مجتمعها الجديد الذي انتقلت إليه، على أن تحافظ خلال هذه الحركية على الخصائص الثقافية الأصلية للمجتمع الجديد[1]. وعلى هذا الأساس فإن الاندماج الناجح يتم من خلال مساهمة الأفراد والجماعات في استمرارية المجتمع الجديد، مما يحول دون حدوث تمايز ومقاومة للاندماج، والذي يتم بالتوازي مع فقدان وذوبان الخصائص الثقافية الأصلية للجماعات في المجتمع الجديد.

يرى "محمد عاطف غيث" أن الاندماج يحدث بين جماعات تنتمي إلى نفس الإطار الثقافي العام، أي أن الاندماج يحدث بين الجماعات التي لها ثقافات وقيم متشابهة ومتقاربة، وهو الأمر الذي يمكن أن يلاحظ في حالات هجرة الأسر الجزائرية من وسط ريفي إلى وسط حضري، يكون فيه الإطار الثقافي العام متقاربا، إن لم نقل متشابها بينهما. فهو يرى أن الاندماج يتم من خلال اتحاد جماعات كانت منفصلة من قبل في جماعة واحدة، تختفي من خلاله الفوارق الثقافية، حيث تتنازل كل الجماعات عن النقاط التي هي محل اختلاف وتعارض بينها، بغرض الوصول إلى تحقيق تقارب وانسجام بينها، حتى يتم الاندماج بشكل كامل[2].

إن الاندماج الاجتماعي يحدث من خلال القبول الاجتماعي، هذا القبول الذي يقاس من خلال درجة تفاعل الفرد مع زملائه، هذا التفاعل الذي ينتج عنه ترابط وشعور بالانتماء، وتبني الضمير الجمعي، حيث يتصرف الفرد المندمج بطرقة تجعله مشاركا كبقية أفراد جماعته، ويصبح تفكيره جمعيا[3]. غير أنه لا يمكننا الحديث عن الاندماج إلا إذا تقاسم الأفراد نفس الأفكار، من خلال تفاعلهم المستمر فيما بينهم، بغرض تحقيق التوازن، على اعتبار أن الاندماج هو عنصر فاعل في استمرار المجتمعات وخلق حالة من التوازن، وإذا ما حدث العكس فإنه يؤدي إلى حدوث خلل واضطراب يؤثر على الوحدات الاجتماعية، التي بدورها تؤثر على المجتمع ككل.

---

(1) Frédéric TEULON: Ibid, p34.

(2) محمد عاطف غيث: المرجع السابق، ص251.

(3) محمد علي محمد: مجتمع المصنع، دراسة في علم اجتماع التنظيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص217.

إن الحديث عن مفهوم الاندماج الاجتماعي يستدعي منا الإشارة إلى مفاهيم أخرى، لا تقل أهمية عن مفهوم الاندماج الاجتماعي، والتي تستعمل في كثير من الأحيان كمرادفات له. يتمثل المفهوم الأول في "التكيف"، والذي يقصد به تغيير السلوك الإنساني بصورة تتماشى مع شروط التنظيم الاجتماعي للجماعة الجديدة، يؤدي هذا التغيير إلى التعديل في نمط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، بغرض التخفيف من النزاعات[1]، كما قد يقصد به تطوير الفرد لسلوكه وعلاقاته الاجتماعية بشكل تدريجي، في إطار شروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة وثقافتها، مما يضمن له توافقه مع المعايير الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها[2]. ويمكن أن نقول أن الفرد قد أصبح متكيفا مع وسطه الاجتماعي عندما يستوعب ويتقبل كل أنماط وقيم ورموز الوسط الذي يعيش فيه، ويتبناها كمبادئ شخصية.

ويتمثل المفهوم الثاني في "التعايش"، والذي يقصد به حسب "زكي أحمد بدوي" بأنه: "*التفاعل بين الأفراد والجماعات التي تؤدي وظائف متشابهة، ومنه وجود شعور بالتضامن الاجتماعي*"[3]. كما قد يقصد به معاشرة الجماعات المختلفة لبعضها البعض في إطار احتكاك وتفاعل مستمر وطويل الأمد، ينتج عنه علاقات تبادل منفعة، تخدم مصالح كل جماعة، هذا التفاعل الذي لا يحدث إلا من خلال تقارب مجالي، يؤدي إلى تداخل القيم والعادات والتقاليد، يصبح من خلالها التفريق بين هذه الجماعات صعبا، ويحدث خلال هذه المرحلة اندماج بين الجماعات[4]، غير أن هذا لا يحدث مباشرة، وإنما يتم بعد صراع الثقافات، والعزلة والنبذ الاجتماعي، خاصة في حالة الانتقال من الريف إلى المدينة، غير أنه ومع مرور الوقت ينشأ نوع من التعايش، خاصة في ظل تقارب الثقافات، فيحدث بين الجماعات، قائم على التأثير والتأثر، فتذوب الجماعة الوافدة في الأخرى، وتزول الحدود المجالية والاجتماعية، وتنصهر العادات والتقاليد والقيم في بعضها البعض، وتختفي معها الاختلافات والفروق، وهنا يحدث الاندماج.

أما المفهوم الثالث فيتمثل في "التماثل"، والذي هو عبارة عن عملية اجتماعية، يتم بمقتضاها إضعاف وتخفيف الاختلافات والفروق بين الأفراد والجماعات، يقابلها زيادة في مظاهر الوحدة، التي تتصل بالمصالح المشتركة، وتتم من خلال انتقال جماعات إلى مناطق جماعات أخرى، بهدف الإقامة الدائمة بها، تختلف

---

(1) Alain BIROU: Vocabulaire des sciences sociales, Ed Ouvrières, Paris, 1966, p07.

(2) سليم مصطفى شاكر: قاموس الأنتروبولوجيا، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1981، ص892.

(3) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1981، ص222.

(4) فريدريك معتوق: قاموس علم الاجتماع (انجليزي، عربي، فرنسي)، أكاديمية بيروت، بيروت، 1993، ص97.

فيما بينها من حيث القيم والعادات، وتكون هذه العملية تامة إذا اتحدت الجماعات الوافدة مع الجماعات الأصلية في مختلف جوانب الحياة[1]. وتحدث عملية التماثل غالبا عند نزوح جماعات المهاجرين إلى جماعات أخرى، وتنطبق هذه العملية على كلتا الجماعتين، المنتقلة والمستقبلة، وتكون تامة حين تختفي الحدود الفاصلة بين الجماعتين، واتحادهم لتحقيق أهداف مشتركة، ومن خلالها تنصهر الجماعة الوافدة في المجتمع الذي حلت به، وتكتسب عاداته وتقاليده وقيمه، لتصبح جزءا منه. وحسب "دينكن ميتشل" فإن التماثل يعتبر كآخر مرحلة من مراحل التكيف، التي تمر بها الأقلية، من خلال تداخلها واتصالها مع المجتمع الكبير، ومن خلال اكتسابها قيم وعادات وتقاليد هذا المجتمع، وكذا أهدافه، لدرجة تفقد فيها صفاتها الجوهرية، التي تميزها عن ذلك المجتمع الكبير، لتنصهر فيه وتصبح جزءا منه، تتصف بصفاته وخصائصه[2].

ثانيا– أشكال الاندماج:

يعتبر مفهوم الاندماج من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام علماء الاجتماع، ويعتبر من المفاهيم الشاسعة، التي اهتمت بدراستها مختلف العلوم، وقد أخذ هذا المفهوم عدة أبعاد وأشكال، بناء على طبيعة العلاقات، وكذا المستويات التي يحدث من خلالها، وكذلك بناء على الميادين والمجالات، سواء السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية، وحتى طبيعة البيئة أو الوسط الذي يحدث داخله، وعلى هذا الأساس، فإننا نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية من أشكال الاندماج: اندماج ثقافي، اندماج حضري واندماج اجتماعي.

أ– الاندماج الثقافي:

الاندماج الثقافي هو في معناه عملية انتشار وانتقال للقيم والمعايير الثقافية إلى مجتمعات أخرى، وتكون عرضة للتغير، بغرض جعلها متوافقة مع ظروف وأحوال المجتمعات التي دخلت عليها[3]، إلا أن هذه العملية غالبا ما تصادفها عراقيل، تتمثل أساسا في الصراع الذي يقوم بين القيم الأصلية والقيم الدخيلة، مما يجعل الثقافة الأصلية للمجتمع تبدي نوعا من الصمود والمقاومة أمام الثقافة الدخيلة عنها. فلكل مجتمع ثقافة تميزه عن غيره، ويمكن أن نجد داخل المجتمع الواحد ثقافات خاصة بجماعات صغيرة، او فئات اجتماعية أو مهنية، تتفق فيما بينها وتكمل بعضها البعض، لتعطينا ثقافة تميز المجتمع الكلي، الذي تنتمي

---

(1) عبد الحميد لطفي: علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص151.

(2) دينكن ميتشل: المرجع السابق، ص25.

(3) دينكن ميتشل: نفس المرجع، ص13.

إليه، تحمل في طياتها أنماطا اجتماعية متعددة، يعيش في كنفها الأفراد ويفكرون في إطارها، حيث تتصل هذه الأنماط ببعضها اتصالا وثيقا، لتشكل في الأخير كلا ثقافيا مترابطا ومتناسقا، يميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات.

إن تكامل ثقافة مجتمع معين، يعتبر في الأساس ظاهرة اجتماعية، يحافظ من خلالها النظام الثقافي على طابعه الأصلي، أو يأخذ بقيم وثقافات أخرى، تكون متقاربة مع طابعه الأصلي، خاصة عندما تطرأ عليه تغيرات، غير أنه يشترط أن تكون منسجمة ومتوافقة مع نماذجه الأصلية، كما يحتفظ المجتمع بطابعه المعتاد، وينتج نوعا جديدا من العلاقات بين مختلف العناصر الثقافية في إطار هذا التكامل[1].

يعتبر التكيف الاجتماعي عملية يكتسب من خلالها الفرد أو الجماعة الصفات الحضارية لجماعة أو مجتمع آخر، من خلال التواصل والتفاعل بينهما[2]، غير أنه يختلف اندماج الفرد مع الثقافات المختلفة والتكيف معها عن تكيف ثقافة المجتمع، واندماجها مع الثقافات الأخرى، وذلك لأن الفرد عادة ما يتفاعل يوميا مع مختلف المؤسسات الثقافية، ومختلف الوسائل الثقافية، التي تسعى إلى تثبيت التراث الثقافي للفرد، الذي دائما ما يميل نحو الأخذ بكل ما هو جديد وعصري، مما قد يؤدي إلى ثباتها، غير أن استمرار توسع الثقافات لدى الفرد قد يجعله عاجزا عن الاندماج كليا في هذه الثقافات، والتي يقابلها نسيان أو تراجع ثقافته الأصلية. وفي هذا الاتجاه يرى "أحمد زكي بدوي" أن فقدان اندماج الأفراد في ثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه، أو الجماعة التي ينتمون إليها، يؤدي إلى الاضطراب والفوضى، كما يؤدي إلى مشكلات نفسية واجتماعية، وظهور أنواع من الصراع، الذي قد يعرقل تطور الجماعة، أو المجتمع بشكل سوي[3].

ب- الاندماج الحضري:

إن الحديث عن الاندماج الحضري لا يمكن أن يكون إلا في حالات الهجرة، والحراك المجالي من وسط ريفي إلى وسط حضري، وحتى من وسط حضري إلى وسط حضري آخر، فهو مرتبط بتغير البيئة التي يعيش فيها الفرد أو الجماعة، أين يجد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية أنفسهم يعيشون في مجال جديد، مختلف تماما

---

(1) إبراهيم بيومي مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص175.

(2) دينكن ميتشل: المرجع السابق، ص13.

(3) أحمد زكي بدوي: المرجع السابق، ص251.

عن مجالهم الأصلي، من حيث السكن والجيران، ومختلف التجهيزات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، حيث يجدون أنفسهم وسط مجتمع جديد وجماعات جديدة، تميزها علاقات وتعاملات تختلف عن تلك التي عايشوها في وسطهم الأصلي، مما يجعلهم يستكشفون ثقافات جديدة تميز حياتهم الجديدة، غير أن هذه العملية تواجهها صعوبات، خاصة بالنسبة للوافدين الجدد نحو المدينة، فهم يصطدمون بمشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، وبما أن التكيف مع نمط الحياة الحضرية يستوجب من الريفيين التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، فإنهم مجبرون على تبني عادات وتقاليد الحياة الحضرية[1].

إن الممارسات والخصائص الاجتماعية والثقافية التي يجدها الوافد الجديد من الريف إلى المدينة، قد ينتج عنها عراقيل وصعوبات تمنع اندماجه في البداية بشكل سريع في الوسط الجديد، أو على الأقل مع الجماعات الجديدة، غير أنه ومع مرور الوقت يمكنه أن يندمج مع الجماعة الجديدة، ويصبح عضوا منها، وما يمكن أن نشير له هنا، أن إقامة المهاجر الريفي في المدينة لا يعني بالضرورة مشاركته في الحياة الحضرية، واندماجه فيها، فقد يعيش المهاجر في المدينة ولكنه لا ينتمي إليها، حيث تكون علاقاته محدودة، خاصة في مراحل إقامته الأولى، نظرا لعدم تعوده على أسلوب الحياة الحضرية[2]، فيعيش نوعا من العزلة والهامشية تجاه وسطه الجديد، سواء من الناحية الاجتماعية أو المجالية، وهذا راجع لاختلاف مجاله الأصلي مع المجال الجديد، خاصة إذا لم يكن له دخل في انجاز هذا المجال، ومنه فإن هذا المجال لا يعبر عن نمط حياته، ولا يتماشى مع رغباته وحاجياته[3]، مما يجعل الأفراد يقضون جل أوقاتهم خارج هذا المجال، كونهم لم يتكيفوا معه، وكتعبير منهم عن رفضهم لهذا المجال الذي لم يشاركوا ولم يستشاروا في إنجازه، كما قد يلجئون في كثير من الأحيان إلى تعديله، بما يتوافق مع رغباتهم وحاجياتهم، كما يظهر اندماج الأفراد في الأحياء والسكنات من خلال تعاونهم في تسيير أمور حياتهم، وحل مشاكلهم التي قد تعيقهم، كما قد يلجئون إلى خلق شبكة علاقات اجتماعية جديدة، خارج شبكة العلاقات القرابية، كعلاقات الجيرة، علاقات العمل وعلاقات الصداقة.

---

(1) M'hamed BOUKHOBZA: Ruptures et transformations sociales en Algérie, Vol01, OPU, Alger, 1989, p226.

(2) محمد بومخلوف: اليد العاملة الجزائرية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص69.

(3) P-H CHOMBART DE LAUWE: Op.cit, p43.

جـ- الاندماج الاجتماعي:

يعتبر الاندماج الاجتماعي أوسع أشكال الاندماج، فهو يتعلق بكل مراحل الاندماج في الحياة الاجتماعية، فهو يتعلق أساسا بدمج فرد داخل جماعة، أو جماعة اجتماعية داخل جماعة اجتماعية أكبر منها (مجتمع)، من خلال التفاعلات والعلاقات التي تقوم بينهم. فإذا كان مفهوم الاندماج الحضري مفهوما شاملا، كونه يتعلق بتكيف الأفراد والجماعات في وسط حضري، أي التكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة من الناحية الثقافية والاجتماعية، أي أن الحديث عن الاندماج الحضري يتطلب حدوث حركة بين وسطين، أحدهما ريفي والآخر حضري، فالأمر هنا يتعلق بمجتمع جديد يختلف عن المجتمع الأصلي، كما أن الحديث عن الاندماج الثقافي يتطلب وجود حركة بين وسطين متمايزين ثقافيا، فلا يمكن الحديث عن اندماج ثقافي في حالة انتقال فرد أو جماعة إلى وسط آخر له نفس الخصائص والسمات الثقافية.

إن الحديث عن الاندماج الاجتماعي يمكن أن يكون في حالة حركة أو انتقال من وسط ريفي إلى وسط حضري، أو انتقال من وسط ريفي إلى وسط ريفي آخر، أو حتى من وسط حضري إلى وسط حضري آخر، كما يمكن الحديث أيضا عن اندماج اجتماعي في حالة انتقال وحركة بين وسطين متماثلين أو متمايزين من حيث الخصائص والسمات الثقافية. فالأمر يتعلق هنا بتفاعلات وعلاقات اجتماعية متغيرة، والتي لا يمكن أن تكون متماثلة حتى في الأوساط المتقاربة ثقافيا أو مجاليا.

فالاندماج الاجتماعي كما أشرنا إليه سابقا، يعني ملائمة الفكر والسلوك الاجتماعي للوسط الاجتماعي، ومشاركة الأقلية في الأنساق الاجتماعية للأغلبية، كما يعني أيضا هجرة بعض السمات الثقافية، واكتساب سمات جديدة، من خلال الاتصال والمشاركة، بحيث يصعب التمييز بين الثقافة الخاصة وثقافة المجتمع الكلي[1]. إذن هو تلك العملية التي يتكيف من خلالها الفرد أو الجماعة، من خلال تبني النسق السائد في الوسط الجديد، من خلال التفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات جديدة، واكتساب مختلف السلوكيات السائدة في الوسط الجديد. هذه العملية التي لا تتحقق إلا من خلال توفر جملة من العوامل، تتعلق أساسا بامتلاك المجال، ودور مختلف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، التي تساعد في خلق نوع من التوافق بين الأفراد، من خلال التفاعل مع بعضهم البعض، وخلق شبكة علاقات

[1] أحمد زكي بدوي: المرجع السابق، ص221.

جديدة، تضمن لهم البقاء والاستمرار، وذلك لأن البناء الاجتماعي مكون من مؤسسات وأنساق اجتماعية، متكاملة ومترابطة ببعضها البعض، حيث أن أي تغيير يطرأ على إحدى هذه المؤسسات أو الأنساق يؤثر على بقية المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى[1].

ثالثا– واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

يتميز المجتمع الحضري بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات ببعضهم البعض، هذه العلاقات التي تنشأ من خلال التفاعلات القائمة بينهم على مستوى الحي، المدرسة، مكان العمل وغيرها من مراكز الخدمات، فكل بيئة حضرية تعد مجالا للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين مختلف فئات المجتمع، تبنى على أساس المستوى الاجتماعي والمهنة، كما قد تبنى على أساس اثني (عرقي)، هذه البيئة التي تعتبر مجالا للتصادم أو الالتقاء بين مختلف الجماعات الاجتماعية من مختلف النظم (جماعة الجوار، جماعات إثنية، جماعات العمل، الأسر ...)[2].

إن تفاعل الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم من خلال حركتهم أثناء استغلالهم واستعمالهم لكل ما توفره المدينة من تجهيزات، تساعدهم على قضاء حوائجهم، هذه الحركة التي تنتج عن تكيفهم مع الحياة الحضرية، والتي تعتبر أيضا شرطا للتفاعل الذي يحدث بينهم، وتتحكم فيه، كما تؤدي إلى خلق علاقات بين الأفراد والجماعات، من خلال اختلاطهم ببعضهم البعض، غير أن هذه الحركة التي تتم داخل الوسط الحضري قد نجدها منعدمة لدى بعض الفئات الاجتماعية (شيوخ، مرضى، فقراء، أميون..)، والتي قد تؤثر على استقرارهم، ومن ثم اندماجهم مع غيرهم[3].

إن الحركة أو الحراك الذي نقصده، لا يعني حركة الأفراد والجماعات الاجتماعية من مكان لآخر، أو من وسط إلى وسط آخر فقط، بل يتعداه إلى الحراك الذي يتم على المستوى الاقتصادي والمهني والتعليمي، هذا الحراك الذي ترتبط به ظاهرة الاندماج ارتباطا وثيقا، من خلال ما تتيحه المدينة من تجهيزات وحوافز، قد تؤدي إلى عدم التجانس بين مكونات الوسط الحضري، على المستوى الثقافي، الاجتماعي

---

(1) إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، المرجع السابق، ص111.

(2) P-H CHAMBART DE LAUWE: Des hommes et des villes, Ed petite bibliothèque PAYOT, Paris, 1963, p44.

(3) Jean REMY & Liliane VOYE: La ville: vers une nouvelle définition?, Ed l'Harmattan, Paris, 1992, p73.

والاقتصادي، وما يمكن أن نسجله هنا، أن الطبقة الشغيلة (المتوسطة) هي أكثر الطبقات حراكا، وأكثرها تفاعلا وخلقا للعلاقات، مما يجعلها تغير تموضعها إلى مستوى الطبقات الأخرى، ومن ثم الاندماج معها[1]. وبالتالي فإن طرق الاندماج تتغير حسب موقع الفرد ومكانته الاجتماعية، وكذا حسب حجم المجتمع الذي يعيش فيه، ومنه تصبح المدينة منتجا لشبكة من العلاقات والروابط، تؤدي إلى الاختلاط وتبادل الأدوار بطرق مختلفة، بين مختلف العناصر، باختلاف وضعياتها الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية[2].

تعتبر المدينة تجمعا اجتماعيا ينشأ داخلها ثقافات مختلفة، غير أنه من خلال تفاهم وتلاؤم سكانها واندماجهم ببعضهم البعض يحدث تجانس ثقافي، وذلك لأن المدينة تعمل على دمج المقيمين بها، ومنه تعكس لنا واقع البناء الاجتماعي، وما يمكن أن نشير له في هذا الشأن أنه كلما كان المستوى الثقافي للفرد مرتفعا، كلما ساهم في خلق روابط اجتماعية مختلفة، منها ما هو عائلي، ومنها ما يبنى على أساس مكان العمل أو الدراسة، هذه الروابط التي تكون مع مختلف الفئات التي ينتمي إليها الفرد أو يتعامل معها، وعلى أساس هذه الروابط تنشأ علاقات اجتماعية، قد تساعد الفرد على الحراك اجتماعيا أو اقتصاديا.[3]

إن قضية الاندماج الاجتماعي من أهم القضايا التي تطرح نفسها بقوة في حالات الهجرة والحراك السكاني، خاصة من الريف إلى الأوساط الحضرية، أين ينتقل الريفيون إلى المجالات الحضرية، ويتكيفون مع مختلف الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة بالمدينة، وذلك من خلال انخراطهم في سوق العمل، وكذا مختلف ممارساتهم وتعاملاتهم مع مختلف الفئات الاجتماعية، وكذا التجهيزات التي توفرها المدينة، ومنه تصبح المشاركة في الحياة الحضرية ضرورة يتم من خلالها تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي في سيرورة مستمرة.[4]

إن ظاهرة الاندماج الاجتماعي لا ترتبط فقط بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل المدينة، من خلال التفاعلات والتعاملات التي تتم بين الأفراد والجماعات الاجتماعية بعضهم ببعض، أو من خلال حراكهم داخل المجال الحضري، أو على المستوى الاقتصادي، المهني والتعليمي، وإنما مرتبطة أيضا بظروف وكيفية امتلاك المجال، هذه العملية التي تتحكم فيها عدة عوامل اقتصادية، مهنية وثقافية، حيث أن عملية امتلاك المجال تختلف من مجتمع لآخر، وتختلف حتى داخل المجتمع الواحد، هذه الأخيرة مرتبطة بخصائص هذا

(1) Jean REMY & Liliane VOYE: Ibid., p76.
(2) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p93.
(3) Yves GRAFMEYER: Ibid., p91.
(4) Yves GRAFMEYER: Ibid., p83.

المجال في حد ذاته، وما يمكن أن يحتويه من عوامل جذب، كالعوامل البيئية (الشمس، الهواء)، أو مرافق ومراكز الخدمات، أو عوامل اجتماعية، كعلاقات الجيرة والقرابة، كلها عوامل تتحكم وتؤثر في امتلاك المجال بالوسط الحضري، غير أن إمكانية امتلاك المجال غير متساوية لدى جميع الأفراد، فمنهم من لديه حرية الاختيار، ومنهم من هو مرغم في اختيار المجال (سكن، حي...) الذي يقيم به.[1]

تتميز المدينة بوجود نوع من الروابط بين بنية المجال وبنيتها الاجتماعية، كما أنها تتميز بأنماط عمرانية مختلفة، تختلف حسب كيفية وطريقة امتلاك المجال بها، حيث أن اندماج وتكيف الأفراد يختلف باختلاف تلك الأنماط العمرانية، كما أن المستهلك للمجال الذي لم يكن له دخل في انجازه، يواجه نوعا من عدم التكيف مع هذا المجال، الذي قد لا يتوافق مع نمط معيشته وعاداته وتقاليده، في حين أن الفرد الذي شارك في انجاز مجاله وفق رغباته وحاجاته، يمكن أن يتكيف ويندمج في هذا المجال بسهولة، كما يبقى محافظا على علاقاته الاجتماعية (قرابية أو عشائرية)، غير أنه في مثل هذه الحالات فإن الأفراد قد يستغنون عن تكوين علاقات جديدة في المدينة، وتبقى علاقاتهم الاجتماعية محدودة في إطار الجيرة والقرابة والعشيرة، خاصة في الحالات التي يكون فيها امتلاك مجال متقارب ومتجاور مبني على أساس القرابة أو العشيرة، حفاظا على وحدة العائلة أو العشيرة، غير أنه وفي كثير من الأحيان نجد أن الفرد قد يقوم بتغيير مجاله عدة مرات، استجابة لرغبته في مسكن لائق، يستجيب لتطلعات أفراد أسرته، أين يصبح هذا المجال استجابة لظروفه الاجتماعية والمهنية، هذا الحراك الذي لا يدل على عدم اندماجه اجتماعيا مع باقي الأفراد، وإنما بحثا عن مجال جديد، يوفر ظروفا معيشية أفضل.[2]

إن ما يمكن أن نسجله في وقتنا الراهن، خاصة على مستوى المدينة الجزائرية، هو أن السلطات قد أخذت على عاتقها تهيئة المجال وانجازه (خاصة المسكن)، بطريقة لم تراعي فيها تصورات ورغبات الأفراد، مما أدى إلى خلق جملة من المشاكل، خاصة على مستوى السلوك والعلاقات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية، وذلك من خلال فرض قوانين البناء، وإحداث تغييرات على المجال، مما لا يساعد الأفراد والجماعات الاجتماعية على الحفاظ على وحدتهم وعلاقاتهم فيما بينهم[3]، حيث لم تراعي في هذا الشأن القواعد النفسية والاجتماعية للوسط الاجتماعي، التي تتحكم في عملية امتلاك المجال، فكما هو معلوم فإن أي فئة

(1) Jean REMY & Liliane VOYE: Op.cit, p72.
(2) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p53.
(3) P-H CHAMBART DE LAUWE: Des hommes et des villes, Op.cit, p25.

اجتماعية تتعامل مع المجال وفق نموذجها الثقافي، يسهل عليها التكيف والاندماج مع باقي الفئات الاجتماعية، ومنه فإن السلطات هنا وجب عليها مراعاة تنوع النماذج الثقافية أثناء إنجاز وتهيئة المجال، وهو ما أشار إليه "شومباردولو" حينما طرح مفهوم "العمران الديمقراطي" والذي يتطلب مشاركة المستهلكين للمجال في تصميمه وإنجازه، ليتماشى مع طموحاتهم ورغباتهم، مما يسهل عليهم اندماجهم فيه.[1]

إن أهم ما يمكن أن نشير له هنا، هو أن امتلاك المجال بالوسط الحضري يعتبر من أهم العوامل التي تساعد الأفراد والجماعات الاجتماعية على الاندماج الاجتماعي، وكذا الثقافي في وسطهم الجديد، وهو الذي يحدد مدى تكيفهم معه وتقبلهم للعيش به، خاصة إذا كان من اختيارهم، أو أنجز وفق رغباتهم وطموحاتهم، وروعي فيه تنوع النماذج الثقافية للأفراد، أما إذا كان هذا المجال مفروضا، ولا يستجيب لتطلعات الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم، وكذا طبيعة علاقاتهم الاجتماعية، فإنه لا محالة سيرفض، ويصبح مجالا للصراع والتصادم، ومنه يصبح من الصعب تحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

رابعا– مسيرة الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

تختلف استراتيجيات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري من فرد إلى آخر، ومن جماعة اجتماعية إلى جماعة اجتماعية أخرى، وحتى من مجتمع لآخر، ومنه فإن تحقيق الاندماج الاجتماعي يتماشى مع دورة الحياة التي يعيشها المهاجرون في الأوساط الجديدة التي يستقرون بها، وفي هذا الشأن ظهر مفهوم جديد، خاصة في مجال الهجرة الريفية الحضرية، وما تطرحه هذه الأخيرة من قضايا الاندماج في الوسط الحضري، هذا المفهوم الذي أنتجه " موريزيو جريبودي Maurizio GRIBAUDI"، والذي أطلق عليه مفهوم "دورة الاندماج"، حيث تبنى هذا المفهوم، واستعان به في تحليله لكيفية اندماج المهاجرين الريفيين في المدينة، موضحا بذلك تاريخ الأسر الريفية المهاجرة، ومسيرتها الاجتماعية والمهنية، وكذا حركتها داخل الوسط الحضري، والتي من خلالها تنشأ علاقات جديدة للأفراد مع مختلف الفئات الاجتماعية، لينصهروا معها محققين في نهاية المطاف اندماجهم بهذا الوسط.[2]

إن عملية الاندماج تنتج أساسا عن الحراك المهني والاجتماعي، هذا الحراك الذي يرتبط أساسا بمدة إقامة الأسرة في المدينة، وكذا الأماكن التي مرت عليها الأسرة بمختلف أجيالها، ومنه تصبح مدة الإقامة في المدينة

---

(1) P-H CHAMBART DE LAUWE: La fin des villes: mythe ou réalité, Op.cit, p53.
(2) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p53.

هي التي تتحكم في الحراك المجالي والمهني، ومنه الاجتماعي[1]، فالمهاجر الجديد إلى المدينة يبدأ في مراحله الأولى بولوج عالم الشغل، ليتفاعل مع الطبقة الشغيلة، ثم مع مرور الوقت يطمح لما هو أحسن، لتصبح تفاعلاته وتعاملاته لا تقتصر فقط على الطبقة الشغيلة، ثم ما يلبث أن يزيد في حراكه على المستوى المهني، خاصة إذا ما وفرت له المدينة الظروف المناسبة لذلك، ثم ما يلبث أن يحدث تداخل وتضامن بين النماذج الثقافية المختلفة للفئات العمالية، لتبدأ بذلك أولى مراحل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الجدد، ثم في الأخير تنصهر العائلات وتتكيف مع الطبقة المتوسطة وتكتسب نمط حياتهم وقيمهم.[2]

وما يمكن أن نشير له هنا أن مسيرة الاندماج في الوسط الحضري لا تدخل ضمنها كل الفئات الاجتماعية المهاجرة، فمثلا فئة الفقراء غالبا ما تجد صعوبات خلال محاولتها التكيف مع النمط الثقافي والاجتماعي السائد بالمدينة، فغالبا ما يكون مصيرهم الرفض في عالم الشغل أو حتى في الحياة اليومية في المدينة، كما قد يجدون صعوبة في التعامل والتفاعل مع باقي الفئات الاجتماعية، حيث يصبح مصيرهم العزلة، ويتخذون من أحياء القصدير وأطراف المدينة مستقرا لهم، وعليه فإن عملية الاندماج مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد المهاجر، ويصبح المستوى الاقتصادي والاجتماعي هو المتحكم في قضية الاندماج بالوسط الحضري من عدمه.[3]

إن مسيرة الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري مختلفة بين المجتمعات الحديثة وبين المجتمعات التقليدية، ففي المجتمعات التقليدية وخاصة المجتمعات العربية، فإن المهاجرين الريفيين غالبا ما يستقرون بجانب أقاربهم، أو بجانب أفراد وجماعات من نفس وسطهم الأصلي، وذلك لأن المهاجر الجديد غالبا ما يجد الأمان والتضامن مع أقاربه وأفراد وسطه الأصلي، مما يجعل المهاجر الجديد في غنى عن العلاقات الاجتماعية خارج إطار القرابة أو العشيرة، ولعل ما يميز المدينة العربية استمرار وبقاء العلاقات القرابية التي تساعد الوافد الجديد على التكيف مع حياة المدينة، من خلال ما يلقاه من دعم ومساندة، تساعده على الاندماج في الحياة الحضرية، غير أنه في بعض الحالات ومع نمو المهن الحضرية، وتوسع سوق العمل قد يضطر المهاجر الجديد للعمل في مناطق مختلفة، مستغنيا في ذلك عن جماعته القرابية، فيعيش تماشيا مع الظروف المعيشية الجديدة، ويكون علاقات جديدة تساعده على الاندماج، خاصة في ظل توفر فرص العمل التي تساعده

(1) Yves GRAFMEYER: Ibid., p84.
(2) Yves GRAFMEYER: Ibid., p85.
(3) Yves GRAFMEYER: Ibid., p87.

على الاستقرار بالمدينة، ومن ثم التكيف مع المجتمع الجديد الذي انتقل إليه، ومع النموذج الثقافي السائد.[1]

أما بالنسبة للمجتمعات الحديثة، فإن عملية الاندماج تتم وفق مسارات مجالية، ينتقل من خلالها المهاجر الجديد، ويغير مجاله بما يتماشى مع طموحاته ورغباته، حيث يستقر في بداية الأمر في الأحياء القديمة، أين يكون فيها الإيجار منخفضا، ويكون فيها امتلاك المجال سهلا مقارنة مع أحياء أخرى، ثم ما يلبث أن يقيم في أحياء العمال والطبقة الشغيلة، لينتهي به المطاف في مركز المدينة وينصهر فيها، ليتحقق في الأخير الاندماج الاجتماعي، خاصة لدى الأجيال الجديدة من المهاجرين، والتي بدورها تنتقل إلى الأوساط الحضرية الراقية، التي تتناسب مع مستواها الاجتماعي والاقتصادي الذي وصلت إليه.[2]

خامسا– التكيف مع خصائص الحياة الحضرية:

يعتبر التكيف الاجتماعي من أهم العمليات الديناميكية في المجتمع، وذلك على اعتبار أن المجتمع دائما ما تطرأ عليه تغيرات، حتى وإن امتاز بالاستقرار في بعض الأحيان، فإن هذا الاستقرار غير دائم، وسرعان ما تنشأ داخله حالة من الاضطراب، وتسود فيه حالة من عدم التوازن، وهو ما يجعل الفرد في حاجة دائمة إلى التكيف مع ما يحدث داخل المجتمع.[3]

إن الأسرة حينما تنتقل من وسط ريفي إلى وسط حضري، تحمل معها عاداتها وتقاليدها وقيمها، هذا الانتقال الذي يعتبر أكثر من تحرك في المجال، فالأسرة هنا تنقل معها عناصرها الثقافية، وأساليب معيشتها، لتجد نفسها أمام عادات وسلوكيات وقيم جديدة في هذا الوسط الجديد، فتقاومها في بداية الأمر، محاولة التمسك بثقافتها ونمط معيشتها في وسطها الأصلي، بمعنى آخر فإن المهاجرين الريفيين يأتون من أوساط ريفية لها ثقافتها الفرعية الخاصة، حيث ينتقلون وهم مزودون بأساليب مستقرة في السلوك وطرق العمل، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات، وأنساق الضبط الاجتماعي وقنوات الاتصال، كل هذه الأمور التي يأتون مزودين بها، يصعب التخلي عنها بسهولة، وإنما يستمر أثرها في الوسط الحضري، غير أن هذا التأثير لا يلبث أن يبدأ في الزوال، أو تقل حدة تأثيره حسب قدرات الأفراد والجماعات على التكيف مع هذا

---

(1) السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار الكتاب للتوزيع، ط1، القاهرة، 1980، ص192.

(2) Yves GRAFMEYER: Op.cit, p85.

(3) عبد القادر القصير: الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص233.

الوسط الجديد، هذه القدرات التي تختلف من فرد لآخر، ومن جماعة لأخرى، وذلك لأن الحضور البدني في الوسط الحضري لا يعني بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية.[1]

إن الحياة الحضرية تفرض على المهاجرين الريفيين التخلي عن بعض القيم والعادات والتقاليد التي ترتبط بالريف، غير أنهم دائما ما يبقون متمسكين ببعض من إرثهم الثقافي، وفي نفس الوقت يكتسبون بعضا من سمات الثقافة الحضرية، وهو ما معناه أنه لا توجد قطيعة نهائية مع البنيات الاجتماعية التقليدية، فالعلاقات الاجتماعية التقليدية الموجودة الوسط الحضري مثلا، دائما ما تكون مدعمة بالروابط القرابية العائلية، وبالالتزام والمساعدة، وبالتضامن والتعاون العائلي والقبلي، هذه العوامل ميزتها الديمومة والاستمرار حتى مع تعاقب الأجيال في الوسط الحضري، وهنا يمكن أن نشير إلى بعض المؤشرات التي تحدد مدى التكيف مع الحياة الحضرية، كالزواج الخارجي والمسكن، هذه المؤشرات التي لم تتأثر بها العائلات الريفية حتى ضمن الجيل الثاني الحضري.[2]

فبالنسبة لمؤشر الزواج الخارجي، فإن الحضريين الجدد تكونت لديهم خصوصيات وسمات جديدة، بفعل تغير أسلوب الحياة، وكذا تغير المراكز الاجتماعية، هذا التغير الذي جعلهم يفضلون الزواج الخارجي (أي خارج دائرة القرابة) على الزواج الداخلي، فالزواج المبني على علاقات القرابة مرتبط نوعا ما بتدهور المستوى التعليمي، أي أن الأفراد ذوو المستويات التعليمية المرتفعة دائما ما يميلون إلى الزواج وفق الاختيارات الشخصية، كما قد يتأثر بشكل وحجم الأسرة، ففي الأسرة الممتدة مثلا، غالبا ما يكون تدخل للسلطة الأبوية في الاختيار للزواج.[3]

فإذا كان الزواج من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى تكيف المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري، من خلال رغبتهم في الاندماج في الحياة الحضرية، فإنه مؤشر غير كاف للدلالة على مدى تكيف الأفراد من عدمه، خاصة لدى الأجيال الأولى من المهاجرين، فهناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها معرفة مدى اندماج المهاجرين من عدمه، ومن بين هذه المؤشرات المسكن، والذي يعبر عن الحالة الاجتماعية،

---

[1] عبد القادر القصير: نفس المرجع، ص238.

[2] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول: اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري، في: مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جوان 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص123.

[3] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول: نفس المرجع، ص124.

الاقتصادية والثقافية لشاغليه، فإذا حاولت الأسرة تكييف مسكنها من أجل خلق بيئة مشابهة لوسطها الريفي أو الوسط الأصلي، وكذا توفير الظروف لممارسة بعض العادات والتقاليد الموروثة من الريف، فإن هذا يدل على عدم قدرتها على التكيف مع حياة المدينة، ففي هذه الحالة فإن المسكن يعتبر مقياسا لدرجة تقبل الأسرة للظروف الحضرية.[1]

ثم نأتي لنتطرق لموضوع العلاقات الاجتماعية، والذي يعتبر أيضا من بين أهم المؤشرات التي تدل على مدى تكيف الأفراد المهاجرين في الأوساط الحضرية، وذلك لما لها من مكانة هامة في المدينة، هذه العلاقات التي تختلف حسب مدتها وطبيعتها، وكذا الهدف والغاية من وجودها، فكلما سعى الأفراد المهاجرون إلى التخلي عن العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة أو العشيرة، وتعويضها بعلاقات قائمة على أساس المصلحة المتبادلة أو الضرورة، كعلاقات الجيرة وعلاقات العمل، فإن هذا يدل على بداية تكيفهم مع الحياة الحضرية، وذلك لأن العلاقات بين المهاجرين (على أساس القرابة أو العشيرة) قد تتسم في بعض الأحيان بالاستمرارية، باعتبارها علاقات أولية، غير أنه سرعان ما تقل في الوسط الحضري، أين يتسع نطاق التفاعل وتضعف الروابط الاجتماعية الأولية.[2]

إن من بين المؤشرات التي تدل أيضا على التكيف والاندماج في الحياة الحضرية، العلاقة مع الوسط الأصلي، والتي غالبا ما يحاول المهاجرون الريفيون المحافظة عليها، خاصة خلال الجيل الأول من المهاجرين، لأنهم ببساطة لا يستطيعون قطع الصلة مع وسطهم الأصلي، هذه العلاقة التي تتجلى من خلال تبادل الزيارات، والمحافظة على الممتلكات، التي تعتبر في كثير من الأحيان مصدرا إضافيا للعيش، فالمهاجرون في هذه الحالة يأتون إلى المدينة وهم متمسكون بكل الروابط العائلية الاقتصادية والاجتماعية التي تربطهم بأصولهم الريفية، غير أن الاندماج في الوسط الحضري يتطلب التخلي عن كل تلك الروابط تدريجيا، فالمهاجر إذا ما أراد الاندماج في الحياة الحضرية، فإنه ملزم بإحداث القطيعة مع وسطه الأصلي، والانخراط في العلاقات والتفاعل مع الجماعات المختلفة التي تميز الحياة الحضرية.[3]

---

[1] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول: نفس المرجع، ص125.

[2] محمد الجوهري وسعاد عثمان: دراسات في الأنتروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1991، ص207.

[3] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول: المرجع السابق، ص129.

إن المهاجرين الريفيين وعند استقرارهم في المدينة، غالبا ما يخلقون نموذجا خاصا بهم، يقاومون من خلاله التغيرات التي يصادفونها في الوسط الجديد، الذي يختلف عن وسطهم الأصلي، وفي هذا المسعى يخلقون تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة أو العشيرة، عادة ما تكون على أطراف المدن وضواحيها، هذه التجمعات التي تعبر عن مدى تماسك وتجانس ساكنيها، والذين عادات ما يكونون جماعات أسرية، قرابية وعشائرية، فالأسرة الريفية عندما تنتقل إلى المدينة عادة ما تنجذب نحو أقاربها وجماعتها العشائرية القادمة من نفس وسطها الأصلي، غير أن هذا الأمر قد يجعل الأسرة تعيش حياة هامشية في الوسط الحضري، ويخلق نوعا من المناطق الريفية داخل المدينة، فإذا كان الانتماء إلى تجمع عائلي أو عشائري في المدينة قد يضمن للأسرة الأمن والتضامن والمساعدة، غير أنه يؤدي إلى نقل بعض العناصر الثقافية الريفية، وهو ما يصعب من عملية تكيف الأسرة الحياة الحضرية، ويخلق لها نوعا من الصراعات، وذلك لأن هذه التجمعات السكانية تعمل على إبقاء الأنظمة التقليدية التي كانت سائدة في الريف، أين يتحكم نظام الجماعة في الأفراد.[1]

سادسا– معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

كما أشرنا في العنصر السابق بأن العلاقة مع الوسط الأصلي، وكذا التجمعات القرابية والعشائرية تعتبر من بين المؤشرات التي يمكن أن نعرف من خلالها مدى اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري من عدمه، وعليه فإن استمرار علاقة الأسرة الريفية المهاجرة مع وسطها الأصلي يعتبر من أهم الأمور التي تعيق اندماجها في الوسط الحضري، فالأسرة عندما تنتقل إلى المدينة، تنقل معها عاداتها وتقاليدها وقيمها، كما تحافظ على علاقاتها مع وسطها الأصلي لأطول فترة ممكنة، حيث تتجلى هذه العلاقة من خلال استمرار زيارة هذا الوسط، وتتعداه في كثير من الأحيان إلى التمسك بالقيم والممارسات الثقافية، وكذا مزاولة بعض النشاطات الاقتصادية، وإقامة المناسبات، وذلك لأن الأسرة عند انتقالها إلى المدينة يصعب عليها نقل ممتلكاتها، وبالتالي فإن استغلال هذه الممتلكات يبقى مستمرا حتى بعد انتقالها إلى الوسط الحضري، وهو ما يعتبر تمسكا بالوسط الأصلي، مما يعني صعوبة التخلي عن العادات والتقاليد والممارسات الريفية، فالأسرة حديثة التحضر تعمل على استمرار علاقاتها العائلية اقتصادية كانت أو اجتماعية، وذلك لأن

[1] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول: نفس المرجع، ص131.

الأسرة في كثير من الأحيان تنتقل للمدينة لأسباب اقتصادية، غير أنها تبقى متمسكة بكل العلاقات التي تربطها بوسطها الأصلي، وتحافظ عليها.[1]

تنقسم علاقات الأسرة المهاجرة إلى قسمين، قسم متعلق بعلاقاتها الاجتماعية، وقسم آخر متعلق بعلاقاتها الاقتصادية، حيث تتجلى الأولى في كل العلاقات القرابية مع الأهل والعشيرة، في حين تتجلى العلاقات الاقتصادية من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية، وإدارة الممتلكات التي بقيت لهم في الوسط الأصلي، من خلال الإشراف عليها، وانخراطهم في العمل الجماعي، إلى جانب الأقارب وأبناء العشيرة، فحسب "مصطفى بوتفنوشت" فإنه يرى بأنه من الرغم من التغير الذي طرأ على بنية العائلة التقليدية، فإن المتحضرين الجدد لا يزالون مرتبطين بأصولهم الريفية، وهذا ما يعتبر حسبه رغبة منهم في العودة إلى المنطقة الأصلية.[2]

فمحافظة الأسرة المهاجرة على ما تملكه في وسطها الأصلي من مساكن وأراضي، ونشاطات فلاحية وزراعية، تجعل منها مرتبطة بوسطها الأصلي لفترة طويلة، كما أن انتقالها إلى وسط اجتماعي يختلف عن وسطها الأصلي، من حيث العادات والتقاليد والسلوكيات، يجعلها تحس بالغربة في المكان، وتتجه نحو العزلة، فتسعى للمحافظة على روابطها القرابية مع وسطها الأصلي، كي تقاوم هذا التغير والاختلاف الذي يواجهها في الوسط الحضري.

إن استمرار علاقة الأسرة المهاجرة مع وسطها الأصلي تتجلى أيضا من خلال زيارة المنطقة الأصلية في كل المناسبات، وكلما سمحت الفرصة بذلك، حيث أن الأفراد المهاجرين دائما ما يبقون مرتبطين بضمير جمعي، يجعلهم متمسكين بعلاقاتهم القرابية والعشائرية، ويستندون عليها ماديا ومعنويا، كما توفر لهم قيمة اجتماعية في الوسط الجديد، وتدوم روابط القرابة في كثير من الأحيان لفترة طويلة، تصل في بعض الأحيان كما يرى "محمد السويدي" إلى الجيلين الأول والثاني من المهاجرين، جيل الآباء وجيل الأبناء معا.[3]

---

(1) Farouk BENATIA: Op.cit, p96.

(2) مصطفى بوتفنوشت: المرجع السابق، ص119.

(3) محمد السويدي: بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص209.

إن استمرار علاقة الفرد مع وسطه الأصلي دائما ما تجعله يعيش جملة من التناقضات، فهو يطمح أن يعيش عيشة الحضري من جهة، ويحتفظ بعاداته وتقاليده من جهة أخرى[1]، فالمحافظة على هذه العلاقة مع الوسط الأصلي تساعد المهاجر على مقاومة البيئة الاجتماعية الجديدة من جهة، وتمنعه من التحرر من بعض الضغوطات القبلية من جهة أخرى، كما تؤثر على علاقاته الاجتماعية بالمدينة، ففي هذا الإطار فإن المتحضر الجديد لا يبني علاقات جديدة إلا في إطار محدود، في مكان العمل أو الحي مثلا، حيث تتميز هذه العلاقات بالسطحية، مما يعيق تحقيق الاندماج اجتماعيا وثقافيا، وذلك لأن الشخص المندمج مع الحياة الحضرية، في مجالها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو الشخص الذي يحتل مكانة تضمن له إعادة إنتاج علاقاته مع أعضاء جماعته، أو مع جماعات أخرى خارج نطاق القرابة أو العشيرة، وبالتالي فإن العلاقات القرابية والعشائرية التي تكون في إطار استمرار العلاقة مع الوسط الأصلي، تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الاندماج الاجتماعي بالوسط الحضري.[2]

إن المهاجرين الريفيين في حالة ما تعذر عليهم الحفاظ على علاقاتهم بوسطهم الأصلي، يسعون إلى إعادة تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري، وذلك من خلال إنشاء وتشكيل تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة العائلية أو العشائرية، هذه التجمعات التي تعد أيضا من معيقات الاندماج الاجتماعي في المدينة، حيث تظهر هذه التجمعات السكنية في ضواحي المدينة، وتأخذ في كثير من الأحيان اسم العائلة أو العشيرة التي تقيم بها، حيث تعتبر شكلا جديدا من أشكال التجاور بين الجماعات القرابية والعشائرية في نفس الحي، وفيها يعيد المهاجرون تنظيم شبكة جديدة من العلاقات القائمة على أساس اللهجة، الثقافة، والاثنية المشتركة.[3]

فالمهاجر بعد انتقاله إلى المدينة، يجد نفسه فجأة مجردا من وسطه الاجتماعي الأصلي، الذي كان يضمن له الأمان، فإنه في هذه الحالة لا يستطيع قطع صلته بأهله وبيئته الأصلية، فينجذب نحو أقاربه وبين عشيرته ليقيم معهم، والذين سبقوه في الانتقال، حاملين معهم ثقافتهم وتصوراتهم الاجتماعية، وبهذا يتجمعون حفاظا على خصوصيتهم، وكذا انتمائهم لجماعتهم الأصلية، التي تحقق لهم الأمان، فهم بذلك يسعون إلى

(1) Farouk BENATIA: Op.cit, p270.
(2) M'hamed BOUKHOBZA: Op.cit, p227.
(3) Djamchid BEHNAM et Soukaina BOURAOUI: Familles musulmanes et modernité, le défi des traditions, Ed Publisud, Paris, 1986, p119.

نقل معاييرهم وقواعدهم في العيش إلى الوسط الحضري، حيث يشكلون تجمعات مبنية على أساس العلاقات القرابية العائلية أو العشائرية.[1]

فهذا النوع من التجمعات تظهر فيها كل مظاهر التماسك والتضامن الجماعي، حيث يشارك كل فرد لصالح الجماعة، فالأفراد في هذه التجمعات دائما ما يبقون متمسكين بثقافتهم وعلاقاتهم القرابية، ويتجنبون في كثير من الأحيان التفاعل مع سكان المدينة، ومنه تتشكل تجمعات ريفية داخل الوسط الحضري، وبالتالي ينشأ داخلها مجتمع محلي منغلق، يعمل على حماية أفراده، وعزلهم عن الصراعات والضغوطات التي قد تنشأ في الوسط الجديد، غير أن مظاهر التماسك والتضامن التي تميز التجمعات السكانية القرابية والعشائرية غير دائمة، حيث تبدأ في الزوال مع مرور الوقت، ويصبح حينها التضامن قائما على أساس الفائدة الاقتصادية، حيث يشير "مصطفى بوتفنوشت" في هذا الشأن إلى بروز نوع جديد من الانتماء في المدينة، هو الانتماء الاقتصادي، أي أن مجالات التضامن الاجتماعي تغيرت.[2]

إن التجمع العائلي والعشائري الذي ينشأ داخل المدينة يضمن للأسر المهاجرة إمكانية التواصل فيما بينها، حيث تعمل هذه الأسر على إعادة تشكيله باعتباره بناء اجتماعيا، يحفظ لها أمنها واستقرارها، كما يساعدها على مواجهة القيم الجديدة، التي تسود في الوسط الحضري، غير أن هذه التجمعات السكانية القائمة على أساس القرابة العائلية أو العشائرية، في كثير من الأحيان تقف حجر عثرة أمام تحقيق الاندماج الاجتماعي، فالمتحضرون الجدد دائما ما يفضلون البقاء في إطار علاقاتهم القرابية، وفي نفس الوقت يسعون لبناء شبكة علاقات جديدة في الوسط الحضري، غير أنها دائما ما تتسم بالسطحية، وتقوم على أساس المصلحة الآنية، ومنه فإنهم يعيشون ازدواجية في العلاقات، علاقات قائمة على أساس القرابة تساعدهم على التأقلم مع بيئة المدينة، وعلاقات جديدة تتشكل في إطار العمل، الحي والمدرسة ...، غير أن هذه الازدواجية كثيرا ما يغلب عليها العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، والتي تعتبر من أهم معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، خاصة داخل التجمعات السكانية التي تقوم على أساس عائلي أو عشائري، إضافة إلى استمرار ارتباط المهاجرين بوسطهم الأصلي.

---

(1) Farouk BENATIA: Op.cit, p85.
(2) Mostafa BOUTEFNOUCHET: Op.cit, p33.

– خلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بتناول مفهوم الاندماج الاجتماعي باعتباره عملية يتكيف من خلالها الفرد أو الجماعة، من خلال تبني النسق السائد في الوسط الجديد، والتفاعل مع المحيط الاجتماعي الجديد، وتكوين شبكة علاقات جديدة، واكتساب مختلف السلوكيات السائدة في الوسط الجديد، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مماثلة ، لا تقل أهمية عن مفهوم الاندماج الاجتماعي، والتي تستعمل في كثير من الأحيان كمرادفات له، على غرار مفاهيم التكيف، التعايش والتماثل. بالإضافة إلى أشكال الاندماج والتي لخصناها في ثلاثة أشكال هي: الاندماج الثقافي، الاندماج الحضري و الاندماج الاجتماعي.

وقد خلصنا إلى أن قضية الاندماج الاجتماعي هي قضية جوهرية في الدراسات المتعلقة بسوسيولوجيا الهجرة والتحضر، وذلك لأن الأسرة المهاجرة بعد أن غيرت وسطها الاجتماعي، أصبحت ملزمة بتبني الأساليب الحضرية، والتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، حتى تضمن استقرارها في هذا الوسط الجديد، ومن ثم تحقق اندماجها فيه، وذلك من خلال بناء شبكة علاقات جديدة، خارج إطار القرابة والعشيرة، ومن خلال استغلال واستعمال كل ما توفره المدينة، مما يجعلها تشارك وتنخرط في الحياة الحضرية على كل مستوياتها، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، كما يلعب امتلاك المجال دورا مهما في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

تسعى الأسرة المهاجرة من أجل تحقيق اندماجها في الوسط الحضري إلى الأخذ بعدة استراتيجيات تساعدها في ذلك، وفي هذا الصدد يتحقق هذا الاندماج من خلال دورة الحياة التي تعيشها الأسرة في الوسط الجديد، وذلك من خلال مسيرة أفرادها الاجتماعية والمهنية، وحركتها داخل الوسط الحضري، والتي من خلالها تنشأ علاقات جديدة بين مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية.

إن ما يمكن أن نستخلصه أيضا، هو أن اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري مرهون بمدى تكيفها مع خصائص الحياة الحضرية، من خلال تخليها عن القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بوسطها الأصلي، أو على الأقل تلك التي لا تتناسب مع نمط الحياة في المدينة. وقد وصلنا أيضا من خلال بحثنا هذا إلى أن أهم ما يعيق اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري، هو استمرار ارتباطها بوسطها الأصلي اجتماعيا واقتصاديا، وكذا التجمعات العائلية والعشائرية التي تنشأ في المدينة وعلى أطرافها، كمحاولة من الأسر المهاجرة إلى إعادة إنتاج بيئتها الاجتماعية الريفية في الأوساط الحضرية.

الباب الثاني:

الدراسة الميدانية

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

– تمهيد:

لقد حاولنا من خلال الدراسة النظرية الكشف عن الحقائق والمعطيات المتعلقة بموضوع الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، حيث قمنا بعرض إشكالية بحثنا وفرضياته بالخصوص، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري الجزائري، ثم عرجنا إلى تناول أفكار وآراء بعض المدارس الفكرية وعلماء الاجتماع في الموضوع، لنتناول بعدها بالبحث والتحليل ظاهرتي التحضر والهجرة الريفية الحضرية في الجزائر، على اعتبار أن قضايا الاندماج الاجتماعي كثيرا ما تطرح في حالات الهجرة والتحضر، كما تناولنا أيضا الأسرة الجزائرية وتطورها، وما طرأ عليها من تغيرات، بالإضافة إلى أمور أخرى على صلة بالموضوع.

على الرغم من أننا حاولنا الإحاطة بجميع جوانب الموضوع نظريا، غير أن هذا الأمر وحده لا يكفي للكشف عن الحقائق المتعلقة بموضوع دراستنا، لذا وجب علينا استكمال ما بدأناه في الجانب النظري، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأسر النازحة في الوسط الحضري، بالاعتماد على جمع المعطيات من ميدان الدراسة، اعتمادا على استمارة الاستبيان بالدرجة الأولى، ثم تصنيفها وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى نتائج، حيث سننطلق في دراستنا الميدانية من خلال هذا الفصل، والذي سنقوم من خلاله بعرض منهجية الدراسة، ثم تقديم ميدان دراستنا والمتمثل في مدينة برج بوعريريج، وكذا مجالات الدراسة، ثم نستعرض بعدها خصائص عينة بحثنا.

أولا– منهجية الدراسة:

1– البحث الاستطلاعي: يعتبر البحث الاستطلاعي أول خطوات البحث السوسيولوجي، حيث تتوقف عليه الإجراءات والمراحل اللاحقة، حيث قمنا بهذه الخطوة انطلاقا من ميدان بحثنا والذي تمثل في مدينة برج بوعريريج، حيث قمنا بالاتصال ببعض الأسر، وهذا من أجل معرفة الردود الأولية، وكذا التعرف أكثر على خصائص وطريقة حياة هذه الأسر، هذا كمرحلة أولى، أما في المرحلة الثانية فقد قمنا بتصميم وبناء استمارة الاستبيان، لنقوم بعد ذلك باختبار هذه الاستمارة، وذلك من أجل معرفة مدى ارتباط أسئلتها بالواقع، وقد قمنا بتوزيع الاستمارة في مرحلة اختبارها على 30 أسرة، ومن خلال هذه الاستمارات قمنا بتعديل الاستمارة، وتغيير بعض الأسئلة، حتى تكون مفهومة وواضحة، مما يسهل الإجابة عليها، إلى أن تم وضع الاستمارة في شكلها النهائي، كما أفادتنا هذه المرحلة أيضا في التعرف أكثر على الأسر وكسب ثقتها، كما كونا علاقات ساعدتنا كثيرا في إجراء البحث الميداني.

2– المنهج المتبع: يعتبر المنهج ركيزة أساسية لأي بحث أو دراسة، خاصة إذا تعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، كما أن اختيار المنهج يتوقف على طبيعة الموضوع المراد دراسته، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته، متبعا مجموعة من القواعد العامة، فالمنهج هو طريقة البحث التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والحقائق من الكتب والمصادر العلمية، أو من الوثائق التاريخية، أو من الوسط الاجتماعي الميداني الذي يعيش فيه الباحث ويتفاعل معه[1].

وبما أن اختيار المنهج مرتبط بطبيعة الموضوع المراد دراسته، فإن طبيعة موضوعنا تقتضي استعمال المنهج الوصفي، والذي هو شكل من أشكال الوصف والتحليل والتفسير العلمي، بغرض وصف الظاهرة كما وكيفا، من خلال جمع المعلومات النظرية والمعطيات الميدانية وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة، فالمنهج الوصفي هو طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتعليل وتركيب المعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية.[2]

---

[1] إحسان محمد الحسن: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1988، ص38.

[2] رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 87.

لقد كان المنهج الوصفي المنهج الأساسي في دراستنا هذه، غير أننا استعنا بالمنهج التاريخي في دراسة تطور ظاهرة التحضر في الجزائر و سيرورتها التاريخية، وكذا دراسة تطور الهجرة الريفية الحضرية، بالإضافة إلى مراحل تطور الأسرة الجزائرية، كما استعنا أيضا بالمنهج المقارن في دراسة خصائص الحضرية من خلال المقارنة الريفية الحضرية، وكذا مقارنة الأسرة الجزائرية التقليدية الحديثة وخصائصها مع الأسرة الجزائرية التقليدية وخصائصها.

3- مصادر وأدوات جمع البيانات:

تنوعت مصادر جمع البيانات في دراستنا هذه بين المصادر النظرية بالنسبة للبيانات النظرية وميدان الدراسة بالنسبة للمعطيات الميدانية، وقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع النظرية في جمع المادة النظرية للدراسة (انظر قائمة المصادر والمراجع)، أما بالنسبة للمعطيات الميدانية قد اعتمدنا على عدد من الأدوات نلخصها فيما يلي:

أ – الملاحظة: تعتبر الملاحظة تقنية مهمة من تقنيات البحث العلمي، كما تعتبر أقدم وأصعب تقنية[1]، فهي تتطلب من الباحث جهدا كبيرا يمكنه من التحكم في التأثيرات الخارجية الناجمة عن وضعيته الاجتماعية، فالملاحظة مصدر أساسي للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وهي تعتمد أساسا على الحواس وكذا قدرة الباحث على ترجمة ما لاحظه إلى عبارات ودلالات ذات معاني[2]، كما تمكن الباحث من مشاهدة السلوك الطبيعي الواقعي بدون تصنع[3].

لقد تم تطبيق الملاحظة في هذه الدراسة على الأسر منذ بداية البحث الاستطلاعي وإلى غاية نهاية الدراسة الميدانية، حيث ساعدتنا في إضافة بعض الأسئلة، وتعديل أسئلة أخرى، كما استعملنا الملاحظة بالمشاركة، حيث أنني أقيم بأحد الأحياء التي تعرف تواجد عدد لا بأس به من الأسر ذات الأصول الريفية، وبحكم أنني أعيش وسط بعض هذه الأسر (علاقات جيرة)، وهذا ما ساعدنا كثيرا أثناء تمرير الاستمارة، كما أننا نعيش مع هذه الأسر ونشاركها في بعض المناسبات والأفراح، وهذا ما ساعدنا في الاطلاع أكثر على خصوصيات هذه الأسر، وكذا علاقاتها الاجتماعية.

---

[1] Jean PIERRE, Durant Robert WEIL: Sociologie contemporaine, Vigot, Paris, 1994, p309

[2] فضيل دليو، علي غربي: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، (دون تاريخ)، ص 192

[3] عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص192.

ب – الاستمارة: تعتبر الاستمارة التقنية المباشرة للاستقصاء العلمي[1]، فهي تقنية أساسية في البحث، كما تعتبر إحدى أهم أدوات المنهج الكمي، فالاستمارة تتطلب صياغة أسئلة مناسبة، بحيث تغطي كل جوانب موضوع البحث، وتهدف إلى التوصل إلى حقائق عن الموضوع، وكذا التأكد من المعلومات.

لقد استخدمنا في دراستنا استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتطبيقها عن طريق المقابلة، وذلك لأن مجتمع البحث يتطلب ذلك، حيث قمنا بالاتصال بالمبحوثين، وذلك لكي نشرح لهم الأسئلة ونبسطها، خاصة مع المبحوثين الذين لهم مستوى دراسي ضعيف أو أميون، وكذا للتأكد من صدق الإجابات، والحرص على الإجابة على كل الأسئلة، كما استعنا ببعض الأشخاص (إناث) لتمرير الاستمارة على بعض الأسر التي تعذر علينا فيها لقاء الزوج، وذلك لأن طبيعة المجتمع محافظ، فالمرأة لا تقابل رجلا أجنبيا، وهذا ما دفعنا إلى الاستعانة ببعض الطالبات لتمرير الاستمارة، بعد أن تم الاتفاق معهن حول كيفية التعامل مع الأسر المبحوثة، واطلاعهن على بعض الإجراءات المنهجية في التعامل مع أسئلة الاستمارة وشرحها لهن، كما تم التأكيد عليهن بضرورة الحرص على أن تقوم الأسر المبحوثة بالإجابة على كل الأسئلة، وضرورة تدوين كل ما يجب تدوينه.

وقد اشتملت الاستمارة على 66 سؤالا، أغلبها أسئلة مغلقة، وقد قسمت هذه الأسئلة على خمسة محاور أساسية، يدور المحور الأول حول البيانات العامة للأسرة، ويدور المحور الثاني حول مؤشرات اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، بينما يدور المحور الثالث حول مؤشرات امتلاك الأسرة النازحة للمجال في الوسط الحضري، ويدور المحور الرابع حول علاقة الأسرة النازحة مع وسطها الأصلي، في حين يدور المحور الخامس والأخير حول تفاعل الأسرة النازحة وأفرادها مع مختلف الجماعات الاجتماعية بالمدينة.

ج– الإحصائيات والتقارير الرسمية: وقد اعتمدنا عليها في الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بميدان دراستنا (مدينة برج بوعريريج)، على غرار نمو وتطور السكان في المدينة، توزيع الأسر ومتوسط حجمها، إحصائيات خاصة بالسكن ...، وكانت أغلب هذه الإحصائيات خاصة بالديوان الوطني للإحصائيات خاصة الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2008، وبعض الإحصائيات من مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج.

---

(1) Maurice ANGERS: Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Edition CASBAH, Alger, 1997, p146.

4- العينة: إن أسلوب العينة هو الأسلوب الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال العلوم الاجتماعية، لذا لجأنا إلى أسلوب اختيار العينة التي تمثل المجتمع الأصلي العام والذي تمثله أحسن تمثيل، على اعتبار أن العينة هي تحديد المجتمع الأصلي للدراسة وأخذ نسبة ثابتة منه كما وكيفا، وتتمثل في عدد من الأفراد يملكون نفس الصفات الموجودة في مجتمع الدراسة، وبالتالي فهي انعكاس شامل لصفات المجتمع الأصلي ولكن بشكل مصغر[1].

ونظرا لأن مجتمع البحث في دراستنا هذه غير محدد، فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على نوع من أنواع العينات غير الاحتمالية، يتمثل في العينة المقصودة (القصدية)، والتي تنطوي على استخدام الباحث لمعيار أو حكم خاص من جانبه، حتى يتمكن من تكوين عينة، عن طريق اختيار الحالات التي يعتقد أنها تمثل مجتمع البحث، ويستعمل هذا النوع من العينات عندما تكون حدود مجتمع الدراسة غير معروفة، أو يكون من الصعب تحديد هذه الحدود[2]. وقد كان المعيار الذي اعتمدنا عليه في اختيار الأسر المشكلة لعينة البحث هو أن تكون من أصول ريفية.

لقد راعينا خلال بحثنا أن تكون العينة ذات حجم فعال، بحيث تكون ممثلة للمجتمع المدروس، وقد قمنا بتوزيع الاستمارة على عينة مكونة من 350 أسرة، بحيث تشكل الأسرة الواحدة وحدة للدراسة، ويمثلها الزوج أو الزوجة في الإجابة على أسئلة الاستمارة، غير أننا استغنينا عن 20 استمارة، منها بعض الاستمارات التي لم تسترجع من عند بعض الأسر، وبعضها لم تجب على كل الأسئلة، خاصة تلك التي تكفل بتوزيعها بعض المساعدين، والذين لم يحرصوا كل الحرص على استكمال إجابة الأسر المبحوثة على كل أسئلة الاستبيان. وبذلك فإن العدد الحقيقي لعينة بحثنا هو **330 أسرة**.

---

(1) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص116.

(2) عبد الله عامر الهمالي: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1988، ص172.

ثانيا– تقديم ميدان الدراسة:

تعتبر مدينة برج بوعريريج من أهم مدن الهضاب العليا الشرقية، حيث تعتبر محور ربط بين شمال الجزائر وجنوبها، وبين شرقها وغربها، فهي تتوسط ولايات البويرة، سطيف، بجاية والمسيلة، وقد تعاقبت عليها عد حضارات لا تزال شواهدها قائمة إلى اليوم، غير أن الظهور الحقيقي للحياة الحضرية بدأ في العهد الاستعماري، حيث بنيت النواة الأولى للمدينة سنة 1839.

تتربع المدينة على مساحة إجمالية تقدر بحولي 206.30 كلم^2، وتعتبر قطبا صناعيا مهما، حيث أصبحت متخصصة في الصناعة الالكترونية، إضافة إلى بعض الصناعات الأخرى، وهذا ما جعلها قبلة للنازحين، في ظل توفر فرص العمل، فقد عرفت المدينة نموا سكانيا كبيرا، فقد تطور عدد السكان من 56.106 نسمة سنة 1977 ليصل إلى 77.821 نسمة سنة 1987، ثم وصل سنة 1998 إلى 108.734 نسمة، ليصل إلى 133.127 نسمة سنة 2005، وقد وصل عدد سكان المدينة حسب آخر إحصائية للديوان الوطني للإحصاء الذي أجري سنة 2008 إلى 168.346 نسمة، حيث نلاحظ أنه في ظرف ثلاث سنوات (2005–2008) ازداد عدد سكان المدينة بحولي 35.219 نسمة، أي أن هذه الزيادة ليست طبيعية فقط، بل تعود إلى حركة النزوح من الريف نحو المدينة.

جدول رقم 1: يمثل تطور نمو السكان في مدينة برج بوعريريج.

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان (نسمة)	37942	56106	77821	108734	168346

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (R.G.P.H.2008)

تتشكل المدينة من تجمع حضري رئيسي، بالإضافة إلى ثلاث تجمعات حضرية ثانوية ومنطقة مبعثرة، ويتوزع سكانها على 28689 أسرة، بمتوسط حجم الأسرة يبلغ 5.9 فردا في الأسرة، يقيم أغلبها في التجمع الحضري الرئيسي.

جدول رقم 2: يمثل توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة في مدينة برج بوعريريج (2008).

نوع التجمع الحضري	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
تجمع حضري رئيسي ACL	27256	5.8
تجمع حضري ثانوي AS	1158	6.8
منطقة مبعثرة ZE	275	6.1
المجموع	28689	5.9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (R.G.P.H.2008)

تحتوي المدينة على حظيرة سكنية تقدر بحوالي 37.159 مسكنا، منها 27.364 مسكنا مشغولا بينما باقي المساكن شاغرة، تتواجد نسبة 95.35 % منها في التجمع الحضري الرئيسي بعدد 35432 مسكنا، لتبقى نسبة 4.65 % من هذه المساكن موزعة على التجمعات الحضرية الثانوية والمناطق المبعثرة بتعداد 1727 مسكنا. تتوزع حظيرة السكن في المدينة كما يلي:

جدول رقم 3: يمثل توزيع المساكن المشغولة في مدينة برج بوعريريج حسب نوعها (2008).

نوع المسكن	عدد المساكن	النسبة (%)
سكن جماعي (عمارة)	8364	30.57
سكن فردي	17804	65.06
سكن تقليدي	633	2.31
سكن آخر	31	0.11
بناية قصديرية	50	0.18
غ م N D	482	1.76
المجموع	27364	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (R.G.P.H.2008)

لقد تمت دراستنا هذه في التجمع الحضري الرئيسي لمدينة برج بوعريريج (انظر الملاحق)، حيث استثنينا التجمعات الحضرية الثانوية وذلك على اعتبار أنها لا تنتمي للمدينة مجاليا، وإنما تنتمي إليها إداريا (بناء على التقسيم الإداري لبلدية برج بوعريريج)، حيث يغلب عليها الطابع الريفي في كثير من الأمور، وتغيب عنها الكثير من خصائص الحياة الحضرية، حيث قمنا بتطبيق استمارة بحثنا على عينة قصدية مشكلة من 330 أسرة من أصول ريفية.

ثالثا– مجالات الدراسة:

1– المجال الجغرافي للدراسة:

يمثل المجال الجغرافي الحدود الجغرافية لمجتمع البحث، ففي دراستنا هذه فإن مجالها الجغرافي هو مدينة برج بوعريريج (التجمع الحضري الرئيسي دون التجمعات الحضرية الثانوية)، حيث أن هذه التجمعات الحضرية الثانوية تنتمي إداريا إلى بلدية برج بوعريريج، ولا يعني بالضرورة انتماءها للمدينة كمجال جغرافي، لذا كانت دراستنا الميدانية ضمن حدود التجمع الحضري الرئيسي.

2– المجال البشري للدراسة:

يمثل المجال البشري للدراسة مجتمع البحث الذي يُختص بتطبيق وتوزيع الاستمارة، وبما أن دراستنا هذه تبحث أساسا في قضية اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري، فإن المجال البشري لهذه الدراسة يمثل كل الأسر ذات الأصول الريفية التي نزحت واستقرت في مدينة برج بوعريريج، ونظرا لأن حدود مجتمع البحث غير محددة، ومن الصعب حصرها في ظل عدم وجود إحصائيات ومعطيات رسمية حول عدد الأسر المهاجرة إلى مدينة برج بوعريريج، عدا بعض الإحصائيات التي يوفرها مكتب الانتخابات في البلدية، هذه الإحصائيات التي تتعلق بالأفراد الذين غيروا محل إقامتهم، غير أنها غير دقيقة، لأنها تتعلق بأفراد وليس بأسر، كما أنه يدخل ضمنها كل الأفراد الذين حولوا إقامتهم سواء من مناطق ريفية نحو مدينة برج بوعريريج، أو من مناطق حضرية نحو المدينة، وبالتالي فإن هذه المعطيات والإحصائيات لا تفيدنا في دراستنا هذه. وعليه اعتمدنا في دراستنا هذه على عينة قصدية مكونة من 330 أسرة مهاجرة من الريف نحو مدينة برج بوعريريج.

3– المجال الزمني للدراسة:

انقسم المجال الزمني لدراستنا هذه بناء على جانبي الدراسة النظري والميداني، حيث امتد انجاز الجانب النظري من شهر مارس 2015 إلى غاية شهر ديسمبر 2018، انطلقنا في هذه الفترة في جمع المادة العلمية النظرية حول موضوع الدراسة من مختلف المصادر والمراجع النظرية، حيث قمنا بجمع المادة العلمية وتصنيفها حسب ما يتطلبه الجانب النظري، وما يخدم أغراض بحثنا، ثم انتقلنا إلى الجانب الميداني، والذي عملنا عليه في بعض الأحيان بالتوازي مع الجانب النظري، حيث نزلنا إلى ميدان الدراسة في مرحلة البحث

الاستطلاعي خلال شهر مارس 2018، أين قمنا بالاتصال ببعض الأسر، من أجل معرفة الردود الأولية، وكذا التعرف أكثر على خصائص وطريقة حياة هذه الأسرة، وقد أفادتنا كثيرا هذه المرحلة في التعرف على الأسر المبحوثة وكسب ثقتها، كما تكونت بيننا علاقات ساعدتنا كثيرا خلال إجراء البحث الميداني، لنشرع بعدها في بناء وتصميم استمارة الاستبيان بداية من شهر أفريل 2018، ثم قمنا بعدها بالعودة إلى ميدان الدراسة لتجريب واختبار الاستمارة، بغرض معرفة مدى ارتباط أسئلتها بالواقع، وهو ما سمح لنا بتعديل الاستمارة، وتغيير بعض الأسئلة وإضافة أخرى، حتى تكون مفهومة وواضحة، مما يجنبنا الصعوبات التي قد تعترضنا أثناء التطبيق النهائي للاستمارة، إلى أن تم وضع الاستمارة في شكلها النهائي بداية شهر جوان 2018.

لقد انطلقنا في تطبيق استمارة البحث في شكلها النهائي بداية من شهر جوان 2018 إلى غاية شهر سبتمبر 2018، لتأتي بعدها مرحلة تفريغ البيانات وتصنيفها باستعمال برنامج الحزمة للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم الشروع في التحليل والتفسير، وصولا إلى صياغة النتائج النهائية. وعلى العموم فقد استمرت دراستنا هذه بجانبيها النظري والميداني من شهر مارس 2015 إلى غاية شهر سبتمبر 2020، أين تم وضع الدراسة في شكلها النهائي.

رابعا– خصائص العينة:

جدول رقم 4: يمثل توزيع الأسر حسب شكلها.

شكل الأسرة	التكرار (ك)	النسبة (%)
أسرة ممتدة	57	17.3
أسرة نووية	273	82.7
المجموع	330	100.0

يوضح هذا الجدول توزيع العينة حسب شكل الأسرة، حيث كانت نسبة 82.7 % تمثل نسبة الأسر النووية، أما نسبة الأسر الممتدة فقد قدرت بـ 17.3 %.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن نمط الأسرة السائد في الوسط الحضري هو نمط الأسرة النووية، هذا النمط الذي تتميز به المجتمعات الحضرية، حيث أن الأسرة، وبعد انتقالها إلى المدينة، تغير شكلها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، أي أنها نتيجة للتطور الذي طرأ على شكل الأسرة، خاصة عند انتقالها من وسط ريفي إلى وسط حضري، أو بمعنى آخر تحول المجتمع من مجتمع ريفي زراعي إلى مجتمع حضري صناعي، غير أن هذا لا ينفي استمرار الأسرة الممتدة، خاصة في المجتمع الجزائري، فالأسرة الممتدة بقت جنبا إلى جنب مع الأسرة النووية.

جدول رقم 5: يمثل توزيع الأسر حسب عدد أفرادها.

عدد أفراد الأسرة (فرد)	التكرار (ك)	النسبة (%)
أقل من 05	187	56.7
[05 – 07]	131	39.7
أكثر من 07	12	3.6
المجموع	330	100.0

يوضح هذا الجدول توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة، حيث جاءت نسبة 56.7 % تمثل نسبة الأسر التي تتكون من أقل من 05 أفراد، تليها نسبة الأسر التي تتكون من 05 إلى 07 أفراد بنسبة 39.7 %، ثم تأتي في الأخير نسبة 03.6 %، والتي تمثل نسبة الأسر التي يفوق عددها 07 أفراد.

من خلال الجدول يتضح أن الأسرة الجزائرية بصفة عامة، وفي مدينة برج بوعريريج بصفة خاصة، قد تقلص حجمها، حيث أصبحت تضم في كنفها عددا قليلا من الأفراد، وهذا تماشيا مع تفرضه طبيعة الحياة الحضرية، فالأسرة بعدما كانت في الريف تتميز بحجم وعدد أفراد أكبر، أصبحت في المدينة تضم عددا قليلا من الأفراد، وهذا تماشيا مع خصائص الحياة في المدينة، لاسيما في الجانب المتعلق بالسكن، أين ظهر نمط البناء العمودي (العمارات)، هذا النوع من المساكن الذي يناسب الأسرة النووية صغيرة الحجم فقط، إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج، مما جعلهم يعتمدون سياسة تحديد النسل، كما يمكن أن نشير هنا أن حجم الأسرة الصغير هو الذي يساعدها في الحراك الاجتماعي والاقتصادي، الذي يميز حياة المدينة. غير أننا سجلنا أيضا وجود أسر ذات حجم وعدد أفراد كبير نوعا ما، خاصة في الأسر الممتدة. وما يمكن أن نشير له هنا أن الأسرة الجزائرية لها خصائصها المتفردة، فهي ليست نووية بالشكل الذي عرفته المجتمعات الصناعية، وليست ممتدة بالشكل الذي عرفته الأسر العربية قديما.

جدول رقم 6: يمثل توزيع الأسر حسب مدة إقامتها بالمدينة.

مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	التكرار (ك)	النسبة (%)
[10 - 00]	96	29.1
[20 - 11]	156	47.3
[30 - 21]	42	12.7
أكثر من 30	36	10.9
المجموع	330	100.0

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب مدة إقامتها بالمدينة، حيث جاءت في المقام الأول نسبة 47.3 %، تمثل نسبة الأسرة التي تراوحت مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، تليها في المرتبة الثانية نسبة 29.1 %، تمثل الأسر التي انتقلت إلى المدينة منذ مدة لا تتجاوز 11 سنة، ثم تأتي بعدها نسبة 12.7 %، والتي تمثل نسبة الأسر الذين تتراوح مدة إقامتهم بالمدينة بين 21 و30 سنة، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة نسبة 10.9 %، تمثل نسبة الأسر الذين انتقلوا إلى المدينة منذ أكثر من 30 سنة.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن فترات نزوح الأسر من الريف إلى المدينة متفاوتة، غير أن أكبر نسبة كانت تمثل الأسر الذين نزحوا منذ مدة تتراوح بين 11 و20 سنة، أي في الفترة التي عرفت فيها المدينة تطورا وازدهارا، خاصة في مجال الصناعة الالكترونية، أين أصبحت فرص العمل متوفرة، حتى بالنسبة لذوي المستوى التعليمي المتوسط والمحدود، وهي نفس الفترة التي بدأت فيها النشاطات الفلاحية والزراعية تعرف تراجعا، وصل إلى حد أصبحت فيه الأسر غير قادرة على تلبية حاجاتها من الأساسية. وما يمكن أن نلاحظه أيضا أن فترات النزوح كانت مختلفة، أي أنها لم تتم دفعة واحدة، وإنما على فترات، تعكس الوضع الاقتصادي والأمني السائد خلال كل فترة، كما أن نسبة الأسر التي نزحت منذ مدة طويلة تبقى قليلة، وهذا لا يعني أنه لا توجد أسر كثيرة نزحت منذ مدة طويلة، وإنما مرده إلى أن أغلب هذه الأسر قد انصهرت واندمجت في الوسط الحضري، حتى أصبح من الصعب تمييزها عن الأسر الحضرية الأصلية.

جدول رقم 7: يمثل توزيع الأسر حسب دخلها الشهري.

الدخل الشهري للأسرة (دج)	التكرار (ك)	النسبة (%)
[18000 - 00]	8	2.4
[36000 - 18001]	129	39.1
[54000 - 36001]	71	21.5
أكثر من54000	122	37.0
المجموع	330	100.0

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب متوسط دخلها الشهري، حيث تتركز أكبر نسبة من الأسر عند فئة الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين 18001 و36000 دج، والتي قدرت بنسبة 39.1 %، ثم تليها نسبة 37.0 % تمثل نسبة الأسر التي يفوق متوسط دخلها الشهري 54000 دج، ثم تأتي نسبة 21.5 % من الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين 36001 و54000دج، وفي الأخير تأتي نسبة 02.4 % من الأسر التي يقدر متوسط دخلها الشهري بأقل من أو يساوي 18000 دج.

إن ما يمكن أن نسجله من خلال هذا الجدول أن هنالك تحسنا في متوسط دخل الأسر، وهو الهدف الذي كانت تنشده أغلب هذه الأسر من وراء هجرتها من الوسط الريفي إلى المدينة، حيث تتركز أكبر نسبة عند الطبقة المتوسطة، وكذا الإطارات المتوسطة، خاصة تلك التي تشتغل في قطاعي الصناعة والخدمات. هذا التحسن في مداخيل الأسر راجع إلى عدة أسباب، تتعلق أساسا بتحسن الظروف الاقتصادية في المدينة، بالإضافة إلى ما قامت به الدولة من رفع للأجر الوطني الأدنى المضمون ، وكذا جملة التعديلات التي مست مختلف القوانين الأساسية لموظفي القطاع العمومي، مما ترتب عنه زيادة في الأجور.
وما يمكن أن نشير له أيضا أن متوسط دخل الأسرة الشهري، يتعلق بكل مداخيل الأسرة خلال شهر، وهي كل ما يساهم به أفراد الأسرة من آباء وأبناء في ميزانية الأسرة.

جدول رقم 8: يمثل توزيع الأسر حسب مهنة الزوج.

مهنة الزوج	التكرار (ك)	النسبة (%)
عاطل	2	0.6
أجير	252	78.5
أعمال حرة	39	12.1
متقاعد	28	8.7
المجموع	*321	100.0

* انخفاض عدد أفراد العينة بسبب غياب الزوج في بعض الأسر، إما بسبب الوفاة أو الطلاق.

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب مهنة الزوج، حيث جاءت نسبة 78.5 %، تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج أجيرا، ثم تليها نسبة 12.1 %، تمثل نسبة الأسر التي يشتغل فيها الزوج في أعمال حرة، ثم تأتي نسبة 08.7 %، تمثل نسبة الأسر التي يكون فيها الزوج متقاعدا، وفي الأخير تأتي نسبة 00.6 %، تمثل الأسر التي يكون فيها الزوج من دون عمل.

من خلال هذا الجدول يظهر جليا أن أغلب الأزواج في الأسر النازحة هم من الطبقة النشيطة في المجتمع، وهذا ما يعني أن المدينة قد وفرت الشروط الاقتصادية، التي من أجلها غادرت الأسر وسطها الريفي، والتي كانت أساسا متمثلة في الحصول على منصب شغل، بغرض تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، والتي تدهورت في الريف، كما نستنتج أيضا أن وجود دخل ثابت للأسرة هو أساس قيامها، أي من غير الممكن تكوين أسرة بدون توفر منصب الشغل، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على الأسرة وتحولها من النمط الممتد إلى النمط النووي، أين تعتمد الأسرة في معيشتها على أجور أفرادها عامة، وأجر الزوج (أو الزوجين في بعض الحالات) خاصة.

جدول رقم 9: يمثل توزيع الأسر حسب مهنة الزوجة.

مهنة الزوجة	التكرار (ك)	النسبة (%)
عاطلة	255	78.2
أجيرة	71	21.8
المجموع	*326	100.0

* انخفاض عدد أفراد العينة بسبب غياب الزوجة في بعض الأسر، إما بسبب الوفاة أو الطلاق.

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب مهنة الزوجة، حيث جاءت نسبة 78.2 % من الأسر تمثل نسبة الأسر التي تكون فيها الزوجة عاطلة عن العمل (ماكثة بالبيت)، ثم تأتي نسبة 21.8 % من الأسر، تمثل نسبة الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة.

يتضح من خلال هذه المعطيات أن المرأة في الأسرة الجزائرية بصفة عامة، وفي مدينة برج بوعريريج بصفة خاصة، مازالت ملازمة لبيتها، حيث يقتصر عملها على القيام بشؤون بيتها، وتربية أبنائها ورعايتهم، حيث مازالت الأفكار التي ترى أن المرأة مكانها البيت سائدة في مجتمع مدينة برج بوعريريج، غير أن هذا لم يمنع المرأة في بعض الأسر من الخروج للعمل، خاصة في ظل توفر فرص العمل، خاصة في مجال الخدمات، وفي ظل تحسن مستواها التعليمي، أين أصبح دورها لا يقتصر على شؤون البيت فقط، وإنما تعداه إلى ولوج سوق العمل، بهدف مساعدة أسرتها ماديا من جهة، خاصة في ظل غلاء المعيشة، وكثرة متطلبات الأسرة في الوسط الحضري، و إثبات وجودها من جهة أخرى، أين أصبحت المرأة، خاصة في الأسرة النووية، مسؤولة عن إعالة أسرتها أيضا، وتقاسمت المسؤولية مع زوجها في تسيير الكثير من شؤون الأسرة.

جدول رقم 10: يمثل توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوج.

المستوى التعليمي للزوج	التكرار (ك)	النسبة (%)
بدون مستوى	32	10.0
ابتدائي	71	22.1
متوسط	62	19.3
ثانوي	105	32.7
جامعي	51	15.7
المجموع	*321	100.0

* انخفاض عدد أفراد العينة بسبب غياب الزوج في بعض الأسر، إما بسبب الوفاة أو الطلاق.

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوج، حيث أظهرت النتائج أن نسبة 32.7% من الأزواج لديهم مستوى تعليم ثانوي، تليها نسبة 22.1% من الأزواج لديهم مستوى تعليم ابتدائي، ثم تأتي نسبة 19.3% من الأزواج لديهم مستوى تعليم متوسط، ثم تأتي بعدها نسبة 15.9 % من الأزواج لديهم مستوى جامعي، وفي الأخير تأتي نسبة 10.0 % تمثل نسبة الأزواج بدون مستوى تعليمي.

من خلال هذا الجدول يظهر جليا تنوع في المستويات التعليمية للأزواج، وهي في مجملها نسب متقاربة نوعا ما، وهذا ما يدل على الاختلاف الموجود بين الأزواج في مدينة برج بوعريريج من حيث المستوى التعليمي، حيث مست العينة مختلف المستويات التعليمية في المدينة، وما يمكن أن نلاحظه هنا أن هناك تحسنا ملحوظا في خدمات التعليم بالمدينة، هذا التحسن الذي يظهر من خلال تواجد نسبة لا بأس بها من الأزواج الذين تلقوا تعليما جامعيا، ومن ذوي الشهادات الجامعية، وأن هذا التحسن ربما لم يكن ليظهر لو بقيت الأسرة في وسطها الريفي، فالمدينة أعطت الفرصة للأزواج وكل أفراد الأسرة في تحسين مستواهم التعليمي، من خلال ما توفره من مؤسسات تعليمية وجامعية. كما سجلنا أيضا وجود أزواج لم يتلقوا أي تعليم، وهم على الخصوص الأزواج الذين عايشوا فترة الاستعمار، وفترة ما بعد الاستقلال، أين كان التعليم غير متاح للجميع، بسبب الظروف السائدة آنذاك.

جدول رقم 11: يمثل توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوجة.

المستوى التعليمي للزوجة	التكرار (ك)	النسبة (%)
بدون مستوى	29	8.9
ابتدائي	123	37.7
متوسط	56	17.2
ثانوي	93	28.5
جامعي	25	7.7
المجموع	*326	100.0

* انخفاض عدد أفراد العينة بسبب غياب الزوجة في بعض الأسر، إما بسبب الوفاة أو الطلاق

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي للزوجة، حيث جاءت نسبة 37.7 % من الزوجات لديهن مستوى تعليم ابتدائي، ثم تأتي نسبة 28.5 % من الزوجات لديهن مستوى تعليم متوسط، ثم تأتي بعدها نسبة 17.2 % من الزوجات لديهن مستوى تعليم متوسط، ثم تأتي بعدها نسبة 08.9 % من الزوجات بدون مستوى تعليمي، لتأتي في الأخير نسبة 07.7 % من الزوجات لديهن مستوى تعليمي جامعي.

من خلال الجدول يظهر لنا أن هناك تباينا في المستوى التعليمي للزوجات، حيث أن العينة مست مختلف المستويات التعليمية للزوجات، وما يمكن أن نسجله هنا أن هناك تحسنا للمستوى التعليمي للزوجات، حيث تحصلت بعض الزوجات على شهادات جامعية، فالتعليم لم يصبح حكرا على الذكور فقط، وإنما أصبح متاحا للذكور والإناث معا، غير أنه سجلنا أن نسبة معتبرة من الزوجات اقتصر تعليمهن على التعليم الابتدائي، فالأمر ربما يرجع إلى الذهنيات التي كانت سائدة في تلك الفترة ، أين كانت الأنثى تفصل عن دراستها في مراحل بلوغها الأولى، لتبقى في المنزل، تتعلم أمور تدبير المنزل، وإعدادها لبيت الزوجية، فزواج البنت في تلك الفترة كان أولى من دراستها حسب الأفكار والذهنيات السائدة ذلك الوقت.

خلاصة:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بتحديد الإجراءات المنهجية التي اتبعناها في دراستنا الميدانية، ثم قمنا بالتعريف بمدينة برج بوعريريج باعتبارها ميدان دراستنا، وكذا تحديد مجالات الدراسة (الجغرافي، البشري والزمني)، لنقوم بعدها بعرض الجداول الخاصة بخصائص العينة، والتي نوجزها من خلال النقاط التالية:

- ✓ من حيث شكل الأسرة: أغلب الأسر في العينة هي أسر نووية، وهو النمط السائد في الأوساط الحضرية، والذي يتناسب أكثر مع خصائص الحياة في المدينة، هذا النمط الذي كان نتيجة للتغيرات التي طرأت على شكل الأسرة من خلال انتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري.
- ✓ من حيث عدد أفراد الأسرة: أغلب الأسر في العينة عدد أفرادها أقل من 05 أفراد، وهو ما يدل على أن الأسرة بعد انتقالها من الريف إلى المدينة، أصبحت تتميز بعدد قليل من الأفراد، تماشيا مع ما تفرضه الحياة الحضرية، حيث أن تقلص عدد أفراد الأسرة أصبح السمة الغالبة على الأسرة الحضرية.
- ✓ من حيث مدة إقامة الأسر بالمدينة: أغلب أسر العينة تتراوح مدة إقامتهم بالمدينة بين 11 و20 سنة، أي الأسر التي تزامنت فترة إقامتهم بالريف مع تدهور الأوضاع المعيشية في الريف، والتي قابلها تحسن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة، مما اضطرهم للانتقال إلى المدينة، بغرض تحسين ظروف معيشتهم.
- ✓ من حيث الدخل الشهري للأسرة: تتركز أغلب أسر العينة في الفئة التي يتراوح متوسط دخلها بين 18001 و36000 دج، أي الأسر ذات الدخل المتوسط، والتي يمثل أفرادها الفئة النشيطة في المجتمع، هذا الدخل الذي كان سببا لهجرة الأسرة نحو المدينة، بعد أن تدهور نظام الأسرة القائم على الزراعة في الريف.
- ✓ من حيث مهنة الزوج: أغلب الأسر في العينة يعمل فيها الزوج أجيرا وهي الفئة الأكثر نشاطا، والأكثر تفاعلا واحتكاكا بالآخرين في المدينة، من خلال مختلف تعاملاتهم مع سكان المدينة. وهذا مؤشر يدل على توفر فرص العمل في المدينة، خاصة في قطاع الصناعة والخدمات، مما يجعل الأسرة قادرة على تسيير شؤونها اعتمادا على ما يجنيه الزوج من مداخيل، دون الحاجة إلى العائلة الكبيرة، التي كانت هي السند والمعين للأسرة في الوسط الريفي.

- ✓ من حيث مهنة الزوجة: تتركز أغلب أسر العينة في الفئة التي تكون في الزوجات ماكثات بالبيت، وهذا ما يدل على استمرار الأفكار التي ترى بأن المرأة مكانها البيت، ترعى وتدير شؤون عائلتها، وتقوم على خدمة زوجها وأولادها، وأن خروجها للعمل ما هو إلا للضرورة القصوى.
- ✓ من حيث المستوى التعليمي للزوجين: سجلنا تحسنا في المستوى التعليمي للزوجين، مقارنة مع ما كانت تعيشه الأسرة في الوسط الريفي، أين كانت فرص التعليم ضئيلة، وغير متاحة للجميع، فالمستوى التعليمي المرتفع هو ما يحقق للزوجين وضعا اجتماعيا أفضل في بيئتهم الاجتماعية، وقبولا في بيئتهم، ويسمح لهم بالحراك الاجتماعي والاقتصادي في المدينة، كما يعتبر المستوى التعليمي المرتفع لدى المرأة إثباتا للذات، وفرضا لوجودها في الوسط الحضري.

الفصل السابع:

امتلاك المجال والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري

– تمهيد:

إن ظاهرة الاندماج الاجتماعي لا ترتبط فقط بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل المدينة، من خلال التفاعلات التي تتم بين الأفراد والجماعات الاجتماعية بعضهم ببعض، أو من خلال حراكهم داخل المجال الحضري، أو على المستوى الاقتصادي، المهني والتعليمي، وإنما مرتبطة أيضا بظروف وكيفية امتلاك المجال، هذه العملية التي تتحكم فيها عدة عوامل اقتصادية، مهنية وثقافية، حيث أن عملية امتلاك المجال تختلف من مجتمع لآخر، وتختلف حتى داخل المجتمع الواحد، هذه الأخيرة مرتبطة بخصائص هذا المجال في حد ذاته، وما يمكن أن يحتويه من عوامل جذب، كالعوامل البيئية (الشمس، الهواء)، أو مرافق ومراكز الخدمات، أو عوامل اجتماعية، كعلاقات الجيرة والقرابة، كلها عوامل تتحكم وتؤثر في امتلاك المجال بالوسط الحضري.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى العلاقة الموجودة بين امتلاك المجال وقضية اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري، وذلك بغرض اختبار صحة فرضية البحث الأولى، التي صيغت بالشكل التالي: **"يساعد امتلاك الأسرة النازحة لمجال سوسيو–جغرافي في الوسط الحضري على اندماجها فيه"**، وذلك من خلال بناء مجموعة من الجداول الإحصائية، نربط فيها بين مؤشرات امتلاك المجال من جهة، وبين مؤشرات اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري من جهة أخرى، وذلك بغرض معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أولا– امتلاك المجال من خلال المسكن:

جدول رقم 12: يمثل العلاقة بين نوع المسكن وتحسن ظروف معيشة الأسرة في المدينة.

			تحسن ظروف معيشة الأسرة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
نوع المسكن	شقة	ك	120	62	182
		%	65,9	34,1	100,0
	مسكن فردي (فيلا)	ك	88	15	103
		%	85,4	14,6	100,0
	مسكن تقليدي	ك	0	45	45
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	208	122	330
		%	63,0%	37,0	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين نوع المسكن وتحسن ظروف معيشة الأسرة في المدينة، حيث أجابت ما نسبته 63.0 % من الأسر بتحسن ظروف معيشتها بعد انتقالها إلى المدينة، منها 85.0 % من الأسر التي تعيش في مسكن فردي، و65.9 % من الأسر التي تعيش في شقق، بينما أجابت ما نسبته 37.0 % من الأسر بعدم تحسن ظروف معيشتها بعد انتقالها إلى المدينة، منها 100.0 % من الأسر التي تعيش في مساكن تقليدية، و34.1 % من الأسر التي تعيش في شقق، ثم 14.6 % من الأسر التي تعيش في مساكن فردية (فيلات).

من خلال هذا الجدول يتضح جليا أن أغلب الأسر التي هاجرت من الوسط الريف إلى المدينة بغرض تحسين ظروف معيشتها، التي تدهورت في الريف، قد وصلت إلى تحقيق هدفها من وراء هذا الانتقال، حيث يظهر من خلال المعطيات التي استقيناها من ميدان الدراسة أن المسكن يعتبر شرطا أساسيا في تحسن الظروف المعيشية، كما أن نسب الرضا عن ظروف المعيشة في المدينة تختلف حسب طبيعة المسكن، حيث كلما كان المسكن واسعا، لائقا وجيد النوعية، كلما ساهم في تحسن هذه الظروف، ومنه تحقيق استقرار الأسرة في المدينة، وهذا ما أثبتته معطيات هذا الجدول، حيث أن غالبية الأسرة المقيمة في مساكن

تقليدية، لا تلبي شروط العيش الكريم، قد أبدت عدم رضاها بظروفها المعيشية في المدينة، في حين أن الأسر المقيمة في سكنات فردية (فيلات)، وحتى شقق في عمارات، أبدت رضاها عن ظروف معيشتها، وذلك لأن هذه المساكن تتوفر على كل شروط الراحة والرفاهية، على عكس السكنات التقليدية، والتي أصبحت في معظمها سكنات هشة، ولا تلبي تطلعات العيش الكريم، ومنه فإن المسكن اللائق يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تدل على تحسن ظروف المعيشة.

إن تحسن ظروف المعيشة في أي وسط هو مفتاح الاندماج فيه، فمن غير المعقول أن يتحقق الاندماج والتكيف في وسط ما لأي فرد أو جماعة لا تحس بالرضا عن ظروف المعيشة فيه، وذلك لأن عدم الرضا عن ظروف المعيشة في المدينة مثلا، يجعل الأسرة لا تحس بالاستقرار، وبالتالي تبقى دائما تسعى للحراك والتنقل بحثا عن ظروف أفضل، وهو ما يجعلها تنأى بنفسها عن التفاعل وإقامة علاقات اجتماعية داخل هذا الوسط، وتعيش نوعا من العزلة، على اعتبار أن الأسرة غالبا ما تبدأ في تكوين علاقاتها في الوسط الذي تنوي الاستقرار فيه، تعبيرا ودلالة على رضاها، ومن ثم اندماجها وتكيفها في هذا الوسط الجديد.

جدول رقم 13: يمثل العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة ونوع المسكن.

			نوع المسكن			المجموع
			شقة	مسكن فردي (فيلا)	مسكن تقليدي	
الدخل الشهري للأسرة (دج)	[18000-00]	ك	8	0	0	8
		%	100,0	0,0	0,0	100,0
	[36000-18001]	ك	74	10	45	129
		%	57,4	7,8	34,9	100,0
	[54000-36001]	ك	51	20	0	71
		%	71,8	28,2	0,0	100,0
	أكثر من 54000	ك	49	73	0	122
		%	40,2	59,8	0,0	100,0
المجموع		ك	182	103	45	330
		%	55,2	31,2	13,6	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين متوسط دخل الأسرة الشهري ونوعية مسكنها، حيث تتوزع الأسر بنسبة 55.2 % من الأسر تقيم في شقق في عمارات، منها 100.0 % من الأسر التي لا يتعدى دخلها 18000دج، تليها نسبة 71.8 % من الأسر التي يتراوح دخلها بين 36001 و54000دج، ثم تأتي بعدها نسبة 57.4 % من الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري بين 18001 و36000 دج، وفي الأخير نسبة 40.2 % من الأسر التي يفوق دخلها 54000 دج. أما بالنسبة للأسر التي تقيم في مساكن فردية (فيلات) فقدرت نسبتها بـ 31.2 %، منها 59.8 % من الأسر التي يفوق دخلها 54000 دج، تليها 28.2 % من الأسر التي يتراوح متوسط دخلها الشهري بين 36001 و54000 دج، ثم تأتي بعدها نسبة 7.8 % من الأسر التي يتراوح دخلها بين 18001 و36000 دج. أما بالنسبة للأسر التي تقيم في مساكن تقليدية تقدر نسبتها بـ 13.6 %، منها 34.9 % من الأسر التي يتراوح دخلها بين 18001 و36000 دج.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات هو أن غالبية الأسر المهاجرة تقيم في شقق عمارات، وما نلاحظه أن هذا النوع من السكن تقيم به الأسر من مختلف فئات الدخل، فقد أصبح هذا النمط هو السائد في المدينة، نظرا لسهولة الانجاز، وإمكانية تشييد عدد كبير من المساكن في مساحة صغيرة، وهو النمط الذي لجأت إليه الدولة، لمواجهة مشكلة نقص العقار الموجه للبناء، كما أن هذا النمط موجه لمختلف فئات المجتمع، فالسكن الاجتماعي الإيجاري موجهة للأسر ذات الدخل المحدود، والسكن الترقوية المدعم وسكنات عدل موجهة للأسر ذات الدخل المتوسط، بينما نجد برنامج السكن الترقوي العمومي موجه للأسر ذات الدخل المرتفع نوعا ما، أي أن الأسرة لما تهاجر إلى المدينة تجد أمامها عدة خيارات للحصول على سكن يؤويها، تتناسب طبيعته مع مستوى دخلها الشهري، وليس بالضرورة أن يكون المسكن ملكا لها، فهناك أيضا أسر تعيش في مساكن مؤجرة، خاصة إذا كان دخلها الشهري يكفيها لذلك، وإلا فإنها تلجأ إلى إيجار السكنات المنخفضة السعر. كما نجد أيضا أن نسبة معتبرة تقيم في مساكن فردية على شكل فيلات، قد تكون هذه المساكن ملكا خاصا عن طريق الشراء أو الانجاز، خاصة لدى الأسر ميسورة الحال من أسر التجار وأصحاب المهن الحرة، أو ملكا للعائلة أو موروثة عنها. أما بالنسبة للأسر التي تعيش في مساكن تقليدية، فإن أغلبها من الأسر متوسطة الدخل، حصلت على هذه المساكن إما عن طريق الوراثة، أو مؤجرة بأثمان منخفضة، كما أن هذا النوع من المساكن يتواجد بالأحياء الشعبية خصوصا.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات أنه كلما ارتفع مستوى دخل الأسرة الشهري، كلما كان بإمكانها الحصول على سكن لائق، يضمن العيش الكريم لها، كما أن أغلب الأسر المهاجرة تقيم في شقق في عمارات، لسهولة الحصول على هذا النوع من المساكن، خاصة في ظل البرامج التي توفرها الدولة لمختلف فئات الدخل. غير أن متوسط الدخل الشهري له تأثير على نوعية وشكل المسكن الذي تقيم فيه الأسرة.

جدول رقم 14: يمثل العلاقة بين ملكية السكن والرضا عن الظروف المعيشية في المدينة.

			رضا الأسرة عن ظروف المعيشة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
طبيعة ملكية المسكن	ملك خاص	ك	147	111	258
		%	57,0	43,0	100,0
	مللك للعائلة	ك	25	0	25
		%	100,0	0,0	100,0
	مؤجر	ك	0	47	47
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	172	158	330
		%	52,1	47,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين ملكية السكن ورضا الأسرة عن ظروف معيشتها في المدينة، حيث جاءت النتائج كما يلي: 52.1 % من الأسر أجابت برضاها عن ظروف معيشتها في المدينة، منها 100 % من الأسر التي تعيش في مساكن هي ملك للعائلة، و57.0 % من الأسر التي تعيش في مساكن من ملكها، بينما أجابت 47.9 % من الأسر بأنها غير راضية عن ظروف معيشتها في المدينة، منها 100.0 % من الأسر التي تعيش في مساكن مؤجرة، و43.0 % من الأسر التي تعيش في مساكنها من ملكها الخاص.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن ملكية السكن لها دور مهم في الشعور بالرضا عن ظروف المعيشة في المدينة، فكلما كان المسكن ملكا للأسرة، كلما زاد رضاها عن ظروف معيشتها، خاصة إذا كان إنشاء هذا المسكن تم وفقا لرغبات الأسرة وثقافتها، ومنه فإنه يجنبها الصراع والتناقض مع أنماطها الثقافية والاجتماعية، فملكية المسكن دلالة على نية الأسرة وعزمها الاستقرار في هذا المجال، وهو ما يدل على رضاها، مما يجنبها الصراع ومقاومة هذا المجال، وبالتالي فإنها تسير نحو الاستقرار، وبالتالي التكيف والاندماج في هذا الوسط، على عكس الأسرة التي تعيش في مسكن ملك لغيرها، أي أن المجال الذي تستهلكه وتقيم فيه، ليس ملكا لها ولم تنتجه، فمن الطبيعي أن ترفضه، لأنه لم يبن وفق رغباتها، ولم يلب حاجياتها، مما

يجعلها تعيش صعوبة في التكيف معه. فأغلب الأسر أصبحت تملك مسكنها الخاص، والذي بني حسب رغبتها، مما يجعلها تحس بالحرية داخله، وحتى بالنسبة للأسر المقيمة في مساكن للعائلة، فإنه ينطبق عليها نفس الشيء، وذلك لأنها تحس أن ملكية العائلة هي ملكيتها، لأن لها حرية التصرف فيها، وتعتبر نفسها شريكا في الملكية أيضا، أي ما ينطبق على الملكية الخاصة، ينطبق على الملكية العائلية.

إن ملكية السكن هي إحدى مؤشرات امتلاك المجال في الوسط الحضري، كما أن الرضا عن ظروف المعيشة في الوسط الحضري، هو أحد مؤشرات التكيف والاندماج في هذا الوسط، ومنه فإن امتلاك المسكن (المجال) له تأثير على الرضا بظروف المعيشة في المدينة. وما يمكن أن نشير له بهذا الصدد أن الأسرة التي تمتلك مسكنها، تحس بالحرية في تحركاتها وممارساتها اليومية، على عكس الأسرة التي تعيش في مسكن ملك لغيرها، حيث يحس أفرادها بالتقيد والاغتراب، فهم يعتبرون أنفسهم غرباء في مسكنهم، ومنه يصبح المسكن مكانا للصراع والهيمنة، وبالتالي يصبح تكيفهم واندماجهم داخل هذا المسكن صعبا، وبالتالي يؤثر على تكيفهم واندماجهم في الوسط الذي يعيشون فيه ككل.

نستنتج من هذا كله أن ملكية المسكن باعتبارها إحدى مؤشرات امتلاك المجال في الوسط الحضري، لها تأثير على الرضا بظروف المعيشة في المدينة، باعتبارها مؤشرا للتكيف والاندماج فيها، ومنه فإن امتلاك المجال في هذه الحالة يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الجديد الذي انتقلت إليه.

جدول رقم 15: يمثل العلاقة بين الرضا عن المسكن وشعور الأسرة بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
الرضا عن نوعية وشكل المسكن	نعم	ك	6	225	231
		%	2,6	97,4	100,0
	لا	ك	14	85	99
		%	14,1	85,9	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين رضا الأسرة عن شكل ونوع مسكنها وشعورها بالغربة في المدينة، حيث جاءت النتائج كما يلي: لا تشعر نسبة 93.9 % من الأسر المهاجرة بالغربة في المدينة، منها نسبة 97.4 % من الأسر التي عبرت عن رضاها عن نوع وشكل مسكنها، و85.9 % من الأسر التي عبرت عن عدم رضاها عن نوع وشكل مسكنها، في حين أن نسبة 6.1 % فقط من الأسر عبرت عن شعورها بالغربة في المدينة، منها 14.1 % من الأسر التي أبدت عدم رضاها عن نوع وشكل مسكنها، ونسبة 2.6 % من الأسر التي أبدت رضاها عن شكل ونوع مسكنها.

يظهر من خلال هذه المعطيات أن أغلب الأسر لا تحس بغربتها في المدينة، أي أنها متوافقة ومنسجمة مع حياة المدينة، أي أنها متكيفة ومندمجة مع الحياة الحضرية، فرغم أنها انتقلت إلى وسط جديد، مختلف عن وسطها الأصلي الذي كانت تعيش فيه، إلا أنها أصبحت تحس بانتمائها إلى هذا الوسط الجديد، هذا الإحساس والشعور الذي نتج عن رضاها عن نوع وشكل المسكن الذي تقيم فيه، خاصة من حيث تناسقه ومساحته، ونوعية انجازه وعدد الغرف، كلها أمور تبعث على الرضا، فالأسرة التي اختارت أو أنتجت مسكنها، خاصة إذا كان وفق رغباتها ويلبي طموحاتها، ووفق نموذجها الثقافي، فإنها تحس بالانتماء لهذا المسكن أولا، وللوسط الذي تعيش فيه ثانيا، على عكس الأسر التي لم ترض بنوع وشكل مسكنها، أي أنها تعيش في وسط غريب عنها، وربما عن ثقافتها، ولا يلبي حاجاتها وطموحاتها، مما يولد لديها صراعا وتناقضا مع هذا المسكن الذي تقيم فيه، وبالتالي فإن إحساسها بالغربة يبدأ من مسكنها، وينتقل هذا

الإحساس إلى الوسط الذي تقيم فيه، فالأسرة التي تحس بالغربة في مسكنها، لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تحس بالانتماء إلى الوسط الذي يقع داخله هذا المسكن، ومنه فالشعور بالاغتراب يبدأ من المسكن لينتقل إلى الحي، ثم إلى المدينة ككل. فكلما كان الرضا بنوع وشكل المسكن كبيرا، كلما قل شعور الأسرة بغربتها في المدينة، وهو ما يعطي الدلالة على تكيف الأسرة واندماجها في مسكنها أولا، ثم في حيها ثانيا، وفي المدينة ككل أخيرا.

إن رضا الأسرة عن نوع وشكل مسكنها كمؤشر من مؤشرات امتلاك المجال، له تأثير على شعور الأسرة بالاغتراب في المدينة كمؤشر من مؤشرات عدم الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، فكلما كان الأسرة راضية عن نوع وشكل مسكنها، كلما قل شعورها بالاغتراب في المدينة، وزاد شعورها بالانتماء، ومنه يتحقق اندماجها.

ثانيا– امتلاك المجال من خلال الحي:

جدول رقم 16: يمثل العلاقة بين اختيار الأسرة للحي وتلقيها لمضايقات في المدينة.

			تلقي الأسرة مضايقات في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
اختيار الأسرة للحي	نعم	ك	21	262	283
		%	7,4	92,6	100,0
	لا	ك	22	25	47
		%	46,8	53,2	100,0
المجموع		ك	43	287	330
		%	13,0	87,0	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين اختيار الأسرة للحي الذي تقيم فيه وتلقيها لمضايقات في المدينة، حيث جاءت النتائج على النحو التالي: نسبة 87.0 % من الأسر المهاجرة صرحت بعدم تلقيها مضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية، منها 92.6 % من الأسر التي اختارت الحي الذي تقيم فيه، 53.2 % من الأسر التي أقامت في حي لم يكن من اختيارها. وفي المقابل نجد أن نسبة 13.0 % من الأسر المهاجرة

تتلقى مضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية، منها 46.8 % من الأسر الذي لم يكن الحي الذي تقيم فيه من اختيارها، و7.4 % من الأسر التي تقيم في حي من اختيارها.

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أن أغلب الأسر التي تقيم في حي من اختيارها صرحت بعدم تلقيها مضايقات في المدينة، وذلك راجع للعلاقات الحسنة التي تربطها مع سكان الحي، حيث أصبحت معروفة في الحي، ومقبولة فيه، كما أن اختيارها للإقامة بهذا الحي كان نتيجة لعلاقات قبلية، كونتها مع السكان، وربما هو السبب في اختيارها للإقامة فيه، كما صرحت بعض الأسر أن اختيارها لهذا الحي بالذات راجع لمعرفتها السابقة ببعض سكان هذا الحي، فهم إما من الأقارب، أو من نفس الوسط الأصلي الذي جاءت منه، وهو ما سهل لها الإقامة والتكيف مع هذا الوسط الجديد، أي أنها لم تجد اختلافات كبيرة من ناحية العلاقة الاجتماعية بين هذا الوسط، والوسط الذي جاءت منهم، فالأسرة هنا وجدت نفسها في تعيش ضمن إطار ثقافي متقارب مع ما كان سائدا في وسطها الأصلي، ووجدت نفسها بين أسر أخرى تتقاسم معها نفس الثقافة والقيم، وبالتالي فإن الاندماج هنا يحدث بسهولة. فقد صرحت بعض الأسر أن هذا الحي هو امتداد لوسطها الأصلي في المدينة، خاصة في الحالات التي يكون فيها الحي مكونا من تجمعات قرابية أو عشائرية. وفي المقابل نجد أيضا أسرا صرحت بتلقيها مضايقات بسبب أصولها الريفية، على شكل انتقادات لطرق معيشتها وسلوكياتها، وأغلب هذه الأسر هي من الأسر التي كانت إقامتها بهذا الحي مفروضة، أي لم يكن لها حرية الاختيار، وبالتالي وجدت نفسها مرغمة على الإقامة في هذا الحي، بسبب ما يوفره هذا الحي من سهولة الحصول على مسكن بإيجار منخفض نوعا، وبالتالي فإن هذه الأسر وجدت نفسها في وسط جديد، مختلف عن وسطها الأصلي، وكما هو معروف فإن الاندماج الاجتماعي يحدث من خلال القبول الاجتماعي، وهو الأمر الذي يحدث مع هذه الأسر، فهي ترى أنها غير مقبولة وغير مرحب بها في هذا الوسط، وتفسر هذه المضايقات التي تتلقاها على أنها رفض لوجودها، مما يجعلها تنطوي على نفسها، وتتعامل مع باقي الأفراد والجماعات بتحفظ، وتقل تفاعلاتها وعلاقاتها داخل هذا الوسط، فالاندماج لا يتم إلا من خلال التفاعل المستمر بين الأفراد والجماعات، هذا التفاعل الذي ينتج عنه شعور بالانتماء، وتبني قيم الجماعة، من أجل تحقيق هدف مشترك، يتمثل في خلق حالة من التوازن، أما إذا حدث العكس فإنه ينتج حالة من الخلل والاضطراب، تؤثر على كل الوحدات الاجتماعية، وبالتالي يصعب تحقيق الاندماج الاجتماعي.

إن ما يمكن أن نستخلصه من هذا الجدول هو أن اختيار الأسرة للحي الذي تقيم به، والذي نعتبره مؤشرا من مؤشرات امتلاك المجال، له علاقة مع عدم تلقي الأسرة للمضايقات في المدينة، والذي نعتبره أيضا مؤشرا من مؤشرات الاندماج، فكلما كان الحي من اختيارها، كلما قلت المضايقات التي تتلقاها في الوسط الحضري، وبالتالي فإن امتلاك المجال في هذه الحالة يساعد الأسرة على الاندماج الاجتماعي في الوسط الجديد، الذي انتقلت إليه.

جدول رقم 17: يمثل العلاقة بين توفر شروط الأمن والنظافة في الحي والرغبة في العودة للريف.

			الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي		المجموع
			نعم	لا	
توفر الحي على شروط الأمن والنظافة	نعم	ك	25	233	258
		%	9,7	90,3	100,0%
	لا	ك	24	48	72
		%	33,3	66,7	100,0%
المجموع		ك	49	281	330
		%	14,8	85,2	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين توفر شروط الأمن والنظافة في الحي ورغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي، حيث عبرت 85.2 % من الأسر المهاجرة بعدم رغبتها في العودة إلى منطقتها الأصلية، منها 90.3 % من الأسر التي صرحت بتوفر الحي الذي تقيم فيه على شروط الأمن والنظافة، و66.7 % من الأسر التي صرحت بعدم توفر الحي على شروط الأمن والنظافة. وفي المقابل عبرت 14.8 % من الأسر المهاجرة عن رغبتها في العودة لوسطها الأصلي، منها 33.3 % من الأسر التي صرحت بعدم توفر الحي الذي تقيم فيه على شروط الأمن والنظافة، و9.7 % من الأسر التي صرحت بعدم توفر الحي الذي تقيم فيه على شروط النظافة والأمن.

يظهر جليا من خلال هذه المعطيات أن غالبية الأسر المهاجرة لا تفكر في العودة إلى وسطها الأصلي، سواء بالنسبة للأسر التي ترى أن الحي الذي تقيم فيه يتوفر على شروط الأمن والنظافة أو لا، وهذا ما يعني

أنها عازمة على البقاء في المدينة، ولا تنوي إطلاقا الرجوع إلى الريف، مما يدل على رضاها بظروف معيشتها في المدينة، والتي ترى أنها مهما كانت سيئة، فإنها لن تكون بنفس السوء الذي عايشته في الريف، أين تدهورت ظروف معيشتها، خاصة في ظل تدهور النشاط الزراعي، الذي كانت تعتمد عليه في معيشتها، أي أنها بدأت تألف وتتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، خاصة في ظل توفر جملة الشروط الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة، من فرص عمل، سكن ومراكز خدمات، هذه الشروط التي تضمن للفرد حياة كريمة. وفي المقابل نجد أن بعض الأسرة صرحت برغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، حتى من الأسر التي صرحت بتوفر شروط الأمن والنظافة في حيها، فالأمر هنا بالنسبة لهم، لا يتعلق بمدى توفر الشروط من عدمها، وإنما يتعلق بصعوبة في تكيفهم مع نمط الحياة الحضرية، التي تغلب عليها الفردانية، وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، وسطحية العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، وفقدان قيم التضامن والتعاون، فالأمر لديهم لا يتعلق بالأمور المادية فقط، وإنما يتعداه إلى الأمور المعنوية، فهم يرون أن القيم التي كانوا يتصفون بها في الريف، تكاد تختفي في المدينة، كما أنهم يرون أنه أصبح من الصعب عليهم الاحتفاظ بخصائصهم الثقافية التي تميزهم عن غيرهم، فهم مازالوا متمسكين ببعض القيم الاجتماعية كالحرمة والحشمة، والتي يرون أنه من الصعب عليهم المحافظة عليها، فهم يعيشون بين واقعين، إما الاحتفاظ بقيمهم وعاداتهم، وبالتالي العيش على هامش الحياة الحضرية، وإما التخلي عن عاداتهم وقيمهم، والتكيف مع نمط الحياة الحضرية، وبالتالي يخسرون الخصائص التي تميزهم، فهم يعيشون حالة من التناقض والصراع، والتي يحاولون التخلص منها، من خلال عودتهم إلى وسطهم الأصلي.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات، أن توفر شروط الأمن والنظافة في الحي الذي تقيم فيه الأسرة، له تأثير مباشر على رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، فكلما توفر الحي على شروط الأمن والنظافة، وبالتالي توفر شروط العيش الكريم، كلما قلت رغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي، ومن ثم التكيف والاندماج في الوسط الذي انتقلت إليه. أي بصيغة أخرى توفر شروط الأمن والنظافة في الحي كمؤشر من مؤشرات امتلاك المجال الجيد، يساعد في التقليل من الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، كمؤشر من مؤشرات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، أي أن امتلاك المجال الجيد يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري.

جدول رقم 18: يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للزوج وشعور الأسرة بالتمايز في المدينة.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
المستوى التعليمي للزوج	بدون مستوى	ك	13	19	32
		%	40,6	59,4	100,0
	ابتدائي	ك	27	44	71
		%	38,0	62,0	100,0
	متوسط	ك	52	10	62
		%	83,9	16,1	100,0
	ثانوي	ك	27	78	105
		%	25,7	74,3	100,0
	جامعي	ك	0	51	51
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	119	202	321
		%	37,1	62,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي للزوج وشعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، حيث صرحت ما نسبته 62.9 % من الأسر المهاجرة أنها لا تشعر بأي تمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها 100.0 % من الأسر التي كان فيها المستوى التعليمي للزوج تعليما جامعيا، ثم تليها نسبة 74.3 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوج تعليما ثانويا، ثم تأتي بعدها نسبة 62.0 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوج تعليما ابتدائيا، ثم تأتي بعدها نسبة 59.4 % من الأسر التي كان فيها الزوج بدون مستوى تعليمي، لتأتي في الأخير نسبة 16.1 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوج تعليما متوسطا. وفي المقابل فإن 37.1 % من الأسر المهاجرة صرحت بشعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها 83.9 % من الأسر التي كان فيها مستوى

تعليم الزوج تعليما متوسطا، تليها نسبة 40.6 % من الأسر التي كان فيها الزوج بدون مستوى تعليمي، ثم تليها نسبة 38.0 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوج تعليما ابتدائيا، وفي الأخير تأتي نسبة 25.7 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوج تعليما ثانويا.

يبدو من خلال هذه المعطيات أن المستوى التعليمي للزوج يتوافق عكسيا مع شعور الأسرة بالتمايز مع سكان المدينة الأصليين، حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل شعور الأسرة بالتمايز والاختلاف عن سكان المدينة الأصليين، فالمستوى التعليمي للزوج يمنحه مكانة اجتماعية داخل بيئته، كما أن التعليم الذي تلقاه يجعله قادرا على التكيف مع أنماط السلوك السائدة في المدينة، ولا يجعله يحس بالمساواة فقط، بل يجعله في بعض الأحيان يحس بالأفضلية، فهو موضع احترام وتقدير، وصاحب تأثير في الحياة العامة، من خلال ما يتيحه له تعليمه، واطلاعه الواسع، لأن المجتمعات الحديثة لا تتطور إلا من خلال العلم والمعرفة، كما أن المستوى التعليمي المرتفع، يسمح للزوج بالارتقاء في السلم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وترتقي معه أسرته، بحكم أنه المعيل لها، والمسؤول عن توفير شروط الراحة والرفاهية لها، فما ينطبق عليه ينطبق على أفراد أسرته ككل، فكلما ارتقت الأسرة في السلم الاجتماعي والاقتصادي بالمدينة، كلما ساعدها ذلك على التكيف والاندماج فيها. كما يمكن الإشارة هنا إلى أن هناك أمورا أخرى تساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري، وهو ما يظهر من خلال إجابات بعض الأسر التي كان فيها الزوج بدون مستوى تعليمي، غير أنها صرحت بعدم شعورها بالتمايز مع سكان المدينة، وربما يرجع هذا الأمر إلى طول مدة الإقامة في المدينة، مما يجعل الأسرة تتبنى الأساليب الحضرية في المعيشة والسلوك، ومنه فإنها لا تشعر بالتمايز، فطول مدة الإقامة في المدينة مثلا، يجعل الأسرة تكتسب الأساليب الحضرية، التي كانت تقاومها في بدايات إقامتها بالمدينة.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج، كلما ساهم ذلك في اندماج أسرته في الوسط الحضري، والعكس صحيح.

جدول رقم 19: يمثل العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة وشعور الأسرة بالتمايز في المدينة.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
المستوى التعليمي للزوجة	بدون مستوى	ك	28	1	29
		%	96,6	3,4	100,0
	ابتدائي	ك	42	81	123
		%	34,1	65,9	100,0
	متوسط	ك	49	7	56
		%	87,5	12,5	100,0
	ثانوي	ك	0	93	93
		%	0,0	100,0	100,0
	جامعي	ك	0	25	25
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	119	207	326
		%	36,5	63,5	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة القائمة بين المستوى التعليمي للزوجة، وشعور الأسرة بالتمايز عن سكان المدينة الأصليين، حيث عبرت 63.5 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالتمايز والاختلاف عن سكان المدينة الأصليين، منها 100.0 % من الأسر التي كان فيها المستوى التعليمي للزوجة تعليما جامعيا وتعليما ثانويا، ثم تليها نسبة 65.9 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوجة تعليما ابتدائيا، تليها نسبة 12.5 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوجة تعليما ابتدائيا، لتأتي في الأخير نسبة 3.4 % من الأسر التي كانت فيها الأسرة بدون مستوى تعليمي. وبالمقابل صرحت نسبة 36.5 % من الأسر المهاجرة بشعورها بالتمايز والاختلاف عن سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 96.6 % من الأسر التي كانت فيها الزوجة بدون مستوى تعليمي، تليها نسبة 87.5 % من الأسر التي كان فيها المستوى

التعليمي للزوجة تعليما متوسطا، ثم تأتي بعدها نسبة 34.1 % من الأسر التي كان فيها مستوى تعليم الزوجة تعليما ابتدائيا.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذا الجدول هو أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة، كلما قل شعور الأسرة بالاختلاف والتمايز عن سكان المدينة الأصليين، فمعطيات هذا الجدول جاءت مؤكدة للمعطيات التي جاءت في الجدول السابق، أي أن المستوى التعليمي للزوجين له تأثير على شعور الأسرة بالتمايز والاختلاف عن سكان المدينة من عدمه، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين، كلما زاد شعور الأسرة بالتماثل مع سكان المدينة، وذلك لأن الزوجين في الأسرة الجزائرية هما المسؤولين عن تحديد مكانة الأسرة وتموقعها، باعتبارهما المسؤولين عن تسيير شؤونها، فهما صاحبي القرار في كل ما يتعلق بشؤون أسرتهما، حيث يسعيان لتلبية حاجيات وتطلعات باقي الأفراد، كما أنهما المسؤولان عن التنشئة الاجتماعية للأبناء، فمن خلالهما تنتقل السلوكيات والأفكار إلى باقي الأفراد، فتبني الزوجين للأساليب الحضرية واكتسابها، يؤدي حتما إلى اكتسابها من طرف باقي أفراد الأسرة، وبالتالي التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال المعطيات الخاصة بالعلاقة بين المستوى التعليمي للزوجين وشعور الأسرة بالتمايز عن سكان المدينة الأصليين، هو أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين، كلما شعرت الأسرة بالتماثل والتلاؤم مع باقي سكان المدينة الآخرين، أي أن المستوى التعليمي للزوجين له تأثير على اندماج أفراد الأسرة في الوسط الحضري، أي أن المستوى التعليمي المرتفع للزوجين يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري بسهولة، فاندماج الأسرة يتحقق من خلال مساهمة الأفراد والجماعات في استمرارية المجتمع، هذه المساهمة التي تكون أكثر فاعلية لدى الأفراد الذين يمتلكون مستوى تعليما مرتفعا، فالأزواج المتعلمون دائما ما يساهمون في حركية مجتمعهم، وهو ما يحول دون حدوث تمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، وبالتالي يتحقق اندماجهم.

جدول رقم 20: يمثل العلاقة بين مدة إقامة الأسرة في المدينة والعودة إلى الوسط الأصلي.

			عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي إذا توفرت لها ظروف المعيشة المريحة		المجموع
			نعم	لا	
مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	[10 - 00]	ك	30	66	96
		%	31,3	68,8	100,0
	[20 - 11]	ك	37	119	156
		%	23,7	76,3	100,0
	[30 - 21]	ك	0	42	42
		%	0,0	100,0	100,0
	أكثر من 30	ك	0	36	36
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	67	263	330
		%	20,3	79,7	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة وعودة الأسرة إلى وسطها الأصلي إذا توفرت لها ظروف المعيشة المريحة، حيث عبرت نسبة 79.7 % من الأسر النازحة بعدم رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، حتى ولو توفرت لها الظروف المناسبة، منها 100.0 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 21 وأكثر، ثم تليها نسبة 76.3 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، لتأتي بعدها نسبة 68.8 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 10 سنوات وأقل. وفي المقابل صرحت نسبة 20.3 % من الأسر المهاجرة برغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي إذا توفرت لها ظروف المعيشة المريحة، منها 31.3 % من الأسرة التي تتراوح مدة إقامتها بين 10 سنوات وأقل، ثم تأتي نسبة 23.7 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة.

من خلال هذه المعطيات يتضح جليا أنه مدة الإقامة بالمدينة تتناسب عكسيا مع الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، فكلما زادت مدة الإقامة، كلما قلت الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، حيث أن المدة

الزمنية الطويلة تساعد الأسرة على الانخراط في الحياة الحضرية، وتسعى الأسرة المهاجرة خلال هذه المدة إلى تحسين ظروف معيشتها، من خلال السعي إلى الحصول على وظائف مناسبة، تعليم مناسب وسكن مريح، تتحسن من خلالها الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، ومن ثم تكوين علاقات جديدة في الوسط الحضري.

إن طول مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة تجعل الفرد والأسرة على حد سواء يشعر بالانتماء إلى هذا الوسط الجديد، حيث أن خلال هذه المدة تنشأ لدى الأسرة علاقات جديدة، تجعلها أكثر ارتباطا بوسطها الجديد، وتكتسب خلال هذه المدة الأساليب الحضرية، حتى تصبح الأسرة في بعض الأحيان أكثر حضرية من الأسر الحضرية الأصلية ذاتها، وهو ما لمسناه من خلال الصعوبة الكبيرة التي واجهناها في التعرف على الأسر ذات الأصول الريفية، والمقيمة منذ مدة طويلة في المدينة، حتى أن هناك من الأسر من تنكرت لوسطها الأصلي، فهي تعتبر نفسها أسرا حضريا، ولا علاقة لها بالريف، خاصة بعدما قطعت علاقاتها بكل ما يربطها بالوسط الريفي. وما يمكن أن نسجله هنا أن الأسرة في سنواتها الأولى للهجرة، تتخذ من الأحياء الشعبية والهامشية مستقرا لها، ثم تبدأ في نسج شبكة علاقات، تساعدها على الحراك المجالي، فتغير من مكان إقامتها بالأحياء الشعبية والهامشية، لتنتقل إلى الأحياء الراقية، وبعدها تقطع صلتها بكل ما يربطها بالريف، فهناك أسر اضطرت إلى بيع كل ما تملك في الريف، مما وفر لها الإمكانيات المادية لتتبوأ مكانة مرموقة في المدينة، من خلال سعيها لامتلاك المساكن، وإقامة المشاريع، فتصبح لها السلطة والنفوذ في الوسط الحضري، هذه السلطة التي امتلكتها من خلال الثروة التي كونتها، لأن ما هو معروف في المدينة هو أن قيمة الفرد في كثير من الأحيان تبنى على أساس ما يملك ماديا وليس معنويا. كما يمكن أن نشير هنا إلى أن عامل الزمن له دور في تغيير سلوكيات، قيم وعادات الفرد والجماعة، فأمام إغراءات المدينة وما توفره من فرص، يصعب على الفرد والجماعة المحافظة على القيم التي كانت تتبناها في الريف، كما يصعب عليها المحافظة على عاداتها وتقاليدها، خاصة تلك التي لا تتناسب مع نمط الحياة السائد في المدينة، فالأسرة هنا مضطرة للتنازل عن بعض العادات والتقاليد، لتحافظ على ما اكتسبته في المدينة من امتيازات. كما أن الأسرة التي توفرت لها ظروف الحياة المريحة في المدينة، لا يمكنها بأي حال من الأحوال التخلي عنها، والعودة إلى الوسط الريفي، حتى ولو توفرت نفس الظروف في الريف، لأن الأمر هنا يتعلق بعامل الإغراء، الذي هو أكثر قوة في المدينة منه في الريف، وعوامل الجذب في المدينة، أكثر منها في

المدينة، خاصة إذا اعتبرنا أن المدينة هي أرض الفرص، كما أنو عوامل الطرد هي في الريف أكثر منها في المدينة.

إن رغبة الأسرة المهاجرة في العودة إلى وسطها إلى الريفي تكون قوية في السنوات الأولى لهجرتها نحو المدينة، أين تصادفها بعض الصعوبات والعراقيل، فتحن إلى وسطها الريفي، أي كانت تجد التضامن والمساعدة، التي تفتقدها في المدينة، وهو ما يجعلها تعيش تناقضات وصراعات، غير أنه ومع مرور الوقت، وبعد أن تبدأ ظروفها في التحسن، تقل هذه الرغبة في العودة، إلى أن تختفي تماما، خاصة بعد أن تكتسب الأسرة الأساليب الحضرية، وتتكيف معها، إلى أن تندمج في الوسط الحضري، غير أن هذا الاندماج يبقى نسبيا، بمعنى أن الأسرة تبقى تحتفظ ببعض القيم والعادات التي تميزها في الريف، خاصة إذا كان الإطار الثقافي العام متقاربا بين الريف والمدينة، وهو ما ينطبق على المجتمع الجزائري، أين نجد أن الإطار الثقافي العام بين الريف والمدينة متقارب، خاصة إذا ما عرفنا أن أغلب سكان المدينة من أصول ريفية. كما يمكن أن نشير هنا أن بعض الأسر مازالت لديها الرغبة في العودة إلى وسطها الأصلي، حتى بعد أن تحسنت ظروفها المعيشية في المدينة، وذلك لأن انتقالها إلى المدينة في بداية الأمر كان لظروف خاصة، ليس لها علاقة الظروف المعيشية، فإقامتها في المدينة هي مؤقتة، تنتهي بانتهاء الغرض الذي انتقلت من أجله للعيش في المدينة.

إن ما يمكن أن نستنتجه من هذا كله، هو أن مدة إقامة الأسرة الريفية في المدينة لها تأثير على تكيفها واندماجها فيها، فكلما زادت مدة الإقامة، كلما ساعد ذلك الأسرة المهاجرة على التكيف والاندماج في الوسط الحضري، فاندماج الأسرة الريفية في الوسط الحضري مرتبط في كثير من الأحيان بمدة إقامتها في هذا الوسط.

جدول رقم 21: يمثل العلاقة بين حرية الأسرة في ممارسة نشاطاتها وتمسكها بعادات وتقاليد الريف.

			تمسك الأسرة بعادات وتقاليد الريف		المجموع
			نعم	لا	
حرية الأسرة في ممارسة نشاطاتها اليومية	نعم	ك	206	77	283
		%	72,8	27,2	100,0
	لا	ك	47	0	47
		%	100,0	0,0	100,0
المجموع		ك	253	77	330
		%	76,7	23,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين حرية الأسرة في ممارسة نشاطاتها اليومية وتمسكها بعادات وتقاليد الريف، حيث عبرت 76.7 % من الأسر النازحة للوسط الحضري بتمسكها بعادات وتقاليد الريف، منها 100.0 % من الأسر التي عبرت عن عدم شعورها بالحرية في ممارسة نشاطاتها اليومية، ونسبة 72.8 % من الأسر التي عبرت عن شعورها بالحرية في ممارسة نشاطاتها اليومية، وفي المقابل نجد أن نسبة 23.3 % من الأسر صرحت بتمسكها بعادات وتقاليد الريف، منها 27.7 % من الأسر التي صرحت بحريتها في ممارسة نشاطاتها اليومية.

من خلال هذه المعطيات يظهر جليا أن الأسرة بعد هجرتها إلى المدينة لازالت متمسكة بعادات وتقاليد الريف، بمعنى أنها لم تتخل عنها، وهذا لا يرجع إلى رغبتها في التمسك بها، بقدر ما يرجع إلى التقارب والتشابه بين العادات والتقاليد في الوسط الريفي وفي مدينة برج بوعريريج، كما أن هذا الأمر لا يعني أنها غير مندمجة في وسطها الجديد، وإنما الأمر يتعلق بتشابه الإطار الثقافي العام في المدينة والريف، على اعتبار أن كلا الوسطين ينتميان إلى نفس الإطار الثقافي العام، أي أن العادات والتقاليد تكون متشابهة، فاستمرار عادات وتقاليد الأسرة في المدينة، ليس لأنها لها رغبة في الاحتفاظ بها، وإنما يرجع الأمر إلى أن هذه العادات والتقاليد هي نفس عادات وتقاليد سكان المدينة، والاختلاف بينهما هو اختلاف بسيط جدا، وهو الأمر الذي يساعد الأسرة المهاجرة على الاندماج في الوسط الحضري، على اعتبار أنه في كثير من الأحيان تعتبر عادات وتقاليد المدينة، خاصة في المجتمع الجزائري، تعتبر امتدادا لعادات وتقاليد الريف. وهو

ما ذهب إليه "محمد عاطف غيث"، مثلما أشرنا إليه سابقا، حيث يرى أن الاندماج دائما ما يحدث بين جماعات تنتمي إلى نفس الإطار الثقافي العام، أي أن الاندماج يحدث بين الجماعات التي لها ثقافات وقيم متشابهة ومتقاربة.

إن ما يمكن أن نسجله هنا أيضا، هو أن الأسر التي عبرت عن عدم شعورها بحرية ممارسة نشاطاتها اليومية، فإن الأمر هنا لا يتعلق بالنشاطات اليومية العادية، وإنما يتعلق بالنشاطات التي تعتبر حكرا على الوسط الريفي، مثل القيام ببعض النشاطات الزراعية في الأحياء، خاصة في الأحياء الشعبية والهامشية، وكذا تربية بعض الأنواع من الحيوانات (دجاج، أرانب ..)، فمثل هذه الأمور ربما تزعج السكان الحضريين، فيبدون امتعاضهم منها ويرفضونها، وهو ما يفهمه المهاجرون الريفيون على أنه تقييد لحريتهم، بالإضافة إلى بعض الممارسات المتعلقة باحتلال المجال، مثل السيطرة على بعض المساحات القريبة من المنزل، وجعلها ملكية خاصة، هذه المساحات التي يعتبرها السكان الحضريون ملكية مشتركة، في حين يعتبرها السكان ذوو الأصول الريفية امتدادا طبيعيا لمساكنهم، وبالتالي فإنهم يستولون عليها، حفاظا على خصوصيات المنزل والأسرة، وهو الأمر الذي نجده أيضا في العمارات، أين يستولي بعض السكان على جزء من المساحات المجاورة لمساكنهم، وتطويقها من خلال سياج، أو حتى من خلال بناء جدار حولها، يتم من خلاله ستر المسكن عن أعين الآخرين من جهة، ويستغلونها للقيام ببعض الأنشطة الزراعية الصغيرة، وتربية الحيوانات من جهة أخرى، وهو ما يعارضه السكان الحضريين، حيث يرون أن مثل هذه الأمور هي إزعاج لهم من جهة، وتشويه للمنظر العام للحي أو العمارة من جهة أخرى.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من خلال هذه المعطيات هو أن تمسك الأسرة الريفية بعاداتها وتقاليدها في الوسط الحضري، لا يعني بالضرورة عدم تكيفها واندماجها في هذا الوسط، وإنما الأمر يتعلق هنا بتشابه الإطار الثقافي العام للوسطين، وفي هذه الحالة فإن هذا التشابه في الإطار الثقافي العام، هو أهم شيء يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري، وذلك لأنها لا تحس بالغربة في المكان، فالأمر هنا لا يتعدى تغيير البيئة الفيزيقية، في حين أن الأسرة تجد نفسها في بيئة اجتماعية وثقافية مشابهة للبيئة التي جاءت منها، ومنه يحدث اندماجها بشكل سهل.

ثالثا– امتلاك المجال من خلال العلاقات الاجتماعية في الوسط الجديد:

جدول رقم 22: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وتقبلها لثقافة الحياة السائدة في المدينة.

			تقبل الأسرة لثقافة الحياة السائدة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
شكل الأسرة	أسرة ممتدة	ك	29	28	57
		%	50,9	49,1	100,0
	أسرة نووية	ك	201	72	273
		%	73,6	26,4	100,0
المجموع		ك	230	100	330
		%	69,7	30,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة القائمة بين شكل الأسرة ومدى تقبلها لثقافة الحياة السائدة في المدينة، حيث عبر نسبة 69.7 % من الأسر المهاجرة عن تقبلها للثقافة السائدة في الوسط الحضري، منها 73.6 % من الأسر النووية، 50.9 % من الأسر الممتدة، وفي المقابل عبرت 30.3 % من الأسر المهاجرة عن عدم تقبلها للثقافة السائدة في الوسط الحضري، منها 49.1 % من الأسر الممتدة، ونسبة 26.4 % من الأسر النووية.

من خلال هذه المعطيات يتضح جليا أن الأسرة النووية هي الأسرة الأكثر تقبلا لثقافة الحياة السائدة في الوسط الحضري، وذلك لأنها أصبحت النمط السائد في المدينة، ومنه فإنها دائما ما تدعم وتتبنى الأنماط الثقافية الجديدة، فهي تعكس التطور والتغير الذي يطرأ داخل المجتمع، فالأسرة الصغيرة التي انفصلت عن العائلة الكبير، خاصة بعد انتقالها إلى الوسط الحضري، فإنها دائما ما تسعى إلى الأخذ بكل ما هو جديد، وما يتناسب مع نمط معيشتها، فأفراد الأسر النووية غالبا ما نجدهم من الأجيال الجديدة، والذين يميلون عادة لتغيير أفكارهم وممارساتهم بما يتماشى مع الوسط الجديد الذي انتقلوا إليه، وبالتالي فإنهم يسعون جاهدين للتخلص من كل أشكال السلوك والأفكار المعتقدات المرتبطة بثقافة الريف، التي يرون أنها تعيق تطورهم وحراكهم الاجتماعي والاقتصادي، كما أن الثقافة السائدة في المدينة لا تسمح باستمرار الأنماط الثقافية التقليدية، التي تعتبر في كثير من الأحيان معيقا للتكيف والاندماج في الوسط الحضري، لذا فإن

الوافدين الجدد، خاصة من الأسر النووية، غالبا ما يسعون لتغيير أفكارهم، معتقداتهم وممارساتهم اليومية، بشكل يجعلها تتناسب مع ما هو سائد في المدينة، كتعبير منهم على توافقهم وتقبلهم لمعايير الجماعات الاجتماعية في الوسط الجديد الذي انتقلوا إليه.

إن تقبل الأسرة لثقافة الحياة السائدة في المدينة، يتجلى من خلال تبني هذه الثقافة، في الممارسات والسلوك، طريقة العيش واللباس، غير أن هذا لا يعني أن كل الأسر المهاجرة تتقبل هذه ، وهذا ما يظهر من خلال معطيات هذا الجدول، حيث نجد في المقابل أسرا لم تتقبل بعد ثقافة المدينة، خاصة لدى الأسر الممتدة، ولدى الأفراد كبار السن، فإنهم يتمسكون بثقافتهم الأصلية، حيث يرون أن ثقافة المدينة لا تتوافق مع اكتسبوه ونشئوا عليه في وسطهم الأصلي، فهم يرونها أنها تتعارض مع أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي كانت سائدة في الريف. فالأسرة الممتدة عادة هي التي تحدد نماذج سلوك أفرادها، وتحدد لهم الممنوعات والمسموحات، كما تشجع وتدعم القيم والممارسات الجماعية، كما أنها لا تسمح ببروز الفرد ككيان مستقل عن العائلة، وهي الأمور التي لا تتماشى مع نمط الحياة في المدينة، والتي من شأنها أن تعيق اندماج هذه الأسر في هذا الوسط الجديد. كما يجب أن نشير هنا أيضا إلى أن هناك أسرا نووية لم تتقبل ثقافة الحياة الحضرية، خاصة الأسر حديثة العهد في الوسط الحضري.

إن ما يمكن أن نستخلصه من هذه المعطيات هو أن الأسرة النووية هي الأكثر تقبلا وتبنيا للثقافة السائدة في الوسط الحضري، والذي يعتبر إحدى مؤشرات الاندماج الاجتماعي والثقافي في الوسط الحضري، ومنه فإنها الأكثر قدرة على الاندماج في هذا الوسط.

جدول رقم 23: يمثل العلاقة بين مدة إقامة الأسرة بالمدينة وتلقيها مضايقات فيها.

			تلقي الأسرة مضايقات في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	[10 - 00]	ك	21	75	96
		%	21,9	78,1	100,0
	[20 - 11]	ك	22	134	156
		%	14,1	85,9	100,0
	[30 - 21]	ك	0	42	42
		%	0,0	100,0	100,0
	أكثر من 30	ك	0	36	36
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	43	287	330
		%	13,0	87,0	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسر بالمدينة وتلقيها لمضايقات فيها، حيث عبرت 87.0 % من الأسر المهاجرة عن عدم تلقيها مضايقات في المدينة، منها 100.0 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بين 21 و30 سنة، والأسر التي تفوق مدة إقامتها 30 سنة، ثم تليها نسبة 85.9 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، ثم تأتي بعدها نسبة 78.1 % من الأسر التي تقدر مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات وأقل. وفي المقابل نجد أن نسبة 13.0 % من الأسر المهاجرة صرحت بتلقيها مضايقات في المدينة، منها 21.9 % من الأسرة التي تقدر مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات وأقل، ثم تأتي بعدها نسبة 14.1 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، في حين لم تصرح إطلاقا الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 21 سنة بتلقيها مضايقات في المدينة.

من خلال هذه المعطيات يبدو واضحا أن أغلب الأسرة المهاجرة صرحت بعدم تلقيها مضايقات في المدينة، وهو أحد مؤشرات اندماجها في الوسط الحضري، أي أنها من الأسر التي لاقت قبولا في المدينة، وهو ما أشرنا إليه سابقا، حيث أن الاندماج الاجتماعي يحصل من خلال القبول الاجتماعي، الذي يقاس

من خلال درجة تفاعل الأفراد والجماعات مع باقي مكونات المجتمع، وينتج عنه شعور بالانتماء، هذا الشيء الذي لا يحدث إلا مع مرور الوقت، أي مع مرور مدة زمنية على إقامة الأسرة في المدينة، وهو ما بينته معطيات هذا الجدول، حيث أن أغلب الأسر التي صرحت بعدم تلقيها مضايقات هي تلك الأسر التي أقامت منذ مدة طويلة في المدينة، حيث أن عامل الزمن هنا يلعب دورا مهما في اندماج الأسر الريفية في الوسط الحضري، من خلال تغلغلها في الحياة الحضرية، وتفاعلها وتعاملها اليومي وبشكل مكثف مع مختلف الجماعات الاجتماعية، كما أن طول المدة أيضا يحدث الألفة بين الأسرة وباقي مكونات المجتمع، هذه الألفة التي تأتي من خلال خلق شبكة علاقات اجتماعية جديدة داخل المدينة.

إن طول مدة إقامة الأسرة في المدينة يجعلها تتبنى وتكتسب الأساليب الحضرية فكرا وممارسة، الأمر الذي من شأنه أن يزيل الفروق والاختلافات بين الحضريين الأصليين والحضريين الجدد، فتختفي الفروق والاختلافات التي على أساسها عادة تنشأ المضايقات، خاصة حين تحس الجماعة الأصلية أنها أفضل من الجماعة الوافدة، أو تحس أنها تهددها وتنافسها.

إن الأسر التي صرحت بأنها مازالت تتلقى مضايقات في المدينة، هي في الغالب الأسر حديثة الإقامة في المدينة، أو المقيمة فيها منذ مدة ليست بالطويلة، حيث تتلقى عادة المضايقات بسبب ممارساتها وسلوكيتها المرتبطة بالريف، حيث أن أغلب هذه الأسر مازالت محتفظة ببعض عادات وتقاليد وأفكار وسطها الأصلي، وهو ما يتعارض مع حياة المدينة، أين تصبح تشكل إزعاجا للحضريين الأصليين، مما ينتج عنه مضايقات يقومون بها تجاه الوافدين الجدد.

إن الأسر التي تجنبت المضايقات في المدينة هي الأسر التي نجحت في فك ارتباطها بوسطها الأصلي، من خلال تخليها عن بعض العادات والأفكار والممارسات التي كانت تميزها في الريف، وتبنت الأساليب الحضرية، هذا الأمر الذي لا يحدث إلا بعد مرور مدة زمنية طويلة من إقامتها في المدينة، حيث أن هذه الأسر بعد اكتسابها للأساليب الحضرية فإنها تسعى من وراء هذا الأمر إلى الاندماج في وسطها الجديد. كما يمكن أن نشير هنا إلى أن الأسر التي تتلقى مضايقات في المدينة، عادة ما ينتج عنه انطواءها وعزلتها، مما يعيق اندماجها في الوسط الحضري.

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من خلال معطيات هذا الجدول، هو أن طول مدة إقامة الأسرة في المدينة له تأثير على اندماجها في الوسط الحضري، حيث كلما طالت مدة الإقامة كلما كان اندماج الأسرة سهلا وسلسا.

جدول رقم 24: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة والرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي.

			الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي		المجموع
			نعم	لا	
مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	[10 - 00]	ك	16	80	96
		%	16,7	83,3	100,0
	[20 - 11]	ك	33	123	156
		%	21,2	78,8	100,0
	[30 - 21]	ك	0	42	42
		%	0,0	100,0	100,0
	أكثر من30	ك	0	36	36
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	49	281	330
		%	14,8	85,2	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة ورغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، حيث عبرت نسبة 85.2 % من الأسر المهاجرة بعدم رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، منها 100.0 من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 21 و30 سنة، والأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 30 سنة، ثم تليها نسبة 83.3 % من الأسر التي تقدر مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات وأقل، ثم في الأخير نسبة 78.8 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة. وفي المقابل نجد أن نسبة 14.8 % فقط من الأسر التي عبرت عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، منها 21.2 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، ثم تأتي بعدها نسبة 16.7 % من الأسر

التي تقدر مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات وأقل. في حين أن الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 21 سنة لم تعبر إطلاقا عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن غالبية الأسر المهاجرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري لم تعبر عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، أي أنه ليس لديها أي نية في العودة إلى وسطها الأصلي، وهو ما يدل على أنها قد اعتادت العيش في المدينة، واندمجت فيها، كما يظهر الجدول أيضا أن مدة الإقامة في المدينة لها تأثير على عدم رغبتها في العودة، حيث أنه كلما طالت مدة الإقامة في المدينة، كلما قابله عدم الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، فهذه الأسر قد تخلت نهائيا عن فكرة العودة، وذلك لما وجدته في المدينة من ظروف ساعدتها على الاستقرار، خاصة في ظل توفر فرص العمل، والمسكن اللائق، ومنه فإنها أصبحت تفكر في بناء مستقبلها بعيدا عن الريف، الذي عانت فيه كثيرا، من سوء المعيشة، وظروف الحياة القاسية، في ظل عدم توفر الأمن في بعض الأحيان، وشح الموارد في أحيان أخرى. فكلما طالت مدة الإقامة، كلما ساعد ذلك الأسرة على التموقع، والتحرك في السلم الاجتماعي، حتى وصلت إلى درجة اكتسبت فيها الأساليب الحضرية، وأصبحت تتميز بها، كما نسجت شبكة علاقات اجتماعية جديدة، قائمة على أساس المصلحة المشتركة، تغنيها عن شبكة العلاقات القرابية التي كانت تساندها في الريف، وبالتالي أصبحت في غنى عن الدعم والتضامن الذي كانت تتلقاه في وسطها الأصلي.

وفي المقابل نجد أن الأسر التي عبرت عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي هي الأسر حديثة العهد بالمدينة، أو التي انتقلت إليها منذ مدة ليست بالطويلة، حيث مازالت تسيطر عليها أفكار وممارسات الريف، كما أن الحنين إلى الريف مازال يراودها، ومنه فإنه رغبتها في العودة مازالت قوية، خاصة إذا ما أحست بالتمايز في المدينة، مما يجعلها تعيش منعزلة، فتسعى إلى العودة إلى وسطها الأصلي لتحظى بالدعم والمساندة التي كانت تتلقاها في الريف، خاصة إذا لم تتحسن ظروفها المعيشية بعد انتقالها إلى المدينة، أو واجهتها صعوبات وعراقيل، فإنها تسعى للتخلص من هذه الصعوبات والعراقيل والهرب منها نحو وسطها الأصلي. كما أن الأسر التي مازالت متمسكة بعادات وتقاليد وقيم الريف هي الأسر الأكثر رغبة في العودة إليه، وذلك لأنها تجد نفسها في وسط مختلف تماما عن وسطها الأصلي، فتشعر بالغربة في المكان، وتعيش على هامش الحياة الحضرية، ومنه تصبح العودة إلى الوسط الأصلي بالنسبة لها أمرا مفروضا، لأنها لم تستطع التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

إن معطيات هذا الجدول جاءت مؤكدة لما جاء في الجدول الذي سبقه، حيث أن طول مدة الإقامة في المدينة له تأثير على الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، أي بمعنى آخر له تأثير على اندماج الأسرة في الوسط الحضري، فكلما طالت مدة إقامة الأسرة في المدينة، كلما سهل عليها الاندماج فيها، والتكيف مع نمط الحياة الذي يغلب عليها.

جدول رقم 25: يمثل العلاقة بين علاقة الأسرة مع الجيران وشعورها بالتمايز مع سكان المدينة.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
علاقة الأسرة مع الجيران	حسنة	ك	28	175	203
		%	13,8	86,2	100,0
	حسنة نوعا ما	ك	69	36	105
		%	65,7	34,3	100,0
	سيئة	ك	22	0	22
		%	100,0	0,0	100,0
المجموع		ك	119	211	330
		%	36,1	63,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين علاقة الأسرة مع جيرانها وشعورها بالتمايز مع سكان المدينة الأصليين، حيث عبرت نسبة 63.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالتمايز بينها وبين السكان الحضريين الأصليين، منها 86.2 % من الأسر التي صرحت أن علاقاتها مع الجيران حسنة، ثم تليها نسبة 34.3 % من الأسر التي صرحت بأن علاقتها مع جيرانها حسنة نوعا ما. وفي المقابل نجد أن 36.1 % من الأسر المهاجرة صرحت بشعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي علاقاتها مع جيرانها سيئة، تليها نسبة 65.7 % من الأسر التي علاقاتها مع جيرانها حسنة نوعا ما، وفي الأخير نسبة 13.8 % من الأسر التي علاقاتها مع جيرانها حسنة.

إن معطيات هذا الجدول تظهر بوضوح علاقة التأثير بين علاقة الأسرة مع جيرانها ومدى شعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، فكلما كانت علاقة الأسرة بالجيران حسنة، كلما قل شعور الأسرة بالتمايز، أي أن هناك انسجاما وتوافقا بين أفراد الأسرة المهاجرة والسكان الحضريين، فالأسرة التي تتمتع بعلاقات حسنة مع جيرانها، هي الأسرة التي استطاعت أن تتوافق مع سكان المدينة، حيث ينشأ هنا ما يسمى بالتماثل، هذه العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها إضعاف وتخفيف كل الفروق والاختلافات بين الأفراد والجماعات، بغرض الوصول إلى الوحدة والتضامن، بغرض تحقيق المصالح المشتركة، وهو ما يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول، التي تظهر بوضوح سعي الأسرة إلى تخفيف اختلافاتها مع السكان الأصليين، من خلال الانخراط في شبكة علاقات قائمة على حسن الجوار، والاحترام المتبادل، وهو ما يظهر بوضوح عند فئة الأسر التي صرحت بأن علاقاتها مع الجيران حسنة، هذه العلاقات التي يسيطر عليها أيضا الأفكار والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي تحث على حسن الجوار.

كما نسجل أيضا أن كل الأسر التي لها علاقات سيئة مع جيرانها، هي أسر تشعر بالتمايز والاختلاف عن السكان الأصليين، مما يجعلها دائما في موضع صراع ومواجهة، لفرض منطقها، أو أفكارها وقيمها، أو حتى إثبات وجودها، لذلك نجد أن علاقاتها مع الجيران سيئة، أي أن علاقاتها السيئة مع جيرانها يجعلها تحس بالاغتراب، ومن ثم تميل إلى الانعزال والهامشية، مما يجعلها تحس بالتمايز والاختلاف عنهم. لكن ما يجب أن نشير له هنا، أن سوء علاقات الجيرة ليس بالضرورة سببه الأسرة الوافدة، فقد تكون الأسرة الأصلية سببا في سوء علاقات الجيرة، خاصة إذا ما أحست أن الأسرة الوافدة أحسن منها اجتماعيا واقتصاديا، أين يدخل عامل الغيرة والحسد في بعض الأحيان، حيث تحس الأسرة الحضرية أن الأسرة الوافدة تنافسها في الحراك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، وفي بعض الأحيان تتفوق عليها.

إن سوء علاقات الجيرة في كثير من الأحيان يعود إلى الصعوبة التي تجدها الأسرة الوافدة في التأقلم والتكيف مع الوسط الجديد الذي انتقلت إليه، حيث أن الأسرة تجد نفسها في وسط مختلف عن وسطها الأصلي، وتغلب عليه أفكار وقيم وممارسات تختلف عن تلك التي كانت سائدة في الوسط الريفي، مما يجعلها تعيش في تناقض، بين التمسك بقيمها وعاداتها وتقاليدها، وبين اكتساب قيم وعادات وتقاليد الوسط الحضري، هذا التناقض الذي ينعكس على علاقاتها الاجتماعية في المدينة.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول، هو أن علاقات الجيرة الحسنة لها دور في تخفيف الفروق والاختلافات بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية، وبالتالي يختفي الشعور بالاختلاف والتمايز بين السكان الوافدين والسكان الأصليين، بمعنى آخر فإن علاقة الجيرة الحسنة باعتبارها مؤشرا من مؤشرا امتلاك مجال اجتماعي، لها تأثير على عدم الشعور بالاختلاف والتمايز بين الأسرة المهاجرة والأسرة الحضرية، باعتباره مؤشرا من مؤشرات التكيف والاندماج في الوسط الحضري، أي أن امتلاك مجال اجتماعي يساعد على تحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

جدول رقم 26: يمثل العلاقة بين علاقة الأسرة بجيرانها وضرورة إقامتها بجانب أقاربها في المدينة.

			ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
علاقة الأسرة مع الجيران	حسنة	ك	54	149	203
		%	26,6	73,4	100,0
	حسنة نوعا ما	ك	69	36	105
		%	65,7	34,3	100,0
	سيئة	ك	22	0	22
		%	100,0	0,0	100,0
المجموع		ك	145	185	330
		%	43,9	56,1	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين علاقات الجيرة للأسرة وضرورة إقامتها بجانب أقاربها في المدينة، حيث عبرت 56.1 % من الأسر المهاجرة بأنه ليس من الضروري إقامتها بجانب أقاربها بالمدينة، منها 73.4 % من الأسر التي علاقاتها بجيرانها حسنة، 34.3 % من الأسر التي علاقاتها بجيرانها حسنة نوعا ما. وفي المقابل صرحت 43.9 % من الأسر المهاجرة بضرورة إقامتها بجانب أقاربها بالمدينة، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي ترى أن علاقاتها مع جيرانها سيئة، 65.7 % من الأسر التي صرحت أن علاقاتها مع جيرانها حسنة نوعا ما، ثم نسبة 26.6 % من الأسر التي صرحت بأن علاقاتها مع جيرانها حسنة.

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن غالبية الأسر التي ترى أنه من غير الضروري أن تقيم بجانب أقاربها في المدينة، هي الأسر التي تعتبر أن علاقاتها بجيرانها حسنة، أي أنها ليست بحاجة إلى أقارب بجانبها ما دامت علاقاتها بجيرانها حسنة، بمعنى أن شبكة علاقاتها الجديدة التي كونتها في المدينة تغنيها عن الحاجة إلى الإقامة بالقرب من الأقارب، فالأسرة المهاجرة في هذه الحالة لم تعد بحاجة إلى الدعم والمساندة التي كانت تتلقاها من جماعتها القرابية، فقد ضمنت لنفسها مكانة اجتماعية في المدينة، خاصة في ظل توفر فرص العمل، وتحسن ظروفها المعيشية، ومنه فإنها قادرة على مواجهة ما يعترضها من صعوبات وعراقيل تواجهها في المدينة، دون الحاجة إلى مساندة جماعتها القرابية، خاصة إذا علمنا أن مكانة الأسرة في المدينة، تتحدد من خلال قدرات أفرادها وكفاءاتهم، وليس من خلال انتمائهم القرابي أو العشائري.

إن الأسرة التي نجحت في تشكيل شبكة علاقات جديدة، خاصة علاقات الجيرة، المبنية على الاحترام من جهة، والتعاون والتضامن من جهة أخرى، هي في الغالب الأسر التي استطاعت الاندماج في الوسط الحضري، وتبني الأساليب الحضرية في القيم والممارسات، كما استطاعت التخلي عن عادات وتقاليد وقيم وممارسات وسطها الريفي، وهي الأسر التي بدأت في التحرر من العلاقات القرابية، خاصة في إطارها الواسع، وأصبحت تعتمد على مؤسسات اجتماعية تحقق لها ما كانت تحققه لها جماعتها القرابية في وسطها الأصلي.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، أن أغلب الأسر التي كانت علاقاتها مع جيرانها سيئة في الوسط الحضري، هي الأسر التي صرحت بضرورة إقامتها بجانب أقاربها، وذلك لأنها بعد انتقالها من الريف إلى المدينة، وجدت نفسها مجردة من وسطها الاجتماعية، الذي كانت يضمن لها الأمان، مما جعلها غير قادرة على قطع صلتها بأقاربها، وبالتالي فإنها تنجذب نحو أقاربها وبني عشيرتها، أين تجد ثقافتها وتصوراتها الاجتماعية مازالت قائمة.

إن إقامة الأسرة المهاجرة بالقرب من جماعتها القرابية يضمن لها إمكانية الاتصال والتواصل فيما بينهم، هذا الاتصال الذي فقدته في المدينة مع جيرانها بسبب سوء العلاقة بينهم، فسوء علاقة الأسرة المهاجرة مع جيرانها دليل على صعوبة في التكيف والاندماج معهم، وبالتالي فإن هذه الأسرة دائما ما ترغب في الإقامة بالقرب من جماعتها القرابية، بغرض إعادة تشكيل البناء الاجتماعي الذي كان سائدا في الريف، الذي يحفظ لها أمنها واستقرارها، كما يساعدها على مواجهة القيم الجديدة التي تسود في الوسط الحضري.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول، أن العلاقات الاجتماعية للأسرة المهاجرة في الوسط الحضري لها دور في تحقيق تكيفها واندماجها في هذا الوسط، فكلما كانت علاقاتها خارج إطار القرابة ناجحة، كلما ساعدها ذلك على الاندماج والتكيف، أما إذا ما وقع العكس، أي إذا لم تنجح علاقاتها الاجتماعية خارج إطار القرابة، أو كانت مصدرا للصراع، فإنها دائما ما تلجأ إلى جماعتها القرابية، وتستقر بالقرب منها، حفاظا على أمنها واستقرارها، ورغبة منها في الحصول على الدعم والمساندة، الذي لم تجده عند الجماعات الاجتماعية في المدينة، فهي بهذا تسعى إلى خلق بيئتها الاجتماعية الريفية داخل الوسط الحضري، من خلال خلق التجمعات القرابية أو العشائرية، التي تسيطر عليها نفس قيم وأفكار وتصورات وسطها الريفي، مما يصعب عليها تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

جدول رقم 27: يمثل العلاقة بين نوعية العلاقات الاجتماعية للأسرة وشعورها بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
العلاقات الاجتماعية للأسرة في المدينة	حسنة	ك	0	116	116
		%	0,0	100,0	100,0
	حسنة نوعا ما	ك	6	183	189
		%	3,2	96,8	100,0
	سيئة	ك	14	11	25
		%	56,0	44,0	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين نوعية العلاقات الاجتماعية للأسر المهاجرة في المدينة، ومدى شعورها بالاغتراب فيها، حيث عبرت 93.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالاغتراب في وسطها الجديد الذي انتقلت إليه، منها 100.0 % من الأسر التي صرحت بأن علاقاتها الاجتماعية في المدينة حسنة، تليها نسبة 96.8 % من الأسر التي صرحت بأن علاقاتها الاجتماعية حسنة نوعا ما، ثم تأتي بعدها نسبة 44.0 % من الأسر التي صرحت بسوء علاقاتها الاجتماعية في المدينة. وفي المقابل نجد أن نسبة 6.12

% فقط من الأسر المهاجرة التي صرحت بأنها تشعر بالاغتراب في وسطها الجديد الذي انتقلت إليه، منها نسبة 56.0 % من الأسر التي صرحت بأن علاقاتها الاجتماعية في المدينة سيئة، تليها نسبة 3.2 % من الأسر التي كانت علاقاتها الاجتماعية حسنة نوعا ما، في حين أنه لا توجد أي أسرة تشعر بالاغتراب في المدينة من الأسر التي كانت علاقاتها الاجتماعية حسنة.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة لا تشعر بالاغتراب في المدينة، أي أن شعورها العام نحو هذا الوسط الجديد الذي انتقلت إليه، هو أنها تنتمي إليه، فالأسر التي نجحت في بناء علاقات اجتماعية جديدة في المدينة هي التي استطاعت التكيف مع نمط الحياة الحضرية، وهو ما تؤكده معطيات هذا الجدول، حيث أن كل الأسر التي كانت علاقاتها الاجتماعية حسنة، أصبحت تحس بالانتماء لوسطها الجديد، في حين أن الأسر التي كانت علاقاتها الاجتماعية سلبية، تمتاز بالسوء، وتعاني من خلل، هي الأسر التي فشلت في التوافق والتكيف مع باقي الأسر والجماعات الاجتماعية في المدينة.

إن انهيار العلاقات الاجتماعية للأسرة المهاجرة ناتج أساسا عن عدم رضاها بظروف معيشتها، ورفضها منظومة القيم السائدة في المدينة، وشعورها بعدم الانتماء إلى هذا الوسط، المختلف كليا عن وسطها الأصلي، مما يجعل هذه الأسر تميل نحو العزلة، ويغلب على علاقاتها الاجتماعية طابع السلبية، بحيث لا تتفاعل ولا تتواصل مع باقي الأسر و الجماعات الاجتماعية إلا في حالات قليلة، تقتضيها الضرورة الملحة لهذا الاتصال، فهذه الأسر كلما كانت علاقاتها الاجتماعية سيئة، كلما زاد شعورها بعدم الانتماء لهذا المجتمع.

إن الأسرة التي اعتادت في وسطها الأصلي على نوع معين من العلاقات الاجتماعية، مبنية على أساس القيم المشتركة، والعلاقات الشخصية القوية، فهي علاقات إلزامية لكل أفراد الأسرة، فلما انتقلت إلى المدينة، فإنها بالتأكيد لن تجد نفس هذه العلاقات، لأن الغالب في الوسط الحضري هو أن العلاقات الاجتماعية تمتاز بالسطحية، وغير إلزامية، فهي علاقات ثانوية، مما يصعب عليها تقبل هذا النوع من العلاقات، ومنه فإنها تميل إلى الاعتماد على العلاقات القرابية، وهو ما يجعل علاقاتها مع باقي الجماعات الاجتماعية سيئة، فهي لا تنتمي إلى هذا المجتمع إلا من خلال انتمائها لجماعتها القرابية أو العشائرية، وحين تغيب عنها جماعتها القرابية، وتبتعد عنها، وبالتالي فإنها تفقد روابطها الأولية الأصلية، ومنه تميل إلى العزلة ولا تحس بالانتماء إلى هذا الوسط.

إن شعور الأسرة المهاجرة بالانتماء إلى الوسط الجديد الذي انتقلت إليه، لم يأت من العدم، فالأسرة التي استطاعت أن تغير أوضاعها وواقعها الاجتماعي نحو الأحسن، وأصبحت من الفاعلين في مجتمعها الجديد، هي التي استطاعت التكيف مع وسطها الجديد، وبالتالي يتولد لديها شعور بالانتماء، على عكس الأسرة التي لم تحقق ذلك، وبالتالي فإنها تبقى على هامش الحياة الحضرية، ومنه تسوء علاقاتها الاجتماعية داخل المدينة وتنهار، وهو ما يؤدي بها إلى العزلة والشعور بالاغتراب في الوسط الجديد.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول، هو أنه كلما كانت العلاقات الاجتماعية للأسرة المهاجرة في الوسط الحضري حسنة وإيجابية، كلما زاد لديها الشعور بالانتماء إلى هذا الوسط، وعليه فإنه بإمكانها تحقيق تكيفها واندماجها في هذا الوسط، على عكس الأسرة المهاجرة التي تسوء علاقاتها الاجتماعية بالمدينة ويميزها الاضطراب، فيتولد لديها شعور بالاغتراب وعدم الانتماء إلى وسطها الجديد، ينتج عنه صعوبة في التكيف والاندماج داخل هذا الوسط.

جدول رقم 28: يمثل العلاقة بين علاقات الزوج في العمل ورغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي.

			الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي		المجموع
			نعم	لا	
تقييم الزوج لعلاقاته في العمل	حسنة	ك	13	174	187
		%	7,0	93,0	100,0
	حسنة نوعا ما	ك	30	81	111
		%	27,0	73,0	100,0
	سيئة	ك	5	16	21
		%	23,8	76,2	100,0
المجموع		ك	48	271	319*
		%	15,0	85,0	100,0

* انخفاض عدد أفراد العينة بسبب وفاة الزوج أو طلاقه، أو أنه عاطل عن العمل.

يوضح هذا الجدول العلاقة بين علاقات الزوج في العمل ورغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي، حيث عبرت 85.0 % من الأسر المهاجرة بعدم رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، منها 93.0 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج حسنة، تليها نسبة 76.2 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج سيئة، ثم نسبة 73.0 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج حسنة نوعا ما. وفي المقابل نجد نسبة 15.0 % من الأسر المهاجرة عبرت عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، منها 27.0 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج حسنة نوعا ما، تليها نسبة 23.8 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج سيئة، ثم نسبة 7.0 % من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج سيئة.

من خلال معطيات هذا الجدول، نلاحظ أن أغلب الأسر المهاجرة عبرت عن رغبتها في الاستقرار في المدينة، ورفضها لفكرة العودة لوسطها الأصلي، وهي في غالبها من الأسر التي كانت فيها علاقات العمل للزوج حسنة، أي أن هذه العلاقات الحسنة كان لها تأثير على قرار الأسرة في عدم العودة، وربما هذا راجع

أساسا إلى أن الزوج قد اندمج في محيط عمله، وهو ما تؤكده علاقاته الحسنة التي كونها في مكان عمله، وبالتالي فإنه يبدو جليا أنه قد حقق استقراره المهني، وما يمكن أن نشير له هنا علاقات الزوج الحسنة في العمل قد ترجع أساسا إلى ما يتميز به من امتيازات في منصب عمله، من مكانة مرموقة، وأجر مرتفع، تضمن له العيش الكريم، الذي يسعى لتحقيقه، هذا الأمر الذي كان هدفا أساسيا لهجرة أغلب الأسر من الريف نحو المدينة، بحثا عن فرص عيش أفضل، فالامتيازات التي يحصل عليها الزوج في عمله تحقق له الرضا الوظيفي، ومنه فإن علاقاته تكون نتاجا لهذا الرضا، فيسعى إلى أن تكون علاقاته حسنة، ليضمن استمرار هذه الامتيازات ويحافظ عليها.

وفي المقابل تقل نسبة الأسر التي ترغب في العودة للوسط الأصلي، فإذا ما ربطنا هذا الأمر بعلاقات العمل للزوج، فإن الأسر التي ترغب في العودة هي الأسر التي تكون فيها علاقات الزوج في العمل مضطربة، فيؤثر ذلك على تكيفه مع عمله، وبالتالي فإنه عرضة للكثير من المشاكل التي قد تحرمه من عمله، وبالتالي يفقد مصدر رزقه، الذي يعيل به أفراد أسرته، ومنه يفشل في تحقيق الهدف الذي انتقلت من أجله الأسرة إلى المدينة، وهو تحسين ظروف المعيشة، ومنه تصبح العودة إلى الوسط الأصلي أمرا لابد منه، ففي هذه الحالة فإن الأسرة لا تستطيع تحمل تكاليف المعيشة في المدينة، التي تكون في المدينة أكبر منها في الريف، ولا تستطيع توفير كل المتطلبات المتزايدة لأفراد الأسرة، ليصبح الريف بذلك هو الحل، أين تنخفض تكاليف المعيشة وتقل متطلباتها، نظرا لبساطة حياة الريف.

إن اضطراب علاقات العمل للزوج وسوءها قد ترجع لعدم رضاه عن عمله، خاصة إذا كان الأمر متعلقا بظروف العمل، من حيث عدم تناسب الأجر والجهد، وهو الأمر الذي ينطبق على الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض، أين تكون وظائفهم مجهدة، يقابلها أجهر منخفض، وفي بعض الأحيان سوء معاملة واستغلال، يؤدي إلى عدم الرضا عن الوضع القائم، والذي عادة ما يظهر من خلال علاقات مهنية مضطربة، كتعبير عن الرفض، وهو ما لمسناه عند بعض الأسر، التي سجلنا عندها رغبة ملحة عند بعض الأزواج في تغيير مكان العمل، نتيجة ما يعانونه في مكان عملهم الحالي، وعدم رضاهم عن الأجر الذي يتقاضونه، لأنه لا يلبي متطلبات معيشتهم، فهم دائما يطمحون للأفضل.

إن انعكاسات طبيعة علاقات العمل للأزواج تظهر واضحة على الرغبة في العودة للوسط الأصلي من عدمه، فكلما كانت حسنة كلما كانت الرغبة في العودة للوسط الأصلي أقل، فكلما تحقق الاستقرار المهني

للزوج، كلما ساعده ذلك على التكيف والاندماج في مكان عمله، وكلما تحسنت علاقاته مع زملائه، وإذا ما تحقق للزوج استقراره المهني، وبالتالي تتلاشى فكرة العودة إلى الوسط الأصلي وتختفي، وذلك لأن قرار الأسرة في العودة من عدمه مرتبط بالظروف المهنية للزوج، لأن له التأثير الكبير على القرارات التي تتخذها الأسرة، خاصة المصيرية منها.

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من معطيات هذا الجدول هو أن علاقات العمل، باعتبارها مؤشرا من مؤشرات امتلاك المجال الاجتماعي، لها تأثير على رغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي من عدمه، باعتبارها من مؤشرات التكيف والاندماج في الوسط الحضري، بمعنى أن امتلاك المجال الاجتماعي يساعد الأسرة على التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

جدول رقم 29: يمثل العلاقة بين علاقات الأبناء في المدرسة وتلقي الأسرة لمضايقات في المدينة.

			تلقي الأسرة مضايقات في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
علاقات الأبناء مع زملائهم في المدرسة	حسنة	ك	0	166	166
		%	0,0	100,0	100,0
	حسنة نوعا ما	ك	43	81	124
		%	34,7	65,3	100,0
	سيئة	ك	0	0	0
		%	0.0	0.0	0.0
المجموع		ك	43	247	290*
		%	14,8	85,2	100,0

* يمثل عدد الأسر الذين لديهم تلاميذ متمدرسين فقط

يوضح هذا الجدول العلاقة بين علاقات الأبناء في المدرسة ومدى تلقي الأسرة لمضايقات في المدينة، حيث عبرت 85.2 % من الأسر المهاجرة عن عدم تلقيها لأية مضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي علاقات أبنائها في المدرسة حسنة، ثم تليها نسبة 65.3 % من الأسر التي علاقات أبنائها في المدرسة حسنة نوعا ما. وفي المقابل نجد نسبة 14.8 % من الأسر التي تتلقى

مضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية، منها 34.7 % من الأسر التي علاقات أبنائها في المدرسة حسنة نوعا ما، في حين لم نسجل أية أسرة عبرت عن سوء علاقات أبنائها مع زملائهم في المدرسة.

من خلال معطيات هذا الجدول يتبين أن أغلب الأسر المهاجرة لا تتلقى مضايقات بسبب أصولها الريفية، وهي في الغالب من الأسر التي كانت فيها علاقات أبنائهم مع زملاء المدرسة علاقات حسنة، حتى أنه بالنسبة للأسر التي كانت فيها علاقات الأبناء حسنة نوعا ما، لم تعبر في أغلبها على تلقيها مضايقات في المدينة، أي أن علاقات الأبناء في المدرسة تتناسب مع عكسيا مع المضايقات التي تتلقاها الأسرة في المدينة بسبب أصولها الريفية، فكلما كانت علاقات الأبناء حسنة في المدرسة، كلما زاد شعور الأسرة بالانتماء للمدينة، وتقل فيها المضايقات التي تتلقاها.

إن أهم ما يمكن أن نشير له من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة عبرت عن نوعية العلاقات الحسنة لأبنائهم مع زملائهم في المدرسة، أي أن جل الأبناء مندمجون في وسطهم المدرسي، ومستقرون فيه، وهذا الأمر لا يرجع إلى سلوكيات الأبناء وتصرفاتهم فقط، وإنما يرجع إلى طبيعة النظام المدرسي، فالمدرسة باعتبارها إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، تعمل على دمج كل التلاميذ فيها، وتحقيق تكيفهم واستقرارهم، بما يتوافق مع توفير بيئة مدرسية سليمة، تحارب كل أنواع السلوكيات والتصرفات غير السوية، وتحارب العنف بكل أشكاله وأنواعه، فنظام المدرسة على العموم قائم على تساوي الفرص بين الجميع، ويعمل على تحقيق العدالة بين الجميع، من خلال منظومة القوانين والتشريعات التي تسير الحياة المدرسية، وبالتالي فإن تنظيم العلاقات بين الأبناء المتمدرسين يعتبر شيئا ضروريا، للحفاظ على بيئة سوية لتمدرسهم.

على الرغم من أن أغلب الأسر عبرت عن عدم تلقيها مضايقات في المدينة، بسبب أصولها الريفية، غير أنه توجد بعض الأسر التي صرحت بذلك، على الرغم من أن نسبتهم قليلة، وهي في معظمها الأسر التي كانت فيها علاقات الأبناء في المدرسة حسنة نوعا ما، أي هذه العلاقات لم تحقق الرضا التام لدى الأسرة، وهي الأسر التي يعاني فيها أبناؤها من بعض المشاكل، غير أن هذه المشاكل ليست بالضرورة مع زملائهم في المدرسة، وإنما ترجع إلى سلوكياتهم المرفوضة في البيئة المدرسية، التي قد تتمثل في العنف اللفظي أو المادي، تجاه المربين، أو تجاه تجهيزات المؤسسة، فهذه الأسر ترى أن تصرفات أبنائها هي مؤشر على سوء علاقاتهم في الوسط المدرسي، وتعبر عن سوء تكيفهم مع بيئتهم المدرسية.

إن الأسرة التي استطاع أبناؤها الاندماج والتكيف في بيئتهم المدرسية، هي الأسرة التي تستطيع الاستقرار في المدينة، ومن ثم تبدأ في التكيف والاندماج في وسطها الجديد، وهو نفس الشيء الذي يحدث مع الأسرة التي استطاع فيها الزوجان الاستقرار والاندماج في مكان عملهم، فهي تستطيع تحقيق اندماجها، من خلال اندماج أفرادها كل في بيئته التي يتفاعل فيها ويتعامل معها يوميا، ومن ثم فإن اندماجها مرتبط باندماج أفرادها في الحي، في المدرسة وفي مكان العمل، وفي كل وسط تتشكل فيه علاقات اجتماعية إيجابية لأفرادها، بمعنى آخر امتلاك الأسرة لمجال اجتماعي، يظهر من خلال علاقات اجتماعية إيجابية لأفرادها، كل في وسطه، يساعدها على الاندماج في الوسط الحضري الذي انتقلت إليه.

رابعا– خلاصة واستنتاجات الفرضية الأولى:

من خلال تحليل وتفسير معطيات الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الأولى، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– يعتبر تحسن ظروف المعيشة في أي وسط هو مفتاح الاندماج فيه، فمن غير المعقول أن يتحقق الاندماج والتكيف في وسط ما لأي فرد أو جماعة لا تحس بالرضا عن ظروف المعيشة فيه، وذلك لأن عدم الرضا عن ظروف المعيشة في المدينة مثلا، يجعل الأسرة لا تحس بالاستقرار، وبالتالي تبقى دائما تسعى للحراك والتنقل بحثا عن ظروف أفضل، وهو ما يجعلها تنأى بنفسها عن التفاعل وإقامة علاقات اجتماعية داخل هذا الوسط، وتعيش نوعا من العزلة، على اعتبار أن الأسرة غالبا ما تبدأ في تكوين علاقاتها في الوسط الذي تنوي الاستقرار فيه، تعبيرا ودلالة على رضاها، ومن ثم اندماجها وتكيفها في هذا الوسط الجديد.

– يلعب المسكن دورا مهما في تحقيق استقرار الأسرة، ومن ثم انخراطها في شبكة علاقات وتفاعلات جديدة، هذا المسكن الذي يتأثر بما تحققه الأسرة المهاجرة من مداخيل شهرية، فكلما ارتفع مستوى دخلها، كلما كان بإمكانها الحصول على سكن لائق، يضمن العيش الكريم لها. إن أغلب الأسر المهاجرة تقيم في شقق في عمارات، لسهولة الحصول على هذا النوع من المساكن، خاصة في ظل البرامج التي توفرها الدولة لمختلف فئات الدخل. فمتوسط الدخل الشهري له تأثير على نوعية وشكل المسكن الذي تقيم فيه الأسرة.

– يتأثر رضا الأسرة بظروف معيشتها في المدينة باعتبارها مؤشرا للتكيف والاندماج فيها، بطبيعة ملكية المسكن باعتبارها إحدى مؤشرات امتلاك المجال في الوسط الحضري. هذا الرضا عن نوع وشكل المسكن يؤثر أيضا على شعور الأسرة بالاغتراب في المدينة، فكلما كانت الأسرة راضية عن نوع وشكل مسكنها، كلما قل شعورها بالاغتراب في المدينة، وزاد شعورها بالانتماء، ومنه يتحقق اندماجها.

– يلعب اختيار الأسرة المهاجرة للحي الذي تقيم به، دورا مهما في عدم تلقيها للمضايقات في المدينة، فكلما كان الحي من اختيارها، كلما قلت المضايقات التي تتلقاها في الوسط الحضري، وبالتالي فإن امتلاك المجال في هذه الحالة (من خلال اختيار الحي) يساعد الأسرة على الاندماج الاجتماعي في الوسط الجديد الذي انتقلت إليه.

– يلعب توفر شروط الأمن والنظافة في الحي الذي تقيم فيه الأسرة، دورا مهما في التأثير على رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، فكلما توفر الحي على شروط الأمن والنظافة، وبالتالي توفر شروط العيش الكريم، كلما قلت رغبة الأسرة في العودة إلى وسطها الأصلي، ومن ثم التكيف والاندماج في الوسط الذي انتقلت إليه. أي بصيغة أخرى توفر شروط الأمن والنظافة في الحي كمؤشر من مؤشرات امتلاك المجال الجيد، يساعد في التقليل من الرغبة في العودة إلى الوسط الأصلي، كمؤشر من مؤشرات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، أي أن امتلاك المجال الجيد يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري.

– يتأثر شعور الأسرة المهاجرة بالتمايز عن سكان المدينة الأصليين بالمستوى التعليمي للزوجين، حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين، كلما شعرت الأسرة بالتماثل والتلاؤم مع باقي سكان المدينة الآخرين، أي أن المستوى التعليمي للزوجين له تأثير على اندماج أفراد الأسرة في الوسط الحضري، فالمستوى التعليمي المرتفع للزوجين يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري بسهولة، فاندماجها يتحقق من خلال مساهمة الأفراد والجماعات في استمرارية المجتمع، هذه المساهمة التي تكون أكثر فاعلية لدى الأفراد الذين يمتلكون مستوى تعليما مرتفعا، فالأزواج المتعلمون دائما ما يساهمون في حركية مجتمعهم، وهو ما يحول دون حدوث تمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، وبالتالي يتحقق اندماجهم.

– تساهم مدة إقامة الأسرة الريفية في المدينة في تحقيق تكيفها واندماجها فيها، فكلما زادت مدة الإقامة، كلما ساعد ذلك الأسرة المهاجرة على التكيف والاندماج في الوسط الحضري، فاندماج الأسرة الريفية في الوسط الحضري مرتبط في كثير من الأحيان بمدة إقامتها في هذا الوسط. كما أن الأسرة النووية هي الأكثر تقبلا وتبنيا للثقافة السائدة في الوسط الحضري، فهي الأكثر قدرة على الاندماج في هذا الوسط.

– إن تمسك الأسرة الريفية بعاداتها وتقاليدها في الوسط الحضري، لا يعني بالضرورة عدم تكيفها واندماجها فيه، وإنما يتعلق الأمر هنا بتشابه الإطار الثقافي العام للوسطين، فتشابه وتماثل الإطار الثقافي العام بين الوسط الريفي والوسط الحضري، يساعد الأسرة المهاجرة على الاندماج في الوسط الحضري، وذلك لأنها لا تحس بالغربة في المكان، فالأمر هنا لا يتعدى تغيير البيئة الفيزيقية، في حين أن الأسرة تجد نفسها في بيئة اجتماعية وثقافية مشابهة للبيئة التي جاءت منها، ومنه يتحقق اندماجها بشكل سهل.

– تلعب علاقات الجيرة الحسنة دورا في تخفيف الفروق والاختلافات بين الأسرة الريفية والأسرة الحضرية، وبالتالي يختفي الشعور بالاختلاف والتمايز بين السكان الوافدين والسكان الأصليين، بمعنى آخر فإن علاقة الجيرة الحسنة، لها تأثير على عدم الشعور بالاختلاف والتمايز بين الأسرة المهاجرة والأسرة الحضرية.

– تلعب مختلف العلاقات الاجتماعية للأسرة المهاجرة في الوسط الحضري دورا في تحقيق تكيفها واندماجها في هذا الوسط، فكلما كانت علاقاتها خارج إطار القرابة ناجحة (علاقات الجيرة، علاقات العمل...)، كلما زاد لديها الشعور بالانتماء إلى هذا الوسط، وعليه فإنه بإمكانها تحقيق تكيفها واندماجها في هذا الوسط، على عكس الأسرة المهاجرة التي تسوء علاقاتها الاجتماعية بالمدينة ويميزها الاضطراب، فيتولد لديها شعور بالاغتراب وعدم الانتماء إلى وسطها الجديد، فتلجأ إلى جماعتها القرابية، وتستقر بالقرب منها، حفاظا على أمنها واستقرارها، ورغبة منها في الحصول على الدعم والمساندة، الذي لم تجده عند الجماعات الاجتماعية في المدينة، فهي بهذا تسعى إلى خلق بيئتها الاجتماعية الريفية داخل الوسط الحضري، من خلال خلق التجمعات القرابية أو العشائرية، التي تسيطر عليها نفس قيم وأفكار وتصورات وسطها الريفي، مما يصعب عليها تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

– إن الأسرة التي استطاع أبناؤها الاندماج والتكيف في بيئتهم المدرسية، هي الأسرة التي تستطيع الاستقرار في المدينة، ومن ثم تبدأ في التكيف والاندماج في وسطها الجديد، وهو نفس الشيء الذي يحدث مع الأسرة التي استطاع فيها الزوجان الاستقرار والاندماج في مكان عملهم، فهي تستطيع تحقيق اندماجها، من خلال اندماج أفرادها كل في بيئته التي يتفاعل فيها ويتعامل معها يوميا، ومن ثم فإن اندماجها مرتبط باندماج أفرادها في الحي، في المدرسة وفي مكان العمل، وفي كل وسط تتشكل فيه علاقات اجتماعية إيجابية لأفرادها، بمعنى آخر امتلاك الأسرة لمجال اجتماعي، يظهر من خلال علاقات اجتماعية إيجابية لأفرادها، كل في وسطه، يساعدها على الاندماج في الوسط الحضري الذي انتقلت إليه.

* من خلال هذا كله، نستنتج أن امتلاك الأسرة المهاجرة لمجال سوسيو–جغرافي في الوسط الحضري، الذي يتعلق أساسا بالمسكن والحي، ومكان العمل والدراسة، وما ينشأ داخلها من علاقات اجتماعية مختلفة، يساعدها على الاندماج في هذا الوسط.

الفصل الثامن:

علاقة الأسرة مع الوسط الأصلي

والاندماج الاجتماعي في الوسط

الحضري.

– تمهيد:

إن استمرار علاقة الأسرة مع وسطها الأصلي دائما ما يجعلها تعيش جملة من التناقضات، فهي تعمل على اكتساب الأساليب الحضرية من جهة، وتحتفظ بعاداتها وتقاليدها من جهة أخرى، فالمحافظة على هذه العلاقة مع الوسط الأصلي تساعدها على مقاومة البيئة الاجتماعية الجديدة من جهة، وتمنعها من التحرر من بعض الضغوطات القبلية من جهة أخرى، كما تؤثر على علاقاتها الاجتماعية بالمدينة، ففي هذا الإطار فإن أفراد الأسرة النازحة لا يبنون علاقات جديدة إلا في إطار محدود، في مكان العمل أو الحي مثلا، حيث تتميز هذه العلاقات بالسطحية، مما يعيق تحقيق الاندماج اجتماعيا وثقافيا.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى العلاقة الموجودة بين ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي وقضية اندماجها في الوسط الحضري، وذلك بغرض اختبار صحة فرضية البحث الثانية، التي صيغت بالشكل التالي: **"استمرار ارتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري"**، وذلك من خلال بناء مجموعة من الجداول الإحصائية، نربط فيها بين مؤشرات ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي من جهة، وبين مؤشرات اندماجها في الوسط الحضري من جهة أخرى، وذلك بغرض معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أولا– علاقة الأسرة النازحة بوسطها الأصلي من خلال استمرار زيارته:

جدول رقم 30: يمثل العلاقة بين حيازة الأسرة لممتلكات في منطقتها الأصلية وزيارتها لها.

			زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية		المجموع
			نعم	لا	
حيازة الأسرة لأملاك بمنطقتها الأصلية	نعم	ك	45	0	45
		%	100,0	0,0	100,0
	لا	ك	221	64	285
		%	77,5	22,5	100,0
المجموع		ك	266	64	330
		%	80,6	19,4	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين حيازة الأسرة المهاجرة لممتلكات في منطقتها الأصلية وزيارتها لها، حيث صرحت 80.6 % من الأسرة المهاجرة باستمرار زيارتها لوسطها الأصلي، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي لديها أملاك بوسطها الأصلي، ونسبة 77.5 % من الأسر التي ليست لديها أملاكها بمنطقتها الأصلية. وفي المقابل نجد أن نسبة 19.4 % من الأسر المهاجرة عبرت عن عدم زيارتها لمنطقتها الأصلية، منها 22.5 % من الأسر التي ليست لديها ممتلكات بها.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة ما زالت تتواصل مع وسطها الأصلي، أي أنها مازالت مرتبطة به، ولعل ما جعل هذه الأسر لا تزال مرتبطة بوسطها الأصلي هو الأملاك التي تركتها في الريف، وهو ما تفسره نسبة 100.0 % من الأسر التي مازالت لديها أملاك في الريف، التي صرحت باستمرار زيارتها لوسطها الأصلي، أي أن الأسرة التي مازالت لديها أملاك في وسطها الأصلي، هي أغلب الأسر التي مازالت في تواصل مع هذا الوسط.

إن السبب الوجيه الذي جعل هذه الأسر تزور وسطها الأصلي، حسب معطيات هذا الجدول هو سبب مادي بحث، حيث أن هذه الزيارات تكون عادة لتفقد الممتلكات (مساكن، أراضي زراعية، حيوانات ومواشي)، وبالتالي الانتفاع مما تنتجه خاصة الأراضي الزراعية والمواشي، مما يساعد هذه الأسر في مواجهة

ظروف المعيشة الصعبة في المدينة، أي أن هذه الأسر مازالت تعتمد عليها في معيشتها حتى ولو هاجرت من الريف، فممتلكاتها في الريف تعتبر دعامة اقتصادية لها في المدينة.

غير أنه يمكن أن يكون هذا التواصل مع الوسط الأصلي ليس لأسباب اقتصادية فقط، فربما يعود الأمر لأسباب أخرى، وهو تدعمه معطيات هذا الجدول، حيث أنه توجد أسر لم تبقى لها أي ممتلكات في الريف، غير أنها صرحت بزيارتها لوسطها الأصلي، وهو الأمر الذي يرجع ربما لأسباب اجتماعية، تتعلق أساسا بقوة علاقات القرابة، وتمسك هذه الأسر بها، حيث مازالت تزور هذه الأسر وسطها الأصلي، خاصة في المناسبات والأعياد، تعبيرا منها على محافظتها على علاقاتها القرابية وصلة الرحم، هذه العلاقات التي افتقدتها في الوسط الحضري، بعد انتقالها إليها، أين يتميز هذا الوسط بضعف هذا النوع من العلاقات، وتحل محلها علاقات من نوع آخر، قائمة على أساس المصلحة المشتركة، وتتميز بالسطحية والضعف.

ويظهر من خلال معطيات هذا الجدول أيضا أن هناك أسرا قطعت اتصالها بوسطها الأصلي، فهي لم تعد تزوره، خاصة تلك التي فقدت كل ممتلكاتها في الريف، أي أنه لم يعد لها مبرر لزيارة وسطها الأصلي، وهي في العموم الأسر التي بدأت تتبنى أساليب الحياة الحضرية، وشكلت علاقات جديدة، تغنيها عن علاقات القرابة والعشيرة، أو تلك الأسر التي وجدت جماعاتها القرابية في المدينة، وتعيش بالقرب منها، كما أن هناك أسرا التي لم تعد في حاجة إلى الدعم والتضامن، الذي كانت تتلقاه من جماعتها القرابية، فقد أصبحت تعتمد على مؤسسات اجتماعية أخرى، توفر لها الدعم والمساندة، وهي أيضا الأسر التي تحسنت ظروفها المعيشية، فأصبحت تعتمد على نفسها وعلى مداخيلها، من خلال نظام الأجور السائد في المدينة، بدل الاعتماد على العائلة والجماعة القرابية.

إن أهم شيئا يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول، هو أغلب الأسر المهاجرة مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي، هذا الارتباط الذي يعود في كثير من الأحيان لأسباب اقتصادية، مرتبطة أساسا بما تمتلكه هذه الأسر في وسطها الأصلي من مساكن ومزارع ومواشي، تعتمد عليها في معيشتها في المدينة.

جدول رقم 31: يمثل العلاقة بين وجود أقارب في المنطقة الأصلية ومواصلة زيارة الأسرة لها.

			زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية		المجموع
			نعم	لا	
وجود أقارب للأسرة في منطقتها الأصلية	نعم	ك	266	22	288
		%	92,4	7,6	100,0
	لا	ك	0	42	42
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	266	64	330
		%	80,6	19,4	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين وجود أقارب للأسرة في وسطها الأصلي واستمرار زيارتها له، حيث عبرت نسبة 80.6 % من الأسر المهاجرة بزيارتها لوسطها الأصلي، منها 92.4 % من الأسر التي لديها أقارب بمنطقتها الأصلية. وفي المقابل عبرت نسبة 19.4 % من الأسر المهاجرة بعدم زيارتها لوسطها الأصلي، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي ليس لديها أقارب بمنطقتها الأصلية، ونسبة 7.6 % من الأسر التي لديها أقارب بمنطقتها الأصلية.

لقد جاءت معطيات هذا الجدول مدعمة لمعطيات الجدول السابق، حيث أن أغلب الأسر مازالت تزور منطقتها الأصلية، خاصة تلك الأسر التي مازال أقاربها يقيمون بها، وهو ما يدل على استمرار ارتباط هذه الأسر بمنطقتها الأصلية، وما يمكن أن نسجله هنا هو أن الأسرة المهاجرة تعمل على استمرار علاقاتها العائلية، خاصة تلك الأسر التي انتقلت إلى المدينة لأسباب اقتصادية، فهي تبقى متمسكة بكل علاقاتها الاجتماعية التي تربطها بوسطها الأصلي، وتسعى جاهدة للحفاظ عليها، فالأسرة التي أوجدت نفسها في وسط جديد مختلف عن وسطها الأصلي من حيث العادات والتقاليد والسلوكيات، تحس بالغربة في المكان، وتتجه نحو العزلة، فتسعى من خلال زيارة منطقتها الأصلية للمحافظة على علاقاتها القرابية، كوسيلة مقاومة للتغير والاختلاف الذي وجدته في الوسط الحضري.

إن الأسر التي انقطعت عن زيارة وسطها الأصلي رغم وجود أقارب لها هناك، هي من الأسر التي فقدت ممتلكاتها من مساكن وأراضي، قد أصبحت تحس بالحرج في زيارة وسطها الأصلي، حيث أصبحت تحس

بأنها عبئ على جماعتها القرابية، لذا فإن زيارتها لمنطقتها الأصلية، أصبحت قليلة جدا، لا تتعدى القيام بواجب الزيارة في المناسبات والأعياد، أو حضور الجنائز، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها ترى أن مستقبلها في المدينة، فهي ترى أن الارتباط بالوسط الأصلي بعد مغادرته لا يفيدها في شيء، فكل حياتها أصبحت مبنية على ما توفره المدينة من فرص، وأن الاعتماد على الجماعة القرابية ليس ضرورة، في ظل الفرص المتاحة في المدينة على أساس الكفاءة والقدرة، وليس على أساس الانتماء للعائلة والعشيرة.

إن انقطاع بعض الأسر المهاجرة عن زيارة وسطها الأصلي، لا يعني بالضرورة أنها قد قطعت الاتصال بجماعتها القرابية، فبعض الأسر قد وجدت جماعتها القرابية بالمدينة، وتعيش بالقرب منها، أين نجد في بعض الأحيان تجمعات سكانية في المدينة قائمة على أساس القرابة والعشيرة، هذه التجمعات التي أصبحت تشكل امتدادا للوسط الأصلي في المدينة، حيث يسعون إلى تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري. فالمهاجر الذي يجد نفسه فجأة مجردا من بيئته الأصلية، التي كانت تضمن له الأمان، فإنه لا يستطيع قطع صلته بأهله وأقاربه، فتجده دائما منجذبا نحوهم ليقيم معهم، حيث يشكلون تجمعا يحافظون من خلاله على خصوصيتهم وانتمائهم القرابي.

جدول رقم 32: يمثل العلاقة بين حيازة الأسرة أملاك في منطقتها الأصلية والرغبة في العودة إليها.

			الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي		المجموع
			نعم	لا	
حيازة الأسرة لأملاك بمنطقتها الأصلية	نعم	ك	4	41	45
		%	8,9	91,1	100,0
	لا	ك	45	240	285
		%	15,8	84,2	100,0
المجموع		ك	49	281	330
		%	14,8	85,2	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين حيازة الأسرة المهاجرة لأملاك في منطقتها الأصلية والرغبة في العودة إلى وسطها الأصلي، حيث عبرت نسبة 85.2 % من الأسر المهاجرة بعدم رغبتها في العودة إلى منطقتها الأصلية، منها نسبة 91.1 % من الأسر التي ليست لديها أية أملاك بالمنطقة الأصلية، ونسبة 84.2 % من الأسر التي لديها أملاك في وسطها الأصلي. وفي المقابل نجد أن نسبة 14.8 % فقط من الأسر التي عبرت عن رغبتها في العودة إلى وسطها الأصلي، منها نسبة 15.8% من الأسر التي لديها أملاك بمنطقتها الأصلية، ونسبة 8.9 % من الأسر التي ليست لديها أملاك في وسطها الأصلي.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة ليست لديها أية نية في العودة إلى وسطها الأصلي، سواء من الأسر التي لديها ممتلكات في منطقتها الأصلية أو لا، وما يمكن أن نلاحظه هنا أن أغلب الأسر المهاجرة قد فقدت ما كانت تملكه في وسطها الأصلي، أي أنها فقدت ما يربطها بهذا الوسط، فالأسرة التي فقدت ما تملكه في وسطها، فإنه يصعب عليها العودة إليه، لأنها فقدت الدافع لذلك، ما عدا ما تبقى لها من دوافع اجتماعية كعلاقات القرابة، التي تبقى ملتزمة بها حتى بعد انتقالها إلى المدينة، حتى ولو لم تكن بمثل القوة والكثافة التي كانت تميز هذه العلاقات في الوسط الريفي، فرابط القرابة في المجتمع الجزائري خاصة، يبقى مستمرا نظرا لما له من دلالة في سلم القيم، خاصة تلك القيم المستمدة من

تعاليم الدين الإسلامي، التي تحث على صلة الرحم، فعلاقات القرابة يمكن أن تضعف في مجتمع المدينة، غير أنها لا تندثر، فهي تبقى قائمة حتى في حالة البعد المجالي بين الجماعات القرابية.

إن انتقال الأسرة من وسطها الريفي إلى الوسط الحضري، لا يعني بالضرورة قطعها لعلاقاتها مع وسطها الأصلي، فهي بعد انتقالها إلى المدينة يصعب عليها نقل ممتلكاتها معها، وبالتالي يستمر استغلالها لهذه الممتلكات حتى بعد انتقالها إلى الوسط الحضري، ومنه تبقى علاقاتها الاقتصادية مع وسطها الأصلي قائمة، من خلال إدارة والإشراف على هذه الممتلكات، وهو ما يبقيها مرتبطة بوسطها الأصلي، هذا الأمر الذي يجعل من الأسرة غير قادرة على التحرر من عاداتها وتقاليدها وممارساتها الريفية، خاصة بالنسبة للأسر حديثة التحضر.

إن ما سجلناه من خلال معطيات الجدولين 26 و27، تأتي في سياق معطيات هذا الجدول، فاستمرار زيارة الأسرة المهاجرة لوسطها الأصلي لا يعني أنها ترغب في العودة إليه، أو أنها وجدت صعوبة في الاندماج والتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، بل إن استمرار زيارتها لوسطها الأصلي يأتي في سياق محافظتها على علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية. علاقات اجتماعية تتجلى في علاقات القرابة التي تحافظ عليها الأسرة، التزاما بقيم المجتمع الجزائري من جهة، والامتثال لتعاليم الدين الإسلامي من جهة أخرى، واحتياطا لما قد تجده الأسرة المهاجرة في المدينة من صعوبات وعراقيل تعيق استقرارها فيها، وبالتالي فإنها تجد جماعتها القرابية في الوسط الأصلي سندا وملاذا في حال ما تعذر عليها الاستمرار في المدينة، هذا بالنسبة للعلاقات الاجتماعية. أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية فإنها تتجلى من خلال ما تمارسه الأسرة المهاجرة من نشاطات اقتصادية، تتمثل أساسا في بعض النشاطات الزراعية وتربية المواشي، التي تستغلها في تحقيق اكتفائها في المدينة.

تظهر معطيات هذا الجدول بشكل واضح أن أغلب الأسر قد تخلت أو فقدت ما تملكه في وسطها الأصلي، مما يجعل ارتباطها بهذا الوسط ضعيفا نوعا ما، وهو ما يسهل عليها الاندماج في وسطها الجديد، وذلك لأن محافظة الأسرة المهاجرة على ممتلكاتها في وسطها الأصلي، من مساكن وأراضي، ونشاطات فلاحية وزراعية، يدل على استمرار الارتباط بهذا الوسط، هذا الارتباط الذي قد ينجر عنه صعوبة في التخلي عن عاداتها، تقاليدها وممارساتها الريفية، مما ينتج عنه صعوبة في التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

جدول رقم 33: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وزيارة الوسط الأصلي.

			زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية		المجموع
			نعم	لا	
شكل الأسرة	أسرة ممتدة	ك	54	3	57
		%	94,7	5,3	100,0
	أسرة نووية	ك	212	61	273
		%	77,7	22,3	100,0
المجموع		ك	266	64	330
		%	80,6	19,4	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين شكل الأسرة وزيارة الوسط الأصلي، حيث عبرت نسبة 80.6 % من الأسرة المهاجرة باستمرار زيارتها لوسطها الأصلي، منها نسبة 94.7 % من الأسر الممتدة، 77.7 % من الأسر النووية. وفي المقابل عبرت نسبة 19.4 % من الأسر المهاجرة بعدم زيارتها لوسطها الأصلي، منها نسبة 22.3 % من الأسر النووية، ونسبة 5.3 % من الأسر الممتدة.

تظهر معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة مازالت في تواصل مع وسطها الأصلي، ومازالت تزوره، حيث أن الأسر الممتدة هي الأكثر زيارة للوسط الأصلي، وهي في الغالب الأسر التي تضم الجيل الأول من المهاجرين، وهي في العادة تضم جيل الآباء، وكبار السن، هذا الجيل الذي دائما ما يميل إلى المحافظة على العلاقة مع الوسط الأصلي، فهو الجيل الذي عاش في الريف، وتفاعل وتعامل مع سكانه، لذا فإنه دائما ما يتولد لديهم الحنين للوسط الأصلي، فيبقون متمسكين بكل ما يربطهم بهذا الوسط، خاصة علاقاتهم القرابية، فهم دائما ما يشعرون بالانتماء إلى الوسط الذي نشئوا وترعرعوا فيه، على عكس الجيل الجديد من الأسر النووية، الذين وجدوا أنفسهم في المدينة، فهم لا يشعرون بالانتماء إلا للوسط يعيشون فيه ويتفاعلون داخله، فهم لم يجربوا حياة الريف، وبالتالي فإنهم لا يشعرون بالحنين إلا للأماكن التي عاشوا فيها، على عكس جيل الآباء الذين دائما ما يرتبطون بضمير جمعي، يجعلهم متمسكين بعلاقاتهم القرابية والعشائرية، ولا يشعرون بالانتماء إلى أي وسط إلا من خلال الانتماء إلى جماعتهم القرابية والعشائرية. كما

يمكن أن نسجل هنا أيضا جيل الآباء هو الجيل الأكثر التزاما بالواجبات والالتزامات العائلية، خاصة في المناسبات الدينية، أو مناسبات الزواج، وحالات الوفاة.

يظهر من خلال هذا الجدول أيضا أن هناك نسبة معتبرة أيضا من الأسر النووية، التي مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي، ومازالت تزوره، وهي في العموم من الأسر حديثة العهد بالمدينة، أي حديثة التحضر. فالأسرة حديثة التحضر، والتي وجدتها نفسها في بيئة غير بيئتها التي نشأت فيها، مما يجعلها تحس بالغربة، وتتجه نحو العزلة، مما يجعلها متمسكة بروابطها القرابية، من خلال استمرار علاقاتها مع وسطها الأصلي، خاصة في الحالة التي لا تزال فيها جماعتها القرابية مقيمة بالريف، أين تبقى على اتصال بهم، فهي تضمن لها السند المادي والمعنوي.

إن ما يمكن أن نشير له هنا هو أن استمرار زيارة الأسرة لوسطها الأصلي، لا يعني بالضرورة رغبتها في العودة إليه، ولا يعني بالضرورة صعوبة في تكيفها واندماجها في وسطها الجديد، فالأمر قد يقتصر في كثير من الأحيان على تبادل زيارات في إطار صلة الرحم، وحضور الواجبات الملزمة (أفراح وجنائز)، وقد يكون الأمر لسبب مادي، يتمثل في الاستفادة من الممتلكات واستغلالها. فزيارة الوسط الأصلي لا يكون عائقا للاندماج في الوسط الحضري إلا إذا عبرت هذه الزيارات عن ارتباط بهذا الوسط، من خلال كثافة هذه الزيارات، واستمرار الممارسات والسلوكيات المرتبطة بالريف في المدينة. فمحافظة المهاجر الريفي على علاقته مع وسطه الأصلي قد تساعده على مقاومة التغيرات التي وجدها في بيئته الجديدة، غير أنها تبقيه مقيدا ببعض الضغوط القبلية، وتوثر على علاقاته الاجتماعية بالمدينة، التي تكون في غالبها سطحية وفي إطار محدود، وهو ما يعيق اندماجه في هذا الوسط الجديد.

جدول رقم 34: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة وزيارة الأسرة لوسطها الأصلي.

			زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية		المجموع
			نعم	لا	
مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	[10 - 00]	ك	96	0	96
		%	100,0	0,0	100,0
	[20 - 11]	ك	156	0	156
		%	100,0	0,0	100,0
	[30 - 21]	ك	4	38	42
		%	9,5	90,5	100,0
	أكثر من 30	ك	10	26	36
		%	27,8	72,2	100,0
المجموع		ك	266	64	330
		%	80,6	19,4	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسرة المهاجرة بالمدينة وزيارتها لوسطها الأصلي، حيث صرحت نسبة 80.6 % من الأسر المهاجرة بزيارتها لوسطها الأصلي، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة من 00 إلى 10 سنوات ومن 11 إلى 20 سنة، ثم تأتي نسبة 27.8 % من الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 30 سنة، وفي الأخير تأتي نسبة 9.5 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 21 و30 سنة. وفي المقابل نجد أن نسبة 19.4 % من الأسر لا تزور منطقتها الأصلية، منها نسبة 90.5 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 21 و30 سنة، تليها نسبة 72.2 % من الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 30 سنة، في حين لا توجد أي أسرة تقل مدة إقامتها عن 20 سنة.

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح جليا أن مدة إقامة الأسرة بالمدينة تتناسب عكسيا مع زيارتها لوسطها الأصلي، فكلما ارتفعت مدة الإقامة بالمدينة كلما قلت زيارتها لوسطها الأصلي، وهو ما يدل على أن عامل الزمن يلعب دورا مهما في تكيف واندماج الأسرة في الوسط الحضري. مما يعني أن الأسرة المهاجرة

مع مرور الوقت بدأت في بناء شبكة علاقات جديدة، تغنيها عن علاقاتها مع وسطها الأصلي، لاسيما علاقاتها القرابية والعشائرية، التي كانت تعتبر إلى زمن قريب سندا لها، حيث وجدت بديلا لها، من خلال تفاعلها وتعاملها مع أنساق اجتماعية أخرى في المدينة، ومؤسسات اجتماعية تعوضها عن ما كانت تقدمه له جماعتها القرابية.

إن الأسرة المهاجرة، ومع مرور الوقت بدأت تعتمد على نفسها في تدبير شؤون حياتها، خاصة في ظل توفر فرص العمل، وتحسن ظروف المعيشة، أين أصبحت الأسرة قادرة على تأمين حاجياتها دون الاعتماد على الأقارب، فدخل الأسرة الناتج أساسا عن أجر الزوج أو الزوجة، أو الزوجين معا، يغنيها عن تلقي المساعدات التي كانت تتلقاها من العائلة الكبيرة مثلا. وعلى هذا الأساس تبدأ الأسرة المهاجرة في فك الارتباط بوسطها الأصلي، وتبدأ في التخلي تدريجيا عن علاقاتها القرابية والعشائرية، وتحافظ على علاقة القرابة في دائرتها الضيقة فقط. هذا الأمر الذي لم يكن ليتحقق لها، إلا من خلال طول مدة إقامتها بالمدينة، فخلال هذه المدة بدأت الأسرة في تبني الأساليب الحضرية.

كما أن القيمة الاجتماعية للأسرة للمدينة مقترنة بوضعها الاقتصادي ومركزها الاجتماعي، فهي بذلك تسعى إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والارتقاء في السلم الاجتماعي، معتمدة على ذلك على قدرات وكفاءات أفرادها، لا على انتمائها القرابي أو العشائري، فبذلك تبدأ صلتها بجماعتها القرابية والعشائرية تنقص وتضعف، وبالتالي يقل ارتباطها بوسطها الأصلي. كما أن الأسرة المهاجرة مع مرور الوقت بدأت تفقد ممتلكاتها في الوسط الأصلي، التي في كثير من الأحيان تكون سببا لزيارة الوسط الأصلي، للقيام والإشراف عليها واستغلالها، كما أن البعد المجالي عن الجماعة القرابية قد يضعف العلاقة معها، وبالتالي تقل الزيارات إلى الوسط الأصلي، إلا في إطار المناسبات الكبيرة.

إن ما يمكن أن نسجله أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن المتحضر الجديد، أو الأسرة المقيمة حديثا بالمدينة، دائما ما تبقى متصلة بوسطها الأصلي، خاصة في سنواتها الأولى، وذلك لأنها تجد نفسها في وسط جديد مختلف تماما عن وسطها الأصلي، من حيث القيم والعادات والتقاليد، ولتقاوم هذا التغير والاختلاف بين الوسطين، فإنها تبقى على اتصال دائم بوسطها الأصلي، من خلال التواصل المستمر مع جماعتها القرابية والعشائرية، بغرض المحافظة على قيمها وعاداتها وتقاليدها، غير أن هذا الأمر يؤثر على

علاقاتها الاجتماعية في المدينة، حيث تتجنب في كثير من الأحيان بناء علاقات جديدة، إلا في إطار محدود جدا، وللضرورة فقط، وهو ما يؤثر على اندماجها في هذا الوسط الجديد.

كما يجب الإشارة أيضا إلى أنه في بعض الأحيان تدوم روابط القرابة بين الأسرة وجماعتها القرابية في وسطها الأصلي لفترة طويلة، وهو ما سجلناه من خلال معطيات هذا الجدول، حيث سجلنا أن نسبة 27.8 % من الأسر التي تفوق مدة إقامتها 30 سنة صرحت بزيارتها لوسطها الأصلي، وهو ما يتوافق مع ما يراه "محمد السويدي"، فهو يرى أن روابط القرابة تدوم في كثير من الأحيان لفترة طويلة، تصل في بعض الأحيان إلى الجيلين الأول والثاني من المهاجرين، جيل الآباء والأبناء.

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من خلال معطيات هذا الجدول هو أنه كلما زادت مدة إقامة الأسرة في المدينة، كلما ضعف ارتباطها بوسطها الأصلي، وبالتالي تقل زيارته، وهو ما يساعدها في المقابل على التخلي عن القيم والعادات والتقاليد المرتبطة به، واكتساب القيم والعادات والتقاليد السائدة في المدينة، لتتبنى بذلك الأساليب الحضرية في الفكر والسلوك ، ومنه تحقق تكيفها واندماجها في الوسط الحضري.

جدول رقم 35: يمثل العلاقة بين زيارة الوسط الأصلي والتمسك بعادات وتقاليد الريف.

			تمسك الأسرة بعادات وتقاليد الريف		المجموع
			نعم	لا	
زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية	نعم	ك	252	14	266
		%	94,7	5,3	100,0
	لا	ك	1	63	64
		%	1,6	98,4	100,0
المجموع		ك	253	77	330
		%	76,7	23,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين زيارة الأسرة المهاجرة لمنطقتها الأصلية وتمسكها بعادات وتقاليد الريف، حيث جاءت النتائج على الشكل التالي: عبرت نسبة 76.7 % من الأسر المهاجرة عن تمسكها بعادات وتقاليد الريف، منها نسبة 94.7 % من الأسر التي مازالت تزور منطقتها الأصلية، ثم تأتي نسبة

1.6 % من الأسر التي لا تزور منطقتها الأصلية. وفي المقابل عبرت نسبة 23.3 % من الأسر المهاجرة عن تخليها عن عادات وتقاليد الريف، منها نسبة 98.4 % من الأسر التي لا تزور منطقتها الأصلية، تليها نسبة 5.3 % من الأسر التي مازالت تزور منطقتها الأصلية.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة لا تزال محافظة على عادات وتقاليد الوسط الذي جاءت منه، فكلما استمرت الأسرة في زيارة وسطها الأصلي، كلما تمسكت بعادات وتقاليد هذا الوسط، أي أن هذه الأسر لا تزال مرتبطة بقيم وعادات وتقاليد الريف، وبالتالي لا تزال مرتبطة بوسطها الأصلي.

إن محافظة الأسرة المهاجرة على عاداتها وتقاليدها التي اكتسبتها في الريف، يمكن أن يأخذ معنيين، المعنى الأول يتعلق بمحاولة الأسرة المهاجرة الحفاظ على بيئتها الاجتماعية، وإعادة تشكيلها في المدينة، من خلال التمسك بكل ما له علاقة بوسطها الأصلي، ويتعلق المعنى الثاني بالتشابه الكبير بين عادات وتقاليد الريف والمدينة (نعني هنا المجتمع البرايجي بصفة خاصة)، فممارسة الأسرة للعادات والتقاليد السائدة في المدينة يعتبر من جهة تبني لأساليب الحياة الحضرية، ومن جهة أخرى يعتبر تمسكا بعادات وتقاليد الريف، وذلك لأن أغلب العادات والتقاليد متشابهة بين الريف والمدينة، خاصة فيما يخص مثلا الاحتفالات بالأعياد والمناسبات الدينية، وتقاليد الزواج والأعراس. لذا فإن استمرار هذه العادات والتقاليد يعتبر من جهة تمسكا بها من الوسط الريفي، ومن جهة أخرى يعتبر تبنيا لتلك الخاصة بالمدينة.

إن الأسرة التي تنتقل من الريف إلى المدينة تحمل معها عاداتها وتقاليدها وقيمها، وبالتالي تنقل معها عناصرها الثقافية، التي يصعب التخلي عنها، خاصة في ظل تقارب الإطار الثقافي العام بين الريف والمدينة (وهو ما يميز المجتمع الجزائري عموما)، وفي ظل الاتصال المستمر مع هذا الوسط الأصلي، تبقى العادات والتقاليد ملازمة للأسرة، ما لم تحدث قطيعة مع هذا الوسط الذي اكتسبت فيه هذه العادات والتقاليد، وهو الأمر الذي سجلناه عند الأسر التي لا تزور وسطها الأصلي، فقد عبرت نسبة 98.4 % منها بعدم تمسكها بعادات وتقاليد الريف، أي أنها اكتسبت قيم وعادات وتقاليد المدينة، من خلال المعايشة والممارسة اليومية لها، وذلك راجع لقطعها صلتها بوسطها الأصلي، وانخراطها في الحياة الحضرية، واكتسابها لأساليبها.

إن الحياة الحضرية تفرض على المهاجرين التخلي عن القيم والعادات والتقاليد الريفية، خاصة تلك التي لا تتماشى مع حياة المدينة، حتى يتحقق اندماجهم فيها، غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأسرة المهاجرة لا يمكن لها أن تتخلى كليا عن إرثها الثقافي، وعن عاداتها وتقاليدها وقيمها، مباشرة بعد انتقالها إلى المدينة، بل تبقى متمسكة ببعض من إرثها الثقافي، وفي نفس الوقت تكتسب بعض السمات الحضرية، أي أن الأسرة المهاجرة لا تستطيع قطع صلتها نهائيا مع بيئتها الاجتماعية، والبنيات الاجتماعية التقليدية، خاصة على مستوى العلاقات الاجتماعية، أين نجد استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية في المدينة.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن استمرار زيارة الأسرة لوسطها الأصلي، هو استمرار الارتباط به، ومنه استمرار قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات هذا الوسط في المدينة، وبالتالي فإن تحقيق اندماج الأسرة في الوسط الحضري مرتبط بمدى قدرتها على التخلي عن قيمها وعاداتها وسلوكياتها المرتبطة بالريف، أو على الأقل التخلي عن تلك التي لا تتناسب مع حياة المدينة.

جدول رقم 36: يمثل العلاقة بين زيارة الوسط الأصلي وشعور الأسرة بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
زيارة الأسرة لمنطقتها الأصلية	نعم	ك	20	246	266
		%	7,5	92,5	100,0
	لا	ك	0	64	64
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين زيارة الأسرة المهاجرة لوسطها الأصلي وشعورها بالغربة في المدينة، حيث جاءت النتائج كما يلي: عبرت نسبة 93.9 % من الأسر المهاجرة عن عدم شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي لا تزور وسطها الأصلي، تليها نسبة 92.5 % من الأسر التي تزور وسطها الأصلي. وفي المقابل عبرت نسبة 6.1 % من الأسر المهاجرة عن شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 7.5 % من الأسر التي تزور وسطها الأصلي.

يظهر جليا من خلال هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة لم تعد تشعر بالغربة في المدينة، خاصة بالنسبة للأسر التي انقطعت عن زيارة وسطها الأصلي، حيث عبرت كلها عن عدم شعورها بالاغتراب في المدينة، أي أنها أصبحت تحس بالانتماء للمدينة أكثر من إحساسها بالانتماء للوسط الريفي.

إن الأسر التي لم تعد تشعر بالغربة في المدينة، هي في مجملها الأسر التي أعادت بناء شبكة علاقاتها الاجتماعية مع باقي الجماعات والمؤسسات الاجتماعية الحضرية، أي أنها أصبحت تتعامل مع باقي الجماعات الاجتماعية السائدة في الوسط الحضري، وتتفاعل معها بشكل يومي، مما خلق بينها الألفة، فتتشكل بينهم علاقات إيجابية، ويزول عن الأسرة المهاجرة شعورها بالوحدة.

إن شعور الأسرة المهاجرة بالغربة في المدينة ينتج أساسا عن فقدانها لروابطها الأولية، مع جماعتها القرابية وجماعتها العشائرية، فالأسرة التي انتقلت من وسط ريفي، تغلب عليه العلاقات الاجتماعية الأولية (علاقات القرابة والعشيرة)، إلى وسط حضري تغلب عليه العلاقات الثانوية، تجد نفسها في وسط جديد، قائم على أساس علاقات المصلحة، وبعيدة عن أهلها وعشيرتها، مما يؤدي بها إلى العزلة، ويولد لديها شعورا بعدم الانتماء.

إن استمرار ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي يجعلها دائما مرتبطة بشبكة علاقات اجتماعية، يصعب التخلي عنها، وتعيقها في بناء شبكة علاقات جديدة، تعوضها عن علاقاتها التقليدية، كما أن استمرار ارتباط الأسرة بوسطها الأصلي، يجعلها دائما محتفظة بعاداتها وتقاليدها وسلوكياتها (وهو ما أشرنا إليه في تحليل نتائج الجدول السابق)، هذه العادات والتقاليد والقيم التي تختلف عما هو سائد في الوسط الحضري، وبالتالي فإن الأسرة تعيش هذا الاختلاف بين الوسطين، وتحس بالتمايز بينها وبين الجماعات الاجتماعية المقيمة في المدينة، ومنه فإنها يتولد لديها شعور بالغربة في المكان.

إن ما يمكن أن نلاحظه من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، هو أن هناك نسبة كبيرة من الأسر المهاجرة، ورغم استمرار زيارتها لوسطها الأصلي، فإنها لا تشعر بالغربة في المدينة، أي أن لديها شعورا بالانتماء إلى هذا الوسط، فالأمر يتعلق هنا بتلك الأسر التي وجدت نفسها وسط جماعتها القرابية والعشائرية، وبالتالي فإنها حافظت على نفس البيئة الاجتماعية التي كانت سائدة في الوسط الريفي، فالأمر يتعلق هنا بإعادة تشكل البيئة الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري، من خلال إنشاء وتشكيل تجمعات

سكانية قائمة على أساس القرابة والعشيرة، فالأسرة المهاجرة في هذه الحالة تجد نفسها في نفس بيئتها ومحيطها الاجتماعي الذي كانت تعيش فيه في الريف، ومنه فإن لا يتولد لديها أي شعور بالغربة في المدينة.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن الأسرة التي قطعت علاقتها بوسطها الأصلي، وتبنت أساليب الحياة الحضرية، هي الأسرة التي يتولد لديها الشعور بالانتماء إلى الوسط الذي حلت به، ومنه يسهل عليها تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد.

ثانيا– علاقة الأسرة النازحة بوسطها الأصلي من خلال التمسك بالعادات والتقاليد المرتبطة به:

جدول رقم 37: يمثل العلاقة بين محافظة الأسرة على عاداتها وتلقيها لمضايقات في المدينة.

			تلقي الأسرة مضايقات في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
المحافظة على عادات الأكل واللباس الخاصة بالمنطقة الأصلية	نعم	ك	23	44	67
		%	34,3	65,7	100,0
	لا	ك	20	243	263
		%	7,6	92,4	100,0
المجموع		ك	43	287	330
		%	13,0	87,0	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين محافظة أفراد الأسرة المهاجرة على عادات وتقاليد الأكل واللباس ومدى تلقيها لمضايقات في المدينة، حيث جاءت النسب بالشكل التالي: عبرت نسبة 87.0 % من الأسر المهاجرة بعدم تلقيها مضايقات في المدينة، منها 92.4 % من الأسر التي تخلت عن عاداتها في الأكل واللباس، تليها نسبة 65.7 % من الأسر التي مازالت محافظة على عاداتها في الأكل واللباس. وفي المقابل عبرت نسبة 13.0 % من الأسر المهاجرة عن تلقيها لمضايقات في المدينة، منها نسبة 34.3 % من الأسر التي لازالت محافظة على عاداتها في الأكل واللباس، تليها نسبة 7.6 % من الأسر التي تخلت عن عاداتها في الأكل واللباس.

تظهر معطيات هذا الجدول أن عددا كبيرا من الأسر المهاجرة لم تعد تتلقى مضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية، أي أنها أصبحت تحظى بالقبول في الوسط الحضري، نتيجة تعودها على نمط الحياة الحضرية، فقد زال ذلك التمايز الذي كان بينها وبين الأسر الحضرية الأصلية، أي أنها أصبحت تتصرف بتصرفات أهل المدينة، وتتحلى بسلوكياتهم، مما يدل على أن هناك تماثلا بينها وبين الأسر الحضرية.

إن الأسر التي تخلت عن عاداتها وتقاليدها الريفية في المدينة، هي الأسر التي نجحت في التخلص من مضايقات الحضريين، خاصة على مستوى عادات الأكل واللباس، فأخذت بعادات وتقاليد الحضريين في الأكل واللباس، وبالتالي أصبحت تماثلهم في السلوك ونمط المعيشة، بينما الأسر التي مازالت تحتفظ بعادات الأكل واللباس هي الأسر الأكثر عرضة للمضايقات، هذه المضايقات التي تكون في كثير من الأحيان مضايقات لفظية، فهي عبارات ظاهرها تذكيرهم بأصولهم الريفية، وباطنها الاحتقار والتقليل من القيمة (كعبارات عرايشي، وليد الدوار، جبري ...)، وهي العبارات التي غالبا ما تطلق على كل من يخالف نمط المعيشة السائد في المدينة، من حيث أسلوب اللباس والكلام وحتى الأكل.

إن ما يمكن أن نسجله من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، هو أن هناك أسرا رغم احتفاظها بعادات الأكل واللباس الخاصة بها، فإنها لم تعد تتلقى مضايقات في المدينة، وهي في الغالب من الأسر التي نزحت إلى الوسط الحضري من أماكن قريبة منه، أين أنها على اطلاع على عادات وتقاليد سكان المدينة، وبالتالي فإنها بدأت تأخذ بها حتى قبل نزوحها إل المدينة، أي أن عاداتها في الأكل واللباس متماثلة ومتشابهة مع عادات سكان المدينة ، وبالتالي فإنها احتفظت بها، لأنها تمثل النمط السائد في المدينة.

إن تخلص الأسرة المهاجرة من المضايقات في المدينة بسبب أصولها الريفية دليل على تقبلها وقبولها لنمط المعيشة السائد في المدينة، وهذا ما يدل على تكيفها واندماجها في هذا الوسط الجديد، خاصة بعد أن تخلت عن عاداتها وتقاليدها المرتبطة بوسطها الأصلي، أو على الأقل تعديلها مع ما يتناسب مع حياة المدينة، وذلك لأن الحياة الحضرية تفرض على المهاجرين الجدد التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، أو على الأقل تلك التي لا تتناسب مع حياة المدينة، حتى يتحقق اندماجهم وتكيفهم فيها.

لقد جاءت معطيات هذا الجدول مؤكدة لما ورد من معطيات في الجدول رقم 31، فالأسرة المهاجرة كلما تخلت عن عاداتها وتقاليدها كلما ساعدها ذلك على التكيف مع الحياة الحضرية، والاندماج في الوسط الحضري.

جدول رقم 38: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لإقامة الاحتفالات الدينية وشعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
المكان المفضل للاحتفال بالمناسبات الدينية	في المنطقة الأصلية	ك	29	37	66
		%	43,9	56,1	100,0
	في المدينة	ك	90	174	264
		%	34,1	65,9	100,0
المجموع		ك	119	211	330
		%	36,1	63,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المكان المفضل عند الأسرة للاحتفال بالمناسبات الدينية وشعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، حيث جاءت النتائج على الشكل التالي: عبرت نسبة 63.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالاختلاف والتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 65.9 % من الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في المدينة، تليها نسبة 56.1 % من الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في وسطها الأصلي. وفي المقابل نجد أن نسبة 36.1 % من الأسر المهاجرة تشعر بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 43.9 % من الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في وسطها الأصلي، تليها نسبة 34.1 % من الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في المدينة.

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت لا تشعر بالتمايز والاختلاف بينها وبين سكان المدينة الأصليين، أي أنها أصبحت تعتبر نفسها أسرا حضرية، فلا وجود لفوارق بينها

وبين الأسر الحضرية الأصلية، فهي ترى أنها تنتمي إلى هذا الوسط الجديد، ويزداد هذا الشعور بالانتماء لدى الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في المدينة، على عكس الأسر التي تفضل الاحتفال بالمناسبات الدينية في وسطها الأصلي، أين تحس بقيم التعاون والتآخي والتضامن بين الأفراد، التي لا تجدها في المدينة، أين تتميز العلاقات هناك بالسطحية وتبنى على أساس المصلحة المتبادلة، فالأسرة هنا دائما ما تميل نحو جماعتها القرابية والعشائرية، وهي تسعى من خلال هذا الأمر إلى المحافظة على علاقاتها مع وسطها الأصلي، من خلال مشاركتهم في الاحتفالات الدينية.

إن احتفال الأسرة المهاجرة بالأعياد الدينية في وسطها الأصلي، يدخل في إطار التمسك بالقيم والعادات والتقاليد والممارسات في مثل هذه المناسبات، والتي تختلف عن ما هو سائد في الوسط الحضري، حيث عبرت هذه الأسر أن الجو السائد في الاحتفال بالأعياد الدينية أجمل بكثير مما هو عليه الحال في المدينة، أين تستمر الاحتفالات وتمتد لوقت طويل، على عكس المدينة تظهر فيها مظاهر الاحتفال لوقت قصير، ثم تختفي.

إن استمرار ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي من خلال احتفالها بالمناسبات الدينية في الوسط الأصلي، جعلها تشعر بالتمايز عن سكان المدينة الأصلية، فهي لا تشعر بالانتماء لهذا الوسط، ولا تحس بالراحة والحرية في ممارسة عاداتها وتقاليدها، أين تحس نفسها مقيدة، مما يضطرها للعودة إلى الريف في للاحتفال بالمناسبات، أين تحس بحرية أكبر في ممارسة عاداتها بالقرب من جماعتها القرابية والعشائرية، ودلك لأن احتفالها في وسط مختلف عن وسطها من حيث العادات والتقاليد والسلوكيات، يجعلها تحس بالغربة في المكان وتتجه نحو العزلة، مما يولد لديها شعورا بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين.

أما بالنسبة للأسر التي تحتفل بمناسباتها الدينية في المدينة، فإنها تشعر بالتماثل مع سكان المدينة الأصليين، فهي ترى أنها أصبحت تنتمي لهذا الوسط، لذا عليها أن تمارس كل تفاصيل حياتها بالوسط الذي أصبحت مقيمة به، فهي من خلال احتفالها بالمدينة، تحتك بالسكان الأصليين، وتأخذ عنهم عاداتهم وسلوكياتهم، وتكتسب نمط معيشتهم، وبالتالي فإنها تعتبر نفسها أسرا حضرية، ومن ثم تسعى لإحداث القطيعة مع وسطها الأصلي والاستقرار بالمدينة، خاصة بالنسبة للأسر التي لم يعد لها ما تملكه في الريف، أين فقدت أراضيها ومساكنها، وبالتالي لم يعد لها مكان تلجأ إليه في الريف.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن الأسر التي أحدثت قطيعة مع وسطها الأصلي، وانخرطت في الحياة الحضرية، وبدأت في اكتساب وتبني الأساليب الحضرية، من خلال ممارسة كل تفاصيل حياتها اليومية والمناسباتية في المدينة بعيدا عن الريف، هي الأسر التي أصبحت تحس بالتماثل مع الأسر الحضرية الأصلية، وبالتالي فإنها الأسر الأكثر اندماجا في الوسط الحضري.

جدول رقم 39: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لإقامة الأفراح وشعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
المكان المفضل لإقامة أفراح الأسرة	في المنطقة الأصلية	ك	29	60	89
		%	32,6	67,4	100,0
	في المدينة	ك	90	151	241
		%	37,3	62,7	100,0
المجموع		ك	119	211	330
		%	36,1	63,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المكان المفضل لإقامة أفراح الأسرة وشعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، حيث عبرت نسبة 63.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 67.4 من الأسر التي تقيم أفراحها في منطقتها الأصلية، تليها نسبة 62.7 % من الأسر التي تقيم أفراحها بالمدينة. وفي المقابل نجد نسبة 36.1 % من الأسر المهاجرة التي تشعر بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 37.3 % من الأسر التي تقيم أفراحها بالمدينة، تليها نسبة 32.6 % من الأسر التي تقيم أفراحها بوسطها الأصلي.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة لم تعد تشعر بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين، أي أنها أصبحت تشعر بالتماثل معهم، حيث أصبح أفراد الأسرة المهاجرون يشعرون بالانتماء إلى المدينة، ولا يشعرون بأي اختلاف بينهم وبين سكان المدينة، الأصليين، فحسب

تصريحاتهم فإن شعورهم بالانتماء إلى الوسط الحضري أكبر منه بالنسبة للوسط الريفي، خاصة بعد أن اكتسبوا عادات وقيم سكان المدينة، ويزداد هذا الشعور كلما زادت مدة الإقامة في المدينة، وظهور شبكة علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار القرابة.

إن أغلب أفراد عينة بحثنا قد صرحت بإقامتها لأفراحها في المدينة، أين أصبحت تعيش وترتبط بها، من حيث علاقاتها الاجتماعية، كعلاقات الجيرة، علاقات العمل وعلاقات الصداقة، وهو ما عزز شعورها بالانتماء إلى هذا الوسط الجديد، الذي انتقلت فيه، أين أصبحت حياتها اليومية مرتبطة به، خاصة لدى الأسر المهاجرة التي وجدت جماعتها القرابية بقربها في المدينة، وبالتالي فإنه لا داعي للانتقال إلى الريف من أجل إقامة الأفراح، الذي كان سابقا بداعي لم الشمل، وتعزيز الشعور بالانتماء للجماعة القرابية والعشائرية، التي بدورها كانت تساعد الأسرة ماديا ومعنويا في إقامة الأفراح، التي كانت تدوم لأيام، على عكس ما أصبح سائدا في المدينة، أين لا تتجاوز مدة الأفراح اليوم أو اليومين.

إن أهم ما ساعد الأسرة المهاجرة على إقامة أفراحها بالمدينة عوض وسطها الأصلي، هو تغير عادات الاحتفال التي فرضتها الحياة الحضرية، فالعرس الذي كان يقام في الريف في عدة بيوت متجاورة تعود للجماعة القرابية أو جماعة الجوار، ويتشارك الأقارب في الإعداد له، من خلال إعداد الطعام، وخدمة الضيوف، أصبح في المدينة يقام داخل قاعات مخصصة ذلك، توفر الجهد وتقوم بكل شيء، خاصة في إعداد الطعام وتقديمه، عوضا عن أفراد الأسرة والأقارب، الذين ينشغلون بالاحتفال وفقط. كما أن الأسرة المهاجرة أيضا أصبحت تقيم أفراحها في المدينة تجنبا أيضا لمشقة الانتقال من المدينة إلى الريف، وما يصاحب هذا الانتقال من نقل للأثاث والأواني، وكل ما يلزم لإقامة هذه الفرح، أين كانت الأسرة تضطر لنقل كل ما تملكه في البيت بغرض إقامة العرس في الريف، وهو ما يزيدها عناء وشقاء، سواء قبل الاحتفال أو بعده.

إن الأسر التي أصبحت تقيم أفراحها في المدينة هي أيضا الأسر التي فقدت أملاكها في الريف، أين لم يصبح لها مكانا تقيم فيه أفراحها، فقد فقدت مستقرها ومأواها، وبالتالي فإن إقامة الأفراح في المدينة أصبحت أمرا مفروضا، فالأسرة التي فقدت مسكنها في الريف، بعد أن انتقلت إلى المدينة، فإنها مضطرة أن تعيش حياتها داخل مسكنها في المدينة، سواء تعلق الأمر بالحياة اليومية، أو تعلق بالاحتفال بالمناسبات والأعياد الدينية. كما يمكن أن نشير هنا أن الأمر لا يتعلق فقط بمكان إقامة الأفراح كبيئة فيزيقية، ولكن

يرجع الأمر أيضا إلى شعور بالانتماء إلى الوسط الجديد، والذي عادة ما يتولد لدى الأسرة المهاجرة التي اندمجت وتكيفت مع نمط الحياة الحضرية، فإقامة الأفراح في المدينة هنا يتعلق بإثبات وجود وانتماء، فبعض الأسر بعد أن قطعت علاقتها بوسطها الأصلي، لم يبق لها إلا وسطها الجديد كمجال جديد تمارس فيه حياتها اليومية بكل تفاصيلها.

وعلى الرغم من أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت تقيم أفراحها في المدينة، غير أن هناك نسبة معتبرة من الأسر التي مازالت تقيم أفراحها بوسطها الأصلي، خاصة تلك الأسر التي انتقلت حديثا إلى المدينة، والتي لا تزال تشعر بالاختلاف والتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصلية، فهي تلجأ إلى الريف لإقامة أفراحها، بغرض المحافظة على عاداتها وتقاليدها في هذا الشأن، خاصة تلك العادات والتقاليد التي لا تتناسب مع حياة المدينة، كاحتفالات الفروسية والبارود مثلا، وحتى طريقة تحضير وتقديم الطعام، كما أن بعض الأسر مازالت تلجأ إلى الريف لإقامة أفراحها، خاصة تلك التي حافظت على ممتلكاتها في الريف، فتضطر إلى الاحتفال في الريف لما يتوفر لها من إمكانيات متعلقة بالمجال الواسع، خاصة تلك الأسر التي تقيم في شقق في عمارات المدينة، والتي لا يتناسب حجمها وشكلها لإقامة أفراح كبيرة كحفلات الزواج مثلا، وهي أيضا من الأسر متوسطة الدخل التي لا تقدر على تكاليف قاعات الحفلات.

على الرغم من أن أغلب الأسر التي مازالت تقيم أفراحها في وسطها الأصلي، يعود فيها الأمر إلى أسباب مادية واقتصادية محضة، فإن هناك أسرا مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي، حتى وإن توفرت لها الإمكانيات لإقامته في المدينة، وهي في أغلبها الأسر التي مازالت مرتبطة بجماعتها القرابية، وتميل إلى مشاركتهم في كل أفراحها وأحزانها، نظرا لما تلقاه من دعم ومساندة من قبلهم، أين يزيد شعورها بالأمان بينهم، حيث تلجأ إليهم كمحاولة منها للهرب من العزلة الاجتماعية التي فرضتها عليها حياة المدينة، فهذه الأسر نجدها تستغل كل فرصة للقاء والتواصل مع أقاربها وعشيرتها، في محاولة منها للمحافظة على كل صلة تربطها بوسطها الأصلي وبيئتها الاجتماعية التقليدية، ومن ثم الاحتفاظ بقيمها وعاداتها وتقاليدها، وهو ما يعيق تأقلمها مع نمط الحياة الحضرية، ومن ثم يصعب عليها تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد.

جدول رقم 40: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لقضاء العطلة وشعور الأسرة بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
المكان المفضل لقضاء العطلة	البيت	ك	0	40	40
		%	0,0	100,0	100,0
	في المنطقة الأصلية	ك	13	37	50
		%	26,0	74,0	100,0
	أماكن سياحية	ك	7	233	240
		%	2,9	97,1	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة الموجودة بين المكان الذي تفضله الأسرة لقضاء عطلتها ومدى شعورها بالغربة في المدينة، حيث عبرت نسبة 93.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي تقضي عطلتها بالبيت، تليها نسبة 97.1 % من الأسر التي تقضي عطلتها بالأماكن السياحية، تليها نسبة 74.0 % من الأسر التي تقي عطلتها بمنطقتها الأصلية. وفي المقابل عبرت نسبة 6.1 % من الأسر المهاجرة عن شعورها بالغربة في المدينة، منها 26.0 % من الأسر التي تقضي عطلتها بمنطقتها الأصلية، تليها نسبة 2.9 % من الأسر التي تقضي عطلتها بالأماكن السياحية.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت لا تشعر بالغربة في المدينة، حيث كلما سعت الأسرة المهاجرة إلى قطع علاقتها بوسطها الأصلي، كلما قل لدى أفرادها الشعور بالغربة في المدينة، وهو ما يفسر تكيفهم واندماجهم بهذا الوسط الجديد الذي حلوا به، أي أنهم اكتسبوا أساليب الحياة الحضرية، وأصبح شعورهم بالانتماء للمدينة أكثر من شعورهم بالانتماء لوسطهم الريفي.

إن مؤشر المكان المفضل لقضاء العطلة يعتبر من المؤشرات التي تعبر عن استمرار العلاقة مع الوسط الأصلي من عدمها، حيث نجد أن الأسر التي تقضي عطلتها بالبيت أو في المناطق السياحية هي الأسر الأكثر شعورا بالانتماء للمدينة، والتي يقل عندها الشعور بالغربة في المدينة، فالأسرة التي تقضي عطلتها بالبيت أو

في أماكن سياحية هي الأسر التي شرعت فعلا في التخلي والاستغناء عن وسطها الأصلي، خاصة في ظل تحسن ظروف المعيشة في المدينة (خاصة الأسر التي تقضي عطلتها في أماكن سياحية)، فقد أصبحت لديها الإمكانيات المادية والمالية لقضاء عطلتها في الأماكن التي تتطلب إنفاقا إضافيا، وهو ما توفر لدى هذه الأسر من خلال نظام الأجور الذي انخرطت فيه في المدينة، هذا النظام الذي أصبح السمة الغالبة في المناطق الحضرية والصناعية، فمن خلال الدخل الشهري الذي أصبحت تحصل عليه الأسرة (من خلال راتب الزوجين وفي بعض الأحيان الأولاد)، أصبح بإمكان الأسرة المهاجرة تسيير شؤونها، وتلبية حاجاتها من أكل ولباس، وكل متطلبات المعيشة، لتدخر جزءا من هذه المداخيل، تستعمله في قضاء عطلتها، هذا الأمر الذي لم يكن متوفرا لها في الريف، أين كانت الأسرة تعتمد في معيشتها على ما تنتجه من خدمة الأرض والزراعة.

لقد سجلنا أيضا أن هناك نسبة معتبرة من الأسر التي مازالت تقضي عطلتها بمسكنها في المدينة، وهي في العموم من الأسر ذات الدخل المتوسط أو المحدود، حيث لا تكفيها مداخيلها لقضاء عطلتها في الأماكن السياحية، لما يسببه هذا الأمر من زيادة في الإنفاق، الذي لا تقدر عليه بسبب محدودية دخلها، الذي بالكاد يكفيها لسد متطلبات معيشتها، فهذه الأسر ونظرا لظروفها المادية المتوسطة أو المحدودة تفضل قضاء عطلتها في بيتها، عوض استنزاف ميزانيتها في أمور ترى أنها ليست ضرورية. وما يمكن أن نسجله هنا أن كل هذه الأسر لا تشعر بالغربة في المدينة، فأفرادها يقضون معظم أوقات فراغهم في البيت أو في الحي داخل المدينة، وبالتالي تزيد تعاملاتهم وتفاعلاتهم مع سكان المدينة، وتنشأ من خلالها علاقات اجتماعية جديدة، تزيد من الألفة بينهم وبين سكان المدينة، ويحدث بينهم التوافق، ومنه يتكيفون مع نمط المعيشة السائد في المدينة، ويزيد شعورهم بالانتماء إليها، وهو ما يفسر عدم شعورهم بالغربة في المدينة.

لقد سجلنا من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، أن هناك أسرا لا زالت تقضي عطلتها في وسطها الأصلي، وهي في الغالب الأسر التي مازالت لديها ممتلكات في مناطقها الأصلية، خاصة المسكن، أو مازالت مجموعتها القرابية في الريف، وبالتالي فإن هذه الأسر مازال لديها المبرر والدافع القوي لزيارة وسطها الأصلي، أين تستذكر عاداتها وتقاليدها، ويزيد تمسكها بها، حيث تواصل ممارستها في وسطها الجديد، مما يولد لدى أفرادها شعورا بالتمايز والاختلاف عن سكان المدينة الأصليين، ومنه تشعر بالغربة في مجالها الجديد. فالأسرة التي تقضي عطلتها في وسطها الأصلي تلاحظ وتشعر بوجود اختلاف بين الوسطين،

وسطها الأصلي الريفي، ووسطها الجديد الحضري، اختلاف على مستوى العادات والتقاليد، القيم والممارسات، ومنه يزداد الشعور بالاختلاف لدى أفرادها، هذا الشعور بالاختلاف الذي يخلق لديهم شعورا بالتمايز ومنه الشعور بالغربة في المدينة، كما أن هذا الاختلاف يجعلها تعيش جملة من التناقضات، حيث تسعى للتمسك بقيمها وعاداتها وتقاليدها من جهة، وتسعى للأخذ بالأساليب الحضرية من جهة أخرى، مما يجعل تكيفها مع نمط الحياة الحضرية صعبا، وذلك لأن التكيف مع نمط الحياة السائد في الوسط الحضري والاندماج فيه، يتطلب من المهاجر التخلي عن القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بالريف، أو على الأقل تلك التي لا تتناسب مع حياة المدينة.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أنه كلما زاد ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي، واستمرت علاقتها به، كلما أثر ذلك على اندماجها وتكيفها مع نمط الحياة الحضرية.

جدول رقم 41: يمثل العلاقة بين المكان المفضل لاحتفال الأسرة بالمناسبات الدينية وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة.

			تقبل الأسرة للثقافة السائدة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
المكان المفضل للاحتفال بالمناسبات الدينية	في المنطقة الأصلية	ك	18	48	66
		%	27,3	72,7	100,0
	في المدينة	ك	212	52	264
		%	80,3	19,7	100,0
المجموع		ك	230	100	330
		%	69,7	30,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين المكان الذي تفضله الأسرة المهاجرة للاحتفال بالمناسبات الدينية وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة، حيث عبرت نسبة 69.7 % من الأسر المهاجرة عن تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 80.3 % من الأسر التي تحتفل بمناسباتها الدينية بالمدينة، تليها نسبة 27.3 % من الأسر التي تحتفل بمناسباتها الدينية في منطقتها الأصلية. وفي المقابل عبرت نسبة 30.3 % من الأسر

المهاجرة بعدم تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 72.7 % من الأسر التي تحتفل بمناسباتها الدينية في منطقتها الأصلية، تليها نسبة 19.7 % من الأسر التي تحتفل بمناسباتها الدينية في المدينة.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك تأثيرا واضحا لاختيار الأسرة لمكان احتفالها بمناسباتها الدينية على تقبلها لثقافة المدينة، حيث كلما اتجهت الأسرة إلى الاحتفال بمناسباتها الدينية بالوسط الحضري، كلما زاد تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، وكلما اتجهت الأسرة للاحتفال بمناسباتها الدينية بوسطها الريفي كلما زاد رفضها للثقافة السائدة في المدينة.

من خلال معطيات هذا الجدول يظهر لنا أن الأسرة التي تحتفل بمناسباتها الدينية في وسطها الأصلي هي الأسر التي تسعى دائما للمحافظة على قيمها وعاداتها وتقاليدها وكذا ممارساتها، من خلال اتصالها الدائم بوسطها الأصلي، الذي يعتبر مصدر هذه القيم والعادات والتقاليد والممارسات، فهي بذلك تحافظ عليها من خلال المحافظة على علاقاتها بوسطها الأصلي، الذي تزوره كلما سمحت لها الفرصة بذلك، وبالتالي فإنها تبقى على اتصال دائم بالمصادر الثقافية لوسطها الأصلي، وهو ما يجعلها دائمة الرفض لكل ما يختلف عن ثقافة وسطها الأصلي، لما تراه من اختلاف وتمايز بين ثقافة الوسطين.

فالأسرة التي تحتفل بأعيادها الدينية في وسطها الريفي، لا يعنيها المكان كمجال فيزيقي، فإذا ما قارنا بين الوسط الريفي والوسط الحضري من حيث ظروف المعيشة وتوفر الإمكانيات والوسائل، فإنه لا مجال للمقارنة بين الوسطين، وذلك لأن ما يحويه الوسط الحضري أفضل بكثير من الوسط الريفي، بل إن احتفالها في الوسط الريفي بسبب البيئة الاجتماعية التي تميزه، والتي افتقدتها في المدينة، خاصة مظاهر التماسك والتضامن، وقوة العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان، خاصة إذا ما كانت قائمة على أساس القرابة أو العشيرة، وهو ما تفتقده الأسرة في المدينة، أين تكون العلاقات الاجتماعية سطحية، قائمة على أساس المصالح الشخصية، وتقل فيها مظاهر التكافل والتضامن.

إن ما يمكن أن نسجله أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، هو أن الأسرة المهاجرة التي اتخذت من الوسط الحضري كبيئة فيزيقية واجتماعية، لممارسة حياتها بكل تفاصيلها، سواء حياتها اليومية أو المناسباتية، هي الأسر الأكثر تقبلا للثقافة السائدة في المدينة، فمعايشتها اليومية لهذه الثقافة، يجعلها تتعود

عليها ثم تتقبلها، لتصبح هذه الثقافة تطبع سلوكياتها وممارساتها، هذا الأمر الذي يتحقق كلما زادت مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة.

إن الأسر التي أصبحت تفضل إقامة احتفالاتها الدينية بالمدينة هي الأسر التي قللت من ارتباطها بوسطها الأصلي، خاصة تلك الأسر التي فقدت كل ما يربطها بوسطها الأصلي من أملاك ومساكن، وحتى جماعاتها القرابية، وبالتالي فإنها أصبحت ترى أن مستقبلها في المدينة، ومنه فإنها تسعى لقطع علاقتها مع وسطها الأصلي، وفي المقابل تدعم وجودها في المدينة من خلال إثبات حضورها في كل نواحي الحياة اليومية والمناسباتية، وتسعى إلى تدعيم علاقاتها الاجتماعية، وبناء شبكة علاقات جديدة، خارج إطار القرابة والعشيرة.

إن الحياة الحضرية تفرض على الوافدين إليها التخلي عن كل ما يرتبط بوسطهم الأصلي من قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات، خاصة إذا كان لا يتناسب مع نمط الحياة في المدينة، وفي هذا الاتجاه تسعى الأسر المهاجرة إلى الأخذ بالأساليب الحضرية واكتساب ثقافتها، وهو ما لمسناه من خلال معطيات هذا الجدول، أين أصبحت أغلب الأسر متقبلة لثقافة المدينة، وتعدته في كثير من الأحيان من تقبلها إلى الانخراط فيها، وهذا ما يسهل عليها التكيف والاندماج مع البيئة الجديدة التي انتقلت إليها، والتي تختلف عن بيئتها الأصلية في كثير من الأمور، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي. لكن ما يجب أن نشير إليه هنا أن الوسطين الحضري والريفي هنا ينتميان إلى نفس الإطار الثقافي العام، كوننا نتحدث هنا عن بيئتين اجتماعيتين في مجتمع جزائري، وبالتالي فإن الممارسات الثقافية بين الوسطين متشابهة إلى حد كبير، وربما هذا الأمر له دور أيضا في تقبل الكثير من الأسر المهاجرة للثقافة السائدة في الوسط الحضري.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أنه كلما سعت الأسرة المهاجرة إلى فك ارتباطها بوسطها الأصلي، كلما ساعدها ذلك على التكيف والاندماج في الوسط الحضري، وكلما سعت إلى المحافظة على استمرارية علاقتها مع وسطها الأصلي، كلما أثر عليها ذلك في تحقيق تكيفها واندماجها في وسطها الجديد.

جدول رقم 42: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة ومنطقة الاختيار للزواج.

			منطقة الاختيار للزواج للأبناء		المجموع
			في المنطقة الأصلية	في المدينة	
شكل الأسرة	أسرة ممتدة	ك	20	37	57
		%	35,1	64,9	100,0
	أسرة نووية	ك	46	227	273
		%	16,8	83,2	100,0
المجموع		ك	66	264	330
		%	20,0	80,0	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين شكل الأسرة والمنطقة التي تفضلها الأسرة للاختيار لزواج الأبناء، حيث عبرت نسبة 80.0 % من الأسر المهاجرة بتفضيل اختيار زواج أبنائها من المدينة، منها نسبة 83.2 % من الأسر النووية، تليها نسبة 64.9 % من الأسر الممتدة. وفي المقابل عبرت نسبة 20.0 % من الأسر المهاجرة عن تفضيلها لاختيار أبنائها للزواج من المنطقة الأصلية، منها نسبة 35.1 % من الأسر الممتدة، تليها نسبة 16.8 % من الأسر النووية.

لقد أظهرت معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت تفضل أن يكون زواج أبنائها من المدينة، هذه النسبة التي ترتفع عند الأسر النووية أكثر من الأسر الممتدة، ما يعني أن الاختيار للزواج يختلف حسب حجم وشكل الأسرة، فبعد أن كان الزواج في العائلة التقليدية أو العائلة الممتدة علاقة تخص عائلتي الزوجين، ولا تكون الحرية مطلقة للاختيار، أين كان الزواج الداخلي، أي الزواج من الجماعة القرابية هو الزواج المفضل لدى العائلة، لما له من ضمانات لاستمرار قوة ووحدة الجماعة القرابية، غير أن هذا الأمر لم يعد سائدا في الأسر الحديثة أو الأسر النووية.

إن ما يمكن أن نستنتجه من معطيات هذا الجدول هو أن الأفراد المهاجرين، وبعد أن استقلوا اقتصاديا، وارتفع مستواهم التعليمي، بدأوا يميلون شيئا فشيئا إلى الزواج الخارجي، أي من خارج دائرة القرابة، خاصة بعد أن أصبح اختلاط الجنسين أمرا عاديا في الوسط الحضري، وخروج المرأة للعمل، حيث بدأت تتغير نظرة الأفراد المهاجرين نحو الاختيار للزواج، أين أصبح يسيطر الاعتقاد بأن الزواج قضية شخصية، تتعلق

بالفرد أكثر مما تتعلق بأسرته، وأن من حقه أن يختار لنفسه وفق ما يراه مناسبا لرغباته وطموحاته، كما أصبح للمرأة أيضا رأي في هذا الأمر، حيث أصبحت كلمتها مسموعة، خاصة في ظل تغير مقاييس الاختيار للزواج.

إن تغير أسلوب الحياة في المدينة عما كان سائدا في الريف، وما تبعه من تغير في المراكز والأدوار، فقد ظهرت خصوصيات وسمات جديدة لدى الحضريين الجدد، فأصبحوا يفضلون الزواج وفق الاختيارات الشخصية، ومن خارج دائرة القرابة، وما يمكن أن نشير له هنا أن التحضر قد لعب دورا أساسيا في تغير المواقف والآراء فيما يخص الزواج، فتغير شكل الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي بفعل التحضر، له تأثير قوي على الاختيار للزواج، خاصة لما تغيرت السلطة داخل الأسرة، فبعد أن كنت أبوية تتركز في يد الأب في العائلة الممتدة، حيث كان يملك السلطة المطلقة على كل من هو تحت ولايته، حتى في الاختيار للزواج، لتصبح سلطة ديمقراطية في العائلة الحديثة النووية، يشارك فيها جميع أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل ومصير الأسرة، كما أصبح الاختيار للزواج شأنا خاصا يتعلق بالراغب بالزواج دون غيره.

إن ما يظهر لنا من خلال معطيات هذا الجدول في توجه أفراد الأسرة نحو الزواج من المدينة دون المنطقة الأصلية، هو بالدرجة الأولى رغبة من أفراد الأسرة في توسيع شبكة علاقاتها داخل المدينة، وبناء شبكة علاقات جديدة، تدعم بها وجودها في المدينة، فالدعم الذي كانت تتلقاه الأسرة من خلال الزواج الداخلي، كرغبة منها للحفاظ على وحدة وتماسك الوحدة القرابية، لم يعد له وجود في المدينة، أو على الأقل عند غالبية المهاجرين، ولم يعد ضروريا، خاصة إذا علمنا أن المدينة تستخدم الوافد إليها على أساس كفاءته وقدرته، لا على أساس انتمائه وقرابته. كما أن التضامن والدعم الذي كانت تتلقاه الأسرة من جماعتها القرابية عوضته مؤسسات متخصصة في ذلك.

إن الأسر التي بقيت محافظة على الاختيار للزواج من منطقتها الأصلية، هي في أغلبها من الأسر التي بقيت شبكة علاقاتها الاجتماعية في المدينة محدودة، كما أنها من الأسر التي مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي، خاصة من ناحية القيم والعادات والتقاليد، وهي في الغالب من الأسر التي تريد أن تبقى محافظة على صلتها بمنطقتها الأصلية وجماعتها القرابية، كما أنها من الأسر التي بقيت متحفظة على نمط وأساليب الحياة الحضرية، فهي ترى أن زواج أبنائها من منطقتهم الأصلية ومن جماعتهم القرابية، هي في إطار المحافظة على قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن الزواج الخارجي، أي من خارج إطار القرابة والمنطقة الأصلية، هو من بين المؤشرات التي تدل على مدى تكيف المهاجرين الريفيين مع نمط الحياة الحضرية، حيث كلما سعى أفراد الأسرة على الزواج من خارج دائرتهم القرابية والعشائرية، كلما دل ذلك على تكيفهم مع نمط الحياة الحضرية، وبالتالي اندماجهم في الوسط الحضري، وهو بينته نتائج هذا الجدول، حيث أصبحت أغلب الأسر المهاجرة تفضل الزواج الخارجي، مما يدل على تكيفهم واندماجهم مع نمط الحياة السائد في المدينة، كما لعب شكل الأسرة دورا مهما في تغير الاختيار، أين نجد أن أفراد الأسرة النووية أكثر ميلا للزواج الخارجي من أفراد الأسرة الممتدة.

جدول رقم 43: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة ومكان الدفن.

			مكان الدفن في حالة الوفاة		المجموع
			في المنطقة الأصلية	في المدينة	
مدة الإقامة بالمدينة (سنة)	[10 - 00]	ك	80	16	96
		%	83,3	16,7	100,0
	[20 - 11]	ك	9	147	156
		%	5,8	94,2	100,0
	[30 - 21]	ك	0	42	42
		%	0,0	100,0	100,0
	أكثر من 30	ك	1	35	36
		%	2,8	97,2	100,0
المجموع		ك	90	240	330
		%	27,3	72,7	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسر المهاجرة في المدينة ومكان الدفن في حالة الوفاة، حيث عبرت نسبة 72.7 % من الأسر المهاجرة بأن مكان الدفن في حالة وفاة أحد أفراد الأسرة هو المدينة، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 21 و30 سنة، تليها نسبة 97.2 % من الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 30 سنة، ثم تأتي بعدها نسبة 94.2 % من الأسر التي

تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، وفي الأخير تأتي نسبة 16.7 % من الأسر التي لا تتعدى مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات. وفي المقابل عبرت نسبة 27.3 % من الأسر المهاجرة بأن مكان الدفن في حالة الوفاة يكون في المنطقة الأصلية، منها نسبة 83.3 % من الأسر التي لا تتعدى مدة إقامتها بالمدينة 10 سنوات، تليها نسبة 5.8 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة، تليها نسبة 2.8 % من الأسر التي تفوق مدة إقامتها بالمدينة 30 سنة.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت تفضل دفن موتاها في المدينة، مقارنة مع عدد الأسر التي تفضل دفنهم في منطقتهم الأصلية، كما يظهر أيضا أن هناك تأثيرا لمدة الإقامة في المدينة على قرار الدفن، حيث كلما زادت مدة الإقامة في المدينة، كلما اتجهت الأسر المهاجرة إلى دفن موتاها بالمدينة، والعكس صحيح، حيث أن الأسر المنتقلة حديثا إلى المدينة أو التي انتقلت منذ مدة قصيرة، دائما ما تفضل الدفن في منطقتها الأصلية، وهو ما يدل على استمرار ارتباطها بوسطها الأصلي.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات هو أن الأسرة كلما طالت مدة إقامتها في المدينة، كلما زاد تكيفها مع نمط الحياة السائد بها، وكلما زاد شعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد الذي حلت به، هذا الشعور بالانتماء الذي تترجمه في كثير من الأحيان من خلال سلوكيات وممارسات يومية ومناسباتية، تتعلق بالمناسبات والأعياد، وحتى الجنائز والدفن.

فالأسرة التي استقرت في المدينة واستوطنت بها، وأصبحت المدينة مجالا لكل علاقاتها وتفاعلاتها الاجتماعية، فإن عملية الدفن حسب رأي أفرادها هي تحصيل حاصل، فهم يرون أن الفرد الذي عاش حياته في المدينة وارتبط بها، فلا فرق لديهم في مكان دفنه، سواء دفن بالمدينة أو بمنطقته الأصلية، وهو ما يجعلهم يقومون بعملية الدفن في المدينة، بالقرب من المكان الذي تقيم به الأسرة، حتى تسهل عليهم العملية، وتخفف عنهم الإجراءات، وحتى تسهل عليهم زيارة موتاهم لاحقا، لقربهم من مكان إقامة الأسرة.

إن ما يمكن أن نستنتجه أيضا هو أن أغلب الأسر التي أصبحت تقيم عملية الدفن في المدينة، هي من الأسر التي انتقلت كل جماعتها القرابية إلى المدينة أيضا، وبالتالي فإنها ترى أن انتمائها يعود لمكان إقامتها وإقامة جماعتها القرابية، وليس للمكان الذي كانت تعيش فيه، فهي ترى أن ارتباطها بوسطها الأصلي ليس ارتباطا بالمكان كبيئة فيزيقية، وإنما ارتباطها بالمكان كبيئة اجتماعية، من خلال ما توفره هذه البيئة

الاجتماعية من شعور بالانتماء، من خلال استمرار القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بالجماعة القرابية، وليس المرتبطة بالمكان كمجال مادي بحت.

وفي المقابل نجد أن الأسر التي تفضل إقامة الجنازة والدفن في منطقتها الأصلية، هي الأسر التي مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي ماديا واجتماعيا. ماديا من خلال ما تملكه هناك من مساكن وأراضي، واجتماعيا من خلال علاقاتها الاجتماعية التي مازالت قائمة مع جماعتها القرابية والعشائرية. كما أن هناك أيضا أسرا تقوم بعملية الدفن تنفيذا لرغبة الأفراد قبل وفاتهم، خاصة الأفراد الذين عاشوا وقتا طويلا في الريف، وبالتالي فإن هناك دائما رمزية للمكان وحنينا للعودة إليه، خاصة إذا كان البعض من الأجداد والأقارب مدفونا هناك.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول أن مكان الدفن هو من أهم مؤشرات الارتباط بالمكان، وبالتالي استمرار العلاقة مع الوسط، فأغلب الأسر التي مازالت تقوم بعملية الدفن في منطقتها الأصلية، هي من الأسر التي مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي اجتماعيا أو ماديا، هذا الارتباط الذي يظهر بوضوح من خلال استمرار زيارته في كل فرصة وفي كل مناسبة، كما أن مدة الإقامة بالمدينة لها تأثير على استمرار العلاقة مع الوسط الأصلي، حيث كلما زادت مدة الإقامة بالمدينة، كلما أدى ذلك ضعف العلاقة مع الوسط الأصلي، بمعنى أن طول مدة الإقامة بالمدينة يؤدي إلى اكتساب الأساليب الحضرية، والتكيف مع نمط الحياة السائد بها، وهو ما يؤدي إلى ضعف الارتباط بالوسط الأصلي، خاصة بعد أن تجد الأسرة المهاجرة بيئة اجتماعية جديدة، تعوضها عن بيئتها الاجتماعية الريفية، وتتكون لديها شبكة علاقات اجتماعية جديدة، تغنيها في كثير من الأحيان عن علاقاتها الاجتماعية، خاصة تلك المبنية على أساس العشيرة، وعلى أساس الانتماء إلى المنطقة الأصلية.

ثالثا– خلاصة واستنتاجات الفرضية الثانية:

من خلال تحليل وتفسير معطيات الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الثانية، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– إن أغلب الأسر المهاجرة مازالت تزور وسطها الأصلي، هذه الزيارات التي تكون في كثير من الأحيان لأسباب اقتصادية، مرتبطة أساسا بما تمتلكه هذه الأسر في وسطها الأصلي من مساكن ومزارع ومواشي، وفي المقابل فإن الأسر التي لا تزور وسطها الأصلي، لا يعني بالضرورة أنها قد قطعت الاتصال بجماعتها القرابية، فبعض الأسر قد وجدت جماعتها القرابية بالمدينة، وتعيش بالقرب منها، أين نجد في بعض الأحيان تجمعات سكانية في المدينة قائمة على أساس القرابة والعشيرة، هذه التجمعات التي أصبحت تشكل امتدادا للوسط الأصلي في المدينة، حيث يسعون إلى تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري.

– إن استمرار زيارة الأسرة المهاجرة لوسطها الأصلي نجدها عند الأسرة الممتدة أكثر منها عند الأسرة النووية، غير أن هذا لا يعني أنها ترغب في العودة إليه، أو أنها وجدت صعوبة في الاندماج والتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، بل إن استمرار زيارتها لوسطها الأصلي يأتي في سياق محافظتها على علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية. علاقات اجتماعية تتجلى في علاقات القرابة التي تحافظ عليها الأسرة، التزاما بقيم المجتمع الجزائري من جهة، والامتثال لتعاليم الدين الإسلامي من جهة أخرى، هذا بالنسبة للعلاقات الاجتماعية. أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية فإنها تتجلى من خلال ما تمارسه الأسرة المهاجرة من نشاطات اقتصادية، تتمثل أساسا في بعض النشاطات الزراعية وتربية المواشي، التي تستغلها في تحقيق اكتفائها في المدينة.

– إن الأسر التي تخلت أو فقدت ما تملكه في وسطها الأصلي، جعل ارتباطها بهذا الوسط ضعيفا نوعا ما، وهو ما يسهل عليها الاندماج في وسطها الجديد، وذلك لأن محافظة الأسرة المهاجرة على ممتلكاتها في وسطها الأصلي، من مساكن وأراضي، ونشاطات فلاحية وزراعية، يدل على استمرار الارتباط بهذا الوسط، هذا الارتباط الذي قد ينجر عنه صعوبة في التخلي عن عاداتها، تقاليدها وممارساتها الريفية، مما ينتج عنه صعوبة في التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

– إن استمرار زيارة الأسرة لوسطها الأصلي، لا يعني بالضرورة رغبتها في العودة إليه، ولا يعني بالضرورة صعوبة في تكيفها واندماجها في وسطها الجديد، فزيارة الوسط الأصلي لا يكون عائقا للاندماج في الوسط الحضري إلا إذا عبرت هذه الزيارات عن ارتباط بهذا الوسط، من خلال كثافة هذه الزيارات، واستمرار الممارسات والسلوكيات المرتبطة بالريف في المدينة. فمحافظة المهاجر الريفي على علاقته مع وسطه الأصلي قد تساعده على مقاومة التغيرات التي وجدها في بيئته الجديدة، غير أنها تبقيه مقيدا ببعض الضغوط القبلية، وتوثر على علاقاته الاجتماعية بالمدينة، التي تكون في غالبها سطحية وفي إطار محدود، وهو ما يعيق اندماجه في هذا الوسط الجديد.

– كلما زادت مدة إقامة الأسرة في المدينة، كلما ضعف ارتباطها بوسطها الأصلي، وبالتالي تقل زيارته، وهو ما يساعدها في المقابل على التخلي عن القيم والعادات والتقاليد المرتبطة به، واكتساب القيم والعادات والتقاليد السائدة في المدينة، لتتبنى بذلك الأساليب الحضرية في الفكر والسلوك ، ومنه تحقق تكيفها واندماجها في الوسط الحضري.

– يعبر استمرار زيارة الأسرة لوسطها الأصلي عن الارتباط به، ومنه استمرار قيم وعادات وتقاليد وسلوكيات هذا الوسط في المدينة، وبالتالي فإن تحقيق اندماج الأسرة في الوسط الحضري مرتبط بمدى قدرتها على التخلي عن قيمها وعاداتها وسلوكياتها المرتبطة بالريف، أو على الأقل التخلي عن تلك التي لا تتناسب مع حياة المدينة، فالأسرة التي قطعت علاقتها بوسطها الأصلي، وتبنت أساليب الحياة الحضرية، هي الأسرة التي يتولد لديها الشعور بالانتماء إلى الوسط الذي حلت به، ومنه يسهل عليها تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد.

– إن أغلب الأسر المهاجرة ورغم استمرارها في زيارة وسطها الأصلي، فإنها أصبحت لا تشعر بالغربة في المدينة، أي أن لديها شعورا بالانتماء إلى هذا الوسط، وهي في أغلبها من الأسر التي وجدت نفسها وسط جماعتها القرابية والعشائرية، وبالتالي وجدت نفسها في نفس البيئة الاجتماعية التي كانت سائدة في الريف، أي أنها أعادت إنتاج بيئتها الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري، من خلال تشكيل تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة والعشيرة، فالأسرة التي وجدت نفسها في بيئة مشابهة لبيئتها الاجتماعية الأصلية، لا يتولد لديها الشعور بالغربة في المدينة.

– إن تخلص الأسرة المهاجرة من المضايقات في المدينة التي كانت تتلقاها بسبب أصولها الريفية دليل على تقبلها وقبولها لنمط المعيشة السائد في المدينة، وهذا ما يدل على تكيفها واندماجها في هذا الوسط الجديد، خاصة بعد أن تخلت عن عاداتها وتقاليدها المرتبطة بوسطها الأصلي، أو على الأقل تعديلها مع ما يتناسب مع حياة المدينة، وذلك لأن الحياة الحضرية تفرض على المهاجرين الجدد التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، أو على الأقل تلك التي لا تتناسب مع حياة المدينة، حتى يتحقق اندماجهم وتكيفهم فيها. كما أن الأسر التي أحدثت قطيعة مع وسطها الأصلي، وانخرطت في الحياة الحضرية، وبدأت في اكتساب وتبني الأساليب الحضرية، من خلال ممارسة كل تفاصيل حياتها اليومية والمناسباتية في المدينة بعيدا عن الريف، هي الأسر التي أصبحت تحس بالتماثل مع الأسر الحضرية الأصلية، وبالتالي فإنها الأسر الأكثر اندماجا في الوسط الحضري.

– على الرغم من أن أغلب الأسر التي مازالت تقيم أفراحها في وسطها الأصلي، يعود فيها الأمر إلى أسباب مادية واقتصادية محضة، فإن هناك أسرا مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي، حتى وإن توفرت لها الإمكانيات لإقامته في المدينة، وهي في أغلبها الأسر التي مازالت مرتبطة بجماعتها القرابية، وتميل إلى مشاركتهم في كل أفراحها وأحزانها، نظرا لما تلقاه من دعم ومساندة من قبلهم، أين يزيد شعورها بالأمان بينهم، حيث تلجأ إليهم كمحاولة منها للهرب من العزلة الاجتماعية التي فرضتها عليها حياة المدينة، فهذه الأسر نجدها تستغل كل فرصة للقاء والتواصل مع أقاربها وعشيرتها، في محاولة منها للمحافظة على كل صلة تربطها بوسطها الأصلي وبيئتها الاجتماعية التقليدية، ومن ثم الاحتفاظ بقيمها وعاداتها وتقاليدها، وهو ما يعيق تأقلمها مع نمط الحياة الحضرية، ومن ثم يصعب عليها تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد. فكلما سعت الأسرة المهاجرة إلى فك ارتباطها بوسطها الأصلي، كلما ساعدها ذلك على التكيف والاندماج في الوسط الحضري.

– يعتبر الزواج الخارجي، أي من خارج إطار القرابة والمنطقة الأصلية، من بين المؤشرات التي تدل على مدى تكيف المهاجرين الريفيين مع نمط الحياة الحضرية، حيث كلما سعى أفراد الأسرة على الزواج من خارج دائرتهم القرابية والعشائرية، كلما دل ذلك على تكيفهم مع نمط الحياة الحضرية، وبالتالي اندماجهم في الوسط الحضري، حيث أصبحت أغلب الأسر المهاجرة تفضل الزواج الخارجي، وهو ما يدل على تكيفهم

واندماجهم مع نمط الحياة السائد في المدينة، كما يلعب شكل الأسرة دورا مهما في تغير الاختيار، أين نجد أن أفراد الأسرة النووية أكثر ميلا للزواج الخارجي من أفراد الأسرة الممتدة.

– يعتبر مكان الدفن هو من أهم مؤشرات الارتباط بالمكان، وبالتالي استمرار العلاقة مع الوسط، فأغلب الأسر التي مازالت تقوم بعملية الدفن في منطقتها الأصلية، هي من الأسر التي مازالت مرتبطة بوسطها الأصلي اجتماعيا أو ماديا، هذا الارتباط الذي يظهر بوضوح من خلال استمرار زيارته في كل فرصة وفي كل مناسبة، كما أن مدة الإقامة بالمدينة لها تأثير على استمرار العلاقة مع الوسط الأصلي، حيث كلما زادت مدة الإقامة بالمدينة، كلما أدى ذلك ضعف العلاقة مع الوسط الأصلي، بمعنى أن طول مدة الإقامة بالمدينة يؤدي إلى اكتساب الأساليب الحضرية، والتكيف مع نمط الحياة السائد بها، وهو ما يؤدي إلى ضعف الارتباط بالوسط الأصلي، خاصة بعد أن وجدت الأسرة المهاجرة بيئة اجتماعية جديدة، تعوضها عن بيئتها الاجتماعية الريفية، وتتكون لديها شبكة علاقات اجتماعية جديدة، تغنيها في كثير من الأحيان عن علاقاتها الاجتماعية التقليدية، خاصة تلك المبنية على أساس العشيرة، وعلى أساس الانتماء إلى المنطقة الأصلية.

* من خلال هذا كله، نستنتج أن استمرار ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها الاجتماعي في الوسط الحضري، فالأسرة التي نجحت في تحقيق اندماجها الاجتماعي هي الأسرة التي فكت ارتباطها بوسطها الأصلي. بمعنى آخر فإنه كلما قل ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي، كلما ساعدها ذلك في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

الفصل التاسع:

التفاعل مع الجماعات الاجتماعية الحضرية والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

– تمهيد:

إن قضية الاندماج الاجتماعي من أهم القضايا التي تطرح نفسها بقوة في حالات الهجرة والحراك السكاني، خاصة من الريف إلى الأوساط الحضرية، أين ينتقل الريفيون إلى المجالات الحضرية، ويتكيفون مع مختلف الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة بالمدينة، وذلك من خلال انخراطهم في سوق العمل، وكذا مختلف ممارساتهم وتعاملاتهم مع مختلف الجماعات الاجتماعية، وكذا التجهيزات التي توفرها المدينة، ومنه تصبح المشاركة في الحياة الحضرية ضرورة يتم من خلالها تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي في سيرورة مستمرة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى العلاقة الموجودة بين تفاعل الأسرة النازحة مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية وقضية اندماجها في الوسط الحضري، وذلك بغرض اختبار صحة فرضية البحث الثالثة، التي صيغت بالشكل التالي: **"مشاركة الأسرة النازحة في الحياة الحضرية من خلال تفاعلها مع مختلف الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري، وبناءها شبكة علاقات اجتماعية جديدة في هذا الوسط يساعدها على الاندماج فيه"**، وذلك من خلال بناء مجموعة من الجداول الإحصائية، نربط فيها بين مؤشرات تفاعل وتعامل الأسرة النازحة مع الجماعات الاجتماعية الحضرية، وبين مؤشرات اندماجها في الوسط الحضري من جهة أخرى، وذلك بغرض معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أولا– تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة الجيرة:

جدول رقم 44: يمثل العلاقة بين تبادل الزيارات مع الجيران وشعور الأسرة بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
تبادل الأسرة للزيارات مع الجيران	نعم	ك	4	182	186
		%	2,2	97,8	100,0
	لا	ك	16	128	144
		%	11,1	88,9	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين تبادل الأسرة للزيارات مع الجيران وشعورها بالغربة في المدينة، حيث عبرت نسبة 93.3 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 97.8 % من الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران، تليها نسبة 88.9 % من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع جيرانها. وفي المقابل عبرت نسبة 6.1 % من الأسر المهاجرة بشعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 11.1 % من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع الجيران، تليها نسبة 2.2 % من الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة لم تعد تشعر بالغربة في المدينة، أي أنها أصبحت تحس بانتمائها للوسط الجديد الذي انتقلت إليه، حيث أن الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران هي الأكثر شعورا بالانتماء من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع الجيران، وهو ما يعني أن الأسرة المهاجرة كلما سعت إلى تكثيف علاقاتها مع الجيران وحافظت عليها كلما كان شعورها بالانتماء أقوى.

إن ما يمكن أن نشير له هنا أن أغلب الأسر المهاجرة لا تزال تعطي أهمية كبيرة لعلاقات الجيرة، هذه الأهمية المستمدة من قيم المجتمع الجزائري المبنية على أساس تعاليم الدين الإسلامي على ضرورة الإحسان للجار، ومن هذا المنطلق تتفاعل الأسر في المدينة مع الجيران، حيث تسعى إلى الاحتكاك والتواصل معهم، وخلق علاقات معهم، لا تقوم على المصلحة الشخصية فقط، مثلما هو شائع عن علاقات الجيرة في الوسط

الحضري، حيث تمتد العلاقات الاجتماعية من بيت لبيت ومن جار لجار، خاصة لدى سكان العمارات، أين وجدنا في أغلب الحالات أن ساكني العمارات كثيرا ما يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة، هذه الأمر الذي يظهر بوضوح خاصة في المناسبات والأعياد، وفي الجنائز، أين يسعى الجميع إلى التعاون والتضامن في كثير من الأمور، وهو ما يولد لديهم شعورا بالانتماء، أين تزول مظاهر الغربة والعزلة الاجتماعية.

إن علاقات الجيرة لدى الأسر المهاجرة لا تزال مبنية على القيم المشتركة، والعلاقات الشخصية القوية، فعلى الرغم من أن الارتباط في المدينة دائما ما يقوم على أساس المصالح، والعلاقات الاجتماعية في كثير من الأحيان تكون علاقات سطحية ومؤقتة، فإن الأمر هنا مختلف تماما، حيث أن أغلب العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة خاصة، تتميز بالقوة والالتزام، ويتعامل الأفراد في كثير من الأحيان كما لو أنهم يشكلون عائلة واحدة، حيث تظهر مظاهر التآخي والتعاون، حيث تتشكل في كثير من الأحيان جماعات اجتماعية متماسكة، تقوم على أساس التجاور، تشبه إلى حد كبير تلك التجمعات القرابية والعشائرية التي تميز الريف.

إن الأسر التي عبرت عن عدم شعورها بالغربة في المدينة هي أيضا الأسر التي وجدت نفسها وسط جماعتها القرابية والعشائرية، فكما هو معروف فإن الكثير من الأسر المهاجرة تلجأ إلى الإقامة بالقرب من جماعتها القرابية في المدينة، مما يضمن لها الدعم والمساندة، وبالتالي فإن شعورها بالغربة يختفي في مثل هذه الحالات، أين تجد الأسرة المهاجرة نفسها تعيش في بيئتها الاجتماعية، أين تبقى الكثير من القيم والعادات والتقاليد الريفية سائدة، وتظهر بوضوح مظاهر التماسك والتضامن، كما أن علاقات الجيرة تقوم على الانتماء إلى نفس الجماعة القرابية والعشائرية، وبالتالي فإن هذه العلاقات تكون قائمة على أساس القرابة ورابط الدم.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن نسبة معتبرة من الأسر وعلى الرغم من أنهم لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم، فإنهم لا يشعرون بالغربة في المدينة، وهي في كثير من الأحيان الأسر نجحت في اكتساب الأساليب الحضرية، وهي ترى أن الشعور بالانتماء لا يعني بالضرورة تبادل الزيارات مع الجيران، فهم لا ينفون وجود علاقات مع الجيران، حيث أكدوا أن لهم علاقات مع جيرانهم، غير أن هذه العلاقات تبقى سطحية، وقائمة على أساس المصلحة المشتركة، فالجيرة عندهم لا ترتبط بالزيارات المتبادلة والمشاركة في المناسبات وغيرها من صور الترابط القائم بين الأفراد، والتي تميز عادة علاقات الجيرة في الريف، فهم يرون

أن الحياة في المدينة مع الجيران ليست قائمة على الارتباط بالآخرين بقدر ما هي مرتبطة بالمصالح العامة بينهم.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن الأسر المهاجرة التي انخرطت في علاقات اجتماعية مع جيرانها وسعت إلى تحسين هذه العلاقات من خلال تبادل الزيارات، والتعاون والتضامن المتبادل بينها، هي التي نجحت في التخلص من شعورها بالغربة، ومنه زيادة الشعور بالانتماء لدى أفرادها للوسط، فشعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد يغلب على شعورها بالانتماء إلى موطنها الأصلي، حيث أنها تعيش حياتها بكل تفاصيلها في المدينة، حيث تتفاعل مع جيرانها أكثر من تفاعلها مع عناصر جماعتها القرابية. وهو ما خلق لديها ألفة مع بيئتها الاجتماعية الجديدة، وانخرطت في علاقات اجتماعية جديدة مع باقي الجماعات الاجتماعية في المدينة، لاسيما جماعات الجيرة، وهو ما يعني أنها استطاعت أن تحقق اندماجها الاجتماعي في وسطها الجديد الذي انتقلت إليه.

جدول رقم 45: يمثل العلاقة بين تبادل الزيارات مع الجيران وضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب.

			ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
تبادل الأسرة للزيارات مع الجيران	نعم	ك	50	136	186
		%	26,9	73,1	100,0
	لا	ك	95	49	144
		%	66,0	34,0	100,0
المجموع		ك	145	185	330
		%	43,9	56,1	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين تبادل الأسرة المهاجرة للزيارات مع الجيران، وضرورة الإقامة بجانب الأقارب في المدينة، حيث عبرت نسبة 56.1 % من الأسر المهاجرة بعدم ضرورة إقامتها بجانب أقاربها، منها نسبة 73.1 % من الأسر التي تتبادل الزيارات مع جيرانها، تليها نسبة 34.0 % من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع جيرانها. وفي المقابل عبرت نسبة 43.9 % من الأسر المهاجرة بضرورة إقامتها بالقرب من

أقاربها، منها نسبة 66.0 % من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع جيرانها، تليها نسبة 26.9 % من الأسر التي تتبادل الزيارات مع جيرانها.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسرة المهاجرة أصبحت لا ترى ضرورة في إقامتها بالقرب من أقاربها، خاصة بالنسبة للأسر التي تتبادل زياراتها مع جيرانها، أي تلك الأسر التي خلقت شبكة علاقات جديدة مع جماعة الجيرة عوض الجماعة القرابية، فهذه الأسر أصبحت تتعامل مع جيرانها أكثر من تعاملها مع أقاربها.

إن الأسر التي استغنت عن جماعتها القرابية في المدينة، هي الأسر التي استطاعت أن تحقق اندماجها فيها، وذلك من خلال التفاعل مع جماعات اجتماعية غير جماعتها القرابية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى رغبتها في الاستقلال عن الجماعة القرابية وما تفرضه من قيود وضوابط على أعضائها، خاصة في مجتمع المدينة، أين تتوفر مؤسسات اجتماعية متخصصة، تعوض ما كانت تتلقاه الأسرة من دعم وتضامن من العائلة الكبيرة، هذا النمط من التضامن والتعاون الذي كان سائدا في الريف، والذي بدأ في الاختفاء والزوال في الوسط الحضري، فالمدينة تستعمل الوافد إليها على أساس كفاءته وقدرته لا على أساس انتمائه. كما أصبحت المدينة توفر الشغل والمسكن ومختلف الخدمات التي قد تحتاجها الأسرة، وهو ما جعلها تستغني عن جماعتها القرابية، خاصة في ظل توفر شروط الحياة المريحة في المدينة.

إن ما يمكن أن نسجله من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، هو أنه رغم أن تفاعل الأفراد في المدينة يكون على المستوى الثانوي، وأغلب العلاقات تكون سطحية ومؤقتة، وهي ميزة المجتمعات الحضرية، إلا أننا لا حظنا أن الأمر مختلف هنا (على مستوى مجتمع مدينة برج بوعريريج)، فالعلاقات الاجتماعية بين الجيران هي أعمق بكثير مما هو متعارف عليه في المجتمعات الحضرية، خاصة على مستوى الأحياء الشعبية، أو حتى على مستوى أحياء العمارات القديمة، أين يظهر أن العلاقات بين الأفراد يتجاوز علاقات الجيرة، فنظرا لقوة هذه العلاقات وديمومتها تبدو وكأن الأمر يتعلق بعلاقات قرابة، لا علاقات جيرة. أين يتبادل الجيران الزيارات بشكل كثيف، وتظهر كل مظاهر التماسك والتضامن، خاصة في وقت المناسبات أو الأزمات.

وعلى الرغم من أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت لا ترى ضرورة في أن تقيم بجانب أقاربها، فإن هناك نسبة معتبرة الأسر المهاجرة التي عبرت عن ضرورة أن تقيم بجانب أقاربها، وهي في أغلبها من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع جيرانها، أي أن علاقاتها مع جيرانها تبقى علاقات سطحية، لا تتعدى المعرفة بحكم الإقامة في مجال متقارب، أو علاقات قائمة على أساس منفعة متبادلة، فهذه الأسر وعلى الرغم من أنها تحترم جيرانها وتتعامل معهم على أساس الإلزام الديني وما تحث عليه الشريعة الإسلامية في هذا الأمر، فإن أغلب تعاملاتها تكون في إطار جماعتها القرابية، أين تعتمد عليها وتستفيد من كل مظاهر التضامن والتعاون، الذي توفره الجماعة القرابية.

يمكن أن نسجل هنا أيضا، أن الأسر التي مازالت ترى ضرورة الإقامة بالقرب من أقاربها، هي أيضا من الأسر التي انتقلت حديثا إلى المدينة، وبالتالي فإنها مازالت بحاجة إلى دعم جماعتها القرابية، حتى تحقق استقرارها في المدينة، كما أن أغلب هذه الأسر هي التي اختارت الأحياء التي تقيم فيها على أساس وجود جماعتها القرابية بها، وبالتالي فإن التعامل هنا يكون على أساس القرابة لا على أساس الجيرة، وتبادل الزيارات في هذه الحالة يكون بدرجة أولى بسبب القرابة لا بسبب الجيرة.

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من خلال معطيات هذا الجدول، هو أنه كلما استطاعت الأسرة المهاجرة تحقيق اندماجها في الوسط الحضري، كلما استطاعت الاستغناء عن جماعتها القرابية، أي أن الاندماج في الوسط الحضري في كثير من الأحيان لا يتماشى مع التجمعات القائمة على أساس القرابة والعشيرة، والتي تعتبر من أهم معيقات تحقيقه، غير أن هذا لا يعني زوال هذا النوع من التجمعات، فهي مازالت قائمة ومستمرة، والتي مازالت الكثير من الأسر المهاجرة في بداية نزوحها، تلجأ إليها كمرحلة أولى، ومن ثم تشرع في الحراك المجالي والمهني، حتى تحقق بذلك ظروفا معيشية مناسبة، ومن ثم يتحقق اندماجها في وسطها الجديد.

جدول رقم 46: يمثل العلاقة بين شكل الأسرة وتبادل الزيارات مع الجيران.

			تبادل الأسرة للزيارات مع الجيران		المجموع
			نعم	لا	
شكل الأسرة	أسرة ممتدة	ك	33	24	57
		%	57,9	42,1	100,0
	أسرة نووية	ك	153	120	273
		%	56,0	44,0	100,0
المجموع		ك	186	144	330
		%	56,4	43,6	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين شكل الأسرة وتبادل الزيارات مع الجيران، حيث عبرت نسبة 56.4 % من الأسر المهاجرة بتبادلها الزيارات مع الجيران، منها نسبة 57.9 % من الأسر الممتدة، تليها نسبة 56.0 % من الأسر النووية، وفي المقابل عبرت نسبة 43.6 % من الأسر المهاجرة بعدم تبادلها الزيارات مع الجيران، منها نسبة 44.0 % من الأسر النووية، تليها نسبة 42.1 % من الأسر الممتدة.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة تتبادل الزيارات مع الجيران، أي أن علاقاتها مع جيرانها هي علاقات قوية، وأن أغلب الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران هي من الأسر الممتدة، في حين أن الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع الجيران هي في أغلبها أسر نووية.

إن الأسر النووية باعتبارها النمط السائد في الوسط الحضري، وهي الأسرة النموذج في المدينة، فهي بذلك تجسد بوضوح طبيعة علاقات الجيرة في المجتمع الحضري، فكما هو معلوم فإن سكان المدينة دائما ما يميلون إلى العزلة، وتكون علاقاتهم محدودة، وهو ما يظهر من خلال هذه المعطيات، حيث أن أغلبها لا يتبادلون الزيارات مع الجيران، فمعظم علاقاتهم سطحية ومؤقتة، قائمة على المصلحة المشتركة، والتي تنتهي في كثير من الأحيان بانتهاء هذه المصلحة، فكما هو معلوم فإن الارتباط في المدينة قائم على أساس المصالح، فعلاقات الجيرة في المدينة والتي تجسدها الأسرة النووية، لا تقوم عادة على تبادل الزيارات أو المشاركة في المناسبات، فبالرغم من أن الأسر تعيش في بيئة حضرية واحدة وبجوار بعضها البعض، غير أن حياتهم غير قائمة على الارتباط ببعضهم، إلا في حالة وجود مصالح مشتركة.

وعلى العكس من هذا فإن الأسر الممتدة هي الأسر الأكثر تبادلا للزيارات مع الجيران، وذلك لأنها مازالت متمسكة بقيمها الريفية في هذا المجال، أين تكون علاقات الجيرة مبنية على القيم المشتركة، والعلاقات الشخصية القوية، خاصة بالنسبة لعلاقات الجيرة التي تكون في التجمعات القائمة على أساس قرابي أو عشائري.

إن الأسرة الممتدة وبعد انتقالها إلى المدينة، وما يميز هذه البيئة الجديدة من عزل مكاني للأفراد والجماعات على أساس المهنة والمكانة، والذي ينتج عنه تباعد اجتماعي، ويرتفع معدل التمايز الاجتماعي، مما يؤدي إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف بين السكان، فالعزلة التي تميز الوسط الحضري، تجعل من الجماعات القرابية تعيش متقاربة مجاليا، حفاظا على خصوصيتها، وحفاظا قيمها وتقاليدها، أين يسود التعاون والتضامن، مما يجعل العلاقات الاجتماعية شخصية وقوية، ومنها علاقات الجيرة، التي تظهر قوتها من خلال تبادل الزيارات المستمر بين الأسر.

إن ما يمكن أن نسجله من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، هو أن الأسر النووية، هي الأكثر اندماجا في الوسط الحضري، من خلال تبنيها للقيم الحضرية، والتي تقوم أساسا على العزلة، أين نجد أن علاقاتها محدودة وسطحية، كما أن اتصال هذه الأسر مع جماعات الجيرة هو اتصال غير رسمي، قائم في كثير من الأحيان على أساس المصلحة الخاصة، غير أن هذا لا يعني أن أغلب الأسر النووية لا تقيم علاقات مع جيرانها، بل بالعكس فإن هناك أسرا شكلت علاقات في إطار الجيرة، وتعدت هذه العلاقات الطابع السطحي، إلى طابع أعمق يتجلى من خلال تبادل الزيارات، وهو ما أظهرته معطيات هذا الجدول.

كما يمكن أن نسجل أيضا أن الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران، قد تدرج الأمر في سياق حسن الجوار التي توصي بها الشريعة الإسلامية، كما يمكن أن تكون بسبب وجود علاقات القرابة بين جماعات الجيرة، خاصة في التجمعات التي تتميز بوجود جماعات قرابية وعشائرية، كما يمكن أن تكون طول مدة التجاور سببا في قوة علاقات الجيرة، وهي من المميزات التي تميز المجتمع الجزائري، ومجتمع مدينة برج بوعريريج خاصة.

جدول رقم 47: يمثل العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة وتبادل الزيارات مع الجيران.

			تبادل الأسرة للزيارات مع الجيران		المجموع
			نعم	لا	
مدة الإقامة بالمدينة	[10 - 00]	ك	23	73	96
		%	24,0	76,0	100,0
	[20 - 11]	ك	85	71	156
		%	54,5	45,5	100,0
	[30 - 21]	ك	42	0	42
		%	100,0	0,0	100,0
	أكثر من 30	ك	36	0	36
		%	100,0	0,0	100,0
المجموع		ك	186	144	330
		%	56,4	43,6	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة وتبادلها للزيارات مع الجيران، حيث عبرت نسبة 56.4 % من الأسر المهاجرة عن تبادلها للزيارات مع جيرانها، منها نسبة 100.0 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بين 21 و30 سنة، وأكثر من 30 سنة، تليها نسبة 54.5 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها في المدينة بين 11 و20 سنة، وفي الأخير تأتي نسبة 24.0 % من الأسر التي تقل مدة إقامتها بالمدينة عن 10 سنوات. وفي المقابل عبرت نسبة 43.6 % من الأسر المهاجرة بعدم تبادلها الزيارات مع جيرانها، منها نسبة 76.0 % من الأسر التي تقل مدة إقامتها بالمدينة عن 10 سنوات، تليها نسبة 45.5 % من الأسر التي تتراوح مدة إقامتها بالمدينة بين 11 و20 سنة.

من خلال معطيات هذا الجدول يتضح أن هناك تأثيرا لطول مدة إقامة الأسرة المهاجرة بالمدينة مع تبادلها للزيارات مع الجيران، حيث كلما كانت مدة الإقامة طويلة كلما كانت الأسرة أكثر تبادلا للزيارات مع جيرانها، وهذا ما يعني أن طول مدة الإقامة في المدينة ساعد الأسرة على الانخراط في شبكة علاقات

اجتماعية جديدة، منها علاقات الجيرة، فعامل الزمن هنا كفيل بخلق نوع من الألفة بين الأسر المتجاورة، هذه الألفة التي كثيرا ما تتطور لتنتج عنها علاقات اجتماعية قوية.

كما يمكن أن نشير هنا إلى أن طول مدة الإقامة بالمدينة كثيرا ما يساعد الأسرة على تحسين ظروف معيشتها، من خلال تحقيق الاستقرار المهني لأفراد الأسرة، ومن ثم تحقيق الاستقرار المجالي (في المسكن والحي)، فإذا ما تحقق الاستقرار المجالي تبدأ العلاقات الاجتماعية في الظهور والتشكل، فمن غير المعقول أن تتشكل علاقات اجتماعية قوية، وبالخصوص علاقات الجيرة، في ظل الحراك المجالي والمهني المستمر لأفراد الأسرة. كما أن طول مدة الإقامة في المدينة قد يساعد أفراد الأسرة على الاندماج والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ومن ثم يبدؤون في تحقيق اندماجهم في وسطهم الجديد.

إن الأسر التي انتقلت حديثا إلى المدينة أو منذ مدة ليست بالطويلة لا يمكن لها أن تدخل في علاقات اجتماعية جديدة، وحتى وإن تكونت لديها شبكة علاقات اجتماعية فقد تكون سطحية ومحدودة، فالوافد الجديد للمدينة كثيرا ما يتميز بالانعزال، وتتميز تفاعلاته وتعاملاته مع الآخرين بالحيطة والحذر، كما يتحاشى في كثير من الأحيان التفاعل مع من يعتبرهم من الغرباء، غير أنه ومع مرور الوقت يبدأ في تشكيل معارف وصداقات، والتي تتطور لتنشأ عنها علاقات قوية، خاصة على مستوى الحي الذي يقيم فيه، أين تظهر قوة هذه العلاقات من خلال تبادل الزيارات بين الأسر المتجاورة، كما يلعب الأطفال الصغار دورا كبيرا في تقوية هذه الروابط والعلاقات، فكثير من علاقات الجيرة القوية كانت نتيجة لعلاقات صداقة بين الأبناء، لأنهم الأكثر ميلا لتكوين المعارف والصداقات.

إن ما يمكن أن نلاحظه أيضا من خلال معطيات هذا الجدول هو أن هناك أسرا ورغم أن مدة إقامتها بالمدينة ليست بالطويلة، غير أنها تتبادل الزيارات مع جيرانها، وهذا راجع ربما لوجود علاقات سابقة، أو وجود علاقات قرابية أو عشائرية، خاصة في التجمعات السكنية التي تشكلت على أساس قرابي أو عشائري. كما أن علاقات الجيرة تكون قوية على مستوى الأحياء الشعبية القديمة، أو على مستوى أحياء العمارات، وذلك لما لهذا النوع من السكنات من خصائص، فالمقيمون بها في كثير من الأحيان يعتبرون أنفسهم عائلة واحدة، بحكم أن بينهم مجالا مشتركا كمدخل العمارة والساحة مثلا، وبالتالي فإن تبادل الزيارات بينهم أمر طبيعي جدا، خاصة إذا ما اقترن هذا الأمر بالتجاور لمدة طويلة.

ثانيا– تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة الروضة، المدرسة وجماعة العمل:

جدول رقم 48: يمثل العلاقة بين وجود علاقة مع أسر أصدقاء الأبناء والشعور بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
وجود علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء	نعم	ك	4	166	170
		%	2,4	97,6	100,0
	لا	ك	16	120	136
		%	11,8	88,2	100,0
المجموع		ك	20	286	*306
		%	6,5	93,5	100,0

* يمثل عدد الأسر التي لدى أبنائها أصدقاء

يوضح هذا الجدول العلاقة بين وجود علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء وشعور الأسرة بالغربة في المدينة، حيث عبرت نسبة 93.5 % من الأسر المهاجرة عن عدم شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 97.6 % من الأسر التي لها علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء، تليها نسبة 88.2 % من الأسر التي ليس لها علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء. وفي المقابل عبرت نسبة 6.5 % من الأسر المهاجرة بشعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 11.8 % من الأسر التي ليس لها علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء، تليها نسبة 2.4 % من الأسر التي لها علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء.

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلبية الأسر المهاجرة التي أقامت علاقات مع أسر أصدقاء أبنائها هي الأسر التي استطاعت أن تتغلب على شعور الغربة بالمدينة، فمن خلال هذه العلاقات الجديدة بدأت الأسر المهاجرة في الشعور بالانتماء إلى الوسط الحضري الذي انتقلت إليه، وعلى الرغم من أن هذا الوسط يختلف عن الوسط الذي كانت تعيش إلا أنها سعت لخلق شبكة علاقات اجتماعية جديدة، من خلال التفاعل مع أسر أصدقاء الأبناء.

إن الأسر المهاجرة ومن خلال تفاعلاتها في الوسط الجديد استطاعت التغلب على الشعور بالغربة، فالأسرة التي تتبادل الزيارات مع الأسر الأخرى (أسر أصدقاء الأبناء خاصة)، حيث لم تعد تقتصر تفاعلاتها

وتعاملاتها مع جماعاتها القرابية فقط، وإنما تعدته للتعامل والتفاعل مع أنساق اجتماعية أخرى، خارج نطاق القرابة والعشيرة، هذا الأمر الذي من شأنه أن يعزز وجودها في المدينة، ويبعدها عن العزلة التي غالبا ما يواجهها النازحون الجدد إلى المدينة، كما يمكن أن نسجل هنا أيضا أن الأبناء هم الأكثر خلقا للعلاقات الاجتماعية، حيث دائما ما تكون علاقاتهم الاجتماعية عفوية، ودون مراعاة للمصالح الشخصية، التي كثيرا ما يراعيها الأفراد البالغون.

إن الأسر التي دخلت في علاقات اجتماعية جديدة، من خلال تبادل الزيارات مع أسر أخرى، هي الأسر التي استطاعت أن تتكيف مع الوسط الجديد، وهو الأمر الذي ساعدها على التخلي عن بعض من التزاماتها تجاه جماعتها القرابية، فالأسرة التي دائما ما تبقى معتمدة على جماعتها القرابية تواجهها صعوبة في بناء علاقات جديدة خارج هذا الإطار وبالتالي تبقى منغلقة على نفسها، وهو ما يولد لديها شعورا بالغربة في المدينة، خاصة إذا مازالت تتلقى الدعم والمساندة من جماعتها القرابية.

إن ما يمكن أن نسجله أيضا من خلال معطيات هذا الجدول هو أن الأسر التي لا توجد لديها علاقات مع أسر أصدقاء الأبناء أيضا لا تشعر بالغربة في المدينة، وهو ما يدل على أنه ليس بالضرورة أن تبني علاقات اجتماعية جديدة حتى تتغلب على الشعور بالغربة، وذلك لأن من خصائص الحياة الحضرية هو سيطرة الفردانية، وبالتالي فإن تحقيق التكيف والاندماج مع نمط الحياة في المدينة لا يعني بالضرورة إقامة علاقات اجتماعية خاصة (أسر أصدقاء الأبناء)، فالتعامل في المدينة قائم بدرجة كبيرة على أساس المصالح المشتركة ولا يعني بالضرورة قيام علاقات اجتماعية ملزمة، كما أن تحقيق الألفة يمكن أن يقتصر فقط على علاقات الجيرة، هذه العلاقات التي مازالت محتفظة بقدر كبير من قيمتها في المجتمع الجزائري ومجتمع مدينة برج بوعريريج خاصة. كما يمكن أن نسجل هنا أن تقاليد الأسرة الجزائرية في تفاعلاتها وتعاملاتها قد يقتصر على علاقات الجيرة والعلاقات القرابية، حيث أن خلق علاقات اجتماعية خارج هذين الإطارين (الجيرة والقرابة) أمر غير موجود بكثرة في مدينة برج بوعريريج. فالأسرة هنا تبقى متحفظة على العلاقات الاجتماعية خارج إطار القرابة والجيرة، وإن وجدت فإنها تبقى علاقات سطحية.

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول أن العلاقات الاجتماعية خارج إطار الجيرة والقرابة للأسر المهاجرة يمكن أن يساعدها في التغلب على الشعور بالغربة في المدينة، ومنه تحقيق الألفة في هذا الوسط مع باقي الجماعات الاجتماعية، وهو ما يساعدها على تحقيق تكيفها واندماجها في المدينة،

غير أن هذا الأمر ليس ضروريا، فالأسرة يمكن أن تحقق اندماجها من خلال شبكة علاقاتها الاجتماعية في إطار القرابة والجيرة.

جدول رقم 49: يمثل العلاقة بين ارتياد الأبناء للروضة وضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب.

			ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
ارتياد أبناء الأسرة للروضة	نعم	ك	1	71	72
		%	1,4	98,6	100,0
	لا	ك	144	102	246
		%	58,5	41,5	100,0
المجموع		ك	145	173	*318
		%	45,6	54,4	100,0

* يمثل عدد الأسر التي لديها أبناء فقط في سن الروضة.

يوضح هذا الجدول العلاقة بين ارتياد أبناء الأسر المهاجرة للروضة وضرورة الإقامة بجانب الأقارب في المدينة، حيث عبرت نسبة 54.4 % من الأسر بعدم ضرورة إقامتها بجانب الأقارب، منها نسبة 98.6 % من الأسر التي يرتاد أبناؤها الروضة، تليها نسبة 41.5 % من الأسر التي لا يرتاد أبناؤها الروضة. وفي المقابل عبرت نسبة 45.6 بضرورة إقامتها بجانب أقاربها في المدينة، منها نسبة 58.5 % من الأسر التي لا يرتاد أبناؤها الروضة، تليها نسبة 1.4 % من الأسر التي يرتاد أبناؤها الروضة.

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر التي يرتاد أبناؤها الروضة لا يرون ضرورة في الإقامة بجانب أقاربهم، وهذا ما يعني أن الروضة حسب رأيهم أصبحت توفر لهم إمكانية رعاية والاعتناء بالأبناء بدل عن الجماعة القرابية، خاصة بالنسبة للأسر التي يكون فيها الزوجان عاملان، وعليه فإنهم مضطرون إلى ترك أبنائهم في الروضة وقت عملهم، بدلا عن تركهم لدى العائلة والأقارب، خاصة لدى الأسر التي استقلت بذاتها، وأصبحت تعتمد على نفسها في تلبية احتياجاتها، دون الحاجة للمساعدة من أطراف أخرى.

بالنسبة للأسر التي لا يرتاد أبناؤها الروضة فإنهم يرون أنهم من الضروري أن يقيموا بجانب الأقارب في المدينة، وبالتالي فإنهم يحتاجون لرعاية أبنائهم خاصة أوقات العمل، وهو ما توفرهم لهم الجماعة القرابية، لذلك يرون أنه من الضروري أن يقيموا بجانبهم، كما يمكن أن نسجل هنا أيضا أن هذه الأسر بحاجة إلى الدعم والمساندة وكل أشكال التضامن التي تحتاجها في وسطها الجديد، الذي يختلف عن وسطها الأصلي، وبالتالي فإن الإقامة بجانب الأقارب من شأنه أنو يوفر لهم هذا الدعم والمساندة، خاصة بالنسبة للأسر المقيمة حديثا في المدينة، وبالتالي فإنها تسعى دائما للإقامة بقرب جماعتها القرابية.

إن الأسر المهاجرة، وعند انتقالها إلى وسط جديد مختلف عن وسطها الأصلي، كثيرا ما تسعى للإقامة بجانب الأقارب، ومنه تشكيل تجمع قائم على أساس القرابة، والذي تظهر فيه كل أنواع التماسك والتضامن الجماعي، كما أن هذه التجمعات كثيرا ما تساعد الوافدين الجدد على التمسك بثقافتهم وعلاقاتهم القرابية وتحقق لهم الاستقرار الذي يحتاجونه في بداية إقامتهم بالمدينة، كما يتجنبون في كثير من الأحيان التفاعل مع سكان المدينة، ويقاومون الاختلاف الذي وجدوه في وسطهم الجديد، لذا نجدهم دائما يسعون إلى الإقامة بجانب الأقارب، بغرض المحافظة على خصوصياتهم وحماية مصالحهم.

إن الأسر التي ترى ضرورة في الإقامة بجانب الأقارب، لا يعني أنها بحق في حاجة إلى الدعم والتضامن، وإنما ترى أن هذا الأمر يتعلق بالحفاظ على علاقات القرابة، التي تأخذ حيزا مهما في التمسك بالعادات والتقاليد، وكذا الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي التي تحث على ضرورة المحافظة على صلة الرحم بين الأقارب.

إن اعتماد الأسر المهاجرة على الروضة في رعاية أبنائها، بدلا عن الأقارب، يظهر رغبتها في قطع صلتها بجماعتها القرابية وبوسطها الأصلي، فالخدمات التي أصبحت تقدمها رياض الأطفال في المدينة، ساعدت الأسر على الاستقلال بذاتها، ومنه بدأت في اكتساب خصائص الحياة الحضرية، التي تتميز بالاعتماد على المؤسسات المتخصصة، حيث نسجل في هذا الشأن أن رياض الأطفال تنتشر بكثرة في الأوساط الحضرية عكس الأوساط الريفية، ومنه فإن هذا الأمر هو سمة من سمات الحياة الحضرية، كما أن إقبال الأسر المهاجرة على هذا النوع من الخدمات، هو مؤشر على اكتساب الخصائص الحضرية، والذي ينتج عنه تكيف مع طريقة العيش في المدينة، وبالتالي يصبح من السهل تحقيق الاندماج في هذا الوسط الجديد.

جدول رقم 50: يمثل العلاقة بين مهنة الزوجة وارتياد أبناء الأسرة المهاجرة للروضة.

			ارتياد أبناء الأسرة للروضة		المجموع
			نعم	لا	
مهنة الزوجة	عاطلة	ك	48	195	243
		%	19,8	80,2	100,0
	أجيرة	ك	22	49	71
		%	31,0	69,0	100,0
المجموع		ك	70	244	*314
		%	22,3	77,7	100,0

* يمثل عدد الأسر التي لا توجد فيها الزوجة إما بسبب الوفاة أو الطلاق.

يوضح هذا الجدول العلاقة بين مهنة الزوجة وارتياد الأبناء للروضة، حيث أن نسبة 77.7 % من الأسر المهاجرة لا يرتاد أبناؤها الروضة، منها نسبة 80.2 % من الأسر التي تكون فيها الزوجة ماكثة بالبيت، تليها نسبة 69.0 % من الأسر التي تكون فيها الزوجة أجيرة. وفي المقابل عبرت نسبة 22.3 % من الأسر المهاجرة بارتياد أبنائها للروضة، منها نسبة 31.0 % من الأسر التي تكون فيها الزوجة أجيرة، تليها نسبة 19.8 % من الأسر التي تكون فيها الزوجة ماكثة بالبيت.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك ارتباطا بين عمل الزوجة وارتياد الأبناء للروضة، حيث سجلنا أن أغلب الأسر التي تكون فيها الزوجة ماكثة بالبيت لا يرتاد فيها الأبناء الروضة، وذلك لأن المرأة الماكثة بالبيت كثيرا ما تهتم بتربية أبنائها، ولا يوجد ما يشغلها عن رعايتهم والاعتناء بهم، على عكس الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة، وهو ما يمنعها من الاعتناء بأبنائها أثناء فترة عملها، مما يجعلها تسعى إلى تسجيلهم في الروضة، أين تنوب الروضة عن الأسرة في رعاية الأبناء والاعتناء، أو على الأقل في فترة الدوام، وهذا ما نسجله كثيرا خاصة لدى الأسر النووية، أين يكون فيها الزوجان عاملان، وبالتالي فإنه لا يمكنهم ترك أبنائهم لوحدهم طيلة فترة عملهم.

في حين أن في الأسر الممتدة فإن الزوجة العاملة لديها البديل في العناية بالأبناء ورعايتهم، والذي غالبا ما يتمثل في الجدة أو العمة غير المتزوجة، واللتان تنوبان عن الزوجة في هذا الأمر، غير أننا سجلنا أيضا أنه

وبالرغم من وجود من ينوب عن الزوجة في الاعتناء بالأبناء، غير أنهم يرتادون الروضة، وهو يرجع في كثير من الأحيان لرغبة الأسرة في تعليم الأبناء وتعويدهم على جو المدرسة، وكذا تعويدهم على الاحتكاك والتفاعل مع أقرانهم، مما يسهل عليهم الاندماج لاحقا في المؤسسات التعليمية، بعد أن يبلغوا السنة الإجبارية للتمدرس. كما قد تضطر الأسرة أيضا إلى تسجيل الأبناء في الروضة في الأقسام التحضيرية، حين يتعذر عليها تسجيلهم في المدارس العمومية في كثير من الأحيان بسبب الاكتظاظ في هذه الأخيرة، أو اعتقادا منهم أن خدمات المؤسسات الخاصة أجود من المؤسسات العمومية.

ويمكن أن نسجل هنا أيضا أن الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة، هي أيضا الأسر التي يزداد فيها دخل الأسرة، وبالتالي فإنها تصبح قادرة على تحمل المصاريف الإضافية، فدخل الأسرة هنا يلعب أيضا دورا مهما في اتخاذ قرار تسجيل الأبناء في الروضة من عدمه، حيث أنه من غير الممكن أن تزيد الأسرة التي تعاني من قلة المداخيل من تكاليف معيشتها، خاصة إذا ما علمنا أن أسعار الروضة ليست في متناول الأسر محدودة الدخل.

يمكن أن نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول أن ارتياد الأبناء للروضة مرتبط بعدة أمور، ترجع في أساسها إلى عمل الزوجة، وبالتالي تصبح غير قادرة على الاعتناء بأبنائها ورعايتهم في فترة العمل، خاصة في الأسر النووية، كما يتعلق أيضا بمستوى دخل الأسرة أيضا، كما يمكن أن يرجع هذا الأمر إلى رغبة الأسر في تدعيم المكتسبات القبلية لأبنائهم تحضيرا لهم للاندماج في المؤسسات التربوية، بعد بلوغ السنة الإلزامية للتمدرس.

جدول رقم 51: يمثل العلاقة بين وجود علاقات مع أسر جماعة العمل وتقبل الأسرة للثقافة السائدة في المدينة.

			تقبل الأسرة للثقافة السائدة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
وجود علاقات للأسرة مع أسر جماعة العمل	نعم	ك	147	52	199
		%	73,9	26,1	100,0
	لا	ك	83	48	131
		%	63,4	36,6	100,0
المجموع		ك	230	100	330
		%	69,7	30,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين وجود علاقات للأسرة المهاجرة مع أسر جماعة العمل وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة، حيث عبرت نسبة 69.7 % من الأسر المهاجرة عن تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 73.9 % من الأسر لها علاقات مع أسر جماعة العمل، تليها نسبة 63.4 % من الأسر التي ليست لها علاقات مع أسر جماعة العمل. وفي المقابل عبرت نسبة 30.3 % من الأسر المهاجرة عن عدم تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 36.6 % من الأسر التي ليست لها علاقات مع أسر جماعة العمل، تليها نسبة 26.1 % من الأسر التي لها علاقات مع أسر جماعة العمل.

تظهر معطيات هذا الجدول أن هناك علاقة بين تشكيل الأسرة المهاجرة علاقات اجتماعية مع أسر جماعة العمل وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة، حيث كلما زادت هذه العلاقات الاجتماعية، زاد تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، وهذا ما يدل على أهمية تشكيل علاقات اجتماعية جديدة، خارج إطار القرابة والعشيرة في تحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

إن العلاقات الاجتماعية مع أسر جماعة العمل هي ميزات وصفات السكان الحضريين، فهذا النوع من العلاقات لا يظهر بوضوح في الوسط الريفي، أين تبقى الأسرة الريفية حبيسة شبكة علاقاتها القرابية، ولا تقبل في كثير من الأحيان العلاقات الاجتماعية خارج هذا الإطار. فالأسرة التي نجحت في تشكيل علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار القرابة، كالعلاقات مع أسر جماعة العمل والعلاقة مع صديق

العائلة، هي في الأساس الأسر التي نجحت في اكتساب القيم الحضرية، وبالتالي يصبح من السهل عليها تقبل الثقافة التي تسود الوسط الجديد الذي انتقلت إليه.

إن الثقافة السائدة في المدينة مبنية على أساس تنوع العلاقات الاجتماعية داخل الحي، مكان العمل والدراسة، فالعلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري تبنى على أساس المصالح المشتركة، وهي متنوعة ومتشعبة، حسب الحاجة والضرورة التي أدت إلى تشكيلها، كما أن علاقات القرابة يشوبها نوع من الضعف والانحصار، وتصبح غير ملزمة لكثير من أفراد الأسرة، فرابطة الدم الشائعة في الريف تنوب عنها رابطة المصلحة في المدينة، فالأسرة التي أوجدت نفسها داخل شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية في وسطها الجديد، الذي يربط مختلف الأشخاص والجماعات المتباينة في عاداها وتقاليدها وقيمها باختلاف المناطق التي جاءوا منها، يفرض عليها تقبل هذه العلاقات الاجتماعية، والسعي لخلقها، حتى تضمن ذوبانها في هذا الوسط، وتقبل الثقافة السائدة به، حتى تحقق اندماجها الاجتماعي فيه، ولو جزئيا.

إن معطيات هذا الجدول تظهر أيضا أن هناك أسرا مهاجرة لم تتقبل بعد الثقافة السائدة في المدينة، وهي في مجملها الأسر التي لم تسعى لخلق علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار القرابة والعشيرة، وبقيت منغلقة على نفسها، ولم تتعد إطار جماعتها القرابية، فنمط الحياة الحضرية يتميز عن نمط الحياة في الريف من خلال تمايز السكان، والذي ينتج عنه في الأساس تمايز ثقافي بين أفراد وجماعات المدينة، وهو ما يجعلها ترفض هذه الثقافة الجديدة، مما يخلق لها صعوبة في التكيف مع هذا الوسط الجديد، فالأمر هنا لا يتعلق بإحلال الحضرية كأسلوب في الحياة مكان كل ما هو ريفي، وإنما يتعداه إلى مواجهة الآثار الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تترتب عن الانتقال من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، غير أن التكيف مع أنماط العلاقات الاجتماعية الجدية يمكنه أن يجنبها هذا الأمر.

لقد أظهرت معطيات هذا الجدول أيضا أنه وعلى الرغم من أن بعض الأسر المهاجرة انخرطت في علاقات اجتماعية مع جماعات أخرى، كأسر جماعة العمل مثلا، إلا أنها مازالت لم تتقبل بعد الثقافة السائدة في المدينة، وهي تبرر هذا أن هذه العلاقات الاجتماعية أوجدتها ضرورة المصلحة، وليس بالضرورة تقبل هذه الثقافة، فبإمكان هذه الأسر العيش في المدينة دون التخلي عن ثقافتها وقيمها وعاداتها وتقاليدها.

لقد أظهرت معطيات هذا الجدول أيضا أن هناك أسرا تقبلت الثقافة السائدة في المدينة دون أن تكون علاقات اجتماعية خارج إطار القرابة والعشيرة، والأمر يعود هنا إلى أنها وجدت نفسها تعيش داخل نفس الإطار الثقافي لوسطها الأصلي، وهي في العموم الأسر التي انتقلت للعيش في المدينة، واستقرت في تجمعات سكانية تكونت على أساس قرابي أو عشائري.

ثالثا– تفاعل الأسرة النازحة مع جماعة النادي، الجمعية وجماعة الحزب:

جدول رقم 52: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في النوادي والجمعيات وشعور أفرادها بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين.

			شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين		المجموع
			نعم	لا	
انخراط أفراد الأسرة في الجمعيات والنوادي	نعم	ك	24	109	133
		%	18,0	82,0	100,0
	لا	ك	95	102	197
		%	48,2	51,8	100,0
المجموع		ك	119	211	330
		%	36,1	63,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في النوادي والجمعيات وشعور أفرادها بالتمايز بينهم وبين سكون المدينة الأصليين، حيث عبر نسبة 63.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعور أفرادها بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 82.0 % من الأسر التي بها أفراد منخرطون بالجمعيات والنوادي، تليها نسبة 51.8 % من الأسر التي لا يوجد بها أفراد منخرطون بالجمعيات والنوادي. وفي المقابل عبرت نسبة 36.1 % من الأسر المهاجرة بشعورهم بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، منها نسبة 48.2 % من الأسر التي لا ويجد بها أفراد منخرطون بالنوادي والجمعيات، تليها نسبة 18.0 % من الأسر التي بها أفراد منخرطون في الجمعيات والنوادي.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة التي انخرط أفرادها في الجمعيات والنوادي بالمدينة لا يشعرون بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، أي أنهم يشعرون بالتماثل مع سكان المدينة، فالفرد هنا بدأ يشعر بالحاجة إلى الانتماء إلى الجماعات التي تميز الحياة الحضرية، على عكس ما كان سائدا في الريف، أين يعتمد الأفراد على الجماعة، التي كانت تحل محل النوادي والجمعيات في الريف، فمن خلال انتماء الأفراد إلى هذه النوادي والجمعيات، يسعون إلى بناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة، تحل محل علاقات القرابة والعشيرة التي تميز المجتمع الريفي، أين تصبح العلاقات الاجتماعية قائمة على أساس المصلحة المشتركة، وهي الميزة التي تميز الحياة الحضرية.

إن أفراد الأسرة المهاجرة كثيرا ما يسعون بعد هجرتهم إلى الاحتكاك بالسكان الحضريين وتقليدهم، سعيا منهم إلى اكتساب أساليب الحياة الحضرية، هذه الأساليب التي تساعدهم على الاندماج والتكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة، هذا التكيف الذي لا يتحقق إلا من خلال التخلي عن الأساليب والممارسات التي كانت تميز وسطهم الأصلي.

إن سعي أفراد الأسرة المهاجرة إلى اكتساب أساليب الحياة الحضرية هو بهدف تقليص الفوارق بينهم وبين السكان الحضريين، الذي يمهد لهم الطريق فيما بعد إلى استغلال كل الفرص التي تتيحها المدينة في تحسين ظروف المعيشة، من خلال الحراك المجالي والمهني، حيث أن الانتماء إلى الجمعيات والنوادي يخلق لديهم شبكة علاقات اجتماعية ومعارف، يمكن أن تستغل فيما بعد تحسين ظروف المعيشة، هذه الظروف التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يمهد لتحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الجديد.

يمكن أن نعتبر أيضا أن الانخراط في الجمعيات والنوادي هو من بين السبل التي ينتهجها المهاجرون للمشاركة في الحياة الحضرية، حيث أن هذا الانتماء كثيرا ما يتيح لهم الفرصة للبروز وإظهار قدراتهم وكفاءاتهم، ومن ثم تتاح لهم الفرصة للمشاركة في التسيير واتخاذ القرارات، من خلال المواقع التي أصبحوا يشغلونها، حيث أنهم يشعرون بالتماثل مع السكان الأصليين، ولا وجود لفوارق بينهم، على عكس الأفراد الذين يتجنبون مثل هذه الأمور، فهم غالبا ما تجدهم يعيشون على هامش الحياة الحضرية، ويعانون من العزلة، وهو ما يولد لديهم شعورا بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، فهم دائما ما يشعرون بالدونية، ويرون أن سكان المدينة الأصليين أفضل وأكفأ منهم.

لقد سجلنا أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك نسبة معتبرة من الأسر المهاجرة التي لم ينخرط أفرادها في النوادي والجمعيات، وعلى الرغم من هذا فإنهم لا يشعرون بالتمايز بينهم وبين سكان المدية الأصليين، وهذا راجع إلى أن اكتساب الأساليب الحضرية، وبالتالي التكيف مع الحياة الحضرية، لا يستوجب الانخراط في النوادي والجمعيات، بل أن هنالك عوامل أخرى تساعدهم في ذلك، فمثلا المستوى التعليمي المرتفع، وكذا الدخل المرتفع بالإضافة إلى طول مدة الإقامة بالمدينة، كلها عوامل تساعد أفراد الأسرة المهاجرة على اكتساب الأساليب الحضرية في الفكر والسلوك، وبالتالي تختفي الفوارق بينهم وبين سكان المدينة الأصليين. كما يمكن أن نشير هنا أيضا إلى أن الإقبال على العمل الجمعوي والانخراط في النوادي ضعيف حتى لدى سكان المدينة الأصليين، فكثير منهم يرون أن فيها مضيعة للوقت والجهد، في حين أنهم يسعون إلى تحقيق المنفعة المادية بطرق مباشرة، من خلال أعمال ربحية، أو على الأقل من خلال التركيز على أعمالهم ووظائفهم، وتسخير كل وقتهم لها، في حين يركنون إلى الراحة في أوقات فراغهم.

جدول رقم 53: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في الجمعيات والنوادي وتقبلهم للثقافة السائدة في المدينة.

			تقبل الأسرة للثقافة السائدة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
انخراط أفراد الأسرة في الجمعيات والنوادي	نعم	ك	108	25	133
		%	81,2	18,8	100,0
	لا	ك	122	75	197
		%	61,9	38,1	100,0
المجموع		ك	230	100	330
		%	69,7	30,3	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة المهاجرة في النوادي والجمعيات وتقبلهم للثقافة السائدة في المدينة، حيث عبرت نسبة 69.7 % من الأسر المهاجرة عن تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 81.2 % من الأسر التي انخرط أفرادها في النوادي والجمعيات، تليها نسبة 61.9 % من الأسر التي لم ينخرط أفرادها في النوادي والجمعيات. وفي المقابل عبرت نسبة 30.3 % من الأسر المهاجرة عن

عدم تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، منها نسبة 38.1 % من الأسر التي لم ينخرط أفرادها في النوادي والجمعيات، تليها نسبة 18.8 % من الأسر التي انخرط أفرادها في النوادي والجمعيات.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر المهاجرة أصبحت تتقبل الثقافة السائدة في المدينة، أي أنها اكتسبت هذه الثقافة وأصبحت تعيش في كنفها، وهي في غالبها من الأسر التي انخرط أفرادها في النوادي والجمعيات الموجودة بالمدينة، ومنهم من أصبحوا أعضاء فاعلين بها. ويمكن أن نستنتج هنا أن هناك علاقة بين انخراط أفراد الأسرة في النوادي والجمعيات وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة، حيث كلما انخرط أفراد الأسرة في هذه النوادي والجمعيات، كلما سجلنا تقبلا للأسرة المهاجرة للثقافة السائدة في المدينة.

إن ما يمكن أن نسجله هنا هو أن الانخراط في النوادي والجمعيات هو من خصائص الإنسان الحضري، حيث أننا نجد أن هذا الأمر قليل جدا في الريف، فالشائع أن المدينة هي التي تكثر بها الجمعيات والنوادي، وكل أشكال التنظيم الرسمي، على عكس الوسط الريفي، أين تشيع أشكال التنظيمات غير الرسمية، حيث يعتمد سكان الريف على الجماعة (الجماعة القرابية أو العشائرية) تقريبا في كل شيء، وهي التي تحل محل التنظيمات الرسمية، وتعتمد في سيرها على الأعراف والتقاليد، عكس التنظيمات الرسمية مثل الجمعيات والنوادي، أين تسيرها قوانين خاصة بها، ويؤدي كل فرد فيها دوره طبقا لما ينص عليه القانون الذي يسيرها، كما أن المسؤوليات فيها في كثير من الأحيان تعتمد على الانتخاب، بينما في الريف فإن المسؤول عن الجماعة عادة هو الأكبر سنا، والذي يقوم بدوره بتحديد مسؤوليات كل فرد.

إن انخراط أفراد الأسرة المهاجرة في النوادي والجمعيات يجعلهم في اتصال مباشر مع السكان الحضريين، حيث يحتكون بهم ويتفاعلون معهم، مما يجعلهم يكتسبون الكثير من خصائصهم، ويأخذون منهم الأساليب الحضرية في المعيشة، كما يكتسبون من خلال هذا التفاعل معهم بعض العادات والقيم التي تميز المدينة، ومن خلاله يشرعون تدريجيا في التخلي عن عادات وتقاليد منطقتهم الأصلية، وذلك لأن التحضر يفرض على الفرد التكيف مع النظم والقيم التي تميز المدينة، وبالتالي مسايرة الحياة الحضرية، وعلى هذا الأساس أظهرت الكثير من الأسر المهاجرة تقبلها للثقافة الحضرية، حيث أصبحت تعتبر جزء منها، كما أصبحت بادية من خلال نمط معيشتهم وسلوكهم، وطريقة تفكيرهم.

لقد أظهرت معطيات هذا الجدول أيضا أن هناك نسبة معتبرة من الأسر المهاجرة التي لم ينخرط أفرادها في النوادي والجمعيات، وعلى الرغم من هذا فإن هذه الأسر أصبحت تتقبل الثقافة السائدة في المدينة، وهذا ما يعني أنه ليس بالضرورة الانخراط في النوادي والجمعيات لاكتساب الثقافة الحضرية، بل إن هذه الثقافة يمكن أن تكتسب من خلال الممارسات اليومية، والاحتكاك بمصادر هذه الثقافة في مجالات أخرى، على غرار أماكن العمل والدراسة، كما يمكن أن يلعب المستوى الدراسي المرتفع لأفراد الأسرة المهاجرة دورا في اكتساب الثقافة الحضرية، لإضافة إلى مستوى الدخل المرتفع، وطول مدة إقامة الأسرة المهاجرة في المدينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عامل الزمن يلعب دورا مهما في اكتساب ثقافة الوسط الجديد، وعلى سبيل المثال فإن الفرد الذي تطول مدة إقامته بمكان ما يمكنه بسهولة أن يكتسب طريقة الكلام السائدة في ذلك المكان. غير أن عامل الزمن هنا لا يكفي لوحده، بل يجب أن يكون مقرونا بالاحتكاك والتفاعل مع الأفراد الآخرين.

وإذا ما عدنا إلى عامل الزمن هنا، فإننا نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك نسبة من الأسر المهاجرة، والتي على الرغم من أفرادها منخرطون في الجمعيات والنوادي، غير أنها لم تتقبل بعد الثقافة السائدة في المدينة، أي أنها ما زالت متمسكة بثقافتها، قيمها، عاداتها وتقاليدها، وهو ما يمكن أن نرجعه هنا إلى أنها حديثة الإقامة بالمدينة، وبالتالي فإنها لم تكتسب الثقافة الحضرية بعد، ومازالت في مرحلة مقاومة عوامل التغير في الوسط الجديد، وخاصة بالنسبة للأسر التي مازالت محتفظة بنمطها التقليدي الممتد، أو تلك الأسر التي تلجأ للعيش في تجمعات قائمة على أساس القرابة أو العشيرة في المدينة، وبالتالي تجد نفسها تعيش داخل إطار ثقافي مشابه لوسطها الأصلي، مما يجعلها متمسكة بنموذجها الثقافي، ومنه فإنها ترفض في بداية النموذج الثقافي السائد في المدينة، غير أن هذا الأمر سرعان ما يتغير مع مرور الوقت، لضرورة تفرضها طبيعة الحياة في المدينة، أين يبدأ أفراد الأسرة المهاجرة في الحراك المجالي والمهني، بحثا عن ظروف معيشية أفضل.، في ظل ما توفره المدينة من فرص لذلك.

جدول رقم 54: يمثل العلاقة بين انخراط أفراد الأسرة في الأحزاب السياسية وشعورها بالغربة في المدينة.

			شعور الأسرة بالغربة في المدينة		Total
			نعم	لا	
انخراط أفراد الأسرة في الأحزاب السياسية	نعم	ك	2	48	50
		%	4,0	96,0	100,0
	لا	ك	18	262	280
		%	6,4	93,6	100,0
المجموع		ك	20	310	330
		%	6,1	93,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة انخراط أفراد الأسرة المهاجرة في الأحزاب السياسية وشعور الأسرة بالغربة في المدينة، حيث عبرت نسبة 93.9 % من الأسر المهاجرة بعدم شعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 96.0 % من الأسر التي انخرط أفرادها في أحزاب سياسية، تليها نسبة 93.6 % من الأسر التي لم ينخرط أفرادها في أحزاب سياسية. وفي المقابل عبرت نسبة 6.1 % من الأسر المهاجرة بشعورها بالغربة في المدينة، منها نسبة 6.4 % من الأسر التي لم ينخرط أفرادها في أحزاب سياسية، تليها نسبة 4.0 % من الأسر التي انخرط أفرادها في أحزاب سياسية.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك نسبة كبيرة من الأسر المهاجرة التي لم تعد تشعر بالغربة في المدينة، أي أنها أصبحت تشعر بالانتماء لهذا الوسط الجديد، الذي انتقلت إليه، حيث وجدنا أن أكبر نسبة هي لدى الأسر التي انخرط بعض أفرادها في أحزاب سياسية، في حين أن أكبر نسبة من الأسر التي تشعر بالغربة في المدينة سجلت لدى الأسر التي لم ينخرط أفرادها في أحزاب سياسية. أي أن هناك ارتباطا بين شعور الأسر المهاجرة بالغربة في المدينة وانخراط أفرادها في أحزاب سياسية.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول أن أفراد الأسرة المنخرطين في أحزاب سياسية، هم الأكثر شعورا بالانتماء إلى المدينة، وذلك لما تتيحه لهم عضويتهم في هذه الأحزاب من احتكاك وتفاعل

مع المنخرطين الآخرين من السكان الحضريين، كما أن المشاركة في الأحزاب السياسية تتيح للفرد المشاركة في اتخاذ القرارات، وتسيير الحياة العامة للسكان، حيث أن الغرض من الأحزاب السياسية هو المشاركة في الحكم والتسيير، فالفرد المشارك في الحكم والتسيير، هو الفرد الأكثر شعورا بالانتماء للجماعات الاجتماعية وكذا الوسط الذي يعيش فيه ويشارك في تسييره، خاصة إذا ما علمنا أن الفرد المنتخب عن حزب سياسي هو فرد مقبول لدى فئة كبيرة من السكان الدين انتخبوه، أي أنه أصبح مقبولا لديهم، وهو ما يزيد من شعوره بالانتماء، مما يؤدي إلى زوال وتلاشي شعوره بالغربة.

كما يجب أن ننوه في هذا الصدد أن اختيار الأفراد في الانتخابات يكون في كثير من الأحيان بناء على أساس قرابي أو عشائري، خاصة في انتخابات المجالس المحلية، أين يظهر الولاء للقرابة والعشيرة بوضوح أكثر من الولاء للكفاءة، فالفرد الذي اختير على أساس قرابي أو عشائري هو فرد يعيش بين جماعته العشائرية أو القرابية أو بالقرب منهم، وهو ما تركز عليه الأحزاب السياسية في اختيار ممثليها، حيث كثيرا ما تعمد إلى اختيار الأفراد ذوو القاعدة الشعبية الكبيرة، خاصة الأفراد الذين ينحدرون من عشائر بها تعداد سكاني معتبر. ومنه فإن الفرد المحاط بعشيرته وجماعته القرابية لا يشعر بالغربة في وسطه وبيئته، حيث لا غربة وسط العائلة أو العشيرة.

إن معطيات هذا الجدول تظهر بوضوح أيضا أن هناك عزوفا كبيرا من الأفراد للانخراط في الأحزاب السياسية، وهو ما يرجع إلى فقدان الثقة في الأحزاب وكذا في السياسية، حيث أن الحضريين والريفيين على حد سواء أظهروا عزوفهم عن ممارسة السياسة، خاصة بعد أن ساد الاعتقاد بأن أمور السياسة والحكم محسومة مسبقا، وأن لا مجال لممارسة الديمقراطية، في ظل تفشي التزوير، فهم يرون أن آراءهم لا تحترم، وبالتالي فإن الاهتمام بالسياسة هو مضيعة للوقت، وهو ما ترك المجال واسعا أمام أصحاب المال والأعمال، الذين حلوا محل النزهاء وأصحاب الكفاءات.

تظهر معطيات هذا الجدول أيضا أنه رغم عزوف الكثيرين من أفراد الأسر المهاجرة عن ممارسة السياسة والانخراط فيها، إلا أن هناك نسبة معتبرة من الأسر التي حققت تكيفها واندماجها في الوسط الحضري، وتشكل لديها شعور بالانتماء إلى الوسط الذي أصبحت تعيش فيه، وهذا ما يعني أن هناك عوامل أخرى ساعدتها في تحقيق ذلك بعيدا عن السياسة وممارساتها، حيث تعمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا مهما في تحقيق ذلك.

جدول رقم 55: يمثل العلاقة بين طلب الأسرة المهاجرة للمساعدة وضرورة الإقامة بجانب الأقارب في المدينة.

			ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
طلب المساعدة في حالة حاجة الأسرة لها	الأقارب	ك	145	86	231
		%	62,8	37,2	100,0
	الجيران	ك	0	16	16
		%	0,0	100,0	100,0
	الأصدقاء	ك	0	83	83
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	145	185	330
		%	43,9	56,1	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين طلب الأسرة المهاجرة للمساعدة في حالة الحاجة إليها وضرورة إقامتها بجانب الأقارب في المدينة، حيث عبرت نسبة 56.1 % من الأسر المهاجرة بعدم ضرورة الإقامة بجانب الأقارب في المدينة، منها نسبة 100.0 % تمثل الأسر تتطلب المساعدة من الجيران والأسر التي تتطلب المساعدة من الأصدقاء على التوالي، تليها نسبة 37.2 % من الأسر التي تتطلب المساعدة من الأقارب. في حين عبرت نسبة 43.9 % من الأسر المهاجرة عن ضرورة إقامتها بجانب الأقارب، منها نسبة 62.8 % من الأسر التي تتطلب المساعدة من الأقارب، بينما لم تعبر أي أسرة من الأسر التي تطلب المساعدة من الأصدقاء أو الجيران عن ضرورة إقامتها بجانب أقاربها.

يظهر جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك ارتباطا بين طلب المساعدة في حالة الحاجة إليها وضرورة إقامة الأسرة بجانب أقاربها في المدينة، فكل الأسر التي تطلب المساعدة من الجيران أو الأصدقاء لا ترى ضرورة في الإقامة بجانب أقاربها، وهذا ما يعني أنها لم تعد في حاجة إلى جماعتها القرابية، وهي في

الغالب الأسر التي فكت ارتباطها بجماعتها القرابية، أو تلك الأسر التي لا تملك أقارب في المدينة، أي تلك الأسر التي انتقلت إلى الوسط الحضري مستقلة عن جماعتها القرابية.

إن هذه الأسر المهاجرة قد وجدت بديلا عن التضامن والمساعدة التي كانت تتلقاها من جماعتها القرابية، خاصة تلك الأسر التي سعت إلى خلق شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية مع الجيران في الحي، ومع الأصدقاء، خاصة من جماعة العمل. هذا النوع من العلاقات التي تفرضها الحياة الحضرية، ففي المدينة تضعف علاقات القرابة، وتحل محلها علاقات اجتماعية قائمة على أساس المصلحة المشتركة، كما أن المدينة توفر للأسرة المهاجرة تجهيزات تساعدها على إشباع حاجياتها، وبالتالي فإنها تصبح في غنى عن الدعم والمساندة الشائعين في المجتمعات الريفية.

كما يمكن أن نعتبر كذلك، أن تخلي الأسرة المهاجرة عن علاقاتها القرابية هو بداية تكيفها واندماجها في الوسط الحضري، أين تطغى علاقات المصلحة على علاقات القرابة، فالتكيف مع الحياة الحضرية يفرض على الأسرة المهاجرة التخلي عن قيمها وعاداتها وتقاليدها، وكل ما يربطها بوسطها الأصلي، خاصة ما يتعلق بعلاقاتها الاجتماعية بصفة عامة، وعلاقاتها القرابية بصفة خاصة، فالمجتمع الحضري يتميز بنوع من العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، والتي تنشأ من خلال التفاعلات القائمة بينهم على مستوى الحي، المدرسة، مكان العمل ومراكز الخدمات، كما أن الوسط الحضري يعتبر مجالا مساعدا لنشأة العلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساس المستوى الاجتماعي والمهني، كما يمكن أن نعتبر أن تخلي هذه الأسر عن علاقاتها القرابية راجع في بعض الأحيان إلى المشاكل والصراعات التي تنشأ بينها، والتي تكون في كثير من الأحيان بسبب الميراث والأملاك المشتركة.

لقد سجلنا من خلال معطيات هذا الجدول أيضا، أن هناك أسرا مازالت تميل إلى الإقامة بجانب أقاربها، وذلك لحاجتها المستمرة للدعم والمساندة من طرف جماعتها القرابية، خاصة في بدايات انتقالها إلى المدينة، فالأسرة التي انتقلت حديثا إلى المدينة كثيرا ما تصطدم بواقع مغاير لما كانت تعيشه في وسطها الأصلي، من حيث القيم والعادات والتقاليد، وبالتالي فإنها تسعى لمقاومة هذا التغير الذي يطرأ على حياتها، فتلجأ للإقامة بجانب جماعتها القرابية، أين تجد الأمان والتضامن، كما يساعدها هذا الأمر على التكيف مع حياة المدينة، وذلك لأن استمرار العلاقات القرابية كثيرا ما يساعد الأسرة (خاصة العربية) على الاندماج في الحياة الحضرية، من خلال ما تلقاه من دعم ومساندة. كما يمكن أن تساعد العلاقات القرابية في المدينة

المهاجرين على مقاومة التغيرات التي يصادفونها في الوسط الجديد، من خلال خلق تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة، هذه التجمعات التي تحفظ لهم خصوصيتهم، ويعيدون تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية في الوسط الحضري، تساعدهم على مقاومة التغير. كما يجب الإشارة هنا إلى أن بعض الأسر مازالت محافظة على علاقاتها القرابية من باب صلة الرحم، التي يحث عليها الدين الإسلامي.

فالوافد الجديد إلى المدينة يجد نفسه فجأة مجردا من وسطه الاجتماعي الأصلي، الذي كان يضمن له الأمان، ففي هذه الحالة فإنه لا يستطيع قطع صلته بأهله وبيئته الأصلية، فينجذب نحو أقاربه الذين سبقوه في الانتقال، حاملين معهم ثقافتهم وتصوراتهم الاجتماعية، ليقيم معهم، وبهذا يحافظ على خصوصيته، وكذا انتماءه لجماعته الأصلية، التي تحقق له الأمان.

جدول رقم 56: يمثل العلاقة بين استفادة الأسرة المهاجرة من الخدمات التي توفرها المدينة ورضاها عن ظروف المعيشة فيها.

			رضا الأسرة عن ظروف المعيشة في المدينة		المجموع
			نعم	لا	
استفادة أفراد الأسرة من الخدمات المتوفرة بالمدينة (صحية، إدارية...)	نعم	ك	172	148	320
		%	53,8	46,3	100,0
	لا	ك	0	10	10
		%	0,0	100,0	100,0
المجموع		ك	172	158	330
		%	52,1	47,9	100,0

يوضح هذا الجدول العلاقة بين استفادة الأسرة المهاجرة من الخدمات التي توفرها المدينة، ورضاها عن ظروف المعيشة فيها، حيث عبرت نسبة 52.1 % من الأسر المهاجرة عن رضاها عن ظروف معيشتها في المدينة، منها نسبة 53.8 % من الأسر التي صرحت باستفادتها من الخدمات التي توفرها المدينة، بينما لم نسجل أي أسرة صرحت بعدم استفادتها من هذه الخدمات أبدت رضاها عن ظروف المعيشة في المدينة. وفي المقابل صرحت نسبة 47.9 % من الأسر المهاجرة عن عدم رضاها عن ظروف معيشتها بالمدينة،

منها نسبة 100.0 % من الأسر التي صرحت بعدم استفادتها من الخدمات التي توفرها المدينة، تليها نسبة 46.3 % من الأسر التي صرحت باستفادتها من الخدمات التي توفرها المدينة.

يظهر من خلال معطيات هذا الجدول أن هناك علاقة بين استفادة الأسرة المهاجرة من الخدمات التي تقدمها المدينة ورضاها عن ظروف المعيشة فيها، حيث كلما استفادت الأسرة المهاجرة من هذه الخدمات كلما زاد رضاها عن ظروف المعيشة، والعكس صحيح، فعدم رضا الأسرة المهاجرة عن ظروف المعيشة في المدينة راجع لعدم استفادتها من الخدمات التي توفرها المدينة.

إن استفادة الأسرة المهاجرة من مختلف الخدمات التي توفرها المدينة يؤدي إلى تسهيل ظروف حياتها، مما يساعدها على الاستقرار في هذه البيئة الجديدة التي انتقلت إليها، والذي ينتج عنه ألفة مع هذا المحيط الجديد، ومنه فإنها تسعى إلى تعزيز تواجدها، من خلال خلقها جملة من العلاقات الجديدة، سواء مع المؤسسات التي توفر هذه الخدمات، أو مع أفراد الأسر الأخرى التي تستفيد من خدمات هذه المؤسسات، ومنه يتولد لديها الشعور بالانتماء، الذي سرعان ما ينتج عنه اكتساب الأساليب الحضرية في الأفكار والممارسات، وبالتالي تحقيق الاندماج والتكيف في الوسط الجديد.

إن الأسر التي عبرت عن عدم رضاها عن ظروف معيشتها في المدينة، هي في أغلبها من الأسر التي لم تستفد مما توفره المدينة ومؤسساتها من خدمات، وهي في الغالب الأسر التي تعيش على هامش الحياة الحضرية، فمن الطبيعي أن تعبر عن عدم رضاها عن ظروف معيشتها، فهي تشعر بنوع من الإقصاء الاجتماعي، الذي يمكن أن يظهر من خلال صعوبة في الحصول على بعض الخدمات، أو نقص في المرافق والفضاءات العامة التي توفر الخدمات، غير أن ما يمكن أن نشير له هنا أن هذا الإقصاء الاجتماعي ناتج عن امتناع وليس حرمان، أي أن هذه الأسر هي التي لم تحاول الوصول إلى هذه الخدمات، وليس بمعنى أنها منعت من الوصول والحصول على هذه الخدمات. وهي في الغالب الأسر التي عادة ما تعيش منغلقة على نفسها، دون أن تحاول الاتصال والتواصل مع محيطها الخارجي، فهي عادة تعيش منعزلة، مما يصعب عليها اكتساب الأساليب الحضرية، وبالتالي فإنها تجد صعوبة في تحقيق تكيفها واندماجها في وسطها الجديد.

كما يمكن أن نشير هنا أيضا إلى أن عدم رضا بعض الأسر عن ظروفها المعيشية، على الرغم من استفادتها من الخدمات التي تقدمها المدينة، يرجع إلى عدم رضاها واقتناعها بمستوى الخدمات المقدمة في حد ذاته،

فعلى الرغم من أن هذه الأسر المهاجرة تستفيد من الخدمات، إلا أنها غير راضية عن مستوى هذه الخدمات، أو أن هذه الخدمات لم ترق إلى مستوى تطلعاتها، وهي ما جعلها غير راضية عن ظروف معيشتها، هذا الأمر الذي يظهر بوضوح في الأحياء الفقيرة خاصة.

إن ما يمكن أن نستنتجه من خلال معطيات هذا الجدول هو أن تحقيق الأسرة المهاجرة لتكيفها واندماجها في الوسط الجديد، مرتبط بما توفره المدينة من خدمات لساكنيها، فالأسر التي تستفيد من هذه الخدمات هي الأسر الأكثر رضا عن ظروف المعيشة والأكثر إشباعا لاحتياجاتها، هذا الرضا عن ظروف المعيشة الذي قد يساعدها على تحقيق استقرارها في هذا الوسط الجديد، ومن ثم تنخرط في شبكة علاقات جديدة، وتبدأ في الأخذ بالأساليب الحضرية في الفكر والممارسة، حتى يتحقق اندماجها، على عكس الأسر التي لم تستفد من هذه الخدمات، أين تبقى على هامش الحياة الحضرية، وتميل إلى العزلة والانغلاق على نفسها، مما يجعل اندماجها في الوسط الجديد صعب التحقيق.

رابعا– خلاصة واستنتاجات الفرضية الثالثة:

من خلال تحليل وتفسير معطيات الجداول الإحصائية الخاصة بالفرضية الثالثة، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– إن أغلب الأسر المهاجرة لم تعد تشعر بالغربة في المدينة، أي أنها أصبحت تحس بانتمائها للوسط الجديد الذي انتقلت إليه، حيث أن الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران هي الأكثر شعورا بالانتماء من الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع الجيران، وهو ما يعني أن الأسرة المهاجرة كلما سعت إلى تكثيف علاقاتها مع الجيران وحافظت عليها كلما كان شعورها بالانتماء أقوى.

– إن الأسر المهاجرة التي انخرطت في علاقات اجتماعية مع جيرانها وسعت إلى تحسين هذه العلاقات من خلال تبادل الزيارات، والتعاون والتضامن المتبادل بينها، هي التي نجحت في التخلص من شعورها بالغربة، ومنه زيادة الشعور بالانتماء لدى أفرادها للوسط، فشعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد يغلب على شعورها بالانتماء إلى وطنها الأصلي، حيث أنها تعيش حياتها بكل تفاصيلها في المدينة، حيث تتفاعل مع جيرانها أكثر من تفاعلها مع عناصر جماعتها القرابية. وهو ما خلق لديها ألفة مع بيئتها الاجتماعية الجديدة، وانخرطت في علاقات اجتماعية جديدة مع باقي الجماعات الاجتماعية في المدينة، لاسيما جماعات الجيرة، وهو ما يعني أنها استطاعت أن تحقق اندماجها الاجتماعي في وسطها الجديد الذي انتقلت إليه.

– إن أغلب الأسرة المهاجرة أصبحت لا ترى ضرورة في إقامتها بالقرب من أقاربها، خاصة بالنسبة للأسر التي تتبادل زياراتها مع جيرانها، أي تلك الأسر التي خلقت شبكة علاقات جديدة مع جماعة الجيرة عوض الجماعة القرابية، فهذه الأسر أصبحت تتعامل مع جيرانها أكثر من تعاملها مع أقاربها.

– كلما سعت الأسرة المهاجرة إلى الاستغناء عن جماعتها القرابية ساعدها ذلك في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري، أي أن الاندماج في الوسط الحضري في كثير من الأحيان لا يتماشى مع التجمعات القائمة على أساس القرابة والعشيرة، والتي تعتبر من أهم معيقات تحقيقه، غير أن هذا لا يعني زوال هذا النوع من التجمعات، فهي مازالت قائمة ومستمرة، والتي مازالت الكثير من الأسر المهاجرة في بداية نزوحها، تلجأ إليها كمرحلة أولى، ومن ثم تشرع في الحراك المجالي والمهني، حتى تحقق بذلك ظروفا معيشية مناسبة، ومن ثم يتحقق اندماجها في وسطها الجديد.

– مازالت أغلب الأسر المهاجرة تتبادل الزيارات مع الجيران، أي أن علاقاتها مع جيرانها هي علاقات قوية، وأن أغلب الأسر التي تتبادل الزيارات مع الجيران هي من الأسر الممتدة، في حين أن الأسر التي لا تتبادل الزيارات مع الجيران هي في أغلبها أسر نووية.

– تعتبر الأسر النووية أكثر اندماجا في الوسط الحضري، من خلال تبنيها للقيم الحضرية، والتي تقوم أساسا على العزلة، أين نجد أن علاقاتها محدودة وسطحية، كما أن اتصال هذه الأسر مع جماعات الجيرة هو اتصال غير رسمي، قائم في كثير من الأحيان على أساس المصلحة الخاصة، غير أن هذا لا يعني أن أغلب الأسر النووية لا تقيم علاقات مع جيرانها، بل بالعكس فإن هناك أسرا شكلت علاقات في إطار الجيرة، وتعدت هذه العلاقات الطابع السطحي، إلى طابع أعمق يتجلى من خلال تبادل الزيارات.

– يؤثر طول مدة إقامة الأسرة المهاجرة بالمدينة على تبادلها للزيارات مع الجيران، حيث كلما كانت مدة الإقامة طويلة كلما كانت الأسرة أكثر تبادلا للزيارات مع جيرانها، وهذا ما يعني أن طول مدة الإقامة في المدينة ساعد الأسرة على الانخراط في شبكة علاقات اجتماعية جديدة، منها علاقات الجيرة، فعامل الزمن هنا كفيل بخلق نوع من الألفة بين الأسر المتجاورة، هذه الألفة التي كثيرا ما تتطور لتنتج عنها علاقات اجتماعية قوية. كما يمكن أن نشير هنا إلى أن طول مدة الإقامة بالمدينة كثيرا ما يساعد الأسرة على تحسين ظروف معيشتها، من خلال تحقيق الاستقرار المهني لأفراد الأسرة، ومن ثم تحقيق الاستقرار المجالي (في المسكن والحي)، فإذا ما تحقق الاستقرار المجالي تبدأ العلاقات الاجتماعية في الظهور والتشكل، فمن غير المعقول أن تتشكل علاقات اجتماعية قوية، وبالخصوص علاقات الجيرة، في ظل الحراك المجالي والمهني المستمر لأفراد الأسرة. كما أن طول مدة الإقامة في المدينة قد يساعد أفراد الأسرة على الاندماج والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ومن ثم يبدؤون في تحقيق اندماجهم في وسطهم الجديد.

– إن الأسر المهاجرة التي أقامت علاقات مع أسر أصدقاء أبنائها هي الأسر التي استطاعت أن تتغلب على شعور الغربة بالمدينة، فمن خلال هذه العلاقات الجديدة يتشكل لديها شعور بالانتماء إلى الوسط الحضري الذي انتقلت إليه، وعلى الرغم من أن هذا الوسط يختلف عن الوسط الذي كانت تعيش إلا أنها سعت لخلق شبكة علاقات اجتماعية جديدة، من خلال التفاعل مع أسر أصدقاء الأبناء.

– تساعد العلاقات الاجتماعية خارج إطار الجيرة والقرابة الأسر المهاجرة في التغلب على الشعور بالغربة في المدينة، ومنه تحقيق الألفة في هذا الوسط مع باقي الجماعات الاجتماعية، وهو ما يساعدها على تحقيق تكيفها واندماجها في المدينة، غير أن هذا الأمر ليس ضروريا، فالأسرة يمكن أن تحقق اندماجها من خلال شبكة علاقاتها الاجتماعية في إطار القرابة والجيرة.

– إن أغلب الأسر التي يرتاد أبناؤها الروضة لا يرون ضرورة في الإقامة بجانب أقاربهم، وهذا ما يعني أن الروضة حسب رأيهم أصبحت توفر لهم إمكانية رعاية والاعتناء بالأبناء بدل عن الجماعة القرابية، خاصة بالنسبة للأسر التي يكون فيها الزوجان عاملان، وعليه فإنهم مضطرون إلى ترك أبنائهم في الروضة وقت عملهم، بدلا عن تركهم لدى العائلة والأقارب، خاصة لدى الأسر التي استقلت بذاتها، وأصبحت تعتمد على نفسها في تلبية احتياجاتها، دون الحاجة للمساعدة من أطراف أخرى.

– إن الأسر المهاجرة التي تعتمد على الروضة في رعاية أبنائها بدلا عن الأقارب، تظهر رغبتها في قطع صلتها بجماعتها القرابية وبوسطها الأصلي، فالخدمات التي أصبحت تقدمها رياض الأطفال في المدينة، ساعدت الأسر على الاستقلال بذاتها، ومنه بدأت في اكتساب خصائص الحياة الحضرية، التي تتميز بالاعتماد على المؤسسات المتخصصة، حيث نسجل في هذا الشأن أن رياض الأطفال تنتشر بكثرة في الأوساط الحضرية عكس الأوساط الريفية، ومنه فإن هذا الأمر هو سمة من سمات الحياة الحضرية، كما أن إقبال الأسر المهاجرة على هذا النوع من الخدمات، هو مؤشر على اكتساب الخصائص الحضرية، والذي ينتج عنه تكيف مع طريقة العيش في المدينة، وبالتالي يصبح من السهل تحقيق الاندماج في هذا الوسط الجديد.

– يرتبط ارتياد الأطفال للروضة كثيرا بعمل الزوجة، حيث أن أغلب الأسر التي تكون فيها الزوجة ماكثة بالبيت لا يرتاد فيها الأبناء الروضة، وذلك لأن المرأة الماكثة بالبيت كثيرا ما تهتم بتربية أبنائها، ولا يوجد ما يشغلها عن رعايتهم والاعتناء بهم، على عكس الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة، وهو ما يمنعها من الاعتناء بأبنائها أثناء فترة عملها، مما يجعلها تسعى إلى تسجيلهم في الروضة، أين تنوب الروضة عن الأسرة في رعاية الأبناء والاعتناء، أو على الأقل في فترة الدوام، وهذا ما نسجله كثيرا خاصة لدى الأسر النووية، أين يكون فيها الزوجان عاملان، وبالتالي فإنه لا يمكنهم ترك أبنائهم لوحدهم طيلة فترة عملهم.

– ارتياد الأبناء للروضة مرتبط بعدة أمور، ترجع في أساسها إلى عمل الزوجة، وبالتالي تصبح غير قادرة على الاعتناء بأبنائها ورعايتهم في فترة العمل، خاصة في الأسر النووية، كما يتعلق أيضا بمستوى دخل الأسرة أيضا، كما يمكن أن يرجع هذا الأمر إلى رغبة الأسر في تدعيم المكتسبات القبلية لأبنائهم تحضيرا لهم للاندماج في المؤسسات التربوية، بعد بلوغ السنة الإلزامية للتمدرس.

– أغلب الأسر المهاجرة التي انخرط أفرادها في الجمعيات والنوادي بالمدينة لا يشعرون بالتمايز بينهم وبين سكان المدينة الأصليين، أي أنهم يشعرون بالتماثل مع سكان المدينة، فالفرد هنا بدأ يشعر بالحاجة إلى الانتماء إلى الجماعات التي تميز الحياة الحضرية، على عكس ما كان سائدا في الريف، أين يعتمد الأفراد على الجماعة، التي كانت تحل محل النوادي والجمعيات في الريف، فمن خلال انتماء الأفراد إلى هذه النوادي والجمعيات، يسعون إلى بناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة، تحل محل علاقات القرابة والعشيرة التي تميز المجتمع الريفي، أين تصبح العلاقات الاجتماعية قائمة على أساس المصلحة المشتركة، وهي الميزة التي تميز الحياة الحضرية.

– أغلب الأسر المهاجرة أصبحت تتقبل الثقافة السائدة في المدينة، أي أنها اكتسبت هذه الثقافة وأصبحت تعيش في كنفها، وهي في غالبها من الأسر التي انخرط أفرادها في النوادي والجمعيات الموجودة بالمدينة، ومنهم من أصبحوا أعضاء فاعلين بها. أي أن هناك علاقة بين انخراط أفراد الأسرة في النوادي والجمعيات وتقبلها للثقافة السائدة في المدينة، حيث كلما انخرط أفراد الأسرة في هذه النوادي والجمعيات، كلما سجلنا تقبلا للأسرة المهاجرة للثقافة السائدة في المدينة.

– أصبحت نسبة كبيرة من الأسر المهاجرة لا تشعر بالغربة في المدينة، أي أنها أصبحت تشعر بالانتماء لهذا الوسط الجديد، الذي انتقلت إليه، خاصة لدى الأسر التي انخرط بعض أفرادها في أحزاب سياسية، في حين أن الأسر التي مازالت تشعر بالغربة في المدينة هي في مجملها من الأسر التي لم ينخرط أفرادها في أحزاب سياسية. أي أن هناك ارتباطا بين شعور الأسر المهاجرة بالغربة في المدينة وانخراط أفرادها في أحزاب سياسية.

– كلما زادت العلاقات الاجتماعية للأسرة المهاجرة مع أسر جماعة العمل، زاد تقبلها للثقافة السائدة في المدينة، وهذا ما يدل على أهمية تشكيل علاقات اجتماعية جديدة، خارج إطار القرابة والعشيرة في تحقيق الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري.

– يرتبط طلب المساعدة في حالة الحاجة إليها مع ضرورة إقامة الأسرة بجانب أقاربها في المدينة، فالأسر التي استغنت عن المساعدة من الأقارب وأصبحت تطلبها من الجيران أو الأصدقاء لا ترى ضرورة في الإقامة بجانب أقاربها، وهذا ما يعني أنها لم تعد في حاجة إلى جماعتها القرابية، وهي في الغالب الأسر التي فكت ارتباطها بجماعتها القرابية، أو تلك الأسر التي لا تملك أقارب في المدينة، أي تلك الأسر التي انتقلت إلى الوسط الحضري مستقلة عن جماعتها القرابية.

– هناك علاقة بين استفادة الأسرة المهاجرة من الخدمات التي تقدمها المدينة ورضاها عن ظروف المعيشة فيها، حيث كلما استفادت الأسرة المهاجرة من هذه الخدمات كلما زاد رضاها عن ظروف المعيشة، والعكس صحيح، فعدم رضا الأسرة المهاجرة عن ظروف المعيشة في المدينة راجع لعدم استفادتها من الخدمات التي توفرها المدينة، مما يعني أن تحقيق الأسرة المهاجرة لتكيفها واندماجها في الوسط الجديد، مرتبط بما توفره المدينة من خدمات لساكنيها، فالأسر التي تستفيد من هذه الخدمات هي الأسر الأكثر رضا عن ظروف المعيشة والأكثر إشباعا لاحتياجاتها، هذا الرضا عن ظروف المعيشة الذي قد يساعدها على تحقيق استقرارها في هذا الوسط الجديد، ومن ثم تنخرط في شبكة علاقات جديدة، وتبدأ في الأخذ بالأساليب الحضرية في الفكر والممارسة، حتى يتحقق اندماجها، على عكس الأسر التي لم تستفد من هذه الخدمات، أين تبقى على هامش الحياة الحضرية، وتميل إلى العزلة والانغلاق على نفسها، مما يجعل اندماجها في الوسط الجديد صعب التحقيق.

* من خلال هذا كله، نستنتج أن مشاركة الأسرة النازحة في الحياة الحضرية من خلال تفاعلها مع مختلف الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري، وبناءها شبكة علاقات جديدة في هذا الوسط، خارج إطار القرابة والعشيرة، يساعدها على الاندماج فيه، فالأسرة التي نجحت في تحقيق اندماجها الاجتماعي هي الأسرة التي نجحت في فك ارتباطها بجماعتها القرابية، وسعت إلى بناء شبكة علاقات جديدة مع مختلف الجماعات الاجتماعية في المدينة. بمعنى آخر فإنه كلما قل ارتباط الأسرة المهاجرة بجماعتها القرابية لصالح الجماعات الاجتماعية الأخرى في المدينة، كلما ساعدها ذلك في تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

الاســتنتاج العـــــام

الاستنتاج العام:

انطلاقا مما توفر لدينا من معطيات وبيانات من مصادر نظرية مختلفة، وبناء على ما رصدناه من معطيات وبيانات من دراستنا الميدانية التي أجريت على عينة من الأسر النازحة في مدينة برج بوعريريج، توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن أن نلخصها فيما يلي:

إن التحضر في الجزائر له خصائصه ومميزاته وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شكلته وأعطته طابعه الخاص به، مما يصعب مقارنته بغيره، فقد ارتبط بالأوضاع السياسية والتاريخية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر، ونتج أساسا حركة الهجرة من الريف نحو المدينة، مما أحدث خللا في التوازن بين الريف والمدينة، فهو لم يكن طبيعيا ولم يحدث بالتدريج، وإنما كان يتم دائما على شكل دفعات، فمعظم الفترات التي كان فيها سريعا كانت مرتبطة بالظروف والتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، سواء تلك المتعلقة بالاحتلال الفرنسي واندلاع ثورة التحرير، أو تلك المتعلقة بالاستقلال، أو حتى تلك المتعلقة بالانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية، وما انجر عنها من أوضاع أمنية متدهورة، ساهمت في زيادة موجات الهجرة من الريف إلى المدينة.

تعتبر الأسرة الجزائرية إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره، فقد عرفت عدة تغيرات وتحولات، سواء على مستوى بنيتها أو وظائفها، هذه التحولات والتغيرات لم تكن لتظهر بوضوح إلا بعد أن نزحت الأسرة من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي، يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري، وتحكمه عوامل العمل المأجور، هذا التحول الذي أدى إلى ظهور نمط الأسرة النووية مكان الأسرة التقليدية الممتدة، غير أن هذا التحول لم يصاحبه استقلال شامل، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين، نتيجة تمسكها بالقيم والعادات، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء، إضافة إلى ارتباطها الاقتصادي والاجتماعي مع الأسرة الممتدة، التي تعتبر سندا لها، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر.

أنتج التحضر في الجزائر أسرة نووية بخصوصية جزائرية، على عكس نمط الأسرة النووية التي عرفتها المجتمعات الصناعية الغربية، فالأسرة النووية الجزائرية وعلى الرغم من انفصالها عن العائلة الممتدة، إلا أنها بقيت مرتبطة بها، فقد عملت قيم وعادات المجتمع الجزائري على استمرار هذا الارتباط. كما أن التغير الذي طرأ على نمط الأسرة الجزائرية تغيرت معه الكثير من وظائفها، فبعد أن كانت تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية تعمل على تحقيق هدف مشترك لتلبية حاجياتها الاقتصادية، التربوية، الثقافية والدينية، تخلت عن الكثير من وظائفها لصالح مؤسسات أخرى.

إن التغير الذي طرأ على نمط الأسرة الجزائرية صاحبته تغيرات في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة، وفي سلوكيات أفرادها، بمعنى أنه بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي تغيرت معه خصائصها ومميزاتها، حيث نزعت العلاقات الأسرية نحو الفردية وتقلص حجم الأسرة، أين أصبحت في كثير من الأحيان تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، كما تغيرت السلطة داخلها وأصبحت مرتبطة بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، بعدما كانت مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد، وغالبا ما تتركز في كبار السن، كما تغير مركز المرأة، خاصة بعد أن تحسن مستواها التعليمي وانخراطها في ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع مما كانت عليه في الريف، كما تحول الأب من وضع المسيطر في الأسرة إلى وضع يتميز بعدالة وتساو أكبر مع أبنائه، أي انه تحول من رئيس تسلطي إلى رئيس ديموقرطي، كما تغيرت المكانات داخل الأسرة، حيث أصبح أفرادها يتمتعون بالحريات الفردية العامة، فلكل فرد كيانه الذاتي وشخصيته القانونية، هذه المكانات التي أصبحت تحدد من خلال مهنة الفرد ودخله ومستواه التعليمي، بعدما كانت تتحدد في العائلة الممتدة على أساس السن، الجنس والقرابة. كما تغيرت العلاقات القرابية، حيث أصبحت تتسم بالضعف، أين أصبحت الأسرة الحديثة تميل نحو الاستقلالية والفردية، وتغيرت العلاقات بين الأجيال، وحتى العلاقات الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد.

إن امتلاك الأسرة النازحة لمجال سوسيو-جغرافي في الوسط الحضري يساعدها على تحقيق اندماجها فيه، فالأسرة التي تمتلك مجالها هي الأسرة القادرة على تحقيق اندماجها، حيث أن الأسرة بعد انتقالها من الريف إلى المدينة تسعى لتحسين ظروف معيشتها، مما يساعدها على الاستقرار، ومن ثم تسعى لامتلاك مجالها، والذي عادة ما يبدأ بامتلاك المسكن الذي تقيم فيه، هذه العملية التي تتأثر بمستوى دخل الأسرة، ويلعب شكل ونوع هذا المسكن دورا مهما في قرار امتلاكه والرضا عنه، كما يعتبر الحي الذي تقيم فيه الأسرة

مؤشرا من مؤشرات امتلاك المجال، فالأسرة التي لها حرية اختيار الحي الذي تقيم فيه، بما يضمن لها الأمن والاستقرار، هي الأسرة التي تمتلك مجالها.

إن امتلاك المجال لا يقتصر على المجال المادي فقط (المبني)، بل يتعداه إلى امتلاك المجال الاجتماعي، من خلال ما تعيشه من تفاعلات وتعاملات تنشأ عنها شبكة علاقات اجتماعية جديدة، كعلاقات الجيرة، وعلاقات العمل والمدرسة، فإذا كانت هذه العلاقات إيجابية، وتتميز بالقوة والاستمرارية، استطعنا القول أن الأسرة في هذه الحالة تمتلك مجالها. ويمكن أن نشير هنا إلى أن طول مدة إقامة الأسرة النازحة في الوسط الحضري يساعدها على امتلاك المجال، كما يلعب المستوى التعليمي المرتفع للزوجين دورا مهما في خلق شبكة علاقات اجتماعية ايجابية وقوية.

إن الأسرة التي امتلكت مجالها السوسيو-جغرافي هي الأكثر شعورا بالانتماء للوسط الجديد، أين تخف عنها المضايقات ويقل شعورها بالغربة والتمايز عن باقي السكان الحضريين، ويزيد شعورها بالتماثل معهم، وبالتالي فإن فرصها في تحقيق اندماجها الاجتماعي في الوسط الحضري أكبر من الأسر التي لا تمتلك مجالها.

إن استمرار ارتباط الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري، هذا الارتباط الذي يظهر من خلال استمرار زيارته أو إعادة تشكيله في الوسط الحضري، من خلال خلق التجمعات القائمة على أساس القرابة أو العشيرة، غير أنه وعلى الرغم من استمرار علاقة الأسرة المهاجرة مع وسطها الأصلي، فإن هذا لا يعني ارتباطها به، وإنما يرجع الأمر في كثير من الأحيان لأسباب مادية محضة، تتمثل في الاستفادة مما تركته هناك من مساكن وأراضي زراعية ومواشي.

إن الأسرة التي استطاعت التخلي عن عاداتها وتقاليدها وقيمها المرتبطة بوسطها الأصلي، أو المرتبطة بجماعتها القرابية أو العشائرية المقيمة في الوسط الحضري، هي الأسر التي نجحت في فك ارتباطها به، ومن ثم بدأت في اكتساب وتبني القيم والعادات والأساليب الحضرية، ومن ثم تبدأ في تحقيق تكيفها واندماجها في الوسط الحضري، وذلك لأن الحياة الحضرية تفرض على الوافدين إليها التخلي عن عاداتهم وتقاليدهم، وكل ما يربطهم بوسطهم الأصلي، غير أن هذا الأمر يبقى نسبيا، وذلك لأن بعض الأسر المهاجرة وعلى الرغم من استمرار ارتباطها بوسطها الأصلي إلا أنها اندمجت في الوسط الحضري. ويمكن أن نشير هنا إلى

أن هناك عوامل أخرى تعمل على مساعدة الأسرة المهاجرة على فك ارتباطها بوسطها الأصلي، منها طول مدة الإقامة بالمدينة، المستوى التعليمي المرتفع للزوجين وارتفاع مستوى الدخل.

إن مشاركة الأسرة النازحة في الحياة الحضرية من خلال تفاعلها وتعاملها مع مختلف الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري، وبنائها شبكة علاقات اجتماعية جديدة في هذا الوسط يساعدها على تحقيق اندماجها فيه، فالأسر التي تتفاعل مع جيرانها، وأسر أصدقاء أبنائها، وجماعة العمل، جماعة المدرسة والروضة والمسجد، النوادي والجمعيات والأحزاب، وسعت إلى بناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة، تتميز بالقوة والاستمرارية، هي الأسر التي استطاعت أن تندمج في الوسط الحضري، وذلك لأن تحقيق الاندماج في الوسط الحضري يفرض على الأسرة المهاجرة التفاعل مع مختلف الجماعات الاجتماعية في المدينة.

إن تفاعل الأسرة المهاجرة مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية، من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة مكنها من الاستغناء عن الدعم والمساندة والتضامن الذي كانت تتلقاه من جماعتها القرابية والعشائرية، وبالتالي فك الارتباط بها، ومنه فإن شعورها بالانتماء للوسط الجديد أصبح أقوى من شعورها بالانتماء لوسطها الأصلي، حيث أن تفاعلها مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية أصبح أكثر من تفاعلها مع عناصر جماعتها القرابية، مما ولد لديها ألفة مع بيئتها الاجتماعية الجديدة، وانخرطت في شبكة علاقات اجتماعية جديدة مع باقي الجماعات الاجتماعية في المدينة، وهو ما يعني أنها استطاعت أن تحقق اندماجها الاجتماعي في الوسط الجديد الذي انتقلت إليه. كما يمكن أن نشير هنا إلى أن الأسرة النووية هي الأكثر تفاعلا وتعاملا مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية، كما قد تلعب بعض العوامل الأخرى دورا مهما في زيادة درجة تفاعل وتعامل الأسرة المهاجرة مع الجماعات الاجتماعية الحضرية، منها طول مدة الإقامة بالوسط الحضري وارتفاع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة.

لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن نثبت صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في بحثنا، حيث توصلنا إلى أن امتلاك الأسرة النازحة لمجال سوسيو-جغرافي في الوسط الحضري يساعدها على الاندماج فيه، كما توصلنا إلى أن استمرار ارتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري، وأن مشاركة الأسرة في الحياة الحضرية يساعدها على الاندماج في الوسط الحضري، وبالتالي يمكن القول أننا قد تمكنا إلى حد بعيد من الإجابة عن تساؤلات إشكالية بحثنا.

إن النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه تتوافق إلى حد ما مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ولو جزئيا، حيث تتوافق نتائج دراستنا هذه مع النتائج التي توصل إليها الباحث "فاروق بن عطية" فيما يخص تأثير الهجرة الريفية على زيادة عدد سكان المدينة، كما أن الاندماج الاجتماعي يتأثر بالمستوى الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي للأسرة، وأن الجماعات التي نجحت في التخلي عن ثقافتها التقليدية (الثقافة المرتبطة بوسطها الأصلي)، هي التي استطاعت أن تندمج في المدن، وتتوافق نتائج دراستنا أيضا مع نتائج دراسته فيما يخص تحقق الاندماج الاجتماعي عند تحول البنيات الاجتماعية من النمط الجماعي التقليدي إلى النمط الحديث، بالإضافة إلى أن فرص تحقيق الاندماج الاجتماعي تزيد كلما كان المهاجر مستقلا في عمله و مكتفيا في أجره. كما توصلت كلتا الدراستين إلى أن الاندماج الاجتماعي يمر بمراحل بفضل الزواج الخارجي وعلاقات جيرة جديدة وتشكيل علاقات اجتماعية ومهنية.

أما بالنسبة لدراسة الباحثة "جيماوي نتيجة" فإن نتائج دراستها تتوافق مع نتائج دراستنا من حيث تأثير نوعية السكن (يندرج في دراستنا تحت مفهوم امتلاك المجال) على عملية الاندماج، إضافة إلى تأثير التجمعات القرابية على الاندماج الاجتماعي، كما توصلت الدراستين إلى أن استمرار علاقة الأسرة النازحة بموطنها الأصلي يعيق اندماجها. إضافة إلى هذا فإن الدراستين توصلتا إلى أن المستوى التعليمي المرتفع للزوجين يساعد الأسرة على الاندماج في الوسط الحضري، من خلال بناء شبكة علاقات اجتماعية ومهنية تساعد الأسرة على فك ارتباطها بجماعتها القرابية، كما توصلت الدراستين إلى أن العلاقات القرابية للأسرة النازحة في الوسط الحضري ما زالت مستمرة إلى جانب العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تشكلت في المدينة.

أما إذا ما قارنا نتائج دراستنا بنتائج دراسة الباحث "فاروق يعلى" فإن كلتا الدراستين توصلتا إلى أن طول مدة إقامة الأسرة النازحة في المدينة يساعدها على الاندماج الاجتماعي من خلال خلق شبكة علاقات اجتماعية جديدة تجعلها تشعر بالانتماء إلى الوسط الذي انتقلت إليه، كما أن مشكلة السكن (تندرج في دراستنا تحت مفهوم امتلاك المجال) تؤثر سلبا على درجة اندماج أفراد الأسرة النازحة في الوسط الحضري، أي أن عدم امتلاك المجال لا يساعد الأسرة النازحة على الاندماج في الوسط الحضري. وقد توصلت الدراستان أيضا لإلى أن اندماج الأسرة النازحة في الوسط الحضري مرتبط بمدى اندماج كل فرد فيها في البيئة التي يتفاعل معها، في الحي، في المدرسة وفي مكان العمل.

إن نتائج دراستنا هذه تتقارب مع ما ذهبت إليه "مدرسة شيكاجو"، حيث تتوافق نتائج دراستنا مع ما جاء به رواد هذه المدرسة، حين بينوا أن الأحياء وجماعات الجيرة التي تتشكل منها المدينة يمكن أن تستخدم كبيئة لنمو جميع أشكال التضامن المحلي وإدماج المهاجرين في مجالات وشبكات مختلفة، كما تتقارب نتائج دراستنا مع ما ذهبت إليه "مدرسة شيكاجو" التي ترى أنه ظهرت تصورات جديدة لدى المهاجرين تمردت على القيم الأسرية التقليدية، مما أدى إلى تفكك النظام الاجتماعي وإضعاف تأثير الضوابط الاجتماعية على سلوك أفراد الجماعة، هذا التفكك في النظام الاجتماعي أدى إلى بروز قيم وأفكار جديدة حلت محل القديمة، حيث حلت الفردانية محل الجماعية. إن نتائج دراستنا هذه تؤكد أيضا ما ذهبت إليه "مدرسة شيكاجو" في أن الجماعة المهاجرة (الأسرة) غالبا ما تجد نفسها تعيش وسط مجتمع جديد مغاير لمجتمعها الأصلي، يتميز بقيم وعادات وأفكار تختلف عما هو موجود في المجتمع الأصلي، مما يجعل هذه الجماعات (الأسر) تسعى إلى المزاوجة بين قيم مجتمعها الأصلي ومجتمعها الجديد.

إن نتائج دراستنا هذه تتقارب أيضا مع ما ذهب إليه "بارك" حين تطرق إلى التفاعلات التي تحدث بين الجماعات المهاجرة والأصلية، فهو يرى أن هذه التفاعلات تمر عبر أربعة مراحل (منافسة – صراع – تكيف – تماثل) وما تناوله في مرحلة المنافسة يتقارب مع ما توصلنا إليه بخصوص سعي الأسرة المهاجرة لامتلاك المجال، وما تناوله في مرحلة التماثل يتقارب أيضا مع ما توصلنا إليه، خاصة ما تعلق بزوال الاختلافات بين الجماعات وتمتزج قيمها فيما بينها، وتتضاعف علاقات الاتصال بين الأفراد وتصبح أكثر حميمية، كما تتقاسم الجماعات فيما بينها تجاربها وتاريخها، وهو ما يؤدي إلى اندماج الجماعات فيما بينها. كما تتقارب النتائج التي توصلنا إليها أيضا مع ما وصل إليه "لويس ويرث" في دراسته حول "القيتو le ghetto" في أن المهاجر الجديد عادة ما يختار الاستقرار في أماكن توازن بين التقليد والتكيف (التجمعات القرابية والعشائرية)، هذه التجمعات التي يعتبرونها محطة عبور، يحافظون من خلالها على الأنماط الثقافية التقليدية والروابط الاجتماعية للمجتمع الأصلي، ثم يشكلون مجال جديد يربط بين الوسط الأصلي والوسط الجديد، ثم يبدأ المهاجرون الجدد في التحرك وفق مسارات سكنية مختلفة، ينتج عنها تغير في المكانات والمواقف، يؤدي بهم إلى الاندماج التدريجي في الوسط الجديد.

تتقارب نتائج دراستنا أيضا مع ما ذهب إليه "شومباردولو" من خلال دراسته للعلاقة بين البنية المجالية والبنية الاجتماعية للمدينة، فقد توصلت كلتا الدراستين إلى أن الاندماج الاجتماعي مرتبط بظروف وكيفية

امتلاك المجال، فكلما سعت الأسرة المهاجرة إلى امتلاك المجال كلما ساعدها ذلك في تحقيق اندماجها، كما تتقارب نتائج هذه الدراسة أيضا مع ما ذهب إليه "إيميل دوركايم" حين يرى أن أفراد المجتمع يتفاعلون بشكل مستمر فيما بينهم، حتى يتمكنوا من تحقيق مصالحهم المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور عاطفة جماعية تقودهم إلى الوعي بالذات وظهور مفهوم الانتماء، وهو ما توصلنا إليه بخصوص تفاعل الأسرة المهاجرة مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية، وبناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار القرابة والعشيرة، يعزز شعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد، ومن ثم يتحقق اندماجها في هذا الوسط. أما ما تناوله "روبرت ميرتون" بخصوص الاندماج الاجتماعي فهو يرى أنه يتم من خلال الالتزام بالنظم والقيم الاجتماعية السائدة، والذي يؤدي إلى تكافؤ الفرص بين الأفراد من خلال إتباع الطرق المشروعة، وبالتالي يحل التوافق والمنافسة بدل التصادم والصراع، غير أن ضعف العلاقات الاجتماعية وكذا الصراع بين القيم على مستوى الجماعات الأولية، إضافة إلى العزلة بين الجماعات الاجتماعية قد يعيق عملية الاندماج الاجتماعي، فإن هذا الأمر يتقارب مع ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه، حيث توصلنا إلى أن تبني الأسرة المهاجرة للأساليب الحضرية، والتزامها بالقيم السائدة في الوسط الحضري يساعدها على الاندماج في هذا الوسط، كما أن تدهور العلاقات الاجتماعية للأسرة في المدينة، وازدواجية القيم بين قيم الوسط الأصلي وقيم الوسط الجديد، وما ينتج عنه من صراع، بالإضافة إلى العزلة التي تنتهجها، خاصة عندما تلجأ إلى التجمعات القائمة على أساس القرابة والعشيرة، قد يعيق اندماجها في الوسط الحضري.

على الرغم من اقتراب دراستنا هذه مع بعض من ما تناوله رواد "مدرسة شيكاجو"، "شومباردولو"، "إيميل دوركايم" و"روبرت ميرتون"، غير أنه وجب أن ننوه هنا إلى أن اختلاف طبيعة المجتمعات التي أجريت فيها دراساتهم عن طبيعة المجتمع الجزائري، وتمايز الإطار الثقافي العام بين الوسط الأصلي والوسط الجديد في هذه الدراسات، وتماثله في دراستنا، بالإضافة إلى اختلاف الإثنيات، اللغة، القيم والعادات والتقاليد بين الوسط الأصلي والوسط الجديد في هذه الدراسات، هي عوامل لها دورها في التأثير على درجة اندماج المهاجرين من غيره، وعليه وجب أخذها بعين الاعتبار في المقارنة بين النتائج المتوصل إليها.

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق أهدافها إلى حد كبير، حيث تناولنا بالبحث والتحليل ظاهرة التحضر والهجرة الريفية في الجزائر، بالإضافة إلى موضوع الأسرة الجزائرية، والتغير الذي طرأ عليها، وأهم العوامل التي كانت سببا في ذلك، كما تناولنا أيضا قضية الاندماج الاجتماعي، واقعه خصائصه ومعيقاته،

وكذا أهم العوامل التي تساعد على تحقيقه، إضافة إلى أهم العوامل التي تساعد الأسرة الجزائرية على الاندماج في الوسط الحضري، خاصة ما تعلق بامتلاك المجال، العلاقة مع الوسط الأصلي، المشاركة في الحياة الحضرية والتفاعل مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية.

خـــــــاتمة

خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة موضوع الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، في محاولة منا لفهم هذه الظاهرة وكذا العوامل التي تتحكم فيها، خاصة وأنها تظهر بوضوح في حالات الهجرة والتحضر، أين تجد الأسرة المهاجرة نفسها في بيئة جديدة تختلف عن بيئتها الأصلية، اجتماعيا ثقافيا واقتصاديا، مما يطرح أمامها قضية جوهرية تتعلق بمدى قدرة هذه الأسرة على تحقيق اندماجها في هذا الوسط الجديد من عدمه.

جاءت دراستنا هذه في شقين، شق نظري قدمنا من خلاله إطار نظريا لدراسة ظاهرة الاندماج الاجتماعي، من خلال عرض أهم الأفكار والمساهمات التي فسرت هذه الظاهرة، على غرار ما جاء به رواد "مدرسة شيكاجو"، "شومباردولو"، "إيميل دوركايم" و"روبرت ميرتون"، كما تناولنا ظاهرة التحضر في الجزائر، خصائصها وسيرورتها التاريخية، وكذا ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر، أسبابها وعواملها، وتناولنا أيضا موضوع الأسرة الجزائرية وتطورها، وأهم التغيرات التي طرأت عليها. وشق ميداني تناولنا من خلاله ظاهرة عملية اندماج الأسرة النازحة في مدينة برج بوعريريج، من خلال دراسة وتحليل لأهم العوامل التي تساعد الأسرة على تحقيق اندماجها في الوسط الحضري، بناء على معطيات ميدانية تم جمعها من ميدان الدراسة، من خلال استمارة الاستبيان، التي وزعت على عينة قصدية مكونة من 330 أسرة نازحة من الوسط الريفي إلى مدينة برج بوعريريج.

إن قضية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري لم تكن لتطرح إلا بعد أن انتقلت هذه الأسر من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، أو ما يعرف بظاهرة التحضر، هذه الظاهرة التي عرفتها الجزائر منذ القديم، والتي كانت لها خصائصها ومميزاتها، والتي ارتبطت في كثير من الأحيان بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر، هذه الظاهرة التي ارتبطت بحركة الهجرة من الريف نحو المدن، الشيء الذي أحدث خللا في التوازن بين الريف والمدينة، فالتحضر في الجزائر لم يكن طبيعيا ولم يحدث بالتدريج، وإنما كان دائما ما يتم على شكل دفعات وبشكل سريع، كنتيجة للظروف والتحولات التي عاشتها الجزائر.

لقد أثر التحضر في الجزائر بشكل مباشر على الأسرة، باعتبارها إنتاجا اجتماعيا تعكس طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه، حيث أحدث تغيرات واضحة على بنيتها ووظائفها، فقد تحولت الأسرة من نموذج

اجتماعي اقتصادي إنتاجي، قائم بالأساس على علاقات القرابة، ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي، قائم على الصناعة والتجارة، وتحكمه عوامل العمل المأجور، مما أدى إلى تشكل أسرة نووية بخصوصية جزائرية، مرتبطة بالعائلة الكبيرة (الممتدة)، على عكس الأسرة النووية في المجتمعات الغربية الصناعية.

لقد أدى التحضر إلى تغير شكل الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتغيرت معه خصائصها ومميزاتها، حيث اتجهت علاقات الأسرة نحو الفردية وتقلص حجمها، كما تغيرت السلطة فيها، وأصبحت مرتبطة بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي، بدل القيم والعادات والتقاليد، كما تغير معها مركز المرأة، إلى وضع يسمح لها بممارسة سلطات أوسع مما كانت عليه في الريف، كما أصبح أفراد الأسرة يتمتعون بحريات أكبر، وتتحدد مكاناتهم من خلال المهنة والدخل والمستوى التعليمي، بدل السن الجنس والقرابة، واتجهت العلاقات القرابية نحو الضعف، فالأسرة أصبحت تميل أكثر نحو الاستقلالية والفردية، كما تغيرت العلاقات بين الأجيال، وحتى بين أعضاء الجيل الواحد.

إن الأسرة وبعد انتقالها من الريف نحو الوسط الحضري، وجدت نفسها في بيئة جديدة مختلفة عن بيئتها الأصلية، مما يطرح أمامها قضية تتعلق بمدى قدرتها على الاستقرار والاندماج في هذا الوسط الجديد، وعلى هذا الأساس فإنها تسعى إلى تبني استراتيجيات تساعدها على ذلك، حيث أنها بعد انتقالها إلى الوسط الجديد تسعى إلى امتلاك مجال سوسيو-جغرافي يساعدها على الاندماج في هذا الوسط، هذا الامتلاك الذي تحققه من خلال امتلاك المسكن الذي يحقق لها الأمن والاستقرار، وكل شروط العيش الكريم، وكذا حرية اختيار الحي الذي يتعزز من خلاله شعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد، بالإضافة إلى ما تعيشه من تفاعلات وتعاملات تنشأ عنها شبكة علاقات اجتماعية جديدة (علاقات الجيرة، علاقات العمل ...)، تتميز بالقوة والاستمرارية، بعيدا عن كل أشكال الصراع التي من شأنها أن تعيق اندماج هذه الأسرة في هذا الوسط الجديد. فالأسرة التي تمتلك مجالها السوسيو-جغرافي في وسطها الجديد هي الأكثر شعورا بالانتماء إليه، وبالتالي تخف عنها المضايقات، ويقل شعورها بالغربة والتمايز عن باقي السكان الحضريين، ويزيد شعورها بالتماثل معهم، هي الأسرة التي نجحت في تحقيق اندماجها في الوسط الجديد.

إن امتلاك الأسرة النازحة لمجالها السوسيو-جغرافي لا يكفي لتحقيق اندماجها في الوسط الجديد، بل يتعلق الأمر أيضا بمدى قدرتها على فك ارتباطها بوسطها الأصلي، ذلك أن استمرار ارتباط الأسرة النازحة

بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الجديد، هذا الارتباط الذي يظهر من خلال استمرار زيارة الوسط الأصلي، أو إعادة تشكيله في الوسط الحضري، من خلال إنتاج تجمعات قائمة على أساس القرابة أو العشيرة، أو التمسك بالعادات والتقاليد والقيم المرتبطة بالوسط الأصلي، أو المرتبطة بجماعتها القرابية أو العشائرية، فالأسرة التي نجحت في فك ارتباطها بوسطها الأصلي، من خلال تخليها عن عاداتها وتقاليدها وقيمها المرتبطة بوسطها الأصلي، وبجماعتها القرابية أو العشائرية، ومن ثم بدأت في اكتساب القيم والعادات والأساليب الحضرية، هي الأسرة التي نجحت في تحقيق تكيفها واندماجها في الوسط الحضري.

إن فك الأسرة المهاجرة لارتباطها بوسطها الأصلي لا يكفي أيضا لتحقيق اندماجها في الوسط الحضري، بل هي مطالبة بالمشاركة في الحياة الحضرية، والتفاعل مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية، الأمر الذي يجنبها العزلة الاجتماعية، فالأسرة التي تتفاعل مع مختلف الجماعات الاجتماعية الحضرية، وتسعى لبناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة خارج إطار القرابة والعشيرة، علاقات اجتماعية تتميز بالقوة والاستمرارية، هي الأسرة القادرة على الاستغناء عن الدعم والتضامن والمساندة من جماعتها القرابية، وبالتالي فإن شعورها بالانتماء إلى الوسط الجديد يكون أقوى، ويخلق لديها ألفة مع بيئتها الاجتماعية الجديدة، الأمر الذي يساعدها على تحقيق اندماجها في الوسط الحضري.

لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن الأسر المهاجرة استطاعت أن تحقق اندماجها الاجتماعي في الوسط الحضري، من خلال سعيها لامتلاك مجالها السوسيو-جغرافي، ثم فك ارتباطها بوسطها الأصلي، والمشاركة في الحياة الحضرية، من خلال التفاعل مع مختلف الجماعات الاجتماعية بالوسط الحضري، غير أن هذا لا يعني أنها العوامل الوحيدة التي تساعدها في تحقيق ذلك، بل ربما هناك عوامل أخرى تساعدها في ذلك، تستدعي القيام بدراسات وأبحاث أخرى للكشف عنها، ومنه نوجه دعوتنا للمهتمين بقضايا الهجرة والاندماج لبحث فيها والكشف عنها.

إن ما يمكن أن نشير إليه هنا أيضا، هو أن عدم قدرة الأسرة المهاجرة على تحقيق اندماجها في الوسط الحضري يجعلها تواجه جملة من المشاكل التي قد تعيق استقرارها في هذا الوسط، والتي تؤثر على أفرادها، فتعيش حالة من الصراع والتصادم، وتتخذ من العزلة الاجتماعية حلا لتفادي هذا الصراع والتصادم، مما يجعلها تعيش على هامش الحياة الحضرية، أين تنمو كل مظاهر البؤس والحرمان، وتشيع كل أشكال الآفات الاجتماعية، الأمر الذي قد يؤثر على استقرار النظام الاجتماعي ككل، ومن هذا المنطلق فإنه من الواجب

تسهيل عملية اندماج الأسر النازحة في الوسط الحضري، وذلك من خلال تسهيل عملية امتلاك المجال، باعتباره أهم عامل يساعد الأسرة المهاجرة على الاندماج في الوسط الحضري، كما أن العوامل الأخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا به، فلا يمكن الحديث عن العوامل الأخرى في ظل عدم توفر عامل امتلاك المجال وخاصة الجغرافي منه.

فامتلاك المجال هو الذي يحدد مدى تكيفهم معه وتقبلهم للعيش به، خاصة إذا كان من اختيارهم، أو أنجز وفق رغباتهم وطموحاتهم، وروعي فيه تنوع النماذج الثقافية للأفراد، أما إذا كان لا يستجيب لتطلعات الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم، وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية، فإنه لا محالة سيرفض، فالمجال الذي لم تراعى فيه تصورات ورغبات الأفراد، يؤدي إلى خلق جملة من المشاكل، خاصة على مستوى السلوك والعلاقات بين الأفراد والجماعات الاجتماعية. وبما أن الفئات الاجتماعية التي تتعامل مع المجال وفق نموذجها الثقافي، يسهل عليها التكيف والاندماج مع باقي الفئات الاجتماعية، فإنه من الواجب على السلطات مراعاة تنوع النماذج الثقافية أثناء إنجاز وتهيئة المجال. كما يمكن أن تحل قضية عدم الاندماج من خلال إعادة خلق التوازن بين الريف والمناطق الحضرية، من خلال العمل على تنمية المناطق الريفية، الأمر الذي يساعد على استقرار الأسر الريفية في موطنها الأصلي، فيقل الضغط على المناطق الحضرية، وبالتالي فإن أي أمر قد يحدث بها يكون متحكما فيه.

قـائمة المـراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1981.
2. بركات حليم: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
3. بوتفنوشت مصطفى: العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
4. بومخلوف محمد: التحضر، شركة دار الأمة، ط1، الجزائر، 2001.
5. بومخلوف محمد: اليد العاملة الجزائرية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
6. التيجاني بشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
7. الجولاني فادية عمر : علم الاجتماع الحضري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1997.
8. الجوهري محمد و عثمان سعاد: دراسات في الأنتروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1991.
9. الحسيني السيد: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار الكتاب للتوزيع، ط1، القاهرة، 1980.
10. الحسيني السيد: نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
11. الحوات علي: مبادئ علم الاجتماع، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1995.
12. خروف حميد وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا، دار البعث، قسنطينة، 1999.
13. خريف حسين: المدخل إلى الاتصال والتكيف، دراسة نقدية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005.
14. الخشاب سامية مصطفى: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1993.
15. الخشاب مصطفى: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

16. خيري خمش مجد الدين عمر: علم الاجتماع الموضوع والمنهج مع تركيز على المجتمع العربي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

17. دليمي عبد الحميد: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، (دون تاريخ).

18. دليمي عبد الحميد: دراسة في العمران، السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، قسنطينة، 2007.

19. دليو فضيل ، غربي علي: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، (دون تاريخ).

20. دليو فضيل وآخرون: علم الاجتماع من التغريب إلى التأصيل، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

21. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.

22. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: مشكلات المدينة، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

23. زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.

24. زرواتي رشيد: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2007.

25. سلاطنية بلقاسم ، الجيلاني حسان: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004.

26. السويدي محمد: بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

27. السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

28. السيد عبد العاطي السيد: الإيكولوجيا الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

29. السيد عبد العاطي السيد: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

30. السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ج1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

31. الشعبيني محمد مصطفى: دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.

32. شوقي عبد المنعم: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، ط7، لبنان، 1981.

33. الضبع عبد الرؤوف: علم الاجتماع الحضري، قضايا وإشكالات، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003.

34. طبارة رجاء مكي: مقاربة نفسية اجتماعية للمجال السكني: دراسة ميدانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1995.

35. عثمان سعيد محمد: الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

36. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، دار الحداثة، الجزائر، 1983.

37. العربي فوزي رضوان: دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، ط1، 1985.

38. عيسى محمد طلعت: فلسفة التغيير المخطط، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971.

39. غربي علي: علم الاجتماع والثنائية النظرية (التقليدية، المحدثة)، منشورات مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

40. غريب محمد سيد أحمد و محمد جابر سامية ، علم اجتماع السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005.

41. غريب محمد سيد أحمد: المدخل في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1974.

42. غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر 2006.

43. غيث محمد عاطف: علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت، 1990.

44. الفوال صلاح مصطفى: علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

45. القصير عبد القادر: الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

46. كابلوف تيودور: البحث السوسيولوجي، ترجمة: نجاة عياش، دار الفكر الجديد، بيروت، 1979.

47. الكردي محمود: التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، 1986.

48. لبديري مليكة: الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟، دار المعرفة، الجزائر، 2005.

49. لطفي عبد الحميد: علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

50. محمد الحسن إحسان: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1985.

51. محمد الحسن إحسان: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الطليعة، بيروت، 1988.

52. محمد حسن عبد الباسط: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، مصر، 1998.

53. محمد حسن عبد الباسط: علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1972.

54. محمد صالح عماد فاروق: مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، منشورات جامعة السلطان قابوس، عمان، مسقط، 2011.

55. محمد علي محمد: مجتمع المصنع، دراسة في علم اجتماع التنظيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.

56. نور محمد عبد المنعم: الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 1984.

57. الهاشمي حميد: العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

58. الهمالي عبد الله عامر: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1988، ص172.

59. وصفي عاطف وآخرون: دراسات في المجتمع العربي، ، اتحاد الجامعات العربية، ط1، عمان، 1985.

60. وصفي عاطف: الأنتروبولوجيا الثقافية: دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأمريكية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.

ب- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1978.

2. دينكن ميتشل: معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، ط1، لبنان، 1981.

3. شاكر سليم مصطفى: قاموس الأنتروبولوجيا، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1981.

4. غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

5. فكار رشيد: معجم موسوعي عالمي، دار النشر العالمية، فيشر، باريس، 1980، ص264.

6. محمد الحسن إحسان: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

7. مذكور إبراهيم بيومي: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975.

8. معتوق فريدريك: قاموس علم الاجتماع (انجليزي، عربي، فرنسي)، أكاديمية بيروت، بيروت، 1993.

ج- المجلات والدوريات:

1. بودون عبد العزيز: التحضر في الجزائر، في: مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 5، جانفي 2004، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص.ص 161-172.

2. جيماوي نتيجة: آثار العلاقات القرابية على الاندماج الاجتماعي، في: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس، جانفي 2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص.ص 295-322.

3. دحماني محمد بومدين وبلبول نصيرة: اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري، في: مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الثاني، جوان 2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص.ص 118-135.

4. عوفي مصطفى: خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، في: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جوان 2006، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص.ص 131-150.

5. يعلى فاروق: مسألة السكن والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري، في: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 05، فيفري 2014، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 165-185.

6. يعلى فاروق: مسألة الفقر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في مدينة سطيف، في: مجلة متون، المجلد 08 (02)، سبتمبر 2016، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ص.ص 214-232.

د- الرسائل الجامعية:

1. يعلى فاروق: التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2012-2013، (غير منشورة).

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

أ- الكتب:

1. ANGERS Maurice: Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Edition CASBAH, Alger, 1997.
2. BEHNAM Djamchid et BOURAOUI Soukaina: Familles musulmanes et modernité, le défi des traditions, Ed Publisud, Paris, 1986.
3. BENACHENHOU Abdelatif: L'exode rural en Algérie, SNED, Alger, 1981.
4. BENATIA Farouk: Alger : agrégat ou cité , l'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger, 1980.
5. BENATIA Farouk: L'appropriation de l'espace à Alger après 1962, SNED, Alger, 1978.
6. BENKHELIL Rachida: Réflexion sur les structures familiales: Définition et reproduction sociodémographique, OPU, 1982.
7. BIROU Alain: Vocabulaire des sciences sociales, Ed Ouvrières, Paris, 1966.
8. BOUKHOBZA M'hamed: Ruptures et transformations sociales en Algérie, Vol01, OPU, Alger, 1989.
9. BOUTEFNOUCHET Mostafa: Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, 1987

10. CAMILLERI Carmel: Jeunesse, famille et développement, CNRS, Paris, 1973.
11. CHAMBART DE LAUWE Paul Henry: Des hommes et des villes, Ed petite bibliothèque PAYOT, Paris, 1963.
12. CHOMBART DE LAUWE Paul Henry: La fin des villes, mythe ou réalité, Calmann-Lévy, Paris, 1982.
13. CHOMBART DE LAUWE Paul Henry: Transformations de l'environnement, des aspirations et des valeurs, CNRS, Paris, 1976.
14. COULON Alain: L'école de Chicago, PUF, Paris, 1992.
15. GRAFMEYER Yves et JOSEPH Isaac: L'école de Chicago, naissance de l'écologie urbaine, Aubier, Paris, 1984.
16. GRAFMEYER Yves: Sociologie urbaine, NATHAN, Paris, 1994.
17. HANNERZ Ulf: Explorer la ville: éléments d'anthropologie urbaine, traduit par: Isaac JOSEPH, Editions de minuit, Paris, 1983.
18. ICHEBOUDENE Larbi : Alger, histoire et capitale de destin national, ED CASBAH, Alger, 1997.
19. ICHEBOUDENE Larbi : Alger, histoire d'une capitale, , ED CASBAH, Alger, 2008.
20. ICHEBOUDENE Larbi : «l'intégration citadine : à propos de la difficulté d'être algérois », In : ouvrage collectif : la ville dans toutes ses états, ED CASBAH, Alger, 1998.
21. KOUAOUCI Ali: Familles, Femmes et contraception, CENEP, Alger, 1992.
22. LEFEBVRE Henry: La production de l'espace, Ed Anthropos, Paris, 1981.
23. MEDHAR Slimane: Tradition contre développement, Edition ENAP, Alger, 1992.
24. MICHEL Andrée: Sociologie de la famille et du mariage, PUF, France, 1972.
25. PIERRE Jean, WEIL Durant Robert: Sociologie contemporaine, Vigot, Paris, 1994.
26. RAFFESTIN Claude: Pour une géographie du pouvoir, librairies techniques, Paris, 1980.
27. REMY Jean & LECLERCK Etienne: Sociologie urbaine et rurale : l'espace et l'agir, l'Harmattan, Paris, 1998

28. REMY Jean & VOYE Liliane: La ville: vers une nouvelle définition?, Ed l'Harmattan, Paris, 1992.
29. SARI Djilali: La dépossession des Fellahs (1830-1962), SNED, Alger, 1975.
30. TEULON Frédéric: Les 100 mots-clés en sciences économiques et sociales, Ed Ellipses, Paris, 1999.
31. THIRY Jean Pierre: Théories sur le phénomène urbain, analyse critique et matériaux pour une théorie sociologique, Imprimerie P. François, Bruxelles, 1973.
32. THOMAS William Isaac & ZNANIECKI Florian: Le paysan polonais en Europe et en Amérique, récit de vie d'un migrant (Chicago 1919), traduit par: Yves GAUDILLAT, NATHAN, Paris, France, 1998.
33. WIRTH Louis : Le Ghetto, traduit par : Pierre-Jacques ROJTMAN, PUG, Grenoble, France, 1980.

ب– القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. BRUNET Roger et al.: Les mots de la géographie: dictionnaire critique, RECLUS, Paris, 1993..
2. PANOFF Michel et TRIPIER Pierre: Dictionnaire des sciences humaines, NATHAN, Paris, 1990.
3. SERFATY-GARZON Perla: L'appropriation, in : Dictionnaire critique de l'habitat et de logement, Editions Armand Colin, Paris, 2003.

ج– المجلات والدوريات:

1. CHOMBART DE LAUWE Paul Henry: Appropriation de l'espace et changement social, in: Cahiers internationaux de sociologie, Vol 66, Janvier-Juin 1979, PUF, pp. 141-150.
2. DASTUR Françoise: Heidegger espace, lieu, habitation, in: les temps modernes, N°650, Octobre 2008, pp.140-157
3. GADANT Monique: Les jeunes femmes: La famille et la rationalité algérienne, in: peuples méditerranéens, N°15, Avril-Mai 1981.
4. ICHEBOUDENE Larbi : De la Houma à la cité une, évolution historique de l'espace social algérois, in : Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, Vol 40, N° spécial, 2002,pp.59-74.

الملاحق

الملاحق

﴿ استمارة الاستبيان ﴾

I. بيانات عامة عن الأسرة:

1- شكل الأسرة: ممتدة ☐ نووية ☐

2- عدد أفراد الأسرة: .....

3- مدة الإقامة بالمدينة: ..... سنة

4- الدخل الشهري للأسرة: ..... دج

5- مهنة الزوج: عاطل ☐ أجير ☐ أعمال حرة ☐ متقاعد ☐

6- مهنة الزوجة: عاطلة ☐ أجيرة ☐ أعمال حرة ☐ متقاعدة ☐

7- المستوى التعليمي للزوج: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

8- المستوى التعليمي للزوجة: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

II. مؤشرات اندماج الأسرة في الوسط الحضري:

9- هل تحسنت ظروف معيشتكم في المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك؟

.....

10- هل أنتم راضون عن ظروف المعيشة في المدينة؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟ .....

11- هل تشعرون بأنكم غرباء في المدينة؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟ .....

12- هل تتلقون مضايقات في المدينة بسبب أصولكم الريفية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة "نعم" ما نوع هذه المضايقات؟.....

13- هل مازلتم متمسكين بعادات وتقاليد الريف؟ نعم ☐ لا ☐

14- هل ترون أن هناك تمايزا بينكم وبين سكان المدينة الأصليين؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل تتقبلون ثقافة الحياة السائدة في المدينة؟ نعم ☐ لا ☐

16- هل ترون أنه من الضروري أن يقيم بجانبكم أقارب؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة "نعم" لماذا؟.....

17- هل ترغبون في العودة إلى منطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

18- إذا توفرت لكم ظروف المعيشة المريحة في منطقتكم الأصلية، هل تعودون إليها؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟ .....

III. بيانات عن امتلاك المجال:

19- ما نوع مسكنكم؟ شقة ☐ مسكن فردي ☐ مسكن تقليدي ☐ بناء قصديري ☐

20- ملكية المسكن؟ ملك خاص ☐ ملك العائلة ☐ سكن وظيفي ☐ مؤجر ☐

21- هل المسكن كاف لأفراد الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

22- هل أنتم راضون على نوعية وشكل مسكنكم؟ نعم ☐ لا ☐

23- هل المسكن الذي تقيمون فيه من اختياركم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "لا"، هل تنوون تغييره؟ نعم ☐ لا ☐

24- هل المسكن الذي تقيمون فيه يلبي تطلعاتكم للعيش الكريم؟ نعم ☐ لا ☐

25- هل المسكن الذي تقيمون فيه أنشئ حسب رغبتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "لا"، هل عدلتم فيه؟ نعم ☐ لا ☐

26- هل الحي الذي تقيمون فيه كان من اختياركم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ "لا"، هل تنوون تغيير محل الإقامة؟ نعم ☐ لا ☐

27- هل ترون أن الحي الذي تقيمون فيه يتوفر على شروط الأمن والنظافة ؟ نعم ☐ لا ☐

28- هل الحي الذي تقيمون فيه قريب من مراكز الخدمات والترفيه؟ نعم ☐ لا ☐

29- كيف تقيَمون علاقاتكم مع جيرانكم؟ حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐

30- هل تشعرون بحرية في ممارسة نشاطاتكم اليومية؟ نعم ☐ لا ☐

31- هل لديكم مشاكل مع جيرانكم؟ نعم ☐ لا ☐

32- عموما، كيف تقيَمون علاقاتكم الاجتماعية في المدينة؟ حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐

سيئة ☐

33- هل العلاقات التي كونتموها في الوسط الحضري عموما كانت؟ اختيارية ☐ مفروضة ☐

لماذا؟ .....

34- هل الزوج راض عن عمله؟ نعم ☐ لا ☐

35- هل كان من اختياره؟ نعم ☐ لا ☐

36- هل المداخيل التي يتلقاها الزوج كافية؟ نعم ☐ لا ☐

37- هل ينوي الزوج تغيير عمله؟ نعم ☐ لا ☐

38- كيف يقيِّم الزوج علاقاته في العمل؟ حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐

39- هل الزوجة راضية عن عملها؟ نعم ☐ لا ☐

40- هل كان من اختيارها؟ نعم ☐ لا ☐

41- هل المداخيل التي تتلقاها الزوجة كافية؟ نعم ☐ لا ☐

42- هل تنوي الزوجة تغيير عملها؟ نعم ☐ لا ☐

43- كيف تقيِّم الزوجة علاقاتها في العمل؟ حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐

44- كيف تقيَمون علاقات أبنائكم؟ مع:

- أبناء الجيران: حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐
- أصدقائهم: حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐
- زملائهم في المدرسة: حسنة ☐ حسنة نوعا ما ☐ سيئة ☐

IV. العلاقة مع الوسط الأصلي:

45- هل تزورون منطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تزورونها؟ باستمرار ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

46- هل لديكم أملاك بمنطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، ما طبيعة هذه الممتلكات؟ مساكن ☐ أراضي زراعية ☐

حيوانات ومواشي ☐

47- من يستغل هذه الممتلكات؟ الأسرة ☐ الأقارب ☐ آخر ☐ اذكره: .....

48- هل لديكم أقارب في منطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ"نعم" هل تتواصلون معهم؟ نعم ☐ لا ☐

49- هل تحضرون مناسبات تقام في منطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

50- أين تفضلون الاحتفال بالمناسبات الدينية (الأعياد)؟ في منطقتكم الأصلية ☐

في المدينة ☐

51- أين تفضلون إقامة أفراحكم ؟ في منطقتكم الأصلية ☐ في المدينة ☐

52- أين تفضلون قضاء العطلة عادة؟ البيت ☐ المنطقة الأصلية ☐ أماكن سياحية ☐

53- هل مازلتم تمارسون عادات وتقاليد منطقتكم الأصلية (خاصة المتعلقة بالأعياد والمناسبات)؟

نعم ☐ لا ☐

54- هل مازلتم محافظين على عادات الأكل واللباس الخاصة بمنطقتكم الأصلية؟ نعم ☐ لا ☐

55- بالنسبة للاختيار للزواج لأبنائكم، هل تفضلونه من: منطقتكم الأصلية ☐ المدينة ☐

56- في حالة الوفاة، أين تتم عملية الدفن؟ منطقتكم الأصلية ☐ المدينة ☐

V. التفاعل مع الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري وتكوين علاقات جديدة:

57- هل تتبادلون الزيارات مع جيرانكم؟ نعم ☐ لا ☐

58- هل لديكم علاقات مع أسر زملاء أبنائكم في المدرسة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون الزيارات معهم؟ نعم ☐ لا ☐

59- هل لديكم أبناء يرتادون الروضة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل كونتم علاقات مع أسر الأطفال الآخرين؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون معهم الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐

60- هل أحد أفراد الأسرة منخرط في جمعيات ونوادي (ثقافية، اجتماعية، رياضية ...)؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل كونتم علاقات مع أسر المنخرطين الآخرين؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون معهم الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐

61- هل أحد أفراد الأسرة منخرط/متضامن مع حزب سياسي؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل كونتم علاقات مع أسر المنخرطين الآخرين؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون معهم الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐

62- هل يرتاد أفراد الأسرة المسجد؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل نتج عنه تكوين علاقات مع أسر أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون معهم الزيارات؟ نعم ☐ لا ☐

63- هل للأسرة علاقات مع أسر جماعة العمل (الزوج/الزوجة)؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ"نعم"، هل تتبادلون الزيارات بينكم؟ نعم ☐ لا ☐

64- إذا شعرتم بالحاجة للمساعدة، ممن تطلبونها؟ الأقارب ☐ الجيران ☐ الأصدقاء ☐

آخر ☐ اذكره: .....

65- هل تحضرون/تشاركون في النشاطات التي تقام في المدينة (ثقافية، ترفيهية....)؟ نعم ☐ لا ☐

66- هل تستفيدون من الخدمات المتوفرة في المدينة (صحية، إدارية .....)؟ نعم ☐ لا ☐

خريطة رقم 1: تمثل مراحل التوسع العمراني لمدينة برج بوعريريج

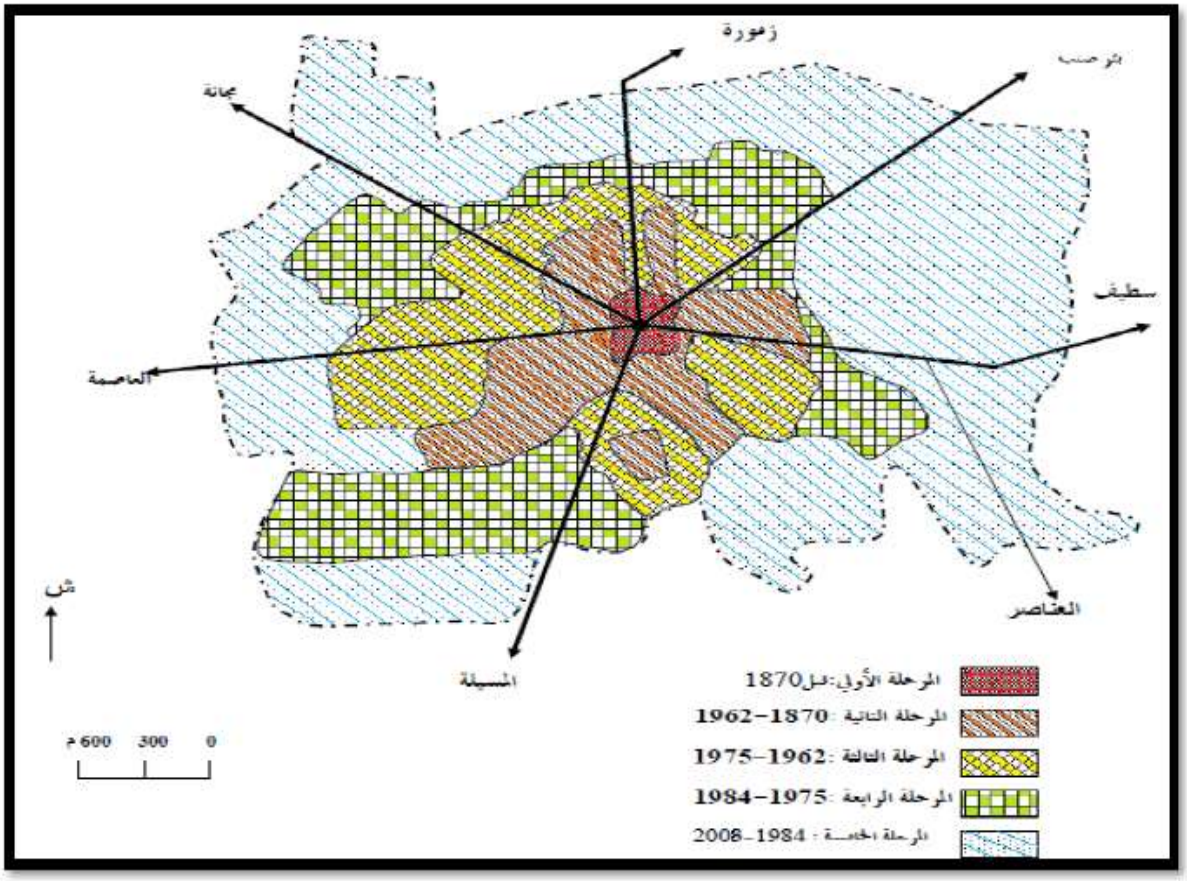

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج + معالجة مهندسة تسيير التقنيات الحضرية: زينب لخضاري

خريطة رقم 2: تمثل خريطة مدينة برج بوعريريج

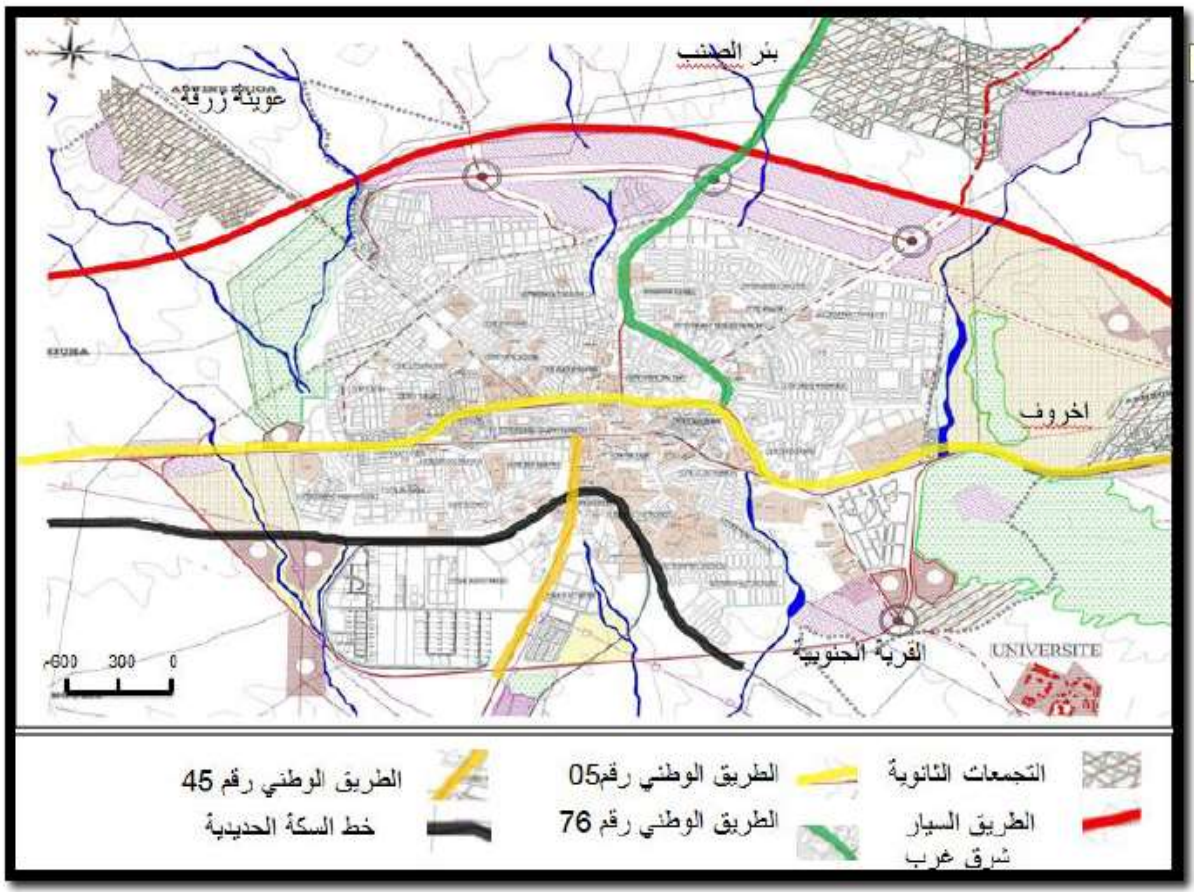

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج + معالجة مهندسة تسيير التقنيات الحضرية: زينب لخضاري

خريطة رقم 3: تمثل توزيع السكنات الفردية والجماعية في مدينة برج بوعريريج

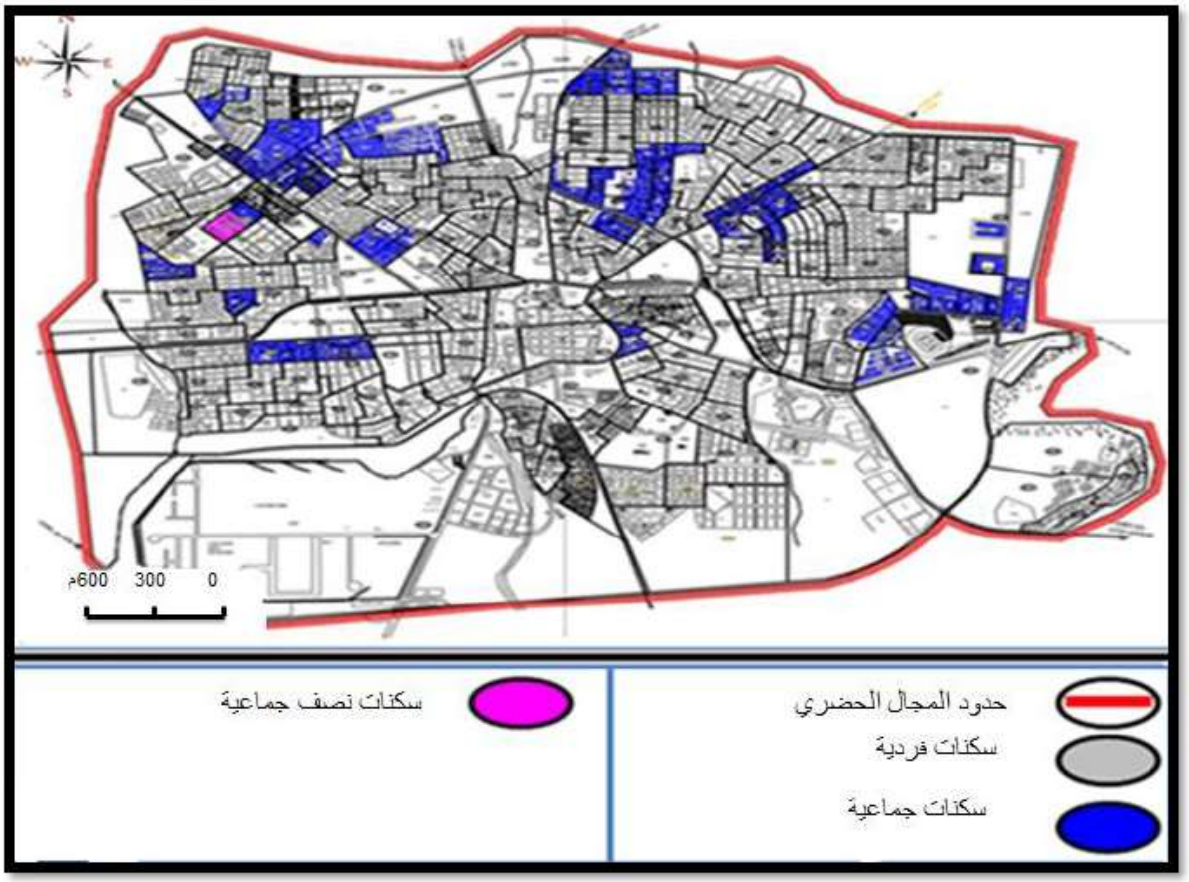

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج + معالجة مهندسة تسيير التقنيات الحضرية: زينب لخضاري

صورة جوية تمثل توزع التجمعات الحضرية في مدينة برج بوعريريج

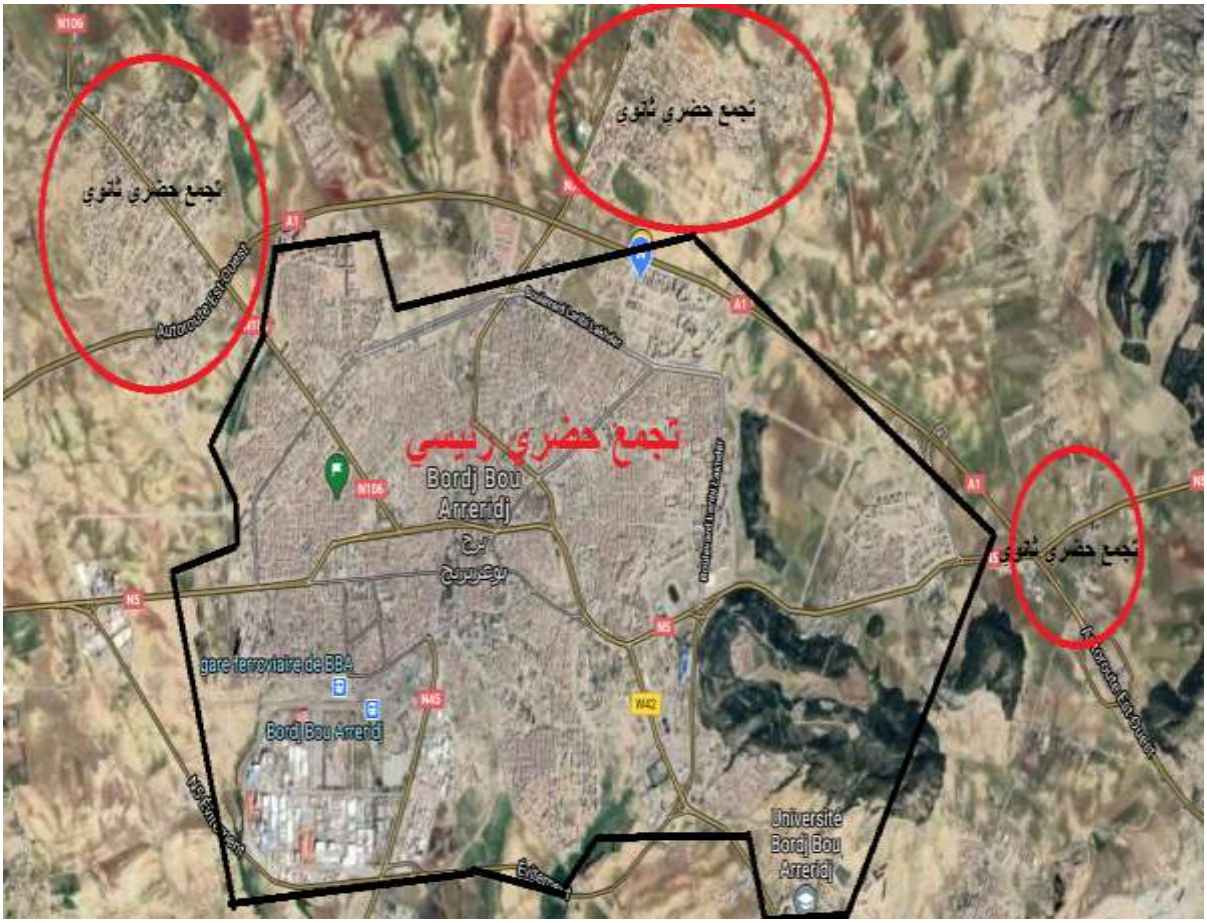

المصدر: صورة ملتقطة عبر الأقمار الصناعية (**Google Map**)

جداول مؤشرات اندماج الأسرة النازحة في مدينة برج بوعريريج

جدول رقم 57: يمثل رضا الأسرة عن ظروف المعيشة في المدينة

رضا الأسرة عن ظروف المعيشة	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	172	52.1
لا	158	47.9
المجموع	330	100.0

جدول رقم 58: يمثل شعور الأسرة بالغربة في المدينة

شعور الأسرة بالغربة في المدينة	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	20	6.1
لا	310	93.9
المجموع	330	100.0

جدول رقم 59: تلقي الأسرة مضايقات في المدينة

تلقي الأسرة مضايقات في المدينة	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	43	13.0
لا	287	87.0
المجموع	330	100.0

جدول رقم 60: يمثل تمسك الأسرة بعادات وتقاليد الريف

تمسك الأسرة بعادات وتقاليد الريف	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	253	76.7
لا	77	23.3
المجموع	330	100.0

جدول رقم 61: يمثل شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة الأصليين

شعور الأسرة بالتمايز بينها وبين سكان المدينة	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	119	36.1
لا	211	63.9
المجموع	330	100.0

جدول رقم 62: يمثل ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة

ضرورة إقامة الأسرة بجانب الأقارب في المدينة	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	145	43.9
لا	185	56.1
المجموع	330	100.0

جدول رقم 63: الرغبة في عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي

رغبة الأسرة في العودة للوسط الأصلي	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	49	14.8
لا	281	85.2
المجموع	330	100.0

جدول رقم 64: عودة الأسرة إلى وسطها الأصلي إذا توفرت لها ظروف المعيشة المريحة

عودة الأسرة إلى الوسط الأصلي إذا توفرت لها الظروف	التكرار (ك)	النسبة (%)
نعم	67	20.3
لا	263	79.7
المجموع	330	100.0

تم بحمد الله